الجمـــهوريـــة الجـــزائـــرية الديمـــقراطـــية الشـعبـــية

وزارة التعـــليم العالـــي والبحـــث العلـــمي

جامـــعة البلـــيدة 2

كليـــة العلـــوم الإنـــسانية والاجتـــماعية

قســـم العلـــوم الاجتـــماعية

السلطـــة العرفيـــة وعلاقتـــها بانتـــشار العنـف في الأســـواق الشعبـــية

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل م د) في:علم الاجتماع

تخصص :علم الاجتماع العنف و العقاب

إعداد الطالب: **إشراف الدكتور:**

لعاقل محمد سعيد عيادي

السنة الجامعية: 2016/2015

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

السلطـــة العرفيـــــة و علاقتـــــها بانتـــــشار العنـف في الأســـــواق الشعبـــــية

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل م د) في:علم الاجتماع

تخصص :علم الاجتماع العنف و العقاب

إعداد الطالب:

لعاقل محمد

أمام اللجنة المشكلة من:

قاسـيمي ناصر	أســـــتـــــاذ	جامـــعـة البـــليـــدة 02	رئـــيـــــسا
عيـادي سعـــيد	أســـــتـــــاذ	جامـــعـة البـــليـــدة 02	مشرفا ومقـررا
حنطابلي يوسف	أستاذ محاضر "أ"	جامـــعـة البـــليـــدة 02	عضوا مناقـشا
بودهدير فتيـحة	أستاذ محاضر "أ"	جامـــعـة البـــليـــدة 02	عضوا مناقـشا
بوســعادة رشيد	أســـــتـــــاذ	جامـــعـة الجـــزائـــر02	عضوا مـناقشا
بـــراح أحـــمد	أســـــتـــــاذ	المدرسة التحضيرية المتعددة التقنيات	عضوا مناقـشا

السنة الجامعية: 2016/2015

إهـــــداء

أهدي نتاج هذا الجهد وعصارة هذا العمل إلــى:

*من قال فيهما المولى عز وجل: "**واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا**" –صدق الله العظيم.

* إلى أرق بسمة في دنياي وأجمل زهرة في بستان حياتي، إلى من يمتلئ وجهها ابتسامة عندما تراني، وتحن إليعند غيابي ويفيض قلبها عطفا وحنانا.

* إلى إنسانة تركت بصماتها واضحة في حياتي، في زمن الماضي والحاضر والمستقبل، إلى التي يجد المرء في روعة جميلها إعجاز، إلى من سهرت الليالي لأجلي إلى القلب الذي يحب فلا يمل ويعطي ولا يكل، إلى التي تحملت وخزات أشواك الحزن لأقطف أنا وردة النجاح.

* إلى التي مهما وصفتها فلن أجد لها وصفا أجمل من أن أقول لها أمي فإليك أهدي رسالة تخرجي أنت أمي الحبيبة "عائشة" أطال الله في عمرها وحفظها من كل مكروه.

* إلى الذي ضحى بحياته وشبابه وتعب وسهر الليالي من أجل أن أصل إلى هذا المستوى، إليك يا من ربيتني وعلمتني فمهما وصفتك بحلمك وعطفك لن أجد وصفا أناديك به أجمل من أن أقول أبي، فإليك أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع "منور" حفظه الله وشفاه من مرضه وأحزانه.

* إلى من نشأت وترعرعت بينهم، عائلتي الكبيرة .

* وكل زملائي وزميلاتي في الدراسة وأصحابي، وإلى كل من يعرفني وساهم في نصحي ووصولي لإتمام هذا العمل

شكـر وعـرفان

* قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**من لم يشكر الناس لم يشكر اللـه**"

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.

* قال قائل: "إذا عجزت يداك عن المكافئة فلا يعجز لسانك عن الشكر".

* نشكر المولى عز وجل ونحمده على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل المتواضع ثم نتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور "سعيد عيادي" الذي أشرف وساهم بتوجيهاته القيمة ليظهر هذا العمل إلى الوجود.

* كما نشكر الأستاذ الدكتور جمال معتوق على فتح لنا هذا التخصص وأتممنا دراستنا لما بعد التدرج، وكل لجنة التكوين على متابعتنا لرسالتنا والتوجيهات المقدمة لنا، وكذا لجنة المناقشة على قبولنا مناقشة رسالتنا

يقول الشاعـر:

وينفـع الأدب الأحداث في صغـر

وليـــس ينفـع عند الشيبـة الأدب

إذا الغصـون إذا قومتـها اعتدلـت

ولـن يلين إذا قومتـــــها الخشـب

ملخص الدراسة

تزداد أوجه العنف في مختلف مجالات الحياة ، بما فيها المجال الاقتصادي في المجتمع الجزائري، حيث تنتشر الأسواق الشعبية عبر ربوع الوطن ، منها ما هو أسبوعي أو يومي أو موسمي ، تباع فيها الخضر والفواكه والحيوانات بشتى أنواعها ، سواء بالجملة أو التجزئة ، تابعة قانونيا في تسييرها للبلديات والمصالح التجارية، رغم هذا يوجد تقصير رسمي في تسيير هذه الأسواق ، مما حل مكانها سلطة غير رسمية تحكمها العادات والتقاليد ، بحيث يوجد تجار يتحكمون في نوعية السلعة وسعرها، وهذا من خلال الدراسة الميدانية التي قمناباجرائها في أسواق تيبازة والشلف والبليدة.

حيث قمنا باستخدام المنهج الوصفي لوصف الظاهرة ،وتحديد أسبابها وخصائصها ،والمنهج الإحصائي لبيان حجمها وتطورها ومنهج دراسة الحالة وهذا من ،خلال المقابلات التي أجريناها مع التجار كما العديد من التقنيات منها دليل المقابلة مع التجار وشبكة الملاحظة، وهذا لمسايرة وتقصي الحقيقة كما هي موجودة في الواقع، منه جاءت هذه الدراسة لمعرفة الأسباب التي تؤدي بالتجار لاستعمال مختلف الأساليب الانحرافة والعنيفة ضد التجار الآخرين والمستهلكين في تعاملاتهم التجارية، حيث استخلصنا أن:

1- التجارة قطاع حيوي وحساس ، بحيث لا يمكن الاستغناء عنه ، وخاصة الأسواق الشعبية في المناطق التي يعتمد أصحابها كمورد لحصول الرزق واقتناء السلع وهو محور اقتصاد المجتمع والدولة بصفة عامة.

2-أنّ مختلف الأساليب التجارية العنيفة التي تعتبر في ذهن الفرد الجزائري مرادفة " الشطارة والقفازة " بغض النظر عن تأثيرها السلبي على كل أطياف المجتمع.

3-ازدواجية النظرة لأفراد المجتمع (التجار) للجوانب الأخلاقية والقيمة ، فالتاجر يمارس التجارة غير أنه يلجأ لقيم مناقضة لما يؤمن به كالكذب ، التدليس ، الاحتكار ، الضرب والاعتداء على التجار الآخرين ، وكلها سلوكات عنيفة خارجة عن المعايير والقيم الأخلاقية ، بحيث هدفه الأول والأخير هو الربح المادي السريع .

4-تباين نمطية السلوكات الإنحرافيّة والعنيفة على حسب الأصل الاجتماعي الذي ينتمي إليه التاجر ، ومن زمان لآخر و غياب البعد الأخلاقي الواجب توفره في التجارة ، لأنّ بعض التجار يظنون أنّ الأخلاق ليس لها مكان في النشاطات التجارية ، وأنّهم غير معنيين بالقيّم الأخلاقيّة في تعاملاتهم مع المستهلكين وأنّ أساس هذه العلاقة هو تحقيق الربح المادي ، وبكل الطرق ، حيث يصبح في نظر التاجر كل الطرق مشروعة فصيغها بالمكر والخديعة والتزييف والاحتكار حتى يتفوق في خداعه للآخرين لذلك فهم لا يهتمون بأي شيء سوى آخر سوى الربح .

5-وأنّ معظم المبحوثين التجار ينتمون إلى أصول جغرافية ريفية ، حيث يمتهنون مهنة تربية المواشي، أو زراعة الخضر والفواكه ، ويقومون فيما بينهم بتكتلات اجتماعية تجارية قوية بفضلها يتحكمون في الأسواق.

لهذا وجب على مسؤولي المراقبة ومكافحة الغش ومختلف المصالح الاقتصادية للنهوض بهذا القطاع، وهذاباجراءات صارمة تنظم وتسير العلاقات بين مختلف الأطياف الموجودة في السوق، وكذا تحكيم الجانب القيمي والأخلاقي بالنسبة للتجار.

قائمة المحتويات

أ-شكر	
ب-إهداء	
ج-ملخص	
د-قائمة المحتويات	
هـ-قائمة الأشكال	
و-قائمة الجداول	
مقدمـــة.....	18
البـــاب الأول **الجانـــب النـــظري**	
الفصـــــل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
1-1-أسباب و أهمية و أهداف الدراسة.....	23
1-1-1-أسباب اختيار الموضوع.....	23
1-1-2-أهداف الدراسة.....	24
1-1-3-أهمية الدراسة.....	25
1-2-الإشكالية.....	26
1-3-الفرضيات.....	27

1-4-الدراسات السابقة	28
1-4-1-الدراسات الأجنبية.....	28
1-4-2-الدراسات الجزائرية.....	34
1-4-3-تعقيب عام على الدراسات السابقة.....	38
1-5-المقاربات السوسيولوجية.....	39
1-5-1-الإيكولوجيا الاجتماعية والتفكك الاجتماعي.....	39
1-5-2-النظرية الاقتصادية الاشتراكية لـ "أدريان بونجر".....	41
1-6-صعوبات الدراسة.....	42
الفصـــل الثاني: مدخل إلى ثنائية العنف والضبط الاجتماعي	
تمهيد.....	44
2-1-تعريف العنف.....	45
2-1-1-لغويا.....	45
2-1-2-الناحية الاصطلاحية.....	46
2-1-3-التعريف القانوني.....	47
2-1-4-التعريف السوسيولوجي.....	47
2-1-5-التعريف الإجرائي.....	47
2-2-علاقة العنف ببعض المصطلحات.....	48
2-2-1-العنف و العدوان.....	48
2-2-2-العنف و الدفاع عن النفس و عن الحق.....	50

2-2-3-العنف والقوة.....	50
2-2-4-العنف و الغضب.....	51
2-2-5-العنف والجريمة.....	51
2-2-6-العنف والإرهاب.....	52
2-3-مظاهرالعنف.....	53
2-4-أشكال العنف.....	55
2-5-أنواع العنف و تصنيفاته.....	73
2-5-1-حسب الوسيلة.....	73
2-5-2-حسب الطريقة.....	74
2-5-3-حسب مشروعية العنف.....	74
2-5-4-من حيث فردية أو جماعية العنف.....	74
2-6-التفسير الماركسي للعنف.....	76
2-7-أسباب العنف.....	78
2-7-1-التغير في أشكال الأسرة النووية.....	78
2-7-2-التغير في النظام الاقتصادي.....	79
2-7-3-التغير في النظام الديني.....	80
2-7-4-التغير في النظام السياسي.....	82
2-8-النظريات المفسرة للعنف.....	84
2-8-1-النظريات البيولوجية لتفسير العنف.....	84

2-8-2-النظريات النفسية لتفسير العنف.....	87
2-8-3-النظريات الاجتماعية لتفسير العنف.....	93
2-8-4-نظريات الضبط الاجتماعي.....	97
2-8-5-نظريات البناء الاجتماعي.....	108
2-9-المجال وتأثيره على ممارسة العنف في السوق	116
2-9-1-المدينة و علاقتها بالعنف.....	116
2-9-2-المنطقة السكنية و علاقتها بالعنف.....	117
2-9-3-الحي و أثاره في إنتاج العنف.....	119
2-10-نظرة الإسلام للعنف.....	130
2-11-تعريف الضبط الاجتماعي.....	135
2-11-1-علاقة العنف بمؤسسة الضبط الاجتماعي.....	135
2-11-2-الاتجاهات العامة لدراسة الضبط الاجتماعي.....	137
2-11-3-آليات الضبط الاجتماعي.....	137
2-12-نظريات الضبط الاجتماعي.....	150
2-12-1-نظرية تالكوت بارسونز.....	150
2-12-2-نظرية ريتشارد لابيير.....	151
2-12-3-نظرية جورج هومانز.....	152
2-12-4-نظرية ثقافية تكاملية.....	154
خلاصة الفصل.....	155

الفـــصل الثالـــث: مدخل إلى سوسيولوجية السوق	
تمهيد.....	157
3-1-مفهوم السوق في الأنثروبولوجية.....	158
3-1-1-تعريف التبادل.....	158
3-1-2-أشكال التبادل و تطورها.....	159
3-1-3-أمثلة عن أشكال التبادل.....	161
3-2-السوق في مفهوم الاقتصاد.....	164
3-2-1-نماذج الأسواق بالمفهوم الاقتصادي.....	166
3-1-4-الأسواق في المجتمعات الحضارية.....	174
3-1-5-الأسواق **في**المجتمع العربي.....	175
3-6-تطورالسوق بالجزائر.....	183
3-6-1-السوق في العهد العثماني.....	183
3-6-2-السوق إبان الاحتلال الفرنسي.....	183
3-7-تعريف الاستهلاك.....	185
3-7-1-نظريات تخص المستهلك.....	188
3-7-2-تعريف المستهلك.....	194
3-7-3-خطوات الشراء عند المستهلك.....	204
3-7-4-الرقابةعلى السوق.....	214
3-8-الدولة الإسلامية ومعالجة مشكلة الاحتكار.....	217

3-8-1-الآثار الاقتصادية للاحتكار.....	218
3-8-2-دورالدولة الإسلامية في القضاء على الاحتكار.....	219
3-9-بعض آداب التعامل في السوق.....	220
3-10-نظرة الإسلام إلى السوق.....	220
3-10-1-العلماء و النبلاء و حالهم مع الأسواق.....	221
3-10-2-المعصوم صلى الله عليه وسلم مع أهل السوق.....	222
3-10-3-أهل الحسبة و ضرورة وجودهم في الأسواق.....	223
3-10-4-المسلمون يفضلون الأسواق المحفوظة بحفظ الآداب.....	224
خلاصةالفصل.....	232
الفصـــل الرابـــع: مدخل عام لمشروعية العنف والسلطة	
تمهيد.....	234
4-1-مفهوم السلطة.....	235
4-1-1-من الناحية اللغوية.....	235
4-1-2-من الناحية الاصطلاحية.....	236
4-1-3-من الناحية السياسية.....	238
4-2-السلطة التنفيذية.....	240
4-3-السلطة.....	240
4-4-تعريف السلطة في الفكر الإسلامي.....	243
4-5-تاريخية العنف و السلطة.....	245

4-6-جدليةالعلاقة بين العنف و السلطة.....	256
4-7-سوسيولوجيا السلطة.....	266
4-7-1-التحليل الخلدوني لظاهرة السلطة.....	266
4-7-2-التحليل الماركسي للسلطة.....	271
4-7-3-التحليل الوظيفي لظاهرة السلطة (جورج بالانديه).....	273
4-7-4-التحليل الرمزي للسلطة(بيير بورديو).....	277
4-8-نظريات السلطة في التنظيم	280
4-8-1-نظرية السلطة عند ماكس فيبر.....	280
4-8-2-التحليل الاستراتيجي للسلطة.....	285
4-8-3- نظرية السلطة التنظيمية عند هنري مينتزبرغ-(Henry Mintzberg)...	291
4-9-دراسة أنواع السلطة.....	297
4-9-1-الوسيلة: L'instrument.....	297
4-9-2-المظهر الثقافي للسلطة.....	299
خلاصة الفصل.....	304
الباب الثاني **الجانب الميداني**	
الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة	
تمهيد.	307
5-1-المنهجية المتبعة في الدراسة	308

5-1-1-المنهج الوصفي التحليلي.....	308
5-1-2-المنهج الكمي.....	309
5-1-3منهج دراسة حالة.....	309
5-2 -التقنيات و الأدوات المستعملة في جمع البيانات	310
5-2-1 الدراسة الاستطلاعية.....	310
5-2-2 الملاحظة.....	310
5-2-3الملاحظة بالمشاركة.....	311
5-2-4 الاستمارة بالمقابلة.....	312
5-2-5المقابلةالمقننة أو المنظمة.....	313
5-3 مجتمع البحث.....	313
5-4 عينة البحث و كيفية اختيارها.....	314
5-4-1-كيفية اختيار العينة.....	314
5-4-2-حجم أفراد العينة.....	315
5-5 المجال البشري والمكاني والزمني للدراسة.....	315
5-5-1 المجال البشري.....	315
5-5-2 المجال الزمني.....	315
5-5-3 المجال الجغرافي.....	315
الفصـل السـادس: عرض وتحليل الحالات وتقديم النتائج والفرضيات	
6-1- عرض شبكة الملاحظة.....	317

6-2-تحليل شبكة الملاحظة.....	326
6-3-تحليل البيانات الخاصة بالمبحوثين.....	328
6-3-1-جنس الحالات.....	328
6-3-2-المرحلة العمرية.....	329
6-3-3الحالة المدنية.....	330
6-3-4المستوى التعليمي.....	331
6-3-5-المستوى المعيشي والاقتصادي للمبحوث.....	332
6-3-6الخبرةالمهنية للمبحوثين.....	333
6-3-7 طبيعة النشاط التجاري.....	334
6-3-8الأصل الجغرافي للمبحوثين.....	335
6-3-9 نوع البيت الذي يسكنها لمبحوثين.....	336
6-3- التحليل والتعليق على الحالات السابقة العرض حسب الفرضيات.....	385
6-3-1-التحليل والتعليق على الحالات السابقة ا لعرض حسب الفرضية الأولى..	385
6-3-2- التحليل والتعليق على الحالات السابقة العرض حسب الفرضية الثانية...	396
6-3-3- التحليل والتعليق على الحالات السابقة العرض حسب الفرضية الثالثة...	407
6-4-تفسير نتائج الدراسة.....	426
6-4-1- الاستنتاج الجزئي.....	426
6-4-2-الاستنتاج العام.....	429

6-4-3-نتائج الدراسة	431
خلاصة الفصل.....	433
الخاتمـــة.....	434
قائمة المراجع.....	436
المـــلاحـق.....	457
الملخص باللغة الأجنبية.....	461

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة بين مصطلحي القوة و السلطة	239
02	يوضح سن المبحوثين	330
03	الحالة المدنية للمبحوثين	331
04	يوضح المستوى التعليمي للحالات	332
05	يوضح المستوى المعيشي للمبحوث	333
06	يوضح الخبرة المهنية للمبحوثين:	334
07	يوضح طبيعة النشاط التجاري الذي يمارسه المبحوثين	335
08	يبين توزيع المبحوثين حسب الأصل الجغرافي	336
09	يبين توزيع المبحوثين حسب طبيعة البيت الذي يعيش فيه	337

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	يبين العلاقة بين متغيرات نظرية الأنومي في الحالة العادية	94
02	يبين العلاقة بين متغيرات نظرية الأنومي في الحالة غير العادية	95
03	يبين العلاقة بين متغيرات نظرية الضبط الاجتماعي	112

مقدمـــــة

يعد العنف ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية، حيث لا يكاد يخلو منه أي مجتمع وقد أصبح العنف في العصر الحديث ظاهرة سلوكية واسعة الانتشار ، ولم يعد مقصورا على الأفراد وإنما اتسع نطاقه ليشمل بعض الجماعات في إطار المجتمع الواحد ، ويحظى موضوع العنف اليوم باهتمام كبير في مختلف مجالات الحياة إذ أصبح محور العديد من الأبحاث والدراسات لما يخلفه من أضرار على مستوى الأفراد والمجتمعات والملاحظ اليوم أن العنف لم يعد محصورا في مكان واحد ، بل امتد ليشمل جميع الأماكن والقطاعات ، منها القطاع الاقتصادي وباعتبار المجتمع الجزائري مجتمعا محافظا تحكمه العادات والتقاليد في جميع أحواله فإن السوق يخضع لهذا التنظيم ، في المقابل نجد ضعف الضبط الرسمي أو انعدامه ، حيث استغلت بعض الفئات الدخيلة إلى استغلال مناخ الفوضى وغياب السلطة الرسمية المنظمة للسوق ، من أجل تحقيق الكسب السريع وهذا من خلال مجموعة من التكتلات التجارية الاجتماعية من أجل السيطرة على السوق بما فيها نوعية السلعة وكميتها وسعرها ، حيث وقع المستهلك ضحية لمجموعة من الأساليب التجارية العنيفة كما لم يسلم التجار غير منتمين لهذه التكتلات التجارية ، مما أدى إلى ظهور مختلف صور العدوان والعنف في التعاملات التجارية ، مما استوجب ضرورة تفعيل القوانين المنظمة للسوق أو استحداث آليات لضبط الرسمي من أجل تنظيم هذا السوق ، وضمان صحة وحياة وأمن المواطن وذلك للمحافظة استقرار الشارع الجزائري وتنمية الإحساس لدى المواطن بأن الدولة ترعاه وتهدف إلى حماية مصالحه ، ومنه جاءت هذه الدراسة لمعرفة الأسباب التي تؤدي بالتجار إلى

استعمال مختلف الأساليب التجارية العنيفة والعدوانية في تعاملاتهم التجارية والتي قمنا بها على مستوى أسواق ولايات الشلف ، تيبازة ، البليدة .

وقد تم تقسيم الدراسة إلى بابين:

الباب الأوّل: يشمل الإطار النظري للدراسة ويضم أربعة فصول ، فالفصل الأوّل يشمل الإطار المنهجي والنظري للدراسة ويحتوي على: أسباب اختيار الموضوع ثم أهمية الدراسة وأهدافها ويليها تحديد الإشكالية وصياغة الفرضيات ، والتطرق إلى الدراسات السابقة ، كما أسقطنا الضوء على الدراسة مقاربة سوسيولوجية لنقف في آخر الفصل على أهم الصعوبات التي واجهتنا في مسار بحثنا .

أمّا الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى ثنائية العنف والضبط الاجتماعي ويحتوي على شقين مترابطين ،الشق الأوّل تناولنا فيه ماهية العنف الاجتماعي ، علاقته ببعض المصطلحات ، أنواعه وأشكاله ، والتفسيرات المختلفة للعنف مع ذكر أهم النظريات المفسرة للعنف والمجال وتأثيره على ممارسة العنف في السوق وفي الأخير نظرة الإسلام للعنف ، أما الشق الثاني فتناولنا فيه ماهية الضبط الاجتماعي وكذا آليات الضبط الاجتماعي مع ذكر بعض نظريات الضبط الاجتماعي وأخيرا خلاصة الفصل .

أما الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى مدخل سوسيولوجية السوق وقد انطلقنا من ماهية السوق وأشكال التبادل وتطورها ، والتطور التاريخي للأسواق عبر المجتمعات الحضارية ثم تحدثنا عن الاستهلاك والعوامل المؤثرة على الاستهلاك ، وأسس تقسيم السوق الاستهلاكي ، خطوات الشراء عند المستهلك ، تخطيط إستراتيجية التسعير ، ودور الدولة في معالجة مشكلة التسعير ، والمكان أو التوزيع ، أنواع المستهلك حقوقه ، الرقابة على السوق ، الدولة ومعالجة مشكلة الاحتكار بعض آداب التعامل في السوق وأخيرا نظرة الإسلام إلى السوق ، فخاتمة الفصل .

أما الفصل الرابع فتناولنا مشروعية العنف و السلطة ،ويحتوي على ستة أجزاء لها صلة مباشرة مع بعضها وهي ماهية السلطة ثم تاريخية العنف والسلطة وجدلية العلاقة بين العنف والسلطة، نظريات السلطة في التنظيم ، المظهر الثقافي للسلطة ، سوسيولوجية السلطة ، وأخيرا خلاصة الفصل.

أما الباب الثاني: فيشمل الجانب الميداني للدراسة ويضم فصلين :

الفصل الخامس: تطرقنا فيه إلى الإطار المنهجي للدراسة ويضم : مجالات الدراسة (المجال المكاني ،المجال البشري ، المجال الزمني)، العينة و طريقة اختيارها ، وأدوات وتقنيات الدراسة وفيها الدراسة الاستطلاعية، الملاحظة، شبكةالملاحظة، الاستمارة بالمقابلة، المقابلة المقننةوالمناهج المستخدمة في الدراسة ويضم المنهج التحليلي الوصفي ، المنهج الكمي ،منهج دراسة الحالة وأخيرا خلاصة الفصل .

أما الفصل السادس والأخير تناولنا فيه عرض وتحليل الحالات وتقديم نتائج الفرضيات ليشمل عرض شبكة الملاحظة وتحليلها، وعرض الحالات، التحليل والتعليق على الحالات السابقة حسب الفرضيات، تفسير نتائج الدراسة، الاستنتاج العام فنتائج الدراسة، فخلاصة الفصل، وأخيرا الخاتمة.

البـــاب الأول

الجانـــب النـــظري

الفصـــل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

1-1-أسباب و أهمية و أهداف الدراسة:

1-1-1-أسباب اختيار الموضوع:

إن لكل دراسة أو بحث علمي دوافع ذاتية، و أخرى موضوعية تجعل الباحث متحمسا ومستعدا لإجراء تجاربه و اختيار فروضه، والقيام بالدراسة و التحليل و من أهم أسباب اختيار نل لهذا الموضوع ما يلي:

1-1-1-1-الأسباب الموضوعية:

- استفحال و تفشي ظاهرة العنف في الأسواق الشعبية.
- يدخل هذا الموضوع ضمن نطاق التخصص (سوسيولوجيا العنف و علم العقاب).
- التعرف على الأسس المنهجية للبحث العلمي و التي يتلقاها الطالب في علم الاجتماع خلال سنوات الدراسة من أجل استثمارها في البحث العلمي و الدراسات العليا.
- قلة الدراسات حول هذا الموضوع و المتمثل في دراسة أشكال و ممارسات العنف داخل الأسواق الشعبية.
- فهم علاقة السلطة العرقية بالعنف داخل الأسواق الشعبية.

- 1-1-2-الأسباب الذاتية:

- الميل الشخصي لدراسة العنف في الأسواق الشعبية بسبب تداولنا على السوق باستمرار.
- العمل في القيام بعمل سوسيولوجي لم ينل حقه من الدراسة و نكون في تناوله بعيدين عن المواضيع الكلاسيكية المتكررة و المتشابهة في النتائج.

– الإلحاح الشخصي في اكتشاف حقائق مجهولة عن هذا الموضوع، والغوص في أعماق الظاهرة حتى نتمكن من فهمها و الكشف عن مكوناتها و دوافعها و أسباب انتشارها.

1-1-2-أهداف الدراسة:

من البديهي القول أن أي بحث علمي لا يخلو من أهداف و يمكن حصر أهداف دراستنا هذه كما هو متعارف عليه في هدفين رئيسيين، إحداهما علمي و آخر علمي.

1-1-2-1-الأهداف العلمية:

– محاولة معرفة الأسباب المؤدية للعنف داخل السوق.

– محاولة إثراء الرصيد المعرفي، خاصة سوسيولوجية العنف و علم العقاب، بحيث تصبح دراستنا بمثابة دراسة سابقة يعتمد عليها الباحثين في بحوثهم، و في دراساتهم.

– دراسة الموضوع دراسة علمية موضوعية لاستخلاص بعض النتائج العلمية.

1-1-2-2-الأهداف العملية:

– التدريب على البحث و كيفية استعمال المناهج و أدواته المنهجية.

– العمل على مقارنة النتائج المتوصل إليها مع النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات السابقة.

– إسقاط بعض المقاربات النظرية و محاولة فهم مدى تطابقها مع الواقع الجزائري .

– التحقق من صحة الفروض.

1-1-3-أهمية الدراسة:

إن لكل دراسة أكاديمية أهميتها التي تدفع الباحث لسبر أغواره ومحاولة توصل الى نتائج تجيب على تساؤلاتنا ، ويكون طريقه في ذلك الأدوات المختلفة للبحث العلمي ومناهجه ، مع استخدامها بطريقة علمية وموضوعية والبحث في علم الإجتماع يسعى الى تحقيق هدفين رئيسيين أولهما نظري ، والثاني عملي

1-1-3-1-الدافع العلمي :

-محاولة اثبات مسببات العنف في الأسواق الشعبية من قبل التجار ، من خلال تطبيقنا لنظرية الإيكولوجيا الإجتماعية والتفكك الإجتماعي لفوس وبترسون vossand peterson وبارك وبرجس park et burgess ، والنظرية الإقتصادية الإشتراكية لأدريان بونجر :

-محاولة كشف حقيقة الواقع الاجتماعي بطريقة سوسيولوجية علمية موضوعية

-محاولة إعطاء صورة واضحة حول العنف في الأسواق الشعبية

-التنبؤ بمستقبل هذه الظاهرة بناء على كل من عامل الزمن والمكان

-المساهمة في إثراء الرصيد المعرفي حول الظاهرة

1-1-3-2-الدافع العملي :

-الوصول إللى نتائج نخلص إليها من الدراسة الميدانية التي تعبر عن جملة من الحلول حول الظاهرة الإجتماعية ، ونسعى لتقديمها من مجتمع حتى يتم الإنتفاع بها

-التأكد من صحة الفروض

-استنطاق النظريات المفسرة للظاهرة من واقع المجتمع الجزائري بناء على نموذج أو نوع المعاينة المتبعة للدراسة

1-2-الإشكالية:

تعد ظاهرة العنف من المشكلات الاجتماعية باعتبارها لا تخص ثقافة أو حضارة معينة وهي عالمية تمس كل المجتمعات بدرجات متفاوتة، و بأشكال متعددة، و بأسباب مختلفة، و تنتشر في كل شرائح المجتمع ومستوياته، و نظرا للتباين بين شخصيات الأفراد وفي نشأتهم الاجتماعيةوأوضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية و الأسرية.

إن العنف كظاهرة اجتماعية ترمي إلى إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي أو كليهما بشخص ما أو بجماعة ما، وقد يمارس العنف ضد الممتلكات الفردية أو العمومية عن طريق تحطيمها أو إتلافها، وقد تمارسها جماعات ضد جماعات أخرى في المجتمع، كما قد يعني العنف الترويجوالتهديد و التخويف والسب و الشتم.

و تمثل ظاهرة العنف في الجزائر إحدى المشكلات الكبيرة التي بدأت تلقى اهتماما بالغا من طرف الباحثين والمتخصصين في مختلف المجالات و التخصصات، وهذا نظرا لما أصبح يشار إليه من أخبار وإحصاءات تشير فعلا إلى الحجم الهائل لهذه الظاهرة، و التي مست جميع فئات المجتمع حيث يكاد لا يخلو مكان من العنف في حياتنا اليومية.

وخاصة في الأماكن العامة و التي يلتقي فيها أفراد المجتمع بصفة مستمرة و دائمة، ومن هذه الأماكن نجد السوق، والذي هو مكان عام يلتقي فيه جميع فئات المجتمع، و من كل الولايات بغرض البيع والشراء أو الترفيه ونظرا لتعدد ثقافات الأفراد واتجاهاتهم، والاحتكاك المتواصل بينهم وغياب آليات الضبط الاجتماعي الرسمية والتي تنظم التعاملات القائمة بين الباعة والمشترين مما ينجم عنه سلوكيات عدوانية و عنيفة في السوق من شتم وسب، و تهديد واعتداءات جسمانية وتحطيم وإتلاف الممتلكات، وأضف إلى ذلك وجود سلطة غير رسمية يكون لها نصيب في إنتاج

ونشر هذا العنف بمختلف أنواعه، ألا وهي السلطة العرفية و التي تقوم على توجهات تقليدية ثقافية، جغرافية.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع و خطورة الظاهرة، فقد جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل العام:

كيف تؤثر السلطة العرفية في انتشار العنف بالأسواق الشعبية؟

و يتفرع هذا السؤال إلى التساؤلات الجزئية الآتية :

1/ كيف يؤثر توزيع الفضاء التجاري في انتاج السلوكات العنيفة والاجرامية داخل السوق ؟

2/ هل توجد علاقة بين الاصول الاجتماعية للتجار وامتلاك فضاء تجاري مميز داخل السوق؟

3/ هل تساعد السلطة العرفية على احتكار بعض التجار للسلع و فرض سلوكات عنيفة في تصريف سلعتهم داخل السوق ؟

1-3-الفرضيات:

1/ يؤثر توزيع الفضاء التجاري في انتاج السلوكات العنيفة و الاجرامية داخل السوق.

2/توجد علاقة بين الاصول الاجتماعية للتجار وامتلاك فضاء تجاري مميز.

3/ تساعد السلطة العرفية على احتكار بعض التجار للسلع وفرض سلوكات عنيفة في تصريف سلعتهم داخل السوق.

1-4-الدراسات السابقة :

1-4-1-الدراسات الأجنبية :

1-4-1-1-الدراسة الأولى:

أنجزت هذه الدراسة والتي تحمل عنوان: "الغش التجاري في المجتمع الإلكتروني"[1]. من قبل الغرفة التجارية الصناعية بالرياض – قطاع البحوث ومنتدى الرياض الاقتصادي– بالمملكة العربية السعودية، وهي عبارة عن ورقة مقدمة إلى الندوة الرابعة لمكافحة الغش التجاري والتقليد في دور مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة ما بين 20 و 21 سبتمبر 2005 م حيث تقوم بدراسة كل الأنواع والأشكال المحتملة للغش والاحتيال في التعاملات التجارية والتي تتم ف سياق التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات أو بصفة أدق ما يعرف بالغش الإلكتروني وق تناولت بالدراسة والتحليل بثلاث نقاط رئيسية هي: ماهية التطورات المعاصرة في البيئة الاقتصادية العالمية، ماهية وأشكال لجرائم الالكترونية الناجمة عن تلك التطورات، والغش التجاري في المجتمع الالكتروني الجديد.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة التطورات العالمية المعاصرة، وماهية حالات وأشكال الغش التجاري المتوقع إن تتنجم عنها والتي تعرف بالغش التجاري الالكتروني ومن ثمة إمكانية تحديد المخاطر المحتملة من جراء انتشار هذه الأشكال الجديدة من الغش، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ثم استخدام منهج التحليل الوصفي، الذي يرتكز على تجميع وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالغش والاحتيال المرتبط بالتجارة في المجتمع الالكتروني، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

---

[1]www.Droit- dz.com/forum/show.thread.phpst=15143/05/2013.17h

- أدى التقدم والتطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعولمة الأسواق إلى مزايا وآثار إيجابية، إلا أنه في نفس الوقت ساعد وبشكل كبير على ظهور أشكال وصور جديدة من الجرائم وهي ما يعرف حاليا باسم الجرائم الالكترونية.
- إن مختلف هذه الجرائم الالكترونية ومع تعدد أشكالها وصورها ترتبط بشكل كبير بمجالات التجارة والمال والاقتصاد أو ما يعرف بالجريمة الاقتصادية المرتبطة بالحاسوب أو الانترنت.
- يمثل الغش التجاري نسبة هامة من الجرائم الالكترونية، بل ونسبة هامة من الجرائم الاقتصادية المرتبطة بالحاسوب.
- إن للغش التجاري في المجتمع الالكتروني عدة أشكال وصور لكن أبرزها وأكثرها شيوعا وتتمثل في الغش في عمليات التجارة التي تتم بالاتصال المباشر على الخط، الغش المبرءات الالكترونية، الغش في نقل الأموال إلكترونيا، الغش في الأسهم والاستثمار، الغش المرتبط بوسائل التعريف والاحتيال والتحصيل ومخاطر الاستثمارات من الخارج، الاحتيال على الحكومات كسرقة الخدمات وتزوير المعلومات، سرقة مواصفات مواقع الأنترنت والاحتيال على المستهلك.
- يشمل الغش التجاري كافة الأعمال والتصرفات الاحتيالية التي ترتكب بحق المستهلكين الأفراد أو المؤسسات أو حتى الحكومات.
- توصلت الدراسة أيضا إلى أن المفهوم الحالي للغش التجاري هو مفهوم ضيق، حيث اقترحت ضرورة تمييز الغش التجاري التقليدي الذي يحث في بيئة العالم المادي في السلع والخدمات عن الغش التجاري في بيئة العالم الالكتروني، كما أنها أكدت على خطورة هذا النوع

الجديد من الغش وتسببه في إحداث أضرار كبيرة على الفرد والمجتمع وضرورة تبني سياسة وقائية لمكافحة لأن اتباع الأسلوب الجنائي في محاربته أثبت عدم فعاليته.

1-4-1-2-الدراسة الثانية:

أعدت هذه الدراسة من قبل وزارة الداخلية المصرية (2007) وهي بعنوان "الغش التجاري بين التجريم والمواجهة" استهدفت هذه الدراسة النظرية التعرف على ظاهرة الغش في التعاملات التجارية- التي اهتمت بمقاومتها تشريعيا واجتماعيا وأمنيا جل الدول- نظرا لانتشارها المتزايد وكذا ما ينجم عنها من أضرار تمس الفرد والمجتمع، حيث تناولت هذه الدراسة التطور التاريخي والقانوني للغش التجاري وطرق وأساليب مكافحته مبرزة دور أجهزة الدولة في مواجهة هذه الظاهرة خاصة وزارة الداخلية، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- إن ظاهرة الغش التجاري من الظواهر القديمة قدم الإنسان ذاته، إلا أنها أصبحت من أخطر الظواهر الإجرامية المعاصرة[1].
- موضوع حماية المستهلك من الغش التجاري يعد من الموضوعات المهمة التي أسفر عنها التطبيق العلمي لكافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة، في العالم بصفة عامة وفي الدول النامية بصفة خاصة.
- لجرائم الغش التجاري آثار ضارة بصحة الإنسان والحيوان والنبات، وأمن واستقرار المجتمع وجودة المنتجات الوطنية في الداخل والخارج، وإصدار موارد الدولة المالية، فهذه الجرائم تؤثر من ناحية على الاقتصاد الوطني للبلاد بأحداث خلل فيه، وعدم التوازن بين المراكز القانونية المختلفة بإثراء طائفة من التجار المخادعين الغشاشين على حساب طائفة أخرى من التجار

[1]www.moiegypt.gov.eg/arabic/social+stuties.htm; 20/04/2013 ; 15H.

الشرفاء التي تراعي حدود الأمانة في معاملاتها التجارية، ومن ناحية أخرى فلها تأثير سلبي على أفراد المجتمع –جمهور المستهلكين– بإصابتهم بأضرار بالغة في صحة أبدانهم وذمتهم المالية.

- سن المشروع الجنائي القانون رقم (48) لسنة 1941 بشأن قمع التدليس والغش وبذلك ألغى الأحكام التي جاءت في قانون العقوبات المتعلقة بالغش والخداع من ناحية، وطهور وسائل جديدة للغش لم يتطرق إليها قانون العقوبات من ناحية أخرى فقد أغفلت هذه النصوص تناول صور كثيرة من الغش تدعو المصلحة إلى توقيع العقاب عليها، وأشارت المذكرة الايضاحية لقانون قمع التدليس والغش رقم (48) لسنة 1941 م مدى الأهمية والحاجة الماسة لتحريم أفعال الغش والتدليس وخطورتها في الحياة العلمية، وقد تناول هذا القانون الأخير صورا شتى من الخداع والغش، وأحاطها بالتحريم كأفعال الخدع والشروع فيه والغش والشروع فيه، وجرائم طرح أو عرض أو بيع شيء من أغذية الإنسان أو الحيوان أو المواد التي تستعمل في الغش، كما حرم حيازة المواد التي تستخدم في الغش بسبب غير مشروع أو استيرادها كما فرض حدا أدنى يجب مراعاته منذ تركيب العقاقير الطبية أو المواد المستعملة في غذاء الإنسان أو الحيوان، بالإضافة إلى استعمال أدان أو أوعية معقمة في تحضير المواد السابقة.

- ان اتساع مجال التفويض التشريعي في قوانين غش الأغذية بمنح السلطة التنفيذية الحق في إصدار اللوائح التي لها صفة الاستعجال لمواجهة الظواهر الإجرامية المستحدثة ولدواعي الملائمة أمر لابد منه، نظرا لما تتميز به جرائم غش الأغذية من تطور فكان لازما أن تكون قوانينها أكثر مرونة وأكثر سرعة وأكثر قربا من واقع الأحداث التي تم فيها الغش والخداع، حتى لا يفلت مرتكبو جرائم الغش والخداع من العقاب، ولما تحققه من حماية فورية للمستهلك من الغش والتدليس.

- في الآونة الأخيرة تزايد الخداع والغش في مجال المواد والمنتجات الغذائية والطبية بصفة عامة كما ظهرت مجالات الغش والخداع جديدة لما يواجهها المروع في القانون رقم (48) لسنة 1941م تضر بصحة وأبدان المستهلكين وذمتهم المالية، وكل ذلك دعي المشروع إلى مواجهة الظواهر الإجرامية في مجالات الغش والخداع المستحدثة، وإضافة جرائم جديد لم تكن محرمة في ذلك القانون وذلك بإصداره للقانون رقم (281) لسنة 1994 الذي حرم من خلاله جلب المواد الفاسدة أو المغشوشة داخل البلاد، كما مد نطاق التحريم إلى أمور لم تكن محرمة في القانون، كما وسع دائرة حماية المستهلك من الخداع والغش بالإضافة أوصاف ومنتجات جديدة.
- ومما بحسب للمشرع الجنائي في قانون قمع التدليس وإلغاؤه لقرينة العلم والتي كان منصوصا عليها في المادة 12 من القانون القديم وذلك لمجازفتها ومخالفتها لمبدأ راسخ من مبادئ الدستور المصري "قرينة البراءة" والتي فحواها "أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكم قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه" المادة (67) من الدستور المصري فيجب أن تثبت للمحكمة وتتيقن بعلم الجاني مرتكب هذه الجرائم الأغذية والمواد التي يتعامل فيها، وذلك بصورة يقينة وحقيقية قبل أن تقيم الدليل على جرمه وذلك من واقع الأدلة المطروحة على بساط بحثها.
- تفتق ذهن المشرع المصري ولأول مرة على قرار المسؤولية الجنائية الاعتبارية أو المعنوية في جرائم غش الأغذية بالنص عليها صراحة في نص المادة 6 مكرر من قانون قمع التدليس والغش المعدل رقم 281 لسنة 1994، وما فعله المشروع المصري مؤخرا بإقرار تلك المسؤولية مرده انتشار المؤسسات القانونية الممنوح لها الشخصية المعنوية والتي قد تمس بأفعالها أمن وصحة وسلامة المستهلك بإنتاجها أو طرحها أو عرضها للسلع الغذائية الفاسدة أوالمغشوشة أو التي انتهى تاريخ صلاحيتها، وهذا يمثل حماية كبيرة للمستهلك وردعا كبيرا لهؤلاء الأشخاص

المعنويين من اقتراف جرائم الغش والتدليس وإنتاجها أو عرها أو توزيعها لسلع مغشوشة أو فاسدة أو منتهية الصلاحية أو غير مطابقة للمواصفات القياسية.

- جاء قانون قمع الغش والتدليس المعدل رقم (281) لسنة 1994 م مسددا لكافة العقوبات الواردة في القانون القديم لعدم جدوى العقوبات الواردة في هذا الأخير فضلا عن انتشار – وبصورة كبيرة– جرائم الغش والخداع إلى حد أنها أصبحت ظاهرة تستحق الاهتمام لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للضرب أيدي التجار المخادعين الذين تنعدم لديهم الأمانة في التعامل وضمانا لحماية المستهلك من الغش إلى مدى الأضرار التي تسببها السلع المغشوشة أو الفاسدة أو المنتهي تاريخ صلاحيتها على الإنسان أو الحيوان.

- استحدث المشرع الجنائي من قانون قمع التدليس والغش الجديد عقوبات لم يكن منصوصا عليها في القانون القديم أفرزها الواقع العلمي وكان لابد من مواجهتها كعقوبة غلق المنشأة المخالفة في نطاق جرائم الغش والتدليس كأثر من آثار إقراره للمسؤولية الجنائية للأشخاص المعنويين وذلك بإيقاف نشاط المنشأة المخالفة لفترة معينة وهي عقوبة تكميلية، وقد استحدث المشرع عقوبات يمكن أ، تكفل للعاملين بالمنشأة التي تم غلقها كافة الحقوق التأمينية اللازمة وتعويضهم التعويض الملائم، كما أضاف المشرع في القانون الجديد عقوبة إلغاء ترخيص المنشأة في حالة العود أو وقف النشاط لمدة لا تزيد على خمسة سنوات أو بإلغاء الترخيص لمزاولة النشاط وقد جعل المشرع عقوبة إيقاف النشاط لمدة لا تتجاوز 5 سنوات جوازيه للقاضي، فإذا رأى أن إيقاف النشاط لهذه المدة غير كافي فله أن يحكم بعقوبة إلغاء الترخيص بمعنى أن لا يكون من حق المنشأة مزاولة نشاطها بشكل نهائي.

- ومن النتائج المهمة التي توصلنا لها في هذه الدراسة أن تشديد العقابفي جرائم التدليس والغش وحده لا يكفي لتحقيق الردع العام والخاص وتقليل ارتكاب هذه الجرائم، فيجب أيضا تأكيد

تطبيق وتنفيذ العقوبات الواردة في قانون قمع التدليس والغش وقوانين غش الأغذية الأخرى وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم لتطبيق العقوبات عليهم، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يجب أن تتظافر كافة الأجهزة المعينة في الدولة للسهر على حماية المستهلك، فليس للعقوبات وحدها أو بالأحرى بتشديد العقوبات بشتى أنواعها توفر حماية كاملة للمستهلك من الغش والخداع، بليجب تأكيد وتنفيذ العقوبات الواردة في قوانين الغش الأغذية وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم وإصابتهم في أنفسهم وأموالهم، وذلك هو أكبر ضمان بحق الغاية المرجوة في هذه القوانين وهي حماية المستهلك من الغش.

- ويعد قانون قمع التدليس والغش رقم (281) لسنة 1994، بما ورد فيه من أحكام إجرائية بمثابة الشريعة العامة لكافة قوانين غش الأغذية الأخرى واجبة التطبيق عند تعارضه مع الأحكام العامة الواردة في قانون الإجراءات تطبيقا لمبدأ (القانون الخاص يقيد العام)

1-4-2-الدراسات الجزائرية:

الدراسة الأولى:

أحمد براح، الوظيفة الاجتماعية للأسواق التقليدية في المجتمع الجزائري.[1]

الفرضية العامة:إن مثل هذه الأسواق بمثابة مجال للاتصال و الالتقاء بين النساء لعقد صلات اجتماعية و اقتصادية.

[1]أحمد براح: *الوظيفة الاجتماعية للأسواق التقليدية في المجتمع الجزائري*.(رسالة ماجيستير) غير منشورة. الجزائر: جامعة الجزائر. معهد علم الاجتماع .1990، ص 12.

الفرضيات الجزئية:

1/ إن هذه الأسواق هي بمثابة أماكن لالتقاء و تجمع العائلات على غرار الحمامات في المدن، و ذلك لاقتناء زوجات ممكنة.

2/ إن التغير الاجتماعي أدى إلى تحرر بعض النساء اقتصاديا فأصبحت تنهي بنفسها لتختار بعض لوازمها في هذه الأسواق.

3/ إن ممارسة البيع من طرف النساء هو عبارة عن محاولة للتعبير عن الذات لتدعيم مراكزهن الاجتماعية، و ذلك بامتلاك حق التصرف في الدخل داخل الأسرة.

4/ تلجأ النساء إلى ممارسة البيع عند أضرحة الأولياء هروبا عن أعين المراقبة من قبل السلطة الرسمية.

العينة المدروسة:اقتصر هذا البحث على مجموعة من النساء و هن كل النساء البائعات في المجال المدروس، حيث تم أخذ العينة و التي تمثل حوالي 70 مبحوثة.

نتائج الدراسة:

1- أن عملية البيع في هذه المنطقة بدأت بأشياء بسيطة كالحلويات و بعض اللوازم القديمة، و إذ بها تتحول في فترة من الزمن إلى بيع الملابس المستوردة و المجوهرات، في ظل غياب أدنى مراقبة على البائعات.

2- كما توصل الباحث أن جل المبحوثات يندرجن من أصل اجتماعي جد متواضع مما يعني محدودية الدخل.

3- أن هذه الأسواق هي بمثابة أماكن لعقد صلات اجتماعية حيث أن هذه الأسواق تجتمع فيها العائلات لعقد صفقات الزواج بين العائلات.

4- كما أن هذه الأسواق هي بمثابة مجال للمرأة استطاعت من خلاله أن تفرض نفسها كفاعل اجتماعي، و تخرج لتختار ما يلزمها من مستلزمات متنوعة.

5- إن عملية البيع و الشراء ما هي إلا إستراتيجية اتبعتها المبحوثات لتدعيم مراكزهن الاجتماعية.

6- أن بعض النساء في منطقة البحث قد تلجأ إلى هذه الأماكن (أضرحة الأولياء) للبيع والشراء لأنها تمارس نشاط ممنوعا قانونيا و هي بالتالي تحاول الاختفاء بمثل هذه الأماكن عن أعين مراقبة السلطة الرسمية.

الدراسة الثانية:

بوروشة فاطمة الزهراء، جرائم الغش عند التجار في المجتمع الجزائري.

الفرضية الرئيسية: لكل من التحولات الاجتماعية والاقتصادية تأثير على انتشار جرائم الغش التجاري في المجتمع الجزائري.

الفرضيات الجزئية:

ف1/ الرغبة القوية في الربح السريع، والترتيب في السلم الاجتماعي يؤديان ببعض التجار إلى ممارسة جرائم الغش في نشاطاتهم التجارية.

ف2/ لضعف آليات الضبط، وتراجع القيم الأخلاقية علاقة في إقبال بعض التجار على جرائم الغش في تعاملاتهم التجارية.

ف3/ للرقابة على الجودة وقمع الغش دور في حماية المستهلك من جرائم الغش التجاري.

العينة:تناولت فيه مجموعة من التجار ذكور يتراوح سنهم ما بين (65-20) سنة وهم من مخلف الأنشطة التجارية بمساعدة كل من مدير مفتشية التجارة والمفتش الرئيسي وأعوان قمع الغش

بولاية جيجل والتي تناولت منها عينة تتكون من 15 حالة من مختلف الأعمار والأصول الجغرافية وحسب نشاطاتهم التجارية ومخالفاتهم وجرائمهم المختلفة.

نتائج الدراسة:

1/ أغلب المبحوثين في سن الرشد وعلى درجة عالية من الوعي والمسؤولية والنضج.

2/ كشفت الدراسة أنه رغم الظروف المعيشية الكافية لأغلب المبحوثين إلا أن ذلك لم يكن السبب الوجيه للرغبة في الربح السريع بالطرق الغير مشروعة في التعاملات التجارية.

3/ ظاهرة الغش التجاري من الظواهر التي يكثر انتشارها في كل مناطق العالم أجمعين وكل حسب المكان والزمان، بالإضافة إلى انتشارها في المحلات التجارية والسوبر ماركات أكثر من انتشارها في الأسواق الشعبية. هذا مقارنة مع وجود الرقابة على الجودة وقمع الغش.

4/ أغلب المبحوثين ذوي مستوى تعليمي لا بأس به على العموم وهذا ما نتج عنه ابتكار وتطوير أساليب محكمة للإيقاع بالضحية أثناء تعاملاتهم التجارية، وتضليل المستهلك والنصب عليه.

5/ ضعف آليات الضبط وتراجع القيم الأخلاقية في المجتمع لعبت دورا مهما في تصاعد نشاط الفئات الطفيلية في استغلال مناخ الحرية لتحقيق الكسب السريع.

6/ معظم المبحوثين يؤكدون على أن سعيهم وراء الربح السريع، والمكانة الاجتماعية المرموقة بشتى الطرق المشروعة وغير المشروعة هو السبب في ارتكابهم لجرائم الغش والتدليس أثناء مزاولتهم لنشاطاتهم التجارية.

7/ سكوت المستهلك الجزائري عن جرائم الغش التجاري

1-4-3-تعقيب عام على الدراسات السابقة

يتضح من خلال استعراضنا للدراسات السابقة أنه توجد:

-دراسات تتعلق أولها علاقة بالمؤشرات التي يحويها موضوع دراستنا والمتعلقة بمختلف السلوكات الانحرافية والعنيفة داخل السوق والأساليب التجارية العنيفة التي يلجأ إليها التجار ذوي الأصول الاجتماعية المتميزة ضد التجار الآخرين، والزبائن في السوق.

-كما ساعدتنا على تحديد الإطار القانوني والتجاري لمختلف هذه السلوكات والعنيفة داخل السوق.

-والوقوف على إطارها النظري ساعدنا على تحديد الإطار النظري للدراسة كما استفدنا منها صياغة مشكلة الدراسة.

-زادت من اهتمامنا بموضوع العنف في الأسواق الشعبية باعتباره موضوع مهم يحتاج إلى المزيد من الدراسة.

-التعرف على هذه السلوكات والأساليب التجارية العنيفة في البلدان العربية وكيفية مواجهتهم لها.

-ساعدتنا على تحديد مفهوم العنف الاقتصادي وأشكاله، كما وجهتنا الوجهة الصحيحة لصياغة مشكلة الدراسة وصياغة أسئلتها، وكذا تحديد إطارها النظري.

1-5-المقاربات السوسيولوجية:

يعتبر المدخل المنهجي نقطة وصل بين الأساليب التقنية التي يتعامل بها الباحث مع الواقع المدروس و بين الإطار النظري و هو بذلك يساعد على الاقتراب المتبصر من الواقع.

ويعرف "موريس أنجرس" المدخل على أنه: طريقة خاصة غير تقليدية في استعمال النظرية وعندما يقترن بالمنهج يعرفه أنجرس بوصفه: طريقة خاصة غير تقليدية في استعمال النظرية بصرامة، و برغبة في التنظيم[1].

فالمدخل المنهجي المحدد بدقة ووضوح يسمح بالاقتراب الدقيق من الواقعية، و يمنحه القدرة على تحليل و إدراك و تفسير أبعاده، وهو يعقد نقطة أو حلقة الوصل بين الإطار المرجعي النظري و المنهجية المتبعة في الدراسة، و عليه اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المقاربات:

1-5-1-الإيكولوجيا الاجتماعية والتفكك الاجتماعي: Social Ecology and Social Disorganization

يعرف فوس وبترسونVoss and Peterson في كتابهم الايكولوجيا الاجتماعية الايكولوجيا بأنها دراسة العلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها (Voss et Peterson 1970)، وتعد الايكولوجيا من المساهمات الرئيسية لمدرسة شيكاغو في علم الاجتماع وخاصة في مجالي الجريمة والانحراف الاجتماعي على يد العالم روبرت بارك Park، فالمدينة حسب هذا المنظور الايكولوجي تتألق من مناطق طبيعية بحيث تتميز كل منطقة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها سواء من حيث الخلفية الاثنية أو التجارية.

---

[1] Maurice Angers: Initiation pratique a la méthodologie des sciences humaines. Alger :Casbah. 1997، P363.

وعليه فالسلوك الانحرافي والعنيف يختلف من منطقة الى أخرى سواء من حيث النوعية والشدة وسرعة الانتشار ، فمثلا في موضوعنا فإن الولايات التي قمنا بدراسة أسواقها يختلف السلوك العنيف وحدته وكذا الأساليب التجارية الانحرافية من تاجر إلى آخر

لقد طور كل من بارك وبرجس Park et Burgess ما يسمى نموذج المنطقة المركزي Concentric Zone Model للمدينة والذي يضم خمس مناطق مستخدمين مفاهيم مثل السيطرة الغزو والاحلال... كما يرى روبرت سامبسون وبايرون جروفز Sampson et Groves أن هناك أربعة مكونات رئيسية للتفكك الاجتماعي وبالتالي العنف والسلوكات الإجرامية:

1/ المكانة الاقتصادية المتدنية.

2/ الجماعات العرقية المختلفة.

3/ الحراك الاجتماعي المرتفع للمنطقة سواء المغادرين منها أو القادمين إليها.

4/ البيوت المفككة والعائلات المضطربة.

حيث يظهر مدى تأثير المكانة الإقتصادية المتدنية للتجار والزبائن في زيادة شدة التوتر والصراع حول السلع وسعرها ، ضف إلى ذلك الجماعات العرفية المختلفة المتواجدة في السوق والصراع الذي ينشئ بينها بسبب أن كل جماعة تريد غزو والسيطرة على السوق ، وكذل الحراك الإجتماعي المرتفع والمتواصل نتيجة التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي طرئت على المجتمع الجزائري وبالسوق كمتغير بارز في أحوال المجتمع بصفة عامة ، يضاف إليها البيوت المفككة والعائلات المضطربة داخل المجتمع

1-5-2-النظرية الاقتصادية الاشتراكية لـ "أدريان بونجر"

لخص أفكاره في كتابه الإجرام والظروف الاقتصادية 1830، حيث يتناول بونجر بشكل مفصل النظرية الماركسية في دراسته للسلوك الإجرامي، وقد توصل إلى نفس النتائج التي توصل إليها ماركس و انجلز فيما يخص النظام الرأسمالي والسلوك الإجرامي، كما تناول بقوة في هذا الكتاب المتغيرات التالية:

- المنافسة الحرة، نظام الأجور، الأسعار، تقلبات السوق، الامتلاك، وأشاع من خلال هذه المتغيرات إلى تغير السلوك الإجرامي. حيث يرى بونجر أن هناك علاقة عضوية بين الرأسمالية والجريمة كون النظام الرأسمالي يحمي المنافسة الحرة بين المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال والمضاربين، كثيرا ما تلجأ المنافسة إلى طرق غير شرعية، إذ أن المنتج لا يكتفي بتحقيق الفوائد والمصلحة المالية الذاتية بل يعمل على تحطيم المنتجين الآخرين وذلك حتى يبقى الوحيد في الميدان، والمهتمين على المنتوج وتوزيعه وعلى تحديد أسعاره، واحتكار السلع، كلها عوامل تؤدي إلى انتشار السلوكات العنيفة العدوانية.
- كلها مؤشرات جد مهمة في تحديد أسباب انتشار العنف في الوسط السوقي ، حيث أن الرأسمالية من أكبر مساوئها هي الأنانية ، والحصول على المزيد من الريوع والأرباح دون مراعاة المصالح الجماعية للأفراد، بل أن هناك مجموعة من الأفراد تتكتل لخدمة مصالحها من أجل التحكم في أحوال السوق (النوعية ، السعر)

1-6-صعوبات الدراسة

- قلة المراجع التي تخص موضوع العنف في الأسواق الشعبية الذي يتم التطرق إليه في مراجع قليلة.
- قلة الدراسات السابقة عن العنف في الأسواق الشعبية.
- التعب والإرهاق أثناء انتقالنا من مكان لآخر في مختلف الأسواق، والمعاناة التي لحقتنا جراء نقص وسائل النقل.
- المشاكل التي واجهتنا مع أغلب التجار خلال المواجهة وسوء فهم الأسئلة، مع امتناع عن الأجوبة.

كانت هذه أهم الصعوبات التي واجهتنا طيلة فترة إجراء الدراسة في موضوع بحثنا، وقد حاولنا التغلب على الصعوبات والمشاكل ومواجهتها بطريقة علمية وحكيمة مستفيدين فيها من نصائح وتوجيهات مجموعة من الأساتذة والأستاذ المشرف الدكتور سعيد عيادي والأشخاص ذوي الخبرة في السوق.

الفصـــــل الثانـي

مدخل إلى ثنائية العنف والضبط الاجتماعي

تمهيد:

يذكر إميل دوركايم أن القوانين والأخلاق والضوابط الاجتماعية يتحكم فيه العقاب القهري، التأكيد على الصواب والعقاب، البناء السياسي، الاجتماعيات العامة، قيام علاقات التعاقد بين الحكومة والمواطنين.

ويرتبط العنف إرتباطا وثيقا بالانضباط والضبط الاجتماعي، ولا يمكننا دراسة العنف في الأسواق الشعبية دون التطرق للضبط الاجتماعي، طالما أن موضوعنا هو السلطة العرفية والتي تعتبر كآلية من آليات الضبط الاجتماعي في السوق، والتي تنظمه،حيث أشرنا في هذا الفصل إلى ماهية العنف وأهم المصطلحات المرتبطة به ، وأسباب العنف ومظاهره ، والنظريات المفسرة له وكذا نظرة الاسلام للعنف ، الضبط الاجتماعي وعلاقة العنف بمؤسسة الضبط الاجتماعي، وأخيرا نظريات الضبط الاجتماعي، رغم هذا لا يمكن إغفالالدور الذي قد يلعبه الضبط غير الرسمي في توليد العنف بجميع أشكاله

2-1-تعريف العنف:

2-1-1-لغويا:

نجد أن أبن منظور يرى " في لسان العرب" أن العنف هو : الخرق بالأمر و قلة الرفقة به وهو ضد الرفق عنف به و عليه عنفا و عنافة و عنفه تعنيفا، و هو عنيف إذا لم يكن رفيقا في أمره، و اعتنف الأمر: أخذه بعنف، و في الحديث: إن الله يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف.

واعتنف الشيء: كرهه، والتعنيف: التعبير واللوم، وفي الحديث: إذا زنت أمة أحدكم فليجدها و لايعنفها، و التعنيف: التوبيخ و التقريع و اللوم و نجد ابن منظور يقول: العنيف الذي لا يحسن الركوب، و ليس له رفق بركوب الخيل.[1]

و جاء في **المنجد العربي:** " عنف بالرجل بمعنى لم يرفق به".[2] و عرفه **Dictionnaireencyclopédique Larousse** بالقول :"العنف هو عبارة عن صفة تبرز أو تتكرر و تختلف معها العوامل بقوة حادة و قساوة معتبرة، هي في أكثر الأحيان ضارة و مهلكةوهو صفة لشعور رهيب نحو شيء، كالكره الرهيب أو صفة لشخص له استعداد تام لاستعمال القوة ويتصف بالعدوانية، كما يدل العنف على صفة اللاتسامح و عدوانية كبرى، و الاندفاع و القساوة في الكلام و حتى في التصرف، و يشير كذلك لمجموعة الأفعالو التصرفات التي تتميز بالمبالغة في استعمال القوة العضلية، و استعمال الأسلحة أو صفة لعلاقة عدوانية حادة، و أخيرا صفة التعامل بالعنف كالإرغام والقهر عن طريق القوة.[3]

---

[1] ابن منظور: لسان العرب. المجلد 2. بيروت: دار صادر . 1968، ص 903.

[2] المنجد: في اللغة و الإعلام. بيروت: دار صادر. ص655.

[3]Dictionnaire encyclopédique Larousse: librairie Laroussem. Paris: 1985، P107.

و يعرفه **محمد قلعي** بأنه" معالجة الأمور بالشدة و الغلظة و التعنيف هو التعبير واللوم".[1]

كما عرف العنف بأنه:"القوة التي تهاجم مباشرة شخص الآخرين و خيراتهم" أفراداوجماعات "بقصد السيطرة عليهم بواسطة الموت أو التدمير و الإخضاع و الهزيمة".[2]

كما عرفه **العالم بوزفيتش-Pausauvitz-** على أنه "فعل من الأفعال التي تهدف إلى إجبار الفرد إلى الامتثال لإرادتنا".[3]

2-1-2-الناحية الاصطلاحية:

العنف هو استخدام القوة الجسدية أو الرمزية من أجل فرض القدرة على فرد أو جماعة تتجاوز المعيار المقبول اجتماعيا.[4]

كما يعرفه **منجد اللغة الفرنسية** "أنه صفة عنيفة تستعمل فيها القوة بطريقة تعسفية هدفها الإرغام و القهر و يتمثل في أنه فعل يمارسه الشخص على طرف آخر و تظهر له خصائصو سمات جسدية، و هذا العنف يولد آثار ذات أنواع، آثار غير منتظرة ووحشية و مفاجئة و أخرى غير عاقلة.[5]

---

[1] محمد قلعي: معجم لغة الفقهاء. بيروت: دار الفقانس. 1988، ص 112.

[2] سناء محمد سليمان: مشكلة العنف و العدوان لدى الأطفال و الشباب. القاهرة: عالم الكتب للنشر و التوزيع والطباعة . 2008، ص،ص 24-25.

[3] جمال معتوق: مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي أهم النظريات المفسرة للجريمة و الانحراف .الجزائر:دار بن مرابط للنشر و الطباعة. 2008، ص-ص 140-144.

[4] Claudine, Chaulet: « une violence a part » Alger: insaniyat. centre anthropologique sociale et culturelle n° 10 Janvier- Avril vol، 2000، P57.

[5] Bordage,(F):violence et pédagogie actes du congrès. International Ed2، P4-F،P121.

2-1-3-التعريف القانوني:

كل من أحدث عمدا جروحا للغير أو ضربه أو ارتكب أي عمل آخر من أعمال العنف أو التعدي، يعاقب بالحبس من شهر إلى خمس سنوات، و بغرامة مالية من 500 إلى 10000دج إذا نتج عن هذه الأعمال من العنف مرض أو عجز كلي عن العمل مدته تزيد عن خمسة عشر يوما.[1]

2-1-4-التعريف السوسيولوجي:

فيعرفه **لورنس**Laurenceالعنف بأنه "جموع الأعمال التي ينتج منها أو يمكن أن ينتج عنها التسبب في أذى كبير للحياة أو لشروطها المادية، و من تلك تدرك أي أذى بيولوجي ينتجه أو ضغوط جسدية شديدة أو تخريب للممتلكات أو آلام نفسية تترتب على حدوثه.[2]

كما يرى نبيل رمزي أن العنف: " ظاهرة اجتماعية ذات مضمون سياسي و هو محصلة نهائية لظروف اجتماعية، ثقافية، و هو جهات و معايير قيمية ذات طابع ديني، و ينطبق على ما تؤدي إليه من مواقف و أفعال و ممارسات، ما ينطبق على فعل اجتماعي آخر.[3]

2-1-5-التعريف الإجرائي:

هو كل سلوك يقوم به الفرد أو بعض الأفراد اتجاه الآخرين بالقصد أو الغاية، سواء أكان لفظيا أو معنويا أو جسديا، حيث يستخدم القوة بشكل غير مشروع و مخالف للقانون، الهدف من

---

[1] عبد اله سليمان: قانون العقوبات. القسم الخاص. الجزائر: بدون دار نشر. وسنة، ص 162.

[2] ف- ديينوف: نظريات العنف في الصراع الإيديولوجي. ترجمة: سحر سعيد: دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر 1982، ص 119.

[3] نبيل رمزي: علم الاجتماع المعرفة المواجهات الإيديولوجية لظاهرة العنف. ط2.لإسكندرية: دار الفكر العربي. 1992، ص 209.

وراء ممارسة العنف، الإكراه و الإرغام و الإذلال و السيطرة، و قد يكون العنف إيجابيا عندما يتخذ منه كوسيلة للدفاع عن النفس.

2-2-علاقة العنف ببعض المصطلحات:

من خلال التعرض للتعريفات السابقة للعنف و بحسب أهم المجالات المعرفية التي تناولته بالدراسة و البحث، تبين تداخل مفهوم العنف مع مفاهيم وثيقة الصلة به بحيث يصعب وضع حدود فاصلة بينها، وتنوعت المصطلحات التي استخدمت كمترادفات له كالعدوان، الانحراف، الإجرام... لذا كان من الضروري و المجدي توضيح بعض المصطلحات التي ترتبط بالعنف.

2-2-1-العنف و العدوان:

العدوان: عادة ما يستخدم مصطلح العدوان كمرادف للعنف، ولذا يصعب التفريق بين المصطلحين إلا أنه أكثر استعمال في علم النفس الاجتماعي، وهو سلوك يعبر عن غريزة فطرية في الإنسان.

و من أهم التعريفات للعدوان ما يلي:عرفه **بركوفينز** على أنه سلوك يقصد به جرح أو إلحاق الأذى بالآخر، بينما يرى **هيلجارد E.R.Hilgard**أن العدوان نشاط يقوم به الشخص لإلحاق الأذى بشخص آخر سواء عن طريق الجرح الفيزيقي أو عن طريق الاستهزاء و السخرية والمزح[1].

يتضح من التعريفات السابقة لكل من العنف و العدوان التقارب الكبير بين المصطلحين فكل منهما يعبر عن الأذى و الضرر.

و يمكن التفريق بينهما على أساس أن العدوان فيه الاستعداد و الميل النفسي للاعتداء على الآخرين، والذي يعبر عنه بالغضب و الكراهية، أو الحقد، وهي صفات تعد أساسية في تعريف

[1] Moser ,Gabriel: L'agression. coll، Que-sais-je**?** Paris:1987،p11.

العدوان. فالشخص الذي يتصف بالعدوانية و يمارسها إنما يسعى إلى تلبية حاجات نفسية وجدانية فهو يرتاح و يسكن بإلحاق الأذى و الضرر بالآخرين.[1]

يمثل العدوان بالمعنى العام نمطا للتعبير يحتوي سلطة لتنظيم العلاقات الاجتماعية تحمل أذى للآخرين، بينما يمثل العنف شكلا من العدوان يعتبر اجتماعيا أكثر خطورة[2].و هكذا يحتوي العدوان العنف و بالتالي فالعنف يعد صورة من صور العدوان. كما أن العدوان لا يكون مبررا بالضرورة، وله صفة السلبية، على خلاف العنف الذي يستعمل بوجه إيجابيو آخر سلبي، فقد يستعمل كاعتداء بمختلف أنماطه و أشكاله. و تختلف نظرة المجتمع للعنف حسب نوعية الدارس".

فعالم الاجتماع يركز على قياس درجة هذا العنف، أما عالم الأجناس فيبدي اهتمامه للاختلافات الحضرية ما بين القبائل حسب درجة عنفها، أما العلماء السلوكيين فيدرسون مزايا ومضار الدراسة السوسيولوجية و المدارس البينية في دراسة السلوك العدواني"[3].

و يستعمل العنف(بغض النظر عن أضراره) كوسيلة للتعبير عن مطالب اجتماعية، وفي حالات عديدة كوسيلة للدفاع عن النفس و الممتلكات، أو لتفريغ توترات داخلية، أو لحل الصراعات و إزالة العقبات التي تحول دون تحقيق بعض الأهداف المشروعة، فضلا عن كونه أداة للضبط الاجتماعي.[4]

و العدوانية ترمي إلى حالة، إلى اتجاه إلى جانب من الشخصية و طاقة اندفاعية تنمو على حساب الآخرين سواء كانت بناءة أو هدامة بحسب معايير المجتمع.

---

[1] عبد الرحمن العيسوي: سيكولوجية المجرم. بيروت: دار الراتب الجامعية. 1997، ص 104.

[2] Hébert, Jacques:La violence à l'école. Canada: Les éditions Logiques. 1991،p 18.

[3] كاظم وليد أغا: علم النفس الفسيولوجي. بيروت: منشورات الآفاق. 1981، ص- ص 227-128

[4] زين العابدين درويش: علم النفس الاجتماعي أسسه و تطبيقاته. القاهرة: دار الفكر العربي .1999، ص 456.

2-2-2-العنف و الدفاع عن النفس و عن الحق:

يعرف الدفاع عن النفس قانونا بأنه "رد اعتداء غير مشروع، حماية للنفس أو العرض أو المال".[1]

فهو كل استعمال للقوة لدفع الضرر عن الذات أو عن الممتلكات، أو العرض و الشرف أو في حالة الاستعمار و المقاومة و الدفاع عن السيادة الوطنية للتحرر من نير الاستعمار.و في هذا الإطار يعتبر العنف مشروعا و غير مجرم.

2-2-3-العنف والقوة:

القوة:تعتبر القوة شيء عضوي ينمو طبيعيا في الجسم، فهي تنمو و تتطور وفق شروط وظروف مادية معينة،وهي قابلة للقياس الكمي، وبالتالي فهي قابلة للقوننة والتقييد والتنظيم[2].والعنف ما هو إلا شكل من أشكال القوة[3]. كما تعتبر القوة صفة للعنف أو وسيلة له لأن العنف عادة ما يعتمد على القوة، ولذا فالقوة تقع في المجال الفيزيولوجي، بينما يقع العنف على مستوى المعاملات السلوكية. و على هذا الأساس فإن القوة في حد ذاتها لا تعتبر عنفا، فهي أداة متى سخرت للعنف فتصبح عنفا. و هنا يمكن ذكر القوة التي تفرضها السلطة و المال و الجاه سواء كانت رسمية أو غير رسمية، مشروعة أو غير مشروعة فقد تستعمل للاعتداء و الأذى فتصبح وسيلة للعنف. ويمكن التفريق بين العنف والقوة بحيث العنف فعل و القوة أداة لهذا العنف.[4]

---

[1] جادسليمان الحسيني : العقوبة البدنية في الفقه الإسلامي. القاهرة: دار الشروق. 1991، ص 28.

[2] فريق من المؤلفين: العنف و الإنسان. أربع دراسات حول العنف و العدوان. ترجمة :عبد الهادي عبد الرحمن بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر. 1990، ص 18.

[3] Mellon, Christian et Semelin, Jacques: La non violence. Que sais je? Paris: PUF. 1994،p13.

[4] فريق من المؤلفين: المرجع المذكور سابقا ، ص 19.

2-2-4-العنف و الغضب:

إن الغضب عبارة عن حالة انفعالية تصيب الفرد بصورة حادة أو مفاجئة و توتر في سلوكه وخبرته الشعورية ووظائفه الفسيولوجية "الداخلية و ينشأ في الأصل عن مصدر نفسي و في الغالب يتداخل مفهوم الغضب مع مفهوم العنف بحيث لا يكن فصلهما لأن عادة حالة العنف تصاحبها مشاعر الغضب، و رغم العلاقة الوثيقة بينهما إلا أن هناك اختلاف يميزهما فالغضب عبارة عن أحد الانفعالات أو المشاعر العنيفة، بينما العنف سلوك صريح، والسلوك الصريح لا يعكس دائما المشاعر الداخلية، كما أن الغضب يؤدي بالضرورة إلى العنف فقد يتحول داخليا على الاكتئاب والقلق...[1]و بالتالي فإن العنف والغضب رغم تلازمهما في عديد الأحيان لا يعني أن وجود أحدهما يستوجب وجود الآخر بالضرورة.

2-2-5-العنف والجريمة:

إن الجريمة هي كل فعل يمنعه القانون بحكم أنه يلحق الأذى والضرر بالآخرين في أنفسهم و ممتلكاتهم، وهي كل فعل يخرج عن قواعد السلوك التي يضعها المجتمع لأفراده أو انحراف عن القواعد و المعايير التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح[2].

و الفرق بين العنفوالجريمة هو أن العنف ظاهرة إنسانية، بعضها يجرم و بعضها الآخر لا يجرم، وذلك يعود إلى جملة المعايير و القيم الثقافية التي يلتزم بها كل مجتمع. فنفس الفعل قد يجرم في مجتمع و يكون مشروعا في مجتمع آخر مثل الزنا ففي المجتمعات الإسلامية غير مشروعة في حين مشروعة في مجتمعات عديدة علمانية، نفس الشيء بالنسبة لاستعمال العنف في

---

[1] معتز سيد عبد الله: العنف في الحياة الجامعة. القاهرة: منشورات مركز البحوث و الدراسات النفسية. كلية الآداب. جامعة القاهرة . 2005، ص 46-47.

[2] سامية حسن الساعاتي: الجريمة و المجتمع. ط2.بيروت: دار النهضة العربية. 1983، ص 16.

تأديب الأطفال فقد يكون مسموحا بل مرغوبا في بعض الثقافات التي تعتبره أداة فعالة في عملية التنشئة الاجتماعية بينما تجرمه ثقافات أخرى و يعاقب عليه القانون.

2-2-6-العنف والإرهاب:

يرى **ويلكسون Paul Wilcnson** أن الإرهاب عبارة عن أسلوب أو مجرد طريقة لفرض موقف أو لتحقيق طموح سياسي بعينه للجماعة المنعزلة المحبطة أو التي تكتشف ألا أمل لها عن تخويف الأغلبية و مؤسساتها أو شلها بالرعب أو التضليل. أما بالنسبة **لواردلو** فالإرهاب هو استخدام العنف أو التهديد باستعماله من فرد أو جماعة تعمل إما لصالح سلطة قائمة أو ضدها عندما يكون القصد من ذلك العمل لخلق حالة من القلق الشديد لدى مجموعة أكبر، وإجبارها على الموافقة على المطالب السياسية لمرتكبي العمل الإرهابي[1].

أي أن الإرهاب يعتبر من أفعال العنف المنظم الذي يهدف إلى إلحاق الأذى من قتل وتخويف وترويع وتخريب ونهب وخطف واغتصاب... سواء تعلق الأمر بأفراد أو جماعات أو مؤسسات، كما حدث في الجزائر أو يحدث في العراق...

و بالتالي فإن الإرهاب هو عبارة عن نوع من أنواع العنف المنظم غير المعتاد نظرا لانطوائه على سمات معينة غير معتادة تتجاوز ما هو شائع في المجتمع خلقا أو عرفا أو قانونا أي أنه يتضمن انتهاكا عمديا للقواعد الأساسية للسلوك الإنساني، كما أنه يتسم بالطابع الرمزي لأنه يستهدف توجيه رسالة إلى جميع الضحايا المحتملين الآخرين لإيقاع الرعب في قلوبهم.[2]

---

[1] أحمد فاروق أحمد حسن. اتجاهات الشباب نحو الإرهاب دراسة ميدانية مقارنة. القاهرة:كلية جامعة القاهرة. مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية. 2005، ص-ص، 20-21.

[2] حسن الساعاتي، المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 22-23.

لقد اتضح من العرض السابق لأهم المصطلحات القريبة من العنف أن هناك نوع من التداخل في مفهوم تلك المصطلحات التي تستعمل أحيانا لتشير إلى نفس المعنى و هذا راجع بالأساس إلى تفرع و تداخل العلوم الاجتماعية التي تستعمل مصطلحات مختلفة للتعبير عن نفس الشيء، و لتنوع أنماطه و أنواعه كما يظهر في العنصر الموالي.

2-3-مظاهر العنف:

يمكن أن يتخذ العنف أساليب و أشكال عديدة و يأتي هذا التنوع نتيجة لطبيعة العنف المعقدة و الشكل الذي يتخذه و الكيفية التي يطبق بها و درجة الخطورة التي يصل إليها و الجهة المقصودة و الهدف منه، وهو (العنف) على مستويات مختلفة يبدأ بالمستوى اللفظي لينتهي بأخطر مستوى و المتمثل في القتل. و يمكن التعرف على أهم أساليبه فيما يلي:

1- **عنف مادي موجه نحو الممتلكات:** وهو عنف يهدف إلى إلحاق الضرر (من تهديم وإزالة أو حرق و سرقة) بالثروة المادية الخاصة بالأفراد أو الجماعات أو بالدولة.. و هذا بهدف إلحاق الأذى بالجهة المعنية بالعنف.

2- **عنف مادي موجه للأشخاص (عنف بدني):**و هو العنف الذي يلحق بالأشخاصوينجم عنه أثار ظاهرية مثل الجروح و الخدوش و القتل أو الاختطافو الاغتصاب.

3- **عنف جنسي:** و هو يخص الاعتداءات الجنسية مثل الاغتصاب.

4- **استعمال الحرمان و الإهمال:** منع أسي شيء من ضروريات الحياة مثل الأكل أو الشرب بهدف العقاب مثلا.

5- **العنف المعنوي(النفسي):**و هو عنف غير مادي يلحق الضرر بالجوانب الروحية والنفسية للشخص في مشاعره و أحاسيسه عن طريق السب و الشتم و القذف أو الاتهام والتخويف.

وقد يمس بسمعة و كرامة و حرمة واعتبار الشخص وأمنه وسكينته و طمأنينته. فهو عبارة عن ضغط يمارس على الشخص للسيطرة على أفكاره و تصرفاته الاجتماعية و الحد من حريته. كما يضيف البعض عنف التقاليد التي يوجد فيها نوع من الإرغام و الإكراه حيث تؤدي إلى كبح حرية و طموح البعض لاسيما الشباب الذين يروا بأنها لم تعد تصلح و تساير عصرهم مما يؤدي في الغالب إلى صراعات بين الآباء و الأبناء. و العنف المعنوي قد يلحق أذى بالشخص يفوق الأذى المادي كالجروح مثلا، و لذا لا يمكن التقليل من أهميته و فداحة عواقبه، ومثله مثل العنف المادي يوجد ترهيب و إكراه و ضغط على موضوع العنف.

6-العنف الرمزي: هو عنف معنوي غير مباشر استعمله **بورديو Bourdieu Pierre** و**باسورن Passeron J.C** انطلاقا من دراسة المدرسة فأسسا نظريتهما حول العنف الرمزي حيث اعتبرا المدرسة والأسرة ووسائل الإعلام وكالات (هيئات) للعنف الرمزي في حقيقة الأمر واعتبرا العملية التربوي عنفا رمزيا، حيث تعمل على تكريس النظام القائم و المحافظة على بنية العلاقات الطبقة الحاكمة المسيطرة في المجتمع، وهذه الأخيرة تعمل من خلال الفعل التربوي على الحافظ على مكانتهاو سيطرتها على الجماعات الأخرى، باعتبار أن الفعل التربوي هو عملية لتكريس رمزو ثقافة هذه الطبقة.[1]

و يقصد بسلطة العنف الرمزي كل سلطة تفرض معاني و تجعلهامشروعة و هي تخفي علاقات القوة التي هي أساس قوتها.[2]

[1] Bourdieu ,Pierre، Passeron ,Jean Claude: La reproduction élément pour une théorie du système d'enregistrement. Paris: Les éditions de Minuit. 1970، pp 19-51.
[2] Bourdieu, P .Esquisse d'une théorie de la pratique. Paris: Droz. 1972، p 18.

2-4-أشكال العنف:

يمكن تقسيم العنف من حيث الشكل الذي يتخذه إلى ما يلي:

- **عنف عشوائي:** يقوم به فرد أو جماعة دون التخطيط إلى ما يلي:الارتجالية والتلقائية. ولأسباب غير متوقعة.
- **عنف منظم** : يقوم على التخطيط المسبق و التنظيم الدقيق و له أهداف و غايات وتحضر له الوسائل و الإمكانيات.
- **عنف مقنن:** و هو يمارس بقوة القانون من قبل الجهات الرسمية للدولة، مثل تطبيق حكم الإعدام أو عندما تسن قوانين جائزة تعسفية بين البشر على أساس الدين أو العرق أو الجنس مثل التمييز العنصري الذي طبق في جنوب إفريقيا.
- **عنف غير مباشر**: أي الأذى الذي يلحق بالضحية لم يكن يستهدفها مثل الشجار الذي ينشب بين الأبوين، ويتأثر به الأبناء، فهنا لم يقصد الأبوين إيذاء أبنائهم لكن حصل الأذى.
- **العنف الفكري:** ويعتمد على نشر الأفكار المتطرفة ويستهدف على وجه الخصوص الأطفال و الشباب.
- **العنف الإشهاري:** ويظهر من خلال الكتابات الاستفزازية وخاصة على الجدران والأبواب.
- **العنف السياسي:** وهو يقسم كذلك إلى عنف مادي يلحق الضرر بالموضوع الذي يمارس عليه العنف في البدن، أو في الحقوق أو في المصالح، أو في الأمن.و العنف الرمزي الذي يلحق الضرر في الشعور الذاتي بالأمن و الطمأنينة، والكرامة و الاعتبار و التوازن.[1]

[1] عبد الإله بلقزيز: العنف و الديمقراطية. ط2.بيروت: دار النهضة العربية. 2000، ص 24.

أ- عنف سياسي داخلي:

و هو الذي يكون محليا داخل حدود أو إقليم الدولة، وقد يكون من أعلى إلى أسفل (عنف السلطة أو الدولة) بواسطة أجهزتها (شرطة، درك، جيش...) سواء كان هذا العنف في إطار قانوني أو قمعي. و يكون تجاه جماعات أو أطراف داخلية.

كما قد يكون من أسفل إلى أعلى من طرف جماعات أو أحزاب أو جمعيات رسمية أو غير رسمية اتجاه السلطة وذلك بهدف إزاحة النظام القائم و تغييره أو من أجل طلب إصلاحات سياسية، اجتماعية اقتصادية و غيرها، يرى حسنين توفيق أن العنف السياسي قد يمارسه النظام من خلال أجهزة و مؤسسات القهر كالجيش و الشرطة، أجهزة المخابرات و يعرف في هذه الحالة بالعنف الرسمي أو الحكومي والهدف منه ضمان و استمرار النظام و الحفاظ على الوضع الراهن، وتقليص حجم ودور القوى المناوئة للنظام، وقد يمارس العنف المواطنين أو جماعات معينة منهم ضد نظام وذلك للتأثير على بعض السياسات و القرارات التي تشكل ضررا بمصالح و حقوق هذه الفئات أو للحصول على مكاسب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو لتغيير النظام السياسي برمته[1]، ومن أهم عمليات العنف التي قامت بها الجماعات الشعبية ما حدث في 5 أكتوبر 1988 في الجزائر والتي نفذها الشباب، و تلك التي قام بها الشباب الجامعي في فرنسا سنة 1968.

ب- عنف سياسي خارجي:

وهو العنف الذي يكون خارج نطاق الدولة من طرف دولة اتجاه دولة أخرى أو اتجاه جماعات أو أطراف معينين في دولة أخرى.

---

[1] حسنين توفيق: "ظاهرة العنف السياسي في مصر". الكويت : دراسة كمية تحليلية مارنة. المستقبل العربي. العدد 117. 1988، ص 29.

سواء كان ذلك تحت غطاء الشرعية الدولية (الأمم المتحدة و مجلس الأمن الدولي) كما حدث في العراق، أولم يكن كذلك، و حدد حسنين توفيق أساليب العنف السياسي في: التظاهرات أحداث الشغب و التمرد، والإضراب و الاغتيالات و الانقلابات، فضلا عن الأساليب التي تستخدم في حالات العنف السياسي الرسمي كإعلان حالة الطوارئ و استخدام وحدات الجيش للقضاء على حركات التمرد و أحكام الأشغال الشاقة المرتبطة بالقضايا السياسية.

- **العنف الديني:** أي استعمال العنف باسم الدين (أي باسم أي دين سواء أكان سماوي أو وضعي) مثلا أعمال العنف التي يقوم بها الهندوس ضد المسلمين و العكس في الهند أو الشيعة ضد السنيين و العكس في العراق و باكستان و أفغانستان وفي لبنان المسلمين ضد المسيحيين والعكس أو في أيرلندا البروتيستات ضد الكاثوليكو العكس...

أو ما حدث في الجزائر من أعمال عنف باسم الدين وغيره[1].

- **العنف الاجتماعي الطبقي:** ينشأ هذا النوع من العنف في حالة التفاوت الطبقي الذي ينجم عن سوء توزيع ثروات المجتمع فيقسم المجتمع إلى طبقات اجتماعية متمايزة بسلوكاتها ومكانتها الاجتماعية و أهدافها، مما يؤدي إلى صراع بين الطبقات قد ينتهي إلى أعمال عف (خاصة حسب النظرية الاشتراكية الماركسية)، و أبرز صور العنف الطبقي تلك التي دعا إليها أنصار الاتجاه الفوضوي مثل ماكونين و كروبكتين اللذان وصفا العمل العنيف الذي تقوم به الطبقة العاملة المستغلة ضد الطبقة البرجوازية عمل بطولي ويحرض باكوتين الطبقة العاملة على استعمال العنف و يعتبره وسيلة مشروعة للتحرر من الاستغلال و العبودية البرجوازية.

- **العنف الاقتصادي:** و يتمثل في الحرمان المادي من وسائل العيش الكريم للأفراد أو الجماعات، وقد يتمثل في استحواذ جهات معينة (أفراد، طبقة اجتماعية) على ثروات المجتمع

[1] حسنين: المرجع المذكور سابقا ، ص 29.

وخيراته، أو عن طريق الحصار أو العقوبات الاقتصادية التي تفرض على مجتمع دولة الحرمان وتجويع أهلها و يستعمل كوسيلة ضغط، كما حدث لبعض الدول مثل الجماهيرية الليبية سنة 1986 و العراق سنة 1992 في عهد صدام حسين و جنوب إفريقيا في عهد الأبرتايد. [1]

إن العنف كظاهرة اجتماعية، سياسية تختلف أنواعه، كما تختلف أنواع السلطة، ولهذا نجد المفكرين و منهم ماركوز يفرقون بين العنف المشروع

[2*] و العنف غير المشروع[**] فهناك أشكال كثيرة لاستخدام القوة و العنف تعد عملا مشروعا. كاستخدام القوة العنيفة من أجل الدفاع عن الوطن فيما يسمى الثورة فهذا عمل مشروع، كذلك استخدام العنف صد أنظمة استبدادية طاغية هو عنف مشروع،لكن العنف بسحب الفكر الماركوزي يصبح غير مشروع إذا كان من أو ضد نظام أو شعب أودولة من أجل السيطرة والسيطرة و التسلط والاستعباد و الطغيان،ولهذا إذا أردنا أن نفهم حقيقة جدلية العنف بين المشروعية أو القبول، وغير المشروعية أو الرفض ،فيجب أن نخضعها للواقع دون الوقوع في أحكام نظرية غير مبررة لا سياسيا ولا اجتماعيا،ولفهم ذلك يجب أن ندرك كيفية استعمال هذا العنف من طرف أي جهة ، فقد يستعمل من طرف المجتمع وأفراده ضد نظام طاغ فهنا يعد كل من ماركس وفيبر وماكوز وسوريل العنف ومشروعا، بل و ضروريا للتغير والتطور وإذا كان من طرف السلطة الطاغية لتوطيد سلطتها وممارسة القمع كان حينها عملا غير مشروع،كما يجب وعي دور العنف في التاريخ لان العنف إذا تحول إلى وسيلة للتطور يصبح حينها تقديميا،أما العنف الذي يزيد من القمع فإنه يسمى عندئذ رجعيا هداما.

---

[1] حسنين: المرجع المذكور سابقا ، ص 30.

[*] و هو الاستعمال المشروع للقوة.

[**] و هو الاستعمال غير المشروع للقوة.

وعليه،فقد ميز ماركوز بين عنف بناء وعنف هدام،على خلاف الفكر الفوضوي الذي لا ينظر إلى العنف إلا من زاوية واحدة، و إذا كان المفكرون يربطون العنف بالسياسي–عادة– فهنا تنشأ بالضرورة جدلية العنف و السلطة، بالرغم من أن السلطة سلطات منها الاقتصادية، و الدينية و الثقافية و خاصة السياسية، لكن ما دام المقصود بالسلطة عند ماركوز النظام السياسي الممثل لاسيما في النظام الرأسمالي (الليبرالي) فإن للسلطة طابعا سياسيا متداخلا مع الطابع الاقتصادي ولهذا نتساءل عما هي أنواع العنف؟ و متى يكون مشروعا؟ و متى يكون غير مشروع؟ و ما هي أنواع السلطة خاصة السياسية؟ و ما علاقة العنف بالسلطة؟

من العنف غير المشروع إلى العنف المشروع

إذا كان العنف عند الكثير هو الاستخدام غير القانوني للقوة، و بالتالي فهو غير مشروع سواء أكان من طرف فرد أم جماعة أم هيئة، إلا أننا نجد الكثير من المفكرين يرفضون نعت العنف بصفة مطلقة بغير المشروع، و يؤكدون ضرورة التمييز بين نوعين من العنف، عنف مشروع وآخر رمزي عنف بناء و آخر هدام، عنف تقدمي و آخر رجعي، و هذا ما يؤكده ماكس فيبر و جورج سوريل أحد "أنبياء العنف"، و يوافقهم في ذلك ماركوز الذي يؤكد أنه: "يجب التمييز بين العنف الذي يقوم به المستبدون و العنف الذي يقوم به المضطهدون".[1]

و حسب ماركوز، فإن العنف الذي يكون من أجل التحرر أو العنف الثوري، أي العنف الذي يطالب بالحرية و العدالة، هو عنف مبرر و مشروع، أما العنف الفوضوي، العنف الهدام وعنف الطغاة، فهو غير مشروع مهما كانت مبرراته، و كما ذكرنا سابقا فالعنف حدث "قديم وجودي، أي وجد مع وجود الإنسان" وجد منذ بداية التاريخ، و منذ أول حدث للصراع بين البشر والمتمثل في

[1] Herbert, Marcuse:Critique de la tolérance pure. (Paris : ed.John Didier. 1969) p 35.

الخلاف بين قابيل و هابيل"[1]. هذا الصراع الذي ظهر منذ القديم، لا يرتبط بالجانب الفطري الذي نفته حنة أرندت في كتابها: "في العنف" بل يعود إلى جوانب كثيرة متداخلة، كما أنه يتعدد ليشمل جميع مظاهر الحياة فالعنف "ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية والنفسية"[2]بالأساس .

و لهذا. فنحن بحاجة إلى إنشاء "**فلسفة للعنف**" تدرس هذه الظاهرة من كل أبعادها، و لا نبالغ إذا قلنا إننا نعيش في عصر العنف، عصر الإرهاب و الحروب، عصر العدوانية و القتلولكن كما يقال لكل ظاهرة سبب، و بما أننا أمام ظاهرة اجتماعية مركبة في كثير من أبعادها، فإن أسبابها كثيرة و" لقد اختلف المهتمون بالدراسات النظرية في تحديد أسباب العنف، أهي مرضية أو بيولوجية أو خاصة بالطبيعة الإنسانية المتعلقة بالغرائز؟ أو لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية".[3]

و لكن هذه الدراسات نظرت إلى العنف من زاوية واحدة، و هو في الحقيقة ظاهرة متشابكة ومركبة على الرغم من أن ماركوز، والفلسفة الماركسية يميلون إلى الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، ثم السياسية، و لكن قبل أن نحلل هذه الفكرة علينا أن نتساءل : ما هو مصدر العنف؟ حتى نقوم بربطه بأسبابه، الكلام على أنواعه خاصة عند ماركوز،و نؤكد أخيرا طبيعة علاقته بالسلطة.

---

[1] محمود سعيد الخولي: العنف في مواقف الحياة اليومية– نطاقات و تفاعلات–. مصر: دار مكتبة الإسراء للطباعة والنشرو التوزيع . 2006, ص 15.

[2] شعبان الطاهر الأسود: علم الاجتماع السياسي– قضايا العنف السياسي و الثورة–. مصر: الدار المصرية اللبنانية .2001، ص23.

[3] المرجع نفسه ، ص 23.

فمصدر العنف يتعدد و يتنوع: قد يكون فرديا، أي يمارسه الأفراد بعضهم على البعض أو جماعي بين المجموعات، أو تمارسه دولة ما ضد شعبها أو ضد دولة أخرى، معنى ذلك أن العنف متعدد المصادر بين الفردي و الجماعي و السياسي، وقد يمارس الفرد العنف حتى ضد نفسه، أما إذا مارسته جماعة ضد جماعة، أو دولة ضد دولة فقد يتحول إلى إرهاب أو حرب، كما سنرى مع ماركوز في فصول لاحقة، و ما علينا إلا أن نركز نظرنا حول العنف السياسي خاصة، لما له علاقة بالسلطة

" فالعنف الذي يمارسه الفرد، أو المجموع ضد الدولة، هذا العنف يوجه مباشرة إلى النظام السياسي و له جذوره و أسبابه إحداها هو المتعلق بخيبة أمل الشخص أو الجماعة في النظام السياسي القائم، فيما يتعلق بأحوالهم المعيشية، و السبب الآخر هو الشعور العدائي للنظام السياسي القائم نتيجة موقف أو مواقف متعددة، الأمر الذي يجعل الفرد أو الجماعة ينخرط في سلسلة من أعمال العنف بقصد النيل من ذلك النظام أو قلبه"[1].

إذن ، فمصدر العنف متعدد، فمثلا الدراسات النفسية تؤكد مصدره الطبيعي، لأنه حسب هذه الدراسات الإنسان عدواني" بطبعه، و هذا نجده–خاصة – عند مدرسة التحليل النفسي،ورائدها سيجموند فرويد الذي يقول: "ليس الإنسان قطعا ذلك الكائن الطيب ذا القلب المتعطش إلى الحب والذي يقال عنه إنه يدافع عن نفسه عندما يهاجم، بل هو على العكس من ذلك كائن يتحتم عليه أن يضع في حساب معطياته الغريزية نصيبا كبيرا من العدوانية(...) إن العدوانية ليست أمرا عارضا بل من مقومات الكائن البشري الإنتولوجية"[2].و الواقع أن الإنسان ليس ذئبا لأخيه الإنسان

---

[1] الأسود: المرجع المذكور سابقا ، ص 32.

[2] نقلا عن مجموعة من الاختصاصيين: المجتمع و العنف. ترجمة الأب إلياس زحلاوي: مراجعة: أنطوان مقديسي ط2. مصر: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع. 1985 ،ص 65.

يريد أن يفترسه دائما، بل إن المدنية هذبت من هذه السلوكات الغريزية، و أصبح الإنسان يمتاز بالتسامح و الحوار، أما إذا قام بالعنف في هذه الحضارة، فيكون ذلك بدافع الظروف الاجتماعية والاقتصادية و السياسية، و هذا هو التفسير الماركسي للعنف الذي يميل إليه ماركوز، فلقد ميز ماركس،كما ميز ماركوز بين نوعين من العنف، العنف البناء و العنف الهدام، أو كما يسميهما ماركوز العنف التقدميو العنف الرجعي، بالرغم من أن ماركس يؤكد أن العنف يكمن بالدرجة الأولى في صميم العملية الاقتصادية.

ومنه، فالتحليل الماركسي للعنف يقوم على ضرورة الإيمان بدور العنف في التاريخ وسيرورته و في التطور الاقتصادي و الاجتماعي للإنسانية، لماذا؟ لأن التحليل الماركسي للعنف يلتقي مع هذه المرحلة من التغيير فإن ماركس يبحث أولا أشكال تحول المجتمعات (...لكن) من أين ينشأ العنف في نظر ماركس؟(...) فالعنف، لا ينشأ مطلقا من الاستملاك الأولي، بل من نظام الرق، إن العنف لا ينجم عن الملكية الخاصة أيا كانت، لا تظهر الملكية الخاصة مطلقا على مسرح التاريخ، و كأنها نتيجة للسرقة و العنف و العكس هو الصحيح" .[1]

إن هذا التفسير الاقتصادي الماركسي للعنف نجده كثيرا في فكر ماركوز الذي يرى أن الرأسمالية و استلابها لحقوق العمال ستقود حتما إلى العنف و الثورة، و لأن تطور المجتمع الرأسمالي سينتهي إلى وضع مدمر عنيف، و بالتحديد عندما يفقد العامل ملكيته لعمله أو يسلب هذه الملكية باستملاك الرأسمالي لنتائج عمل الشغيلة فهنا في وضع عنيف، فالعنف كان و لا زال وسيلة للتغيير و التطور الاجتماعي و السياسي و التغير التاريخي، لأن المجتمعات آمنت و لازالت تؤمن بأن المشاكل لا تحل إلا بالقوة و العنف، فالعنف يحرك عجلة التاريخ لأنه يدمر ليبني فهو يدمر السائد ليولد مجتمعا جديدا فهو إذا "القوى المحركة، أو الأداة التي تمد الحركة الاجتماعية

[1]نقلا عن مجموعة من الاختصاصيين : المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 92-93.

بالقدرة على التطور"[1]. فالتاريخ، يتطور بصراع المتناقضات، فالقيد يقف ضد الحرية و العنف يقف ضد السلام، ولو لم يوجد العنف لما تغيرت عجلة التاريخ و لما تطورت المجتمعات، و عليه فالتفسير الماركوزي للعنف التطوري و ليس الرجعي يقوم على فكرة جديدة لا نجدها عند غيره تقول: إن ممارسة العنف قد يكون كعنف مضاد للعنف السائد"[2] لكن من أين يأتي هذا العنف السائد؟

العنف السائد هو الذي يأتي من النظام السائد، أو من السلطة المتسلطة، أو من الدولة التي تستخدم القوة، وعنف الدولة هنا مبرر بالنسبة للبعض بضفة مطلقة، على أساس أن استمرارها وبقاءها مرهون بممارسة القوة والعنف، وهذه نظرة **ميكافيلية**، أما فيلسوفنا فلا يوافق على هذه الأفكار، لأن عنف الدولة المطلق سيقود إلى استبداد و طغيان، و يواجه بعنف مضاد كما ذكرنا، و لهذا رفض بعض المفكرين هذه الأفكار التي تخول أي دولة استعمال العنف سواء ضد الأفراد، أو ضد الدول و في كل الأحوال، لأن هذا يبرر الحرب و الإرهاب، فنجد مثلا "**شعبان الطاهر الأسود**"، يعبر عن الموقف الذي يشرع للدولة استعمال العنف بقوله: "إن الدولةومؤسساتها هي من يمتلك الحق و الشرعية في استعمال العنف، و بالتالي فإن الفرد الذي يمارس العنف بمنأى عن الدولة يعتبر خارجا عن القانون[3]. و هذا ما يسمى العنف السياسي، الذي تمارسه الدولة و تحتكره في فرض سلطتها و سيادتها، و سنعود إليه في مباحث لاحقة.

أما ماركوز، فيتحدث عن عنف الدولة بشيء من الواقعية عندما يربط عنفها بالجرائم التي تقترف هنا و هناك، وبناء عليه فالإشكال يطرح حسب ماركوز عندما نكيل الأشياء بمكيالين فـ" الجرائم تكف أن تكون جرائم إذا هي أفادت في حماية " العالم الحر" و امتداده(...) فدفاع المرء

---

[1] رضوان جودت زيادة: صدى الحداثة– ما بعد الحداثة في زمنها القادم– (دط) .المغرب :المركز الثقافي العربي الدار البيضاء. (دت)، ص 192.

[2] Herbet, Marcus:Culture et société. Paris : ed. de Minuit.1970, p301.

[3] الأسود، المرجع المذكور سابقا ، ص 23.

عن بلده، و بيته أو حياته و حسب، يغدو جريمة (...) فكا امرئ يعرف أنه تحاك في فيتنام "جرائم نموذجية للعنف الشيوعي" ضد " العمليات الإستراتيجية الأمريكية"[1].

و هذا المعيار المزدوج لوصف أعمال ما بعنف أو جرائم يرفضه في خانة الجرائم، أما جرائم العالم الرأسمالي– و ما أكثرها– (كالاستعمار و الانقلابات و التدخلات العسكرية)

فهي أعمال عنف تمارسه دولة ضد دولة بدليل ما حدث في حرب الفيتنام، من أجل المصالح الأمريكية، و ظاهريا من أجل حماية العالم الحر ضد خطر الشيوعية، و يا له من مبرر!و هذا هو العنف السياسي الذي تمارسه الدولة على المستوى الداخلي ضد الأفراد أو على المستوى الخارجي ضد دولة أخرى، و الذي يتحول غالبا إلى إرهاب أو حرب، فالعنف يكون مشروعا ومقبولا و ليس خروجا عن القانون، إذا كان الطغيان و الاضطهاد والاستعباد وكان هدفه الحرية والتحرر والقضاء على الاستبداد والأنظمة الفاشية، و ما الثورة الفرنسية إلا مثال عن العنف الثوري المشروع الذي غير المجتمع والتاريخ والحضارة، إذا فليس" كل أنواع العنف تعد ظواهر سلبية يجب القضاء عليها، فالعنف السياسي قد يكون من الضروريات التاريخية(...) إذ أن التحولات الثورية الكبرى (...) لم تكن لتحدث لولا درجة من العنف، فحين تنعدم الأساليب و الطرق السليمة اللازمة لإحداث التغيرات يبقى العنف، هو الأسلوب الوحيد في بعض الأحيان لتحقيق التغيير السياسي والاجتماعي"[2]و لذا كان العنف في كثير من الأحيان، هو الحل الأخير بعد أن تعجز كل الوسائل في التعبير و التغيير وعليه فالعنف التقدمي الذي يقضي على الاحتكارية والعبودية هو عنف مشروع و بناء،ولهذا لا يخلو أي مجتمع من العنف كما يرى ماركوز، ويتأكد

---

[1] هربرت ماركوز: نحو ثورة جديدة. ترجمة: عبد اللطيف شرارة: بيروت:دار العودة. 1971، ص– ص 122–123.

[2]الأسود: المرجع المذكور سابقا ، ص 24.

أن للعنف بعدا اجتماعيا اقتصاديا في حقيقته لا بعد فطريا غريزيا و"أن العنف منقوش في بنية مجتمعنا نفسها: إنه هو الذي يتراءى في العدوانية المتراكمة التي تهيمن على جميع نشاطات الرأسمالية الاحتكارية".[1]

فالعنف ظاهرة اجتماعية تنطوي تحتها أبعاد سياسية مهما كانت أنواعه سواء المادي أو المعنوي (الرمزي) أو النفسي أو التقدمي أو الرجعي، ولو أننا نجد حقيقة تقول إن العنف السياسي هدفه الدولة أو السلطة، لأنه يهدف بصورة مباشرة إلى النظام وسلطته، و ذلك من أجل التغيير في أنماط الحياة السياسية و التي على أساسها تتغير الأنماط الأخرى، فكأنه البنية التي تقود بالضرورة إلى تغير في البنية الفوقية لأشكال الحياة الاجتماعية، و خاصة السياسية و منه يعد العنف السياسي أحد أهم الأدوات التي تستخدمها الشعوب من أجل الضغط على النظام السياسي، من أجل تحقيق مطالبهم الشرعية، و لذا كثيرا ما يتحول هذا العنف إلى ما يعرف بالعصيان المدني، أو ما يسميه ماركوز بالتمرد، و ما لهذا الأخير من علاقة بالسلطة و التغير سواء أكان سياسيا أم اجتماعيا، و إذا كان العنف هدفه التطور والتغير، فإن تبريره عند الماركسيين و عند ماركوز و عند الفوضويين يختلف، إذ نجده عند هؤلاء الآخرين "يبرر عقائديا بالارتكاز على مبدأ النفي الهيجلي(...) إذ مات طرحه الإيديولوجيا إذا هو عملية تبرير لممارسة العنف بحيث يتحول بالنسبة إليها ملازما لسير التطور التاريخي[2].

و هذا النفي يحتوي على صراع من المتناقضات، و هنا يصبح العنف عند الفوضويين في جوهره غاية في حد ذاته أما – ظاهريا– فمن أجل إيجاد مجتمع جديد يخرج من أحشاء المجتمع القديم.

---

[1] ماركوز: المرجع المذكور سابقا ، ص 124.

[2] زيادة: المرجع المذكور سابقا ، ص– ص 196–197.

و منه، كان هدف العنف في الحقيقة عند الفوضويين ليس التقدم و التطور بتغيير أنماط السلطة و أشكال الحياة، بل هو عنف هدام يقود إلى الرجعية و التأخر و الدمار، و لهذا السبب رفضه ماركوز، بل وقف ضده، و إذا كان بناءا و مولا لمجتمع جديد فهو في هذه الحالة مفيد للدولة، كما عبر "**عبد المجيد عمراني**" عن هذه الفكرة في كتابه: مستقبل حوار الحضارات في ظل العولمة قائلا: "إن **نيكولا ميكافيلي**"(**Nicola- Machiavelli**)*ينطلق من واقع العنف، إذ يعتبره شيئا طبيعيا في ميدان السياسة، و لقد كشف التاريخ بأن العنف الإيجابي تتولد عنه الدولة ومكتسباتها"[1].

و بهذا فالدولة قد تمارس العنف المسمى "عنف الدولة" و الذي يكون مشروعا، إذا كان من أجل حفظ النظام و استمرار الدولة، و كان في ذلك مصلحة الفرد و الدولة معا، شريطة كون النظام دستوريا ولكن حسب ماركوز عنف الدولة هذا لا يكون دائما عنفا مبررا باسم القانون والنظام قد ترتكب جرائم ضد الأفراد وهو ما رآه عندما قال: "القانون و النظام" (...) كان لهاتين الكلمتين رنين مشؤوم دوما فكل ما تحويه القوة الشرعية من رهيب و ضروري معا، يعبر عن نفسه فيهما ويجد بهما تكريسا و ما من مشاركة إنسانية ممكنة بغير قانون و نظام (...) تشتمل على درجات من الخير و الشر، تقاس بكمية العنف الشرعي و المنظم الذي يحتاج إليه المجتمع ليحتمي من الفقراء و المظلومين و المجانين من ضحايا رفاهيته".[2]

و عليه فالعنف السياسي مشروع إذا كان مبررا، و غير مشروع إذا كان غير مبرر. و على الرغم من ذلك يبقى ا"لعنف السياسي في معناه العام ترفضه كل المعايير، وتدينه كل الشرائع

---

* مفكر سياسي و مؤرخ إيطالي(1469-1527) من أهم كتبه: الأمير.

[1] عبد المجيد عمراني: مستقبل حوار الحضارات في ظل العولمة. تقديم حسن حنفي: دبي: المؤسسة الجامعية للنشر و الطباعة.2004، ص 44.

[2] ماركوز: المرجع المذكور سابقا ، ص 126.

عندما يكون غير مبرر، حيث إنه غير شرعي، و يفوض النظام في المجتمع، إلا أننا نجد (أن هناك) من يرى أن العنف السياسي في الغالب هو من الأدوات المهمة–إن لم تكن الأداة الوحيدة– للتحرر من الظلم و الطغيان في المجتمعات التي تحتكر السلطة و الثروة و السلاح".[1]

و هذا ما يجعل العنف وسيلة مشروعة عندما يكون موجها، خاصة لإسقاط نظام طاغ لا يعترف بالأفراد و حقوقهم و إنسانيتهم، أما العنف غير الموجه (المطلق)–الفوضوي– فهو مرفوض حسب ماركوز و الفكر الماركسي. و إذا عدنا إلى موقف القانون، فإن القانون الذي يشرع للدولة استعمال العنف قد يكون قانونا جائرا و هو في حد ذاته غير شرعي، كما يرى هربرت ماركوز، لذا نجد هذا الأخير كثيرا ما يشكك في صحة هذه القوانين التي تمنح القوة و السلطة و الشرعية وتحديدا شرعية العنف لبعض الجهات و الأنظمة الفاسدة،

وتجعلها ممنوعة على جهات أخرى، و عليه يرى ماركوز أن "المجتمع الراهن أصبح غير شرعي، غير قانوني فقد انتهك قانونه الخاص به تلك هي دينامكية جميع الثورات في التاريخ"[2].

فأول شرارة للتفكير في العنف والثورة، هي تحويل القانون إلى وسيلة لممارسة العنف والإرهاب و تبرير الجرائم من طرف الدولة، أو النظام و السلطة، فالمجتمعات التي تحكمها أنظمة متسلطة اضطهادية يظهر فيها العنف كرد فعل، و كمحرك لكل تغيير و ثورة و تحرر، لأنه في هذه "الأنظمة التقليدية نجد أن المجتمعات محكومة و مسيطر عليها بواسطة فئة حاكمة متسلطة تستخدم الدولة كأداة لخدمة مصالحها دون إشراع للمجموع، إذا أفلم يكن العنف بكل أشكاله له ما يبرره إذا لم يستجب النظام السياسي القائم بكافة مؤسساته؟ و حتى و إن تجاوزنا و سميناها ديمقراطية لرغبات المواطنين و حقق طموحاتهم و آمالهم في العيش الكريم الحر؟ و هل يجوز لنا

---

[1] الأسود: المرجع المذكور سابقا ، ص 39.

[2] ماركوز: المرجع المذكور سابقا ، ص 127.

بأي معيار تسمية الثورة المصاحبة للعنف إرهابا؟ ثم أليس للثورة مبررات كافية للإطاحة بذلك النظام بأية وسيلة ممكنة؟"[1].

و من خلال هذه التساؤلات و غيرها يوافق الكثير من المفكرين منهم ماركوز على أن العمل الثوري حتى و إن اتصف بالعنف فهو مشروع، خاصة إذا كان الهدف منه تغيير نظام طاغ، تسلطي،بنظام يحقق العدالة والحرية و السعادة، و من يسمي الثورة إرهابا فليسمها، و حتى لا نخلط بين المفاهيم و الأفكار، فإن للإرهاب معنى عند ماركوز كما للثورة، سنتطرق إليهما في فصول لاحقة لعلاقتهما الكبيرة بالعنف و السلطة، و لدرجة ارتباط العنف بالثورة و التحرر خاصة، كان لا بد من التمييز بين العنف المشروع و غير المشروع، و لهذا السبب نجد ماركوز يبدأ حديثه عن إشكاليات العنف و السلطة بالتمييز أولا بينهما، حيث نجده يؤكد هذا التمييز بقوله: "إن التمييز بين العنف و القوة الثورية واجب. ففي الوضع الراهن المناهض للثورة، يمثل العنف سلاح النظام ويؤدي عمله في كل مكان: في العمل و أثناء التسلية، في الشارع و في الطريق وفي كبد السماء. وبالمقابل لا وجود اليوم للقوة الثورية المنذورة لوضع حد لذلك العنف. و ما المقصود بهذه القوة الثورية إلا عمل الجماهير أو الطبقات القادرة على قلب النظام القائم في سبيل مجتمع اشتراكي".[2]

فالواقع يؤكد –حسب ماركوز– أن سلاح العنف في تلك المرحلة التاريخية هو بيد السلطةوما يجب أن يقاوم ذلك العنف السلطوي هو عنف مضاد يتمثل بالأساس في الثورة، فكل حركة عنف تهدف إلى أبناء مجتمع جديد، و الثورة على أنظمة تسلطية تقليدية، هي حركة مشروعة كما يرى "**نديم البيطار**"

---

[1] الأسود:المرجع المذكور سابقا ، ص 39.

[2] هربرت ماركوز: الثورة و الثورة المضادة –نحو حساسية ثورية جديدة– ترجمة جورج طرابيشي:(دط): بيروت : دارالآداب للنشر و التوزيع: (دت)، ص 64.

عندما يميز بين نوعين من العنف هما "العنف الرجعي: هو الذي يحاول صيانة نظم تجاوزتها قوى التاريخ، و العنف التقدمي، هو الذي يحاول تحرير تلك القوى من قيود الماضي وإنماء نظم جديدة بتهديم نظم تقليدية أصبحت طاعنة"[1] و هذا العنف التقدمي هو ما كان الهدف منه القضاء على أشكال بالية من الأنظمة و التحرر من كل سلطة قهرية و بناء مجتمع جديد فمشروعيته تستمد من ذاته أي في تقدمه، و"إن كل مرحلة انتقالية تتطلب تعزيزا لدور العنف، إن دوره مشروع و ضروري في نسب محددة(...) و إذا كان العنف يساعد المجتمع على أن يقضي بأسرع ما يمكن على مظاهر التخلف، وعلى أن يخلق شيئا جديدا، فإن دوره يكون تقدميا، أما إذا تجاوز هذه الطر(...) فيصبح دوره في المجتمع رجعيا".[2]

وهذا التمييز الفعلي بين العنف التقدمي و الرجعي و أهدافه، هو الذي تبناه ماركوز والفكر الماركسي عموما لأنه عنف هادف، وهو ما دفع إنجلز إلى أن يعتبر العنف "وسيلة لهدف هو المكسب الاقتصادي وليصل إلى أن الوظيفة الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي تنتج العنف السياسي،ذو هكذا يصبح العنف مشروعا، بل و ضروريا بحجة مساعدة المجتمع على أن يقضي بأسرع ما يمكن على مظاهر التخلف و بهذا يلعب دورا تقدميا".[3]

فإنجلز و ماركس يربطان العنف التقدمي بالعملية الاقتصادية أولا، ثم السياسية ثانيا، وهو تصور قريب من التصور الماركوزي، و إذا كنا قد تكلمنا عن العنف التقدمي و الرجعي، والمشروع و غير المشروع فهناك أنواع أخرى من العنف منها: العنف المادي* و المعنوي أو الرمزي** و منها

---

[1] نقلا عن أدونيس العكرة :المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 625-626.

[2] راتكوفيتش بوبوفيتش-باسيتش بتشوليتش: الإشتراكية و الدولة- أو دور العنف في التاريخ- تعريب و تقديم جورج طرابيشي: بيروت : منشورات دار الطليعة . 1965، ص- ص 25-26.

[3] زيادة : المرجع المذكور سابقا ، ص 197.

* و هوالعنف الذي يستخدم القوة المادية سواء أكان ذلك بين الأفراد أو الجماعات أو الدول.

ما هو مباشر و غير مباشر، و عنف سياسي و آخر اقتصادي، بلو يوجد حتى العنف الجنسي و الأسري و غيرها، و ما دمنا نتكلم عن العنف كعلاقة مع السلطة، فإننا نركز على الأنواع الأولى فقط"ذو إذا كان من العنف ما هو مباشر معلن كالعنف الرسمي عن طريق تنفيذ القانون(...) هناك عنف آخر غير مباشر أيضا و لكنه خفي غير معلن تستخدمه السلطة، و لا تجاهر به لأنه لا يأتي عن طريق القانون و هناك عنف من نوع آخر هو العنف الرمزي(...) و هو عنف من نوع آخر هو العنف الرمزي(...) و هو عنف تستخدمه السلطة و تتبرأ منه فينفس الوقت".[1]

و ما ذكرنا لهذه الأنواع إلا لنتجنب الوقوع في خلط بين المفاهيم، و القدرة على التمييز بين المصطلحات و استخدامها حسب سياقها كما يعتقد ماركوز هو أساس بناء الفكر، لأن الاستخدام السيئ لهذه المفاهيم يجعلنا لا نميز بين العنف المشروع و غير المشروع، بل و بين العنف والثورة، التمرد و الإرهاب، الحرية و الاضطهاد...إلخ. و هو ما ذكره شعبان الطاهر الأسود عندما تكلم عن هذا الخلط فقال: "و لن يستطيع أي مجتمع التمييز بين ما هو إرهاب و ما هو عنف، وما هو مشروع و ما هو غير مشروع، و منه ما يكون تخريبيا مضرا".[2]

كما يتكلم الماركسيون عن نوع آخر من أنواع العنف مرتبط خاصة بالطبقة العاملة و نجده لدى ماركوز عندما نناقش إشكالية الثورة بين العنف و السلطة،و هذا النوع من العنف أصطلح عليه الماركسيون العنف الطبقي و الذي يكون بين طبقة مضطهدة و طبقة مضطَهدة.

و منه نخلص إلى القول إن الحكم على العنف بأنه غير مشروع بصفة مطلقة لا مبرر له وأن العنف المشروع أو القانوني هو عنف الدولة فقط كذلك لا مبرر له، فماركوز يؤكد أنه قد

** و هو العنف الذي ستخدم فيه أساليب الضغط النفسي.

[1] سالم القمودي: سيكولوجيا السلطة. ط2. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي. 2000، ص –ص 64–65.

[2] الأسود: المرجع المذكور سابقا ، ص 41.

"أصبح التمييز التقليدي بين العنف المشروع و العنف غير المشروع، في وجه الضخامة و الحدة اللتين تمسان هذا العدوان، أمرا مشكوكا فيه، فإذا وضع في صف كل ما يشتمل عليه المسلك الجامد اليومي الذي يسلكه "المهدئون" و "المحررون" من مراس كثيف للحرائق، و التسميم وصنوف القصف يصبح من العسير عند ذاك النعت بالعنف كذلك، عمل المعارضة الجذرية أيا كانت درجتها في الظاهر من الشرعية ضئيلة".[1]

و بهذا يكون العنف غير مشروع إذا كان مفتقدا للوعي و غير بناءو فوضوي، و كما يقول **عزيز السيد جاسم:** "إن العنف غير المشروع هو ظاهرة الحكم المتناقضة الذي تحكمه حرية ثورية واعية".[2]

و إذا كانت الدولة تمارس عنفا مشروعا، فيجب أن يكون لأجل حفظ النظام و استمرارها– مادامت سلطتها مشروعة– و كما يقول الفيلسوف الفرنسي" **جان جاك روسو**" (**Jean- Jaques-Rousseau**)* "إن العنف الشرعي (هو) عنف الدولة التي تكتسب شرعيتها و مشروعيتها من العقد الاجتماعي".[3]

فهذا عنف مشروع لأن الدولة مشروعة، لكن أن تمارس أنظمة طاغية العنف باسم القانون و الشرعية، أو أن تستولي قوى غير شرعية على السلطة و تفرض إرادتها بالقوة فعنفها هذا غير مشروع مهما كانت مبرراته، وقد يتحول عنفها على عنف مضاد أو ثورة أو ربما إرهاب،كما ذكر ماركوز أكثر من مرة، و قد يكون العنف المضاد عندئذ دليلا على وعي المجتمع، و حياته.

---

[1] ماركوز: نحو ثورة جديدة. المرجع المذكور سابقا ، ص 125.

[2] عزيز السيد جاسم: الحرية و الثورة الناقصة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر. 1971، ص 51.

* فيلسوف و مفكر فرنسي (1712–1778) من أهم مؤلفاته: العقد الاجتماعي، إميل، الاعترافات.

[3] زيادة : المرجع المذكور سابقا ، ص 176.

فالمجتمعات التي لا تعيش العنف هي في الحقيقة مجتمعات شبه ميتة، و لهذا نجد دعاة العنف المشروع يؤكدون ضرورته التاريخية و الاجتماعية و السياسية و حتى الاقتصادية، فها هو أحد أنبياء العنف –جورج سوريل– يؤكد ضرورته و مشروعيته، و كما كتب عنه " **مجدي الجزيري**" قائلا "و بذلك تبدى العنف عند سوريل باعتباره ضرورة تاريخية تكتسب دلالتها من خلال تفجر العداوات و الخصومات".[1]

و بهذا، نستطيع أن نقول إن مشروعية العنف إنما تستمد من هدفه لا من ذاته، فإذا كانت الدولة تمارسه للمحافظة على وجودها و قانونها المشروع فهو مشروع، و كذلك إذا كان تحرريا ثوريا تقدميا لا رجعيا فهو مشروع، أما إذا كان العكس فهو غير مشروع و عمل غير مبرر وعندها نستطيع فعلا أن نميز العنف المشروع عن العنف غير المشروع في أي خطاب كان، كما ميز ماركوز بعد تحليله لأنواع العنف، و خلص إلى أن للعنف شكلين مختلفين في وظيفتهما، و على أساس الوظيفة نميز ما هو مشروع، و ما هو غير مشروع، حيث يقول: "للعنف شكلان مختلفان تماما عنف مؤسساتي للنظام و عنف المقاومة(...)و هذان الشكلان من العنف لهما وظائف متعارضة فهناك عنف يحصل نتيجة طغيان الظلم، و هناك عنف من أجل التحرر، هناك عنف من أجل الذود عن الحياة و هناك عنف التعدي و هذان الصنفان من العنف كانا صمن القوى التاريخية و لا يزالان إلى اليوم".[2]

---

[1] مجدي الجزيري:العنف و التاريخ عند جورج سوريل. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر. 2002، ص 86.

[2] Marcuse,. Herbert: ed de seuil La fin de l'utopie . Paris: p 49-50,1968

2-5-أنواع العنف و تصنيفاته:

2-5-1-حسب الوسيلة:

2-5-1-1- العنف الجسدي:

و يقصد به العنف الموجه للذات أو للآخرين يهدف إحداث الألم والمعاناة البدنية للآخرين ويتمثل في الضرب الركل وشد الشعر، و يوجه عادة نحو المصدر الرئيسي المسبب للعنف و يمكن اكتشافه لما يتركه من آثار واضحة على الضحية قد تؤدي بحياته[1].

2-5-1-2-العنف اللفظي:

هو استعمال الكلام دون الجسد كوسيلة للعنف و يتجسد في الشتم والسب القذف بالسوء وتلقيب الآخرين بألقاب معينة تحط من قيمتهم، و غالبا ما يرافق هذا الكلام مظاهر غضب وتهديد، و يعد هذا النوع من العنف الأكثر انتشارا في مختلف المجتمعات.[2]

2-5-1-3-العنف الرمزي:

هي ممارسة سلوكات و حركات رمزية و تعبيرية تعتمد على العنفويهدف الفرد من خلالها إلى احتقار الآخرين، و من بين هذه السلوكات عدم النظر إليه أثناء حديثه أو النظر إليه بطريقة إزراء و تحقير ليبين له أنه غير مهتم به أيضا عدم رد السلام عليهتوجيه الانتباه إلى إهانة تلحق به.[3]

---

[1] فهد بن علي عبد العزيز الطيار: العوامل الاجتماعية المؤدية للعنف لدى طلاب المرحلة الثانوية. الرياض: رسالة ماجستير. تخصص العلوم الاجتماعية. جامعة نايف للعلوم الأمنية. 2005، ص 29.

[2] Medhar, Selimane:typologie de la violence a travers la socité algrienne. alger: universit dalger. dition LRSO. 2004، p22.

[3] الطيار: المرجع المذكور سابقا ، ص 24.

2-5-2-حسب الطريقة:

2-5-2-1-العنف المباشر:

يوجه مباشرة للموضوع الأصلي المثير للاستجابة العدوانية.

2-5-2-2-العنف غير المباشر:

و هو الموجه إلى أحد رموز الموضوع الأصلي المثير للعنف وليس المثير الأصلي كالعلاقة الزوجية المتوترة فإن لم يتمكن أحدهما من الآخر يصبح الأطفال الضحية ،والتلميذ الذي لا يستطيع تعنيف أستاذه فيحطم ما يمتلكه.

2-5-3-حسب مشروعية العنف:

2-5-3-1-العنف المشروع:

وهو المسموح كالدفاع عن العرض و الممتلكات و الوطن.

2-5-3-2-العنف غير المشروع:

وهو المخالف للقوانين والنظم والقيم والأعراف والعادات والتقاليد كارتكاب سلوكات عنيفة تنتهي بالقتل أو الإيذاء.[1]

2-5-4-من حيث فردية أو جماعية العنف:

2-5-4-1-العنف الفردي:

هو منتوج فردي ينتجه الفاعل أي المتسلط و مرتكب العنف الفردي عادة ما يتصف بنقائص معينة تجعله يميل كثيرا إلى السلوك العنيف، كلما كانت هناك ظروفو عوامل تهيئ لهذا السلوك ويمكن تصنيفهم إلى ثلاث فئات و هي:

- **الفئة الأولى:** و هي المتطرفون الذين يمثل العنف جزءا من حياتهم اليومية.

---

[1] الطيار : المرجع المذكور سابقا ، ص 31.

– **الفئة الثانية:** يعانون من عقدة، النقص، فالعنف بالنسبة لهم تعويض عن النقص الذي يشعرون به.

– **الفئة الثالثة:** يستخدمون العنف كوسيلة عقابية في حالة عدم استجابة الآخرين لمطالبهم حيث يتسمون بالعنف و الأنانية.

2-5-4-2-العنف الجماعي:

تنمو الدافعي إليه من خلال تفاعل العديد من العوامل الاجتماعية والنفسية و الاقتصادية ويمكن القول أن العنف الجماعي يحدث كرد فعل ضد الطموحات ومطالب ورغبات لم يتم إشباعها.[1]و هما أيضا:

1- العنف الفردي: هو القيام و المبادرة بالهجوم أو بأفعال عدوانية و تحطيم و تخريب الممتلكات الخاصة.

2- العنف الجماعي: هو اشتراك فرد مع جماعة من الأفراد في الهجوم اللفظي و القيام بأفعال عدوانية اتجاه فرد أو جماعة، وهذا ما نلاحظه في الشجارات في الأحياء أو ملاعب الكرة وأماكن التجمعات العامة.[2]

---

[1] حفصاوي بن يوسف: السلوكات العدوانية و أعمال العنف عند المتفرجين في ملاعب كرة القدم. الجزائر: جامعة الجزائر. رسالة ماجستير تخصص علم النشاط البدني الرياضي المكيف .2001/2000، ص-ص 13-14.

[2] عزة محمد سليماني و تهاني محمد عثمان منيب: العنف لدى الشباب الجامعي. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.2007، ص 12.

2-6-التفسير الماركسي للعنف:

و ترتكز الرؤية الماركسية للعنف على منهج اتحاد المنطق مع التاريخ، حيث كرس ماركس و انجلز و لينين اهتمامهم بالعنف في مؤلفاتهم الاجتماعية و ركزوا على دور قوانين التطور الاجتماعي فيه.

إن لمفهوم العنف الاجتماعي محتوى بأنه كل مظاهر القوة و القمع في الحياة الاجتماعية والعنف عند ماركس هو عامل اقتصادي إلا أن بعض الفلاسفة ينتظرون الماركسية التي تحلل ظاهرة العنف بمساعدة عناصر طبقية و مادية و عقلانية ليست في وضع يمكنها من شرح وكشف طبيعة العنف كظاهرة ذات طابع نفسي انفعالي بنفس الوقت.[1]

ففي تحليله للعنف ربطه بالعلاقات الاجتماعية و الاقتصادية الموجودة في المجتمع، و قد تميز المنهج الماركسي في دراسة العنف هو تحليلها من وجهة نظر أكثر الطبقات ثورية، و كان ماركس يربط عفويا الأبحاث النظرية بمهمات و غايات الطبقة العاملة.

إن العنف الاجتماعي هو النتاج الطبيعي و الحتمي للمجتمع المستغل و العنف الذي ولد مع ظهور الطبقات و الدولة، يصبح الملازم للعلاقات الاجتماعية و الحياة السياسية، و أشار ماركس إلى السلطة السياسية ورسمت العلاقات السياسية للمجتمع المتناقض، و هي السلطة المنظمة لطبقة من أجل قمع طبقة أخرى.

إن العنف مرتبط بالسلوك الاجتماعي، و هناك تفسير لماركس فيبر في نظرية أشار فيها إلى أهمية السلوك الاجتماعي و دوافع الفرد ، واعتقد فيبر أن علم الاجتماع يجب أن يركز على الفعل الاجتماعي لا على البنية الاجتماعية، و إن الدوافع و الأفكار البشرية هي التي تقف وراء التغير

---

[1] أميمة جادو: العنف المدرسي بين الأسرة و المدرسة و الإعلام.القاهرة: دار السحاب للنشر و التوزيع .2005 صٍ- ص 27-28.

الاجتماعي، و وفقا لمنظور فيبر و تعريفه للفعل الاجتماعي لابد من فهم السلوك الاجتماعي أو الظواهر الاجتماعية على مستويين، المستوى الأول أن نفهم الفعل الاجتماعي على مستوى المعنى للأفراد أنفسهم، أما المستوى الثاني فهو أن نفهم هذا الفعل الاجتماعي على المستوى الجمعي بين جماعات الأفراد.

و لكي نفهم عمل الفرد و أفعاله أو سلوكه الاجتماعي على مستوى المعنى لابد من النظر إلى دوافع الفرد و نواياه و اهتماماته و المعاني الذاتية التي يعطيها لأفعاله و التي لم تكمن خلق سلوكه، أي أنه لابد من فهم معنى الفعل أو السلوك على المستوى الفردي و من جهة نظر الفرد نفسه صاحب هذا السلوك و بنفس الطريقة لابد من النظر إلى النوايا و الدوافع و الأسباب والاهتمامات التي تكمن وراء سلوك الجماعة على المستوى الجمعي و من جهة نظر الفرد كعضو في جماعة.

و بالنسبة لعلم الاجتماع الماركسي فإن ظاهرة العنف الاجتماعي تدرس بمختلف الصوروشتى الاتجاهات، و تبقى مسألة المحتوى الاجتماعي لهذه الظاهرة و طبيعتها تتعلق بالعلاقات الاجتماعية، و بعبارة أخرى فإن الدور التاريخي لطبقة ما في تطور المجتمع ووضعها في علاقات الإنتاج و المبادلة المسيطرة تقرر الطبيعة و الاتجاه الاجتماعي لوسائل و مناهج العنف التي تستخدمها لتحقيق سياستها.[1]

[1] ف- دينسوف:نظريات العنف في الصراع الإيديولوجي. ترجمة: سحر سعيد. دمشق: ص - ص -ص20-34-37.

2-7-أسباب العنف:

إن من أسباب العنف التغير في أنظمة المجتمع الذي انتشر في المجتمعات البشرية ابتداء من التغير في شكل الأسرة، و حتى التغير في الأنظمة الاقتصادية و الدينية و السياسية على النحو التالي:

2-7-1-التغير في أشكال الأسرة النووية:

و قد أصبح الميل نحو الأسرة النووية للأسرة هو السائد بحسب طبيعة الحياة و التغير الاقتصادي الذي ترك النمط الزراعي و اتجه للرأسمالية و طريقة حياة الأسرة، حيث أصبح كل أعضاؤها خارج المنزل، بالإضافة إلى الهجرة الريفية باتجاه المدينة و خروج المرأة إلى الميدان، مما أدى إلى تقلص حجم الأسرة، و تقلص ظاهرة تعدد الزوجات،و اتجه الشباب إلى ميدان العمل،كلها عوامل أدت إلى تغير الأسرة.[1]

أصبحت الأسرة في الفترة المعاصرة تعاني من أزمة حادة في مسؤولياتها ووظائفها، و لم تعد تلك المؤسسة الشمولية ذات الوظائف المتعددة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعيةو التربوية بل دورها أصبح محدودا و أضحت مفتوحة على مصراعيها و تتعرض لتغيرات اجتماعية عميقة في بنيانها و أصبحت علاقة الأسرة بأبنائها علاقة وصاية و اضطهاد و حالية من العواطف والتوازن النفسي،و اتجاه الآباء إلى حرمان أبنائهم من بعض مواهبهم و جعلهم في قوالب لإرضاء أنفسهم فيسودها علاقة الحرمان و الإحباط.[2]

---

[1] طلال عبد المعطي مصطفى: أبحاث في علم الاجتماع. دمشق: دار هادي. 2002، ص – ص45-47.

[2]المرجع نفسه ، ص 208.

2-7-2-التغير في النظام الاقتصادي:

تحتل النظم الاقتصادية جانبا كبيرا من حياتنا و حضارتنا و هي تضم نشاط الإنسان و ما يتعلق بالإنتاج الزراعي و الإنتاج الصناعي و تضم نظم التوزيع المختلفة سواء ما يتعلق منها بالجملة أو القطاع التعاوني أو الفردي.

و المقصود بالنظام الاقتصادي حاجات الفرد من المأكل و الملبس و المأوى، و هي وسائل يتميز بها النظام الاقتصادي في مجتمع معين .

و تتمثل هذه الوسائل في مجموعة الخبرات و المهارات و الفنون السائدة في المجتمع ومالها من أثر على التنظيم الاجتماعي من نواح عدة.

و تختلف تفاصيل النظام الاقتصادي من حضارة لأخرى و ذلك نتيجة للتفاعل بين جماعات معينة لها حضارتها المميزة و بين البيئة الطبيعية، فهناك اقتصاد يقوم على الصيد من البر والبحر، و اقتصاد يقوم على الزراعة أو تربية الحيوانات و اقتصاد يقوم على الصناعة أو على التجارة أو النقل.

و يدور النشاط الاقتصادي حول عدة موضوعات رئيسية منها:

-إنتاج السلع و الخدمات اللازمة للمجتمع و يهتم الاقتصاديون بالوسائل التي يمكن أن تتحول بها المواد الخام إلى أغذية أو أدوات أو نماذج التصرف التي تؤثر في النشاط الإنساني والتفاعل البدني يتم خلال إنتاج السلع و الخدمات، و بذلك فهم يبحثون في كيفية توزيع عملية الإنتاج بين الأفراد في المجتمع و عما إذا كان هناك أفراد متخصصون بين الأفرادو الجماعات في أنواع التجارة و الصناعة.

-توزيع السلع و الخدمات بين أفراد المجتمع و يكون التركيز هنا على أنماط التفاعل التي تحكم عمليات التوزيع و على الوسائل المستخدمة في سبيل التوزيع داخل الأسرة كما هو الحال في المجتمعات البدائية، أم أن الأسرة نفسها وحدة في جزء أكبر يتم التوزيع فيه عن طريق نظم أخرى كالتجارة.[1]

و قد تطور النظام الاقتصادي و أصبح الفرد يستخرج المعادن كالذهب و الفضة و إعادة تشكيلها و يتبادلونها و عقدت أسواق لتبادل السلع المختلفة بين القبائل المختلفة، ثم تطورت بروابط السكن و الاستقرار فتنوع الإنتاج و السلع و تطورت المبادلات التجارية و أصبح هناك تنافس بين التجار إلى أن بدأت مرحلة الاقتصاد الدولي في القرن التاسع عشر، حيث بدأ الاتصال بين الدول و تشابكت علاقاتها الاقتصادية و تطور الصناعة ووسائل الإنتاج، و ارتفع مستوى المعيشة وتطلبت إشباع حاجات الحياة، إلى أن أصبح النظام الاقتصادي نظم متعددة نظم ملكية و نظم النقد و النظام الرأسمالي و الاشتراكي، فساهمت هذه الأنظمة الاقتصادية بتغيير حياة المجتمعات اقتصاديا و ظهور الطبقات و تغير مستوى المعيشة.[2]

2-7-3-التغير في النظام الديني:

ترقى الإنسان في العقائد كما ترقى في العلوم و الصناعات و قد جذبت الحياة البدائية علما الأنثرولوجيا فلا تكاد تخلو كتاباتهم عنها و قد أشاروا إلى ارتباط الدين بالجانب العقائدي من حياة الإنسان و ارتباط المعتقدات الدينية بالجانب القيمي للإنسان.

---

[1] إسماعيل محمد الزيود: العنف المجتمعي إطلالة نظرية. عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع. 2012، ص 57.

[2] عبد الباسط محمد حسن: علم الاجتماع.القاهرة: مكتبة الغريب الكتاب الأول. 1982، ص- ص 77-85.

و قد بدأت دراسة الظواهر الدينية عن طريق الاستطراد فقد حيث لم يتجه الباحثون للحديث عن الجانب الديني إلا من خلال تعرضهم لوصف الحياة الاجتماعية[1].

و بمرور الوقت اتجه الباحثون لمقارنة المعتقدات في أكثر من بلد لكثرة الرحلات والأسفار التي قاموا بها، ثم اتجه العلماء إلى دراسة الظواهر الدينية في المجتمعات المختلفة مستخدمين المنهج التطوري، و كان يسيطر عليهم تصور عن الظواهر الاجتماعية باعتبارها تتقدم عبر خطوات محددة من البسيط إلى المركب، و بعد ذلك أصبح العلماء يعتقدون أن الجماعات الإنسانية الأولى كانت تحيا على نفس النمط من الحياة الدينية الذي نجده في الجماعات المتأخرة المعاصرةومن ثم انحصر مجهود العلماء الذي نجده في الجماعات حسب درجة كما لها و تدرج معتقداتهم من البساطة إلى التركيب. فكانوا يبدأون باختيار الشكل الأول البسيط للظاهرة الدينية حسبما تسمح بذلك معلوماتهم التي جمعوها من مجتمعات مختلفة ثم ترتب ذلك الأشكال و الصور الأخرى للظاهرة الدينية بشكل يتفق مع مفهوماتهم و تصوراتهم عن تصور الظاهرة الدينية.

ثم اتجه الباحثون إلى استخدام المنهج العلمي في دراسة المعتقدات الدينية، وحاولوا الكشف عن الكيفية التي تؤثر بها النظم الدينية في مظاهر الحياة الاجتماعية، و في العلاقات الإنسانية والأساليب التي تتكيف بها تلك النظم وفقا للظروف الاجتماعية التي تنتشر فيها أو تمارس في نطاقها دون أن يحاولوا تقويم الظواهر و النظم الدينية بالنظر إلى دياناتهم، كما كان يفعل الباحثون القدامى مما أدى أن أصبحت الدراسات الأنثروبولوجية و السوسيولوجية الحديثة المتعلقة بالظواهر الدينية ذات صبغة موضوعية إلى حد كبير.

و الدين هو الذي يحدد القيم و القواعد الأخلاقية التي تسير عليها الجماعة و يزودها بمراجع واضح ثابت عن القيم التي يجب لأن يتمسك بها الأفراد.[1]

---

[1] حسن: المرجع المذكور سابقا، ص – ص 434-435.

2-7-4-التغير في النظام السياسي:

إن النظام السياسي تعبير عن الكل فالسياسة ليست نشاطا لنوع محدد من المجتمعات ولكنها نوع محدد من النشاط لكل المجتمعات و المجموعات البشرية و من هنا نجد أن هناك أنواع من النظم السياسية لمختلف أدوات الحكم من نفس النوع من مجموعة من البلدان.

لقد عرف النظام السياسي بالعديد من التعريفات فقد عرفه بول يوزيل Paul Youzill أنه مجموعة العناصر التي يتم بينها نوع من الترابط و التضامن المتبادل على نحو تسهم فيه كلها مجتمعة في تحقيق نتيجة شاملة و تقوم الروابط بينها على أساس ثبات العلاقات فيما بينها.

و يؤكد كارل فريدخ Carl Fredkhعلى أنه عندما توجد عدة أجزاء مختلفة و مميزة عن بعضها و تشكل كلا معينا يوجد فيها علاقة و ظيفية بالقدر الذي يخلق بينها اعتمادا كليا بعضها بعض، على أن تلف في أي جزء من الأجزاء يؤدي إلى تلف في الأجزاء الأخرى.

و قد أنشئت النظم السياسية في المدن القديمة وفقا لنموذج واضح و محدد، ففي القاعدة نجد أن كل أفراد الشعب يشاركون فيها و هذه المدن القديمة كانت على جهل تام بالمثيل والبرلمانات مثل مدن روما، وفي العصور الوسطى سيطر النظام الإقطاعي، وأصبح مصدر الشرعية والامتيازات أصبحت للارستقراطيين ثم انتقلت الحضارة للمدن و أخذت تستقل و ظهر مفهوم الإمبراطورية و هو دول قامت على أساس الجيش و بعضها ديكتاتوريات عسكرية.

و بعد النقد الاجتماعي و الاقتصادي و الثورات أصبحت النظم السياسية قائمة و قامت مؤسسات كبرى و سادت أيضا أنظمة ليبرالية واشتراكية و رأسمالية قام على أساسها دول وكان لكل نظام خصائصه، بالليبرالي يتبع الانتخاب و الاشتراكي على أساس سيطرة طبقة العمال والرأسمالي

---

[1] حسن: المرجع المذكور سابقا ، ص 439.

سيطرة أصحاب رؤوس الأموال، ثم ساد نظام العصر وهو النظام الجماهيري، و قيام الدولة التي ارتبطت بالمجتمع ضمن علاقة ترابط على أساس الجنسو الدين و الأرض و التاريخ و تطورت الأنظمة و الأحزاب السياسية و خضوع المواطن لقوانين الدولة التي تحافظ على أمنه واستقراره واستقرار النظام السياسي.[1]

[1] الأسود: المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 49-50.

2-8-النظريات المفسرة للعنف:

2-8-1-النظريات البيولوجية لتفسير العنف

من أهم النظريات البيولوجية التي فسرت العنف نجد نظرية لمبرزو و نظرية التطوير الشخصي و كذا نظرية الانحراف الكروموزومي، التي سنتطرق إلى كل منها بالتفصيل و التحليل.

2-8-1-1-نظرية لمبروزو:

يرى **لمبروزو** أن الشخص الجانح أو العنيف هو الذي يكون له تكوين بيولوجي يؤهله إلى إحداث الفعل الإجرامي أي أنه مجرم بالفطرة و له استعداد إجرامي ورثه عن أبائه و أجداده، كما أن لامبرزو وضع نمطا بيولوجيا يميز العنيف بطبيعته عن غيره من العاديين،و هذا النمط يتضمن أوساط معينة في شكل الجمجمة و العيون و الفكين و الأذنين إضافة إلى بعض الصفات التي تقوم على الوراثة و ليس الاكتساب.[1]

غير أن هذه النظرية ألحقت عليها بعض التطورات ترجع دور العوامل الأخرى إضافة إلى العوامل الطبيعية المتصلة بالتكوين الفطري للشاب حيث أصبحوا يسلمون بوجود نوع من الاستعداد الإجرامي الطبيعي لشاب (نفسي، بيولوجي، فيزيولوجي) فهذا الاستعداد عبر عنها صاحب هذه النظرية الكل حسب رأيه فهو بندي Pende مجموعة من العوامل الفطرية المتصلة بقوة المزاج للجانح و جهازه العصبي و بالتالي العوامل الوراثية و البيولوجية، و منه صاغ نظرية المجرم بالفطرة أو المجرم المطبوع.

---

[1] عبد الله عبد الغني غانم: جرائم العنف وسبل المواجهة. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية. 2004، ص 66.

إن الإنسان المجرم أو العنيف عند لمبرزو عبارة عن صورة أو هيئة أو طبع الإنسان البدائي، بمعنى أنه يتحلى بصفات الإنسان البدائي عند ارتكابه السلوكات العنيفة كمتوحش، و هذه الهيئة أو الطبع أو القسمات هي أساس فكرته عن العنف الحقيقي أو الطبيعي.

لاحظ لمبرزو أن العنيفين و المجرمين يشتركون في قسمات عامة فيما بينهم، مثل عدم انتظام شكل الجمجمة، ضخامة الفكين، شذوذ تركيب الأسنان، زيادة طول الأطراف العلوية والسفلية، و طول الأصابع، خفة وزن الدماغ بحيث كلما خف وزن الدماغ كلما كان صاحبه غبيا ومجرما، و قد يكون العنيف المجرم عنيف المزاج، قليل الإحساس بالألم، شديد القسوة، محب للشر مولع به و لا يشعر بتأنيب الضمير.[1]

2-8-1-2-نظرية التكوين الشخصي:

تدخل نظرية التكوين الشخصي في إطار النظريات البيولوجية. و من روادها: كنبرج Kniperg و بنديPende و دي توليوDi Tullio الايطاليين، و هوتون HootonErnest A.وغيرهم.[2]

حسب هذه النظرية فإن تكوين الشخص ذاته يمكن أن يشكل عاملا للانحراف مثلا: مخهوغدده، و جهازه العصبي، فإذا وجد خلل في بعض الأعضاء ذلك يعني أن هذا الإنسان لديه "استعداد إجرامي" أو " تكوين إجرامي" يفضي إلى ممارسة السلوكات العنيفة و إذا وجدت ظروف أخرى مهيئة أو مشجعة على ذلك، في البيئة الاجتماعية المحيطة.

يكون الفرد ذا تكوين إجرامي عنيف عند كنبرج إذا كان مصابا بتشوهات أو اضطرابات في مخه، سواء كانت هذه الاضطرابات و التشوهات موروثة أم كانت مكتسبة

---

[1] غانم :المرجع المذكور سابقا، ص 67.

[2] رمسيس بنهام: علم الإجرام. الإسكندرية: مكتبة المعارف. 1975، ص 22.

قد تبنى كمبرج هذه النظرية نتيجة فحصه لكثير من الحالات المصابة بالاضطراباتوالتشوهات في المخ.

2-8-1-3-نظرية الانحراف الكروموزومي:

هي نظرية تقوم على الفرضية القائلة بأن العديد من العنيفين والمجرمين يحملون كروموزوما زائدا وهو (xyy) و يسهم هذا الكروموزوم الزائد في انخفاض مستوى الذكاء و زيادة الميل العدواني، ظهر هذا الاتجاه عقب قيام مجرم في شيكاغو بقتل ثمان(08) ممرضات سنة 1966 وتبين من فحصه أنه يحمل كروموزوما زائدا.[1]

اعتبارا من هذا التاريخ تضاعفت الأبحاث في هذا المجال، و من الدراسات التي أكدت وجود الكروموزوم الإضافي لدى المجرمين، دراسة أجريت على مجرم في فرنسا قام بعدة جرائم قتل سنة 1968 فثبت حمله للكروموزوم الإضافي دفعت هذه المعلومات الباحثة البريطانية- باتريسيا جاكوب- Patrisia Jacobs إلى إنجاز دراسة على 197 مسجون إسكتلندي، و خرجت بنتيجة أن سبعة مجرمين من بينهم يحملون هذا الكروموزوم الزائد.[2]

كما حاولت ماري تلبر- Telber Marie – و مجموعة من المساعدين لها إجراء دراسة للتأكد من هذا الفرض- الكروموزوم الزائد لدى المجرم- بفحص 129 معتقلا من ذوي القامات الطويلة في إحدى مؤسسات ضعاف العقول في بنسلفانيا، فتوصلت إلى إثبات الفرض على إحدى عشر حالة شاذة.[3]

---

[1] ميشيل كورناتون: جذور العنف الحيوية النفسية و النفسية الاجتماعية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع . 1993، ص 63.

[2] Frank, Schmalleger:eriminology today America:united States of America. Second Edition. 1999، p207.

[3] نبيل محمد توفيق السمالوطي: الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي. المملكة العربية السعودية: دار الشروق .1983، ص 187.

فضلا عن هذا حاول بعض الباحثين في أستراليا اختبار نفس الفرض، بدراسة أجريت سنة 1968 على 3700 حالة، فتبين بشكل قاطع كثرة الاختلالات الكروموزومية بين المرضى النفسيين و المعتقلين بسبب سلوكهم الإجرامي العنيف.[1]

و الواقع أن أكثر من 200 دراسة حاولت إثبات فرض الكروموزوم المختل لدى من المجرمين و الشواذ، و تبعا لذلك برزت مجموعة متشابكة من الآراء و النظريات في مجال تحديد المسؤولية و العقاب في الفقه القانوني، و قد استند كثير من المحامين إلى وجود اختلال في الكروموزومات لدى المجرمين في مرافعاتهم عنهم، و تبرير سلوكهم الاجتماعي بناء على أن حامل هذا الكروموزوم هو مريض، و ليس على المريض حرجا، و بالتالي يجب إعفاؤه من المسؤولية الجنائية أمام القانون.

2-8-2-النظريات النفسية لتفسير العنف

يبدو أن بعض المفكرين قد ربطوا بين العنف و الحالة النفسية و العقلية للمجرم منذ القديم فكان ينظر للمجرم على أنه غير عاقل، و يفسر عنفه على أساس الجنون أو تقمص الشياطين لجسده، أو إحلال طائفة من الجن لروحه، و قد ساد هذا الاعتقاد تقريبا إلى غاية منتصف القرن 19 عندا ظهرت علوم النفسpsychologie، و التحليل النفسي Psychanalyse، فوجد المهتمون بمشكلة العنف أرضية لصياغة نظرية في السلوك العنيف تقوم على الربط بين العنف والحالة العقلية و النفسية للعنيف.

تذهب هذه النظريات على اختلاف اتجاهاتها إلى أن العنف و الانحراف عموما ذات طبيعة نفسية أي لها علاقة بالجانب النفسي و العقلي و اللاشعوري للعنيف و من هذه النظريات.

---

[1] نبيل محمد توفيق السمالوطي المرجع المذكور سابقا ، ص 187.

2-8-2-1-نظرية الضعف العقلي:

هي نظرية عملية سادت في أواخر القرن 19، يعتقد أصحابها من علماء النفس بأن الضعف العقلي هو سبب العنف، يفسر هذا الموقف بأن ضعيف النفس بأن الضعف العقلي هو سبب العنف، يفسر هذا الموقف بأن ضعيف العقل عاجز عن إدراك القواعد التي تنظم المجتمع أو أن إدراكه ضعيف.

وإرادته ضعيفة لا تسمح له بالسيطرة على رغباته، ولا تمنعه من القيام بالأفعالالا اجتماعية.[1]

2-8-2-2-نظرية الأمراض العقلية و النفسية و العصبية:

هي نظرية أخرى في علم النفس يذهب أصحابها إلى أن الأمراض العقلية كالذهان(Psychose)، و العصاب (Névroses) و المرض العصبي(Disease Nervous) والفصام أو الشيزوفرانيا أو غيرها كلها أمراض نفسية و عقلية يمكنها أن تقود صاحبها إلى العنف بمختلف أنواعه من قتل و عنف إلى السرقات و الجرائم الأخلاقية، و انحراف الأحداث المتمثل في أبسط الأفعال المخالفة لقواعد المجتمع كالهروب من البيتو المدرسة.[2]

2-8-2-3-نظرية التحليل النفسي:

نظرية التحليل النفسي من أشهر النظريات النفسية و أهمها، في تفسير السلوك العنيف تقسم هذه النظرية النفس البشرية إلى ثلاثة مستويات، و لكل مستوى دوره الخاص في اتزان أو انحراف السلوك البشري، إذ تتضافر كلها لبناء شخصية الفرد و تحديد سلوكه هذه المستويات هي الهوId،

---

[1] السمالوطي: المرجع المذكور سابقا، ص 250.

[2] عبود سراج: علم الإجرام و علم العقاب . ط2. الكويت: جامعة الكويت. 1983، ص -ص 252-256.

الآناEgo، الأنا الأعلىIgo Super بمعنى أن الجهاز النفسي لدى الفرد هو الذي يتحكم في سلوكه.

ومعرفة هذا الجهاز يرتبط بنشوء الفرد و نموه، يمثل" الهو" في الجهاز النفسي أقدم أقسامه وهو يحوي كل ما هو موروث وموجود منذ الولادة وثابت في بدن الإنسان كما يحي غرائز الإنسانأما القسم الثاني في هذا الجهاز فيتعلق بما أطلق عليه فرويد "الأنا" (Ego) و يعتبره جزءا من حياة الفرد العقلية، يتكون من تأثير العالم الخارجي الواقعي المحيط بالفرد في "الهو" و هو طبقة قشرية مزودة بأعضاء لاستقبال المنبهات،و بجهاز للوقاية من التنبيه المفرط"، بمعنى أنه عبارة على منظمة تعمل كوسيط بين الهو و العالم الخارجي، يقوم "الأنا" بسلطة الإشراف على الحركة الإرادية و له مهمة حفظ الذات، حيث يختزن الخبرات المتعلقة بالأحداث الخارجية في الذاكرة و يتجنب المنبهات المفرطة.[1]

و يتمثل القسم الثالث من الجهاز النفسي في "الأنا الأعلى" و يعرف عادة بالضمير، و هو يمثل سلطة الوالدين، يتكون نتيجة للمدة الطويلة التي يعيشها الفرد معتمدا على والديه، إذ تتكون منظمة نفسية خاصة تعمل على إطالة سلطة الوالدين هذه.[2]

من هذه الأقسام الثلاثة الأساسية في نفس الإنسان سعى فرويد إلى تكوين نظرية في السلوك الإنساني، فهو يرى أن الظواهر النفسية بمفهومها الواسع هي نتيجة تفاعل كثير من القوى فهناك دوافع غريزية من جهة، و قوى تقاوم هذه الدوافع و تحاول كبتها من جهة أخرى ويتوقف

---

[1] سيغموند فرويد: معالم التحليل النفسي. ترجمة: محمد عثمان نجاتي. ط5.مصر:دار الشروق .1983ص 46.

[2] المرجع نفسه، ص- ص 47-48.

سلوك الإنسان على نتيجة التفاعل أو الصراع بين هذه القوى، فكلما كانت النتيجة لصالح إشباع اللذة عنده كلما أدى ذلك إلى اتزان شخصيته، و بالتالي إلى سواء سلوكه.[1]

بمعنى أدق فإن لكل من "الهو" و "الأنا الأعلى" مطالبه، و على "الأنا" إرضاؤها جميعها بما يتفق مع الواقع دون أن يتسبب في الشعور بالذنب، فإذا نجح "الأنا" في هذه المهمة التوفيقية سارت الحياة النفسية بصورة سوية فلا يخل الفرد بقواعد جماعته و ضوابطها و لا يخل برغباته وغرائزها فيبالغ في كبتها و الضغط على ذات، و يعبر عن هذه الصورة من الحياة النفسية للفرد بالشخصية المتكاملة المتزنة.

أما "الأنا" في مهمته التوفيقية، ففشله ينعكس على شخصية الفرد بعدم اتزانها و ظهور اضطرابات في صورة مرض عقلي أو نفسي أو سلوك إجرامي.[2]

انطلاقا من هذا التحليل يبني فرويد و أتباعه تفسيرهم للسلوك الإجرامي، يقوم هذا السلوك إذن على الصراعات التي تظهر في مرحلة الطفولة المبكرة بين "الهو" و "الأنا " و "الأنا الأعلى" حيث يعمل الطفل على كبت الغرائز التي يعجز عن تلبيتها، و كبت الانفعالاتوالأفكار والذكريات والأحداث والصدمات الشعورية المؤلمة أو المخجلة أو المخفية التي يمر بها في حياته، لكن عمليات الكبت هذه لا تقضي تماما على الأحداث الشعورية غير المرغوب فيها و إنما تنتقل من ساحة الشعور إلى ساحة "اللاشعور" لتعيش في حالة الكمون، والصراعات الداخلية غير المحسوسة أحيننا في الشعور على صورة قلق أو ضيق أو توتر، أو تظهر بصورة رمزية في الأحلام أو في فلتات اللسان، أو زلات القلم أو في التصرفات العفوية، و تكون الصراعات اللاشعورية المستمرة في

---

[1] سيغموند فرويد ، المرجع المذكور سابق، ص- ص 49-62.

[2] سراج: المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 263-266.

نفس الطفل عددا من العقد أهمها"عقدة أوديب" التي قد تصل في أشد صورها إلى الانحرافات تبلغ أحيانا سلوك الإجرامي كاغتصاب الأم أو قتل الأب.[1]

إن جاستون بوتول في كتابه –السلم المسلح يرجع العدوان– الذي يراه تعبيرا لغوي يشير إلى العنف– إلى ثلاث عقد هي (عقدة إبراهيم) التي تشير على الصراع بين الأجيال و التي تعبر عن خوف الآباء من جحود أبنائهم و (عقدة كبش الفداء) و (عقدة ديموقليس) و هي العقدة التي رآها بوتول على أنا تماثل تماما ميولنا الفطرية الأخرى، وهي كائنة فينا كإطارات فارغة وتمتلئ بمضمون محدد وتتخذ اتجاها مشتركا حسب نموذج الحضارة وحسب الظروف، لكن نتاجها النهائي يتمثل في تنمية روح العدوان الجماعي و الفردي حيث أن عقدة ديموقليس هي تنمية الأحاسيس بعدم الأمن و التهديد الماثل دائما،و عقدة كبش الفداء هي التركيز على عدو محدد داخلي أو خارجي يتنقل إليه إثمنا ونسقط عليه شياطيننا الداخلية، و تمثل عقدة إبراهيم نزاع الأجيال و الوعي الغامض بالبيئة المتفجرة بصورة خاصة أي وجود فائض من الشباب يتجاوز مطالب الاقتصاد ويخلق توترا حادا في المجتمعات من شأنه تنمية الروح العدوانية الجماعية.[2]

عنف عند المرأة و إقدامها على ارتكاب جرائم العنف –متأثر بالتحليل الفرويدي– أبرز دور الطمث الشهري و الحمل وسن اليأس مبرزا ما تحدثه هذه من اضطرابات سيكولوجية تخل بالتوازن و تضعف من مقاومة المرأة الداخلية والقوى الضابطة لسلوكها، و من ذلك أنه رأى الجريمة التي ترتكبها المرأة أثناء الطمث هي من الفعل الانتقامي تقوم به النساء بسبب المكانة الدنيا اللاتي

---

[1] سراج: المرجع المذكور سابقا ، ، ص– ص 268–269.

[2] غانم: المرجع المذكور سابقا ، ص 93.

يجبرن على احتلالها، بينما يرتبط سن اليأس بفقدان الأنوثة، فتعرضها للإحباط وسرعة التهيج والانفعال والقابلية للاستثناء .[1]

و مجمل القول أن العنف في نظرية التحليل النفسي، إما أن تكون تعبيرا مباشرا عن الدوافع الغريزية و متطلبات "الهو" أو تعبيرا رمزيا عن الدوافع الغريزية في اللاشعور، و في كلتا الحالتين يوجد "الأنا" ضعيف غير قادر على التوفيق بين القوى المتصارعة "الهو" و" الأنا الأعلى" و"الواقع".

و منه فقد وجهت لها العديد من الانتقادات في تفسير العنف و حيث إننا نرى أن معظم التفسيرات النفسية للعنف قد كانت أساس تفسيرا "للعدوان" فإننا نحيل القارئ للانتقادات العديدة التي وجهت للتفسير النفسي للعنف على المؤلفات العديدة الخاصة بنظريات العدوان أما بالنسبة للعنف على التحديد فإنه من الواضح أن معظم التفسيرات النفسية ربطت بين العدوانية و العنف واعتبارهم شيئا واحدا و قد انتقدت بضعهم ذلك موضحا أنه ليس كل "عدوانية عنفا، و لكن كل عنف يعد مظهرا من مظاهر العدوانية يضاف إلى ذلك أن التفسيرات النفسية لا تقدم في الواقع وحدها تفسيرا لظاهرة العنف بجميع مظاهره، إذ تتداخل العوامل الدافعة المسببة لممارسة العنف و تتنوع بحيث تظم عوامل اجتماعية و سياسيةو اقتصادية...إلخ.

و توضيحا للتفسيرات النفسية لجرائم العنف نسوق نموذجا فيما يلي لتفسير جرائم القتل التي تمثل أقصى درجات جرائم العنف و لقد جاء هذا التفسير في دراسة –ديفيد لاستر– عن قتلة السلسلة رغم أن القتلة في الولايات المتحدة أحيانا يزعمون أنهم مخبولون و أنهم لذلك ليسوا مسؤولين عن أعمال العنف التي ارتكبوها إلا أنه لا يوجد في الواقع أدلة على نسبة جرائم القتل

[1] مصطفى العوجي: التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف. الرياض:المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ص 32.

ورغم أن القتل أمر شائع بين الأمريكيين فإن معظم القتلة الأمريكيين لا يعانون من خلل نفسي خطير.

2-8-3-النظريات الاجتماعية لتفسير العنف

من بين النظريات الاجتماعية المفسرة للعنف، سنذكر في هذا المقام بالتفصيل كل من نظرية دور كايم (اللامعيارية)، نظرية العصبة لـ (تراشر)، نظرية التركيب الاجتماعي، نظرية الضبط الاجتماعي و نظرية تعدد العوامل و نظريات البناء الاجتماعي.

2-8-3-1-نظرية دور كايم (اللامعيارية)

لقد حاول (إميل دور كايم) تفسير الانحراف من خلال نظريته للعلاقة بين الفرد والمجتمع فهو يرى أن تلك العلاقة يحكمها نوعان من الأسس.[1]

-النوع الأول (التضامن الآلي):

و يتمثل في تكاتف بين أفراد المجتمع و تعاون، يفرضهما (العقل الجمعي) بسبب التشابه والتماثل في أعضاء ذلك المجتمع ووحدة مشاعر أفراده و معتقداتهم و أفكارهم وعاداتهم وتقاليدهم و هذا النوع يوجد في المجتمعات البدائية البسيطة لخضوع أفرادها لمثل هذه المعتقدات و الأفكار وفقدانه لذاتيته في التغيير.

-النوع الثاني(التضامن العضوي) :

و في هذا النوع يظهر التمايز بين أفراد المجتمع في مشاعرهم و معتقداتهم و أفكارهم ولكل منهم حرية التعبير، مما يحدث نوعا من الاختلاف في الوظائف و العلاقات بين أفراده،و بالتالي تقل سيطرة العقل الجمعي و يمكن ملاحظة هذا النوع من التضامن في المجتمعات المتطورة ماديا.

---

[1] ز. بودون و ف. بوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ترجمة: سليم حداد .القاهرة: دار الشروق. 1986، ص 242.

و من خلال النوع الثاني من التضامن يبرز في المجتمع حالة من الاختلال في المقاييسوالمعايير الاجتماعية التي تساعد على التنبؤ بالسلوك المرغوب فيه من أفراده، حتى يصل الأمر إلى انهيار كامل لتلك المعايير و ظهور وضع اللامعيارية(الأنومي)، و نتيجة لذلك الوضع الجديد تنطلق شهوات الفرد المحررة من كل قيد فيرتكب أفعالا تتعارض مع النظام العام للمجتمع.[1]

و يرى (دوركايم) أن العنف ظاهرة اعتيادية في أي مجتمع، و يصعب القضاء عليها، فهي ظاهرة تتصل ببناء المجتمع، لذا فهي جزء من وظائفه و العنف ظاهرة ينتجها المجتمع نفسه و ذلك بانتقاده لبعض قواعد السلوك الشاذة و يعدها عنفا، و من ثم يعد من يسلك هذا المسلك مجرما وعندما يقوم أي مجتمع بالقضاء على ظاهرة العنف نهائيا فإن المعيار الذي يفصل بين العمل يستحيل تحقيقه إلا في مجتمع مثالي.[2]

شكل بياني رقم 01: يبين العلاقة بين متغيرات نظرية الأنومي في الحالة العادية

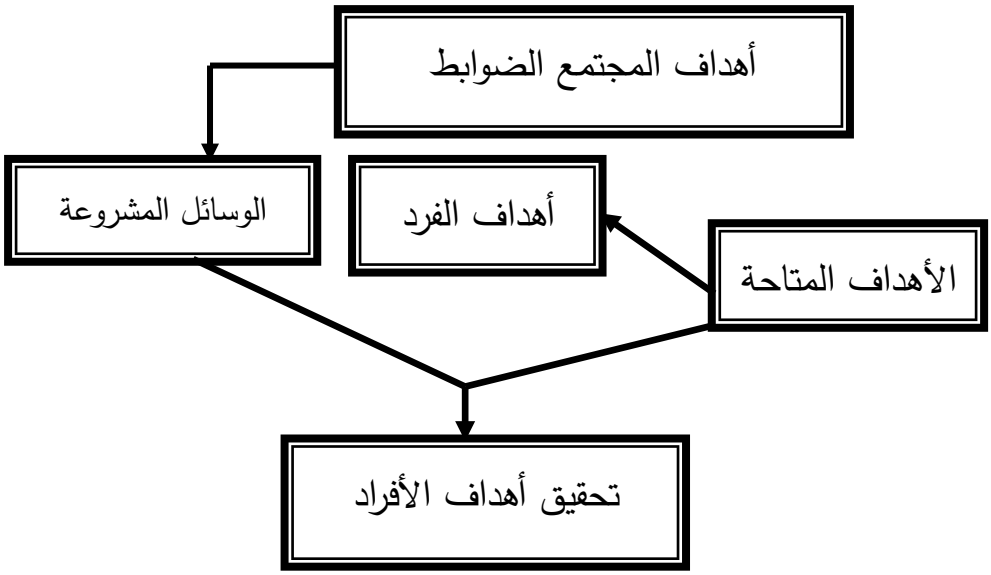

المصدر: فوزي أحمد بن دريد، العنف لدى التلاميذ في المدارس الثانوية الجزائرية، ص 60.

[1] سراج: المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 297-298.

[2] المرجع نفسه ، ص- ص 301-303.

شكل بياني رقم 02: يبين العلاقة بين متغيرات نظرية الأنومي في الحالة غير العادية

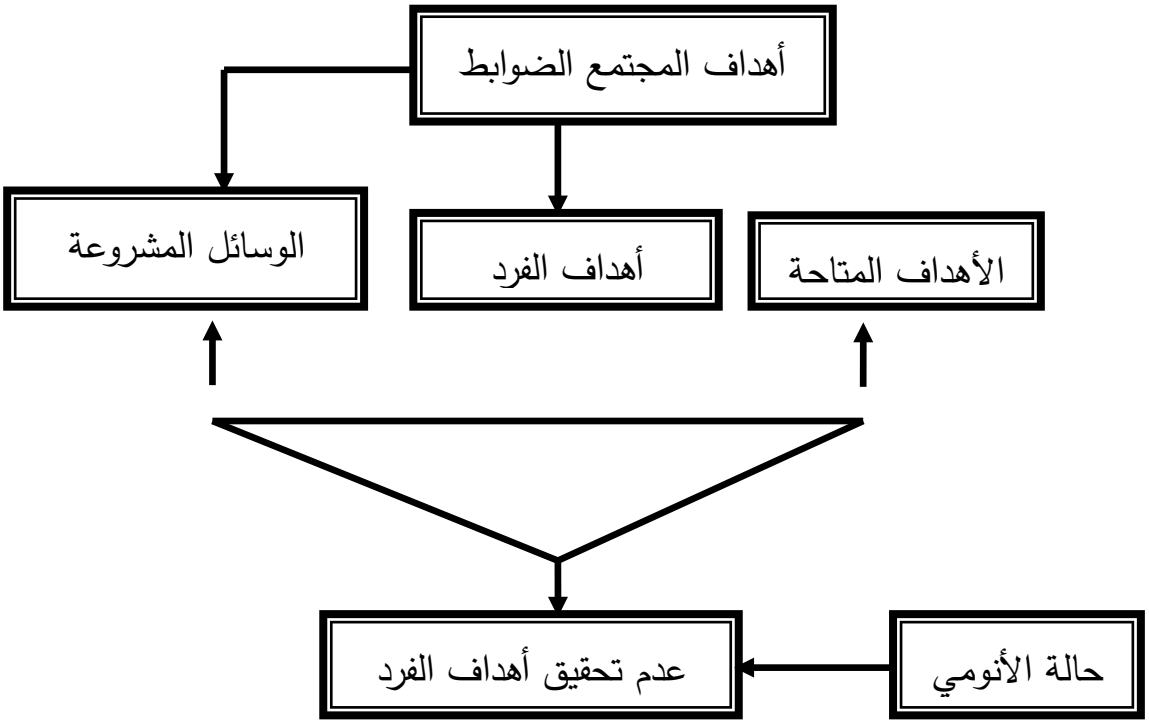

المصدر: فوزي أحمد بن دريد، العنف لدى التلاميذ في المدارس الثانوية الجزائرية، ص60.

إلا أنه يؤخذ على هذه النظرية إهمالها لكثير من المجتمعات التي لا يمكن تطبيق التقسيم السابق عليها، إضافة لإعطائها للعقل الجمعي دورا كبيرا دونما اعتبار لضوابط أخرى موجودة داخل المجتمع، كذلك يؤخذ على النظرية تهميشها لدور الفرد و تعظيمها لدور المجتمع على الرغم من أن الفرد هو أساس المجتمع و أداة التغيير فيه.

2-8-3-2-نظرية العصبة لـ(فريديريك تراشر)

واضع هذه النظرية أن العصبة الجانحة ذات تأريخ طبيعي كأي جماعة أخرى حيث تتكون بنفس العمليات و الظروف التي تتكون بها الجماعات الأخرى، إلا أنه لا يرى هذه العصبة الجانحة سببا مباشرا للجنوح، بل هي عامل مهم يسهل لأفرادها ممارسة الانحراف.

و يرى (تراشر) أن تنظيم العصبة الجانحة و ما تقدمه من حماية لأفرادها قد يساعد في تسهيل تنفيذ الأعمال الانحرافة وتبادل الخبرات الانحرافة، كما ينتمي إليها المراهقون و لكنها تحولت إلى عصبة جانحة بسبب قيام صراعات شخصية بين جماعات اللعب، مما أدى إلى تكتل أفراد كل عصبة و تكوين تنظيم معين لحماية حقوق أفراد العصبةو مصالحهم المشتركة،ولإشباع ما حرموا منه من حاجات من قبل أسرهم.[1]

و يقرر (تراشر) أن العصبة الجانحة لا تنشأ إلا في ظل ظروف ملائمة كغياب الضبط الأسري مثلا، إلا أنه يستدرك في توصيف سلوك أفراد العصبة الجانحة من خلال تقرير أن تصرفات أفراد العصبة الجانحة ليس بالضرورة أن تكون انحرافية في كل الأحوال، فقد يمارس فيها أي تصرف يمارس في أي جماعة كاللعب الرياضي، إلا أن العصبة كتنظيم اجتماعي تكون لأفرادها ولاء يزرع فيهم روح المغامرة و ارتكاب بعض السلوكيات في ظل هذا السياج الانتمائي للعصبة.[2]

و يؤخذ على هذه النظرية أخذها بمبدأ العامل الواحد في تفسير الانحراف، و إعفائها للإدارة الذاتية للفرد، إضافة إلى عجزها عن تفسير عدم انحراف بعض أفراد العصبة نفسها.

2-8-3-3-نظرية التركيب الاجتماعي:

يعتمد رائد هذه النظرية مرتون في تفسير لطبيعة الانحراف والجريمة على ثلاثة عوامل أساسية:[3]

---

[1] عدنان الدوري: أسباب الجريمة و طبيعة السلوك الإجرامي. الكويت: جامعة الكويت. 1973، ص 210.

[2] المرجع نفسه، ص 211.

[3] تماضر زهري حسون: جرائم الأحداث الذكور في الوطن العربي.الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب. 1994، ص 43.

1- الطموحات و الآمال و الأهداف التي يتطلع إليها الأفراد من خلال الثقافة التي يعيشونها في مجتمعهم.

2- الضوابط و المعايير والقواعد الاجتماعية التي ترسم طريق الأفراد في سبيل تحقيق أمالهم و طموحاتهم.

3- الوسائل التي يهيئها المجتمع لأفراده لتحقيق طموحاتهم و أهدافهم و يشير مرتون إلى أن المجتمعات الإنسانية تتفاوت في تراثها، و في نوعي الغرض التي تتيحها لأفرادها لتحقيق هدف الحصول على الثروة لتحسين الدخل الفردي، و يرى أن المجتمعات الوفرة تؤكد على قيمة النجاح المادي، و تراكم التراث، و الرغبة المتزايدة في الاستهلاك في الوقت نفسه أنها تضع الكثير من العراقيل أمام الأفراد لحجب إمكانية تحقيق الثراء المادي بالطرق المشروعة.

4- إن عجز الوسائل المتاحة لتحقيق أهداف و طموحات الأفراد التي زرعها المجتمع في نفوسهم، تثير في بعض الأفراد صراعات و معاناة حادة، تجعلهم يندفعون لالتماس البدائل المتيسرة لإشباع أهدافهم و تحقيق طموحاتهم و إن كانت غير مشروعة و ربما يعمد بعضهم إلى تدمير وتحطيم الهدف ذاته حين يعجز عن امتلاكه أو الحصول عليه بالطرق المشروعة[1].

2-8-4-نظريات الضبط الاجتماعي:

2-8-4-1-نظريات التبادل الاجتماعي:

و لا شك أن سؤال هوبز المتعلق بالنظام و السلام الاجتماعي يحتل مكانة هامة في هذه النظريات، و تؤكد هذه النظريات كما و سوف نلاحظ على عقلانية عمليات التبادل، كما أوضح كل من هومانزHomans سنة 1961، و كذلك أميرسونEmerson سنة 1972 أو على عمليات

[1] حسون: المرجع المذكور سابقا ، ص 43.

التضامن الاجتماعي الناتج عن الأفعال الإنسانية و هذا واضح عند العالم بلاو Blauسنة 1964 و ستراوسنLevi-Strawssسنة 1969، و يمكن أن نلخص نظرية هومانز Homansكما جاءت في كتابه:

1- إذا ما تم مكافأة سلوك معين في الماضي، فعلى الأغلب أن يتكرر مثل هذا السلوكو هنا تبدو صياغة هومانزHomans تشمل علم النفس السلوكي (مثيرو استجابة و الاقتصاد أي الثواب أو الجائزة).

2- خلال فترة ما، إذا ما تم مكافأة سلوك شخص ما، سوف نجد آخر يقلده.

3- كلما زادت قيمة النشاط الصادر عن شخص ما، كلما زاد تقليده من قبل الآخرين طمعا في الثواب.

4- مهما كانت قيمة الجائزة في الماضي القريب لسلوك معين، فإن قيمة هذه الجائزة سوف تقل عند هذا الشخص في المستقبل.

5- كلما كان توزيع العدالة على غير صالح الأفراد أو ليس من صالحهم كلما كانت ردود الأفعال العاطفية غاضبة.

و بناءا على هذه المقدمات السابقة، استطاع هومانز تفسير الكثير من عمليات التفاعلوالتبادل الاجتماعي خاصة داخل الجماعات الصغيرة و كذلك المكانات الاجتماعيةو الالتزام بالمعايير و علاقات القوة.[1]

2-8-4-2-نظرية الضبط الاجتماعي:

المجتمع يمكنه يمنع أي شخص على إتيان سلوك أو فعل معين، و ذلك بتصويب رفضه وغضبه عن طريق أفراده منتهجا في ذلك سياسة الرفض الأخلاقي، و بات بالإمكان تلخيص القوى

[1] عايد عواد الوريكات: نظريات علم الجريمة.الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع. 2004، ص 208.

التي على إثرها يمكن للمجتمع أن يحافظ على توازناته في الضمير الجمعي الذي يثير التعاطف والشعور بالعدل، المساعد للفرد على ضبط سلوكه و عليه يصبح الضمير الجمعي بمثابة الرقيب الأساسي على سلوكات الفرد و اتفاق ذلك مع معايير الجماعة.

تتغير مكونات الضبط الاجتماعي بتغير الزان و اختلاف المجتمعات و كذا تغير مستويات القوانين و الأخلاق السائدة في المجتمع حسب ما ذهب إليه –روس– و ذلك بغرض تحقيق توازن اجتماعي و كذا بلوغ الرفاهية الاجتماعية المنشودة.

إن التنظيم الدائم لأدوات الضبط الاجتماعي يرفع من قيمتها كما تسعى القوانين و الأوامر الأخلاقية تحقيق الغاية كما أن صراع الأفراد يعد بمثابة اختبار للقوانين و قدرتها في حكمهم ويلعب الضمير الجمعي دورا هاما في إبراز أهمية القانون.[1]

فالضبط الاجتماعي يختلف باختلاف عدد الأفراد المشكلين له و عادة ما يسود لما يكون حجم المجتمع صغيرا كما هي الحال في المجتمعات الريفية أو الحضرية الصغيرة نسبيا، تقل القدرة على خلق التوافق الجاد و الامتثال لمعايير المجتمع كلما زاد تعداد أفراد المجتمع ، كما أن وسائل الضبط الاجتماعي بمثابة عملية إطرادية متحكمة في واحد أو أكثر من الأفراد، كما تتحكم في تصرفاتهم و خروجهم عن الدور المتوقع و تعمل هذه الوسائل كقوى تجبر الأفراد على الخضوع لأوامر الجماعة[2].

2-8-4-3-نظريات الروابط الاجتماعية:

هذه المجموعة من النظريات تشمل هرشيHirschi سنة 1969، و سايكس Sykes et Matza سنة 1957 1964 و شورت و ستروديكShort etStrodick سنة1965، و قد اشتركت

[1] غريب سيد أحمد.علم الاجتماع و دراسة المجتمع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 2000، ص 285.

[2] المرجع نفسه، ص 289.

جميع النظريات بأهمية العلاقة القائمة بين الفرد و النظام الأخلاقي القائم في المجتمع فالالتزام بالمعايير و القوانين هو نتيجة التزام الأفراد بقيم و معايير وقوانين المجتمع و الانحراف والجريمةو العنف نتيجة لضعف هذه الرابطة و تفككها.

حيث أن العالمان سايكس وماتزا Sykes et Matzaسنة 1957 في نظرية التحييدNeutralizationوجدا أن المتغير الرئيسي و المهم في عملية الانحراف هو مقدرة الشخص هو إهمال أو تحييد النظام الأخلاقي مؤقتا أو حسب الموقف من أجا ارتكاب السلوك المنحرف فلذلك سميت نظريتهم بنظرية التحييد، و يرى العالمان أن القانون الجنائي يحمل بذور تحييده، وهذه البذور ممكنة الوجود في مفاهيم مثل النية Intentionو الدفاع عن الذات Self Defenseوالجنون Insanity والحادثAccident، و بالتالي فإن هذه المفاهيم القانونية يمكن أن تمتد إلى ما وراء العمليات القانونية، و تستخدم كآليات من أجل التخلص من الذنب و الشعور به وهذه الآليات كما يلي:

1- إنكار المسؤولية عن الجريمة أو الانحراف

2- إنكار الأذى، أي سلوكه لم يكن مؤذيا و ضارا

3- إنكار المجني عليه وهنا يقوم المجرم بتحويل الضحية إلى هدف مبرر (يستحق ذلك)

4- شجب الدائنين لسلوكه مثل الجهات الرسمية المسؤولة و غيرها.

5- إعلان الولاء لجهات أخرى، فالمجرم يواجه معضلة في إعلان ولائه لمعايير المجتمع بشكل عام و قوانينه أو الخضوع لرغبات جماعته الصغيرة التي ينتمي إليها، و هنا يقوم الشخص بتحييد القواعد السلوكية في المجتمع و يرتكب جريمته مدعيا الولاء لتلك الجماعة الصغيرة.[1]

[1] الوريكات: المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 214-215.

2-8-4-4-نظرية الضبط/الرابط الاجتماعيHerschai Social Bond Theory

تعد نظرية الضبط الاجتماعي التي طرحها "هيرشي Herschai " (1969) من أحدث نظريات الضبط و أكثرها شعبية، فقد طور نظريات الضبط الأخرى و طرح صورة أكثر وضوحا فيما يتعلق بالروابط الاجتماعية، فبدلا من النظر إلى الأفراد على أنهم منحرفين أو متوافقين، اعتقد "هيرشي" تماما مثل "دور كايم" أن السلوك يعكس درجات مختلفة من الأخلاقيات فقد ذهب "هيرشي" إلى أن قوة تمثل المعايير، و الوعي، و الرغبة في التوافق تدفع الأفراد نحو السلوك التقليدي التوافقي، و على أية حال فإن "هيرشي" بدلا من استخدام تكتيكات المحايدة في تفسير السلوك المنحرف، فإنه أرجع هذا السلوك المنحرف إلى ضعف روابط المجتمع و انهيارها.

ذهب "**هيرشي**" إلى أن الرابطة الاجتماعية تتميز بأربع عناصر هي :

1- الارتباط Attachement

وهو يعد من أهم عناصر الرابطة، فقوة الارتباط التي تربط الفرد بالآخرين (مثل الأبوين-الأصدقاء) أو المؤسسات (مثل المدرسة و النادي) يمكن أن تمنع وقوع الانحراف.

2- الاندماجEnvolement :

و يعني الاندماج درجة الفعالية و الوقت و الطاقة المتاحة للسلوك التقليدي، و غير التقليديفالأفراد الذين يشغلهم أداء الأنشطة التقليدية، فإنهم ببساطة ليس لديهم وقتا لممارسة السلوك المنحرف، نظرا لأن الفرد حينئذ يصبح مرتبطا بمواعيد محددة، و لذلك نادرا ما تتاح له الفرصة في التفكير في السلوك المنحرف، هذا فضلا عن أن اندماج الفرد في الأنشطة التقليدية المشروعة يدعم و ينمي الجانب السوي في شخصيته.

و هنا تلعب وسائل الترفيه المشروعة دورا هاما في الحد من الانحراف، كما أن الاندماج في العملية الدراسية يقضي على ظاهرة الهروب من المدرسةو الجامعة.[1]

3-الالتزامCommitment:

يعد الخوف من أهم العوامل التي تكبح رغبة الكثيرين في خرق القانون، و هناك القليل الذي ينكر أن طاعة الناس للقانون في بعض المواقف ترجع إلى مجرد خوفهم من النتائج.

و يطلق على هذا الجانب العقلي من الالتزام، و لكن ماذا نعني بقولنا عن شخص ما أنه يلتزم بالامتثال بالقانون؟

عبر" هيوارد بيكر" عن ذلك بقوله : أ- عندما يتخذ الفرد قرار، فإنه يكون في وضع يرتبط بخط معين من السلوك له نتائج ترتبط باهتمامات و أنشطة أخرى ليست مرتبطة بالضرورة بهذا الخط من السلوك.

ب-يتخذ الفرد هذا الوضع لنفسه بناءا على تصرفاته السابقة.

ج-الفرد الملتزم لا بد و أن يكون على معرفة بهذه الاهتمامات، كما يجب عليه أن يدرك أن القرار الذي سيتخذه في هذه الحالة سوف يكون له فروع أخرى تتعداه.

و هكذا فإن الفرد يستثمر وقته و جهده بنفسه في نشاط أو فعل معين، فهو على سبيل المثال يسعى على تلقي قدر من تعليم معين أو العمل بالتجارة أو السعي لاكتساب شهرة في الأعمال الخيرية، و بالتالي فعندما يفكر في السلوك المنحرف، فإنه يضع في اعتباره ما قد يعود عليه من هذا السلوك المنحرف، و المخاطر المترتبة على ذلك، و المتعلقة باحتمال فقدانه لما قد يحصل عليه من فائدة أو عائد من ممارسة السلوك السوي، و على حين يعد الارتباط بالآخرين هو

---

[1] عدلي السمري:الثابت و المتغير في آليات الضبط الاجتماعي. القاهرة:مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية 2003، ص- ص 22-23.

المقابل الاجتماعي لأنا الأعلى، فإن الالتزام هو مقابل الرأي العام،و بصفة عامة فإنه طبقا لنظرية الضبط الاجتماعية، فإنه من المفترض أن الفرد يتخذ قراره بارتكاب السلوك المنحرف يعد تفكير عقلي، و بقول آخر يعد حساب تكاليف ذلك السلوكو الآثار المترتبة عليه.[1]

4-العقيدةBelief

يعكس هذا العنصر النظر إلى قوانين المجتمع على أنها عادلة بمعنى أن الشخص يجب عليه أن يحترم قواعد معايير المجتمع و يشعر بالتزام أخلاقي نحو طاعة هذه القوانين.

و إذا كانت نظرية الضبط الاجتماعي تفترض وجود قيم مشتركة في المجتمع أو الجماعة التي تنتهك معاييرها، فإن السؤال المطروح هنا لماذا يقوم الفرد بانتهاك القوانين التي يؤمن بها؟ تذهب نظرية الانحراف الثقافي الذي ينتهك قوانين المجتمع الذي يعيش فيه هو على درجة ما من التكيف مع مجتمعه، و إن كان هذا التكيف غير كامل و لذلك فإن الانحراف ليس نتيجة فرض مجتمع قوانينه على أعضاء مجتمع آخر، بل الانحراف هنا يقوم به فرد داخل مجتمعه، هذا الفرد لا يؤمن بقوانين مجتمعه فحسب، و لكنه يؤمن أيضا بالقوانين التي ينتهكها، و في ضوء ذلك يصبح التساؤل الأساسي هنا هو كيف يمكن لشخص يؤمن بأن السرقة عمل خاطئ و في نفس الوقت يسرق؟

تبعا لنظرية الضبط فإن هذا التساؤل لا يمثل مشكلة صعبة، و ذلك لأن عواملو مسببات الانحراف في ضوء نظرية الضبط من القوة بحيث يمكن من خلالها فهم السلوك المنحرف حتى مع القول بأن الشخص المنحرف يعتقد و يؤمن بشدة بأن انحرافه خطأ، فمن وجهة نظر نظرية الضبط إذا كان كل من الشخص المنحرف و غير المنحرف يعتقدان و يؤمنان بأنه من الخطأ ارتكاب

[1]السمري: المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 23-24.

السلوك المنحرف، فكيف يمكن تفسير أن أحدهما يرتكب السلوك المنحرف بينما لا يفعل ذلك الآخر؟[1]

تذهب نظرية الضبط في الإجابة على هذا السؤال إلى تبني مدخلين:

-**المدخل الأول:** و فيه تنظر نظرية الضبط إلى المعتقدات على أنها مجرد كلمات لا تعني شيئا على الإطلاق، و ذلك في حالة عدم وجود ارتباط بين القدرات العقلية و بين التحكم في الانفعالات، كما في حالة الشخصية السيكوباتية.

فإذا لم تكن المعتقدات قادرة على التفرقة بين الأداء السوي و الأداء المنحرف، فإنها تصبح غير ذي فائدة، لأنها بذلك تفقد وظيفة أساسية لها و هي منع ارتكاب السلوك المنحرف.

-**أما المدخل الثاني:** تذهب نظرية الضبط إلى أن الشخص المنحرف يرجع سلوكه إلى أسباب عقلية تبرر له انتهاك القانون، و في نفس الوقت يظل مؤمنا بالقانون.

تؤثر هذه العوامل الأربعة في الرابطة بين الفرد و المجتمع، و حيث أن كل الأفراد يظهرون بعض ارتباط بالمجتمع، فإن السؤال المطروح أمام علماء الجريمة ما هو المقدار الذي إذا وصلت إليه الروابط من الضعف ترتب عليه وقو الانحراف؟ و بتعبير آخر ما هي نقطة الضعف الحرجة التي إذا وصلت إليها الروابط وقع الانحراف؟ و بصفة عامة عندما يضعف أي من العناصر الأربعة فإن فرصة الانحراف تصبح قوية.[2]

-العلاقات بين العناصر:

يمكن القول بصفة عامة أنه عندما يزداد ارتباط الفرد بأي من المعتقدات المتفق عليها يزداد ارتباطه بمعتقدات أخرى، و بالمثل عندما يرتبط الفرد بمجتمع معترف به فإنه في الغالب يشارك

---

[1] السمري :المرجع المذكور سابقا ، ص 24.

[2] المرجع نفسه ، ص 25.

في الأنشطة المألوفة بهذا المجتمع، و يصبح أكثر تقبلا لمقولة السلوك السوي و المرغوب فيه داخل المجتمع.

و عند تناول العلاقات بين عناصر ارتباط الأربعة السابقة، يمكن تحديد ثلاث مجموعات من العناصر على النحو التالي: الارتباط و الالتزام و الاندماج، الارتباط و العقيدة.

1/ الارتباط و الالتزام:

من المفترض أن الارتباط و الالتزام يميلان في الغالب إلى اختلاف العكسي، فقد أظهرت دراسات جناح الأحداث أن مشكلة حدث الطبقة الدنيا تكمن في عدم قدرته على قطع الروابط التي تربطه بأبويه و بأصدقائه، تلك الروابط التي تلعب دورا كبيرا في عدم توافر الوقت الكافي، و الجهد المطلوب لتحقيق ما يطمح الحدث إلى تحقيقه في مجال الدراسة أو العمل، و بالتالي تقف هذه الروابط في سبيل تحقيق الالتزامات التي يجندها المجتمع، و طبقا للدراسات التي تناولت التدرج الطبقي، فإن حدث الطبقة الدنيا الذي يستطيع أن يتخلص من هذه الروابط فإنه في الغالب ما يرتفع وضعه الطبقي . و لقد ذهبت الدراسات على أن امتثال الفرد للقانون كوسيلة لتحقيق ما يسعى إليه لا يعني وجود روابط عاطفية بينه و بين العرف السائد في المجتمع، و بالتالي إذا كان المرتبطون يعوضون نقص التزامهم من خلال زيادة ارتباطهم بالامتثال بما يمكن تحقيقه و إذا كان غير الملتزمين يعوضون نقص التزامهم بزيادة ارتباطهم بالأشخاص فإنه يمكن استنتاج أن كلا من الارتباط و الالتزام ليس له صلة بالجناح و الانحراف.[1]

و في الواقع، وعلى الرغم من أن الدلائل تشير إلى عكس ذلك فقد يكون من الأوضح افتراض أن الارتباط بقيم أخرى، و الالتزام بما يمكن تحقيقه يميلان إلى التباين مع بعضهما البعض

[1] السمري: المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 25-26.

إن ما ذهب إليه العديد من الباحثين إلى أن أحداث الطبقة الوسطى غالبا ما يتجهون إلى اختيار قيما ترتبط بالوسيلة أكثر من ارتباطها بقيم الأسرة أو الصداقة، بينما لا يفعل ذلك أحداث الطبقة الدنيا، يعد ذلك رأيا صحيحا، وفي ضوء ذلك فإنه يمكن تفسير ذلك على أن أحداث الطبقة الوسطى أقل ارتباطا بالأسرة و الأصدقاء من أحداث الطبقة الدنيا.

2/ الالتزام و الاندماج:

يمثل السلوك الجانح –في الواقع– مجموعة من الأفعال بمثابة نقاط معينة تحدث في المكان و الزمان، و حتى يحدث الفعل المنحرف– شأنه في ذلك شأن أي فعل آخر من الأفعال فإنه من الضروري أن تتلاقى مجموعة من الأسباب في فترة زمنية معينة و من الملاحظ أنه لا يمكن التنبؤ بصورة دقيقة بأنماط السلوك قبل حدوثها، و تحديد الظروف الضرورية لوقوع هذه الأنماط من السلوك فعلى سبيل المثال عندما يضطرب أو ينهار ارتباط الحدث بالمجتمع، فليس من الضروري القول بأن ذلك سوف يؤدي إللا ارتكاب السلوك المنحرف فهو قد يرتكب السلوك المنحرف و قد لا يرتكبه، فقط أن كل ما نؤكده هو أن مثل هذا الحدث يكون معرضا لارتكاب السلوك المنحرف بدرجة أكبر من الحدث الذي يرتبط بصورة قوية بالمجتمع التقليدي.[1]

3/ الارتباط و العقيدة:

من الأمور الواضحة بجلاء وجود علاقة مباشرة بين الارتباط بالآخرين، و بين الاعتقاد بصلاحية القواعد الأخلاقية، وفي ذلك يقول "بياجيت" أن طبيعة القانون الجبرية أو القهرية الذي يضعه أو يفرضه شخص معين هي التي تجعلنا نحترم هذا الشخصولكن الاحترام الذي نشعر به نحو هذا الشخص هو الذي يجعلنا نشعر بجبرية ما يفرضه من قانون وبالمثل فإن خطورة الشعور

[1] ا السمري: المرجع المذكور سابقا ، ص 26.

بالواجب لدى الطفل الذين يكبرونه سنا، و من الكبار أثناء مراحل حياته المختلفة، و هو بذلك يتعلم كيف يحترم الكبار أبويه.

باختصار يمكن القول أن الاحترام هو مصدر قوة القانون، فعندما يحترم الطفل أبويه، أو من يكبرونه بصفة عامة، فإنه بالتالي يتقبل القوانين التي يفرضونها عليه، و العكس صحيح فعندما يقل أو يتلاشى احترامه للكبار تفقد القوانين و القواعد سمة الجبريةو القهر.

و من المفروض أن الطبيعة الجبرية للقوانين يمكن أن تحتفظ بفاعليتها إلى حد ما في تحقيق الامتثال، كما أنه من المفروض أيضا أن يؤدي الارتباط إلى تحقيق الامتثال.

و بصفة عامة فإن هذين المصدرين للسلوك الأخلاقي –على الرغم من ارتباطهما الشديد ببعضهما البعض– فإن لهما من التأثير المستقل بما يبرر فصلهما عن بعضهما البعض.[1]

2-8-4-5-نظرية الضبط الذاتي: Self Control Theory

و هو يشير إلى الشعور الذي يكون لدى الفرد، و الذي يعمل على توجيه سلوكه، فعندما تندمج القواعد و القوانين في نفس الفرد تصبح جزءا منه، و بذلك يطيع القانون ليس لأن انتهاكه غير شرعي و لكن القانون هو الشيء الصحيح الذي يجب أن يتمسك به.[2]

إن المصدر الرئيسي للضبط الذاتي المتدني هو التنشئة الاجتماعية غير الفاعلة و المؤثرة فالأسرة التي ترعى أبنائها و تشرف عليهم بشكل مستمر تدرك تدني الضبط الذاتي و تقوم بمعاقبة أبنائها في حالة ارتكابهم لأفعال و سلوكات منحرفة، و بالتالي تعمل على تنشئتهم في ضبط ذاتي

---

[1] السمري: المرجع المذكور سابقا ، ص 27.

[2] معتوق: المرجع المذكور سابقا ، ص 268.

و بالتالي لن يقوموا بارتكاب الجرائم سواء في طفولتهم أو عندما يصبحون راشدين، هنا لا بد من القول إن هنالك مؤسسات أخرى مسؤولة عن عمليات التنشئة عدا الأسرة كالمدرسة أو الرفاق.[1]

2-8-4-6-نظرية العنف الرمزي: عند "بورديوBourdieu"

وهي أن العنف نتيجة طبيعية حسب " نظرية الحاجات Thorie des besoins، فالضرب بالسكين، البندقية والشغب تظهر كلها حتمية لإشباع حاجيات الإنسان منها السكن، الانفجار الديموغرافي، العمران اللا إنساني الفشل المدرسي، البطالة إلى غير ذلك من الظواهر الاجتماعية التي تدفع بالفرد إلى ممارسة العنف.[2]

العنف كنتيجة طبيعية لنظرية الحاجيات تجد حلها مع سياسة خاصة بالنقصو الإعدام لحاجيات الفرد، لهذا تتطلب لحلها توفير العوامل و الشروط الاجتماعية الموضوعية كمناصب الشغل المزيد من الثقافة و الجمعيات...إلخ.

2-8-5-نظريات البناء الاجتماعي:

2-8-5-1-نظرية صراع الثقافات:

صاحب هذه النظرية هو عالم الاجتماع و الإجرام الأمريكي :"ثورستين سيلينThorstenSellin"، و نقطة البداية في هذه النظرية هي أن قواعد القانون الجنائي (أو القانون الجزائي) تعكس الأفكار الخلقية و المعنوية و الآداب العامة لحضارة معينة في لحظة زمنية معينة، فمهمة هذا القانون حماية تلك القيم و الآداب عن طريق قواعد قانونية تقرر الجزاءات الجنائية المختلفة لمن تسول له نفسه الاعتداء عليها بأفعال يعتبرها القانون جرائم.[3]

---

[1] الوريكات:المرجع المذكور سابقا ، ص 219.

[2] Bourdieu:Les sens pratique. Paris: Editions de Minuit. 1980، P212.

[3] عبد القادر القهوجي: علم الإجرام و علم العقاب. بيروت: الدار الجامعية للطباعة و النشر. 1985، ص 77.

يفسر "سيلين Sellin" الجريمة بالصراع الثقافي Conflits culturels و هو يرى أن علماء الاجتماع لا يجب أن يقتصروا باهتماماتهم على الجريمة و المجرمين، و لكن يجب عليهم بدلا من ذلك دراسة الصراعات بين المعايير السلوكية التي تنشأ حين يحكم مواقف الحياة التي يجد الشخص فيها نفسه قواعد سلوكية متضاربة، فهذه القواعد هي التي تمنع أ تشجع الأشخاص على التصرف بطريقة معينة في مواقف معينة، و تنشأ المعايير السلوكية كاستجابة من قبل الجماعة تجاه ضروب من التصرفات لها أهمية بالنسبة لكيان هذه الجماعة، و تكتسب هذه المعايير قوتها حين تصبح جزءا من شخصيات أفراد الجماعة[1].

و ينشأ الصراع بين الثقافات حين تصطدم القيم الخلقية و الاجتماعية التي يعبر عنها ويحميها القانون الجنائي مع القيم السائدة[2].

فأي فرد ينتمي إلى مثل هذه الجماعات يجد نفسه أمام موقف محير و شائك، إما ينصاع لأوامر القانون الجنائي احتراما للقيم الخلقية و الاجتماعية التي يعبر عنها، و تفاديا للوقوع تحت طائلة الجزاءات الجنائية إذا ما خالف قواعد هذا القانون، و لكنه في هذا الموقف يخالف مبادئ وقيم جماعته التي ينتمي إليها، و إما أن يستجيب للقيم السائدة في جماعته فيأتي من السلوك ما يوافق هذه القيم، و لكنه في نفس الوقت يخالف القيم و المبادئ التي يعبر عنها القانون الجنائي ويتعرض بالتالي لتطبيق الجزاءات الجنائية عليه.[3]

---

[1]سمير نعيم أحمد: الدراسة العليمة للسلوك الإجرامي ومقالات في المشكلات الاجتماعية والانحراف الاجتماعي عين شمس: مكتبة سعيد رأفت. 1985، ص 264.

[2]معتوق: المرجع المذكور سابقا ، ص 280.

[3]القهوجي: المرجع المذكور سابقا ، ص 77.

و هنا نضرب مثالا عن الصراع الثقافي و ما يترتب عنه من جزاءات فمثلا الباعة في السوق عندما يلاحظون سارقا فإنهم يضربونه و يسلطون عليه أشد العذاب و هذا حسب ثقافتهم التي تتيح لهم ذلك، لكن القانون يمنع هذه السلوكات العنيفة.

و يعطي "سيلين" تفسير النظرية على أساس أن المجتمع يتضمن مجموعات إنسانية متعددة (الأسرة، المدرسة، اللعب، السوق) و تختلف هذه المجموعات فيما بينها تبعا لعدد أفرادها ودرجة التضامن بينهم، و طبيعة المصالح أو الأهداف التي تربطهم، و لكل جماعة يتوافر نوع من التفاهم المشترك بين أفرادها.

و بالنظر إلى ما تقدم فإن تعدد الجماعات التي ينتمي إليها الفرد، قد ينشأ عنه احتمال التنافر و التصارع بين قواعد السلوك الخاصة بكل منها، فقد تقضي قواعد السلوك في جماعة معينة إتباع تصرف معين فيستجيب لها الفرد، بينما تقضي قواعد السلوك في جماعة أخرى ينتمي إليها نفس الفرد بوجوب إتباع سلوك مخالف و عن مثل هذا الموقف ينشأ الصراع بين الثقافات.[1]

2-8-5-2-نظرية ميللر: Millers lower- class Focal Concerns

حاول والتر ميللر سنة 1985 أن يفحص بعض الملامح الثقافية لأبناء الطبقات الدنيا واختبر سبب الإحباط في المكانة الاجتماعية لأبناء الطبقات الفقيرة و التي رأى أن ذلك يقود إلى الانحراف و الجريمة، حيث يمكن القول إن نظرية ميللر تعود بجذورها إلى التقليد الصراعي الثقافي و نظرية التعلم الاجتماعي، و كذلك النظرية الايكولوجية، فهي تفترض أن الشخص يتشرب الثقافة البيئية من خلال عمليات التعلم إلى الدرجة التي يتخلى الناس فيها عن المعايير من أجل الاهتمامات النمطية المباشرة و هذا يعني ابتعاده عن الثقافة الطبقية للطبقات الوسطى المسيطرة وهكذا يبدأ الصراع الثقافي و قد استخدم ميللر مفهوم **Focal Concerns** بدلا من القيم valeurs

[1] القهوجي: المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 79-80.

من أجل وصف الاهتمامات الرئيسية لأبناء الطبقات الفقيرة، هذه الملامح تتطلب الاهتمام المستمر و هذه الاهتمامات الرئيسية تتمثل في ستة ملامح و هي:

1/ المشاكل: و يمكن تعريفها بأنها الالتزام بالسلوكات التي لا تحترم القوانين أو بعبارة أخرى أنه مشكلة لمن حوله، فقد توصل ميللر على أن من اهتمام أبناء الطبقات الفقيرة انشغالهم بأنشطة تقود إلى وقوعهم بالمشاكل و هذا يعني تدخل الناس في شؤونهم الحياتية مما يعني عدم تمثلهم لثقافة الطبقات الوسطى.

2/ الرجولة: و تعني الجرأة و الشجاعة و عدم الخوف، ويرى ميللر أن هذا التصرف رد فعل على سيطرة النساء كربات بيوت في تلك الطبقات الفقيرة، و هم يفتقدون إلى رجل كرب أسرة وبالتالي سوف نجدهم يركزون على رياضات العنف و الرجولة.

3/ المذاكاة: و يعني المقدرة على النصب على الآخرين و هذا مهم و التلاعب يهم، و قد يكون مرد ذلك التعويض على تدني مستواهم التعليمي أو قلة تحصيلهم، فيصبح من أذكياء الشارع و حكماءه.

4/ الإثارة: من الاهتمامات الثقافية الرئيسية التي وجدها ميللر المغامرة و المخاطرة والعيش من أجل ذلك.[1]

5/ القدرية: الحظ و الثروة هما أجزاء أساسية من القدرية، فالمستقبل على سبيل المثال مسالة غيبية و قدرية، وهذه القدرية هي جزء من التعليم المتدني و الجهل، فلا قدرة لديهم على السيطرة على المستقبل.

6/ الاستقلالية: و هذا يعني رفض للسلطة مهما كانت و عدم الاعتماد على الآخرين والرجولة و الاستقلالية و الإثارة القدرية تعني رفض الضبط و السيطرة و كذلك رفض التدخل من

[1] الوريكات :المرجع المذكور سابقا ، ص 134.

قبل الآخرين و سوف يؤدي حتما كما يرى ميللر إلى الجريمة و الانحراف فهذه الاهتمامات هي محل احترام لتلك البيئة الثقافية، فالشجار بين العصابات و السرقات و الفوز يعد من السلوكيات الحميدة للبالغين عند تلك الثقافات، فالسلوك المنحرف هنا طبيعيو مقبول.[1]

شكل بياني رقم 03 يبين العلاقة بين متغيرات نظرية الضبط الاجتماعي

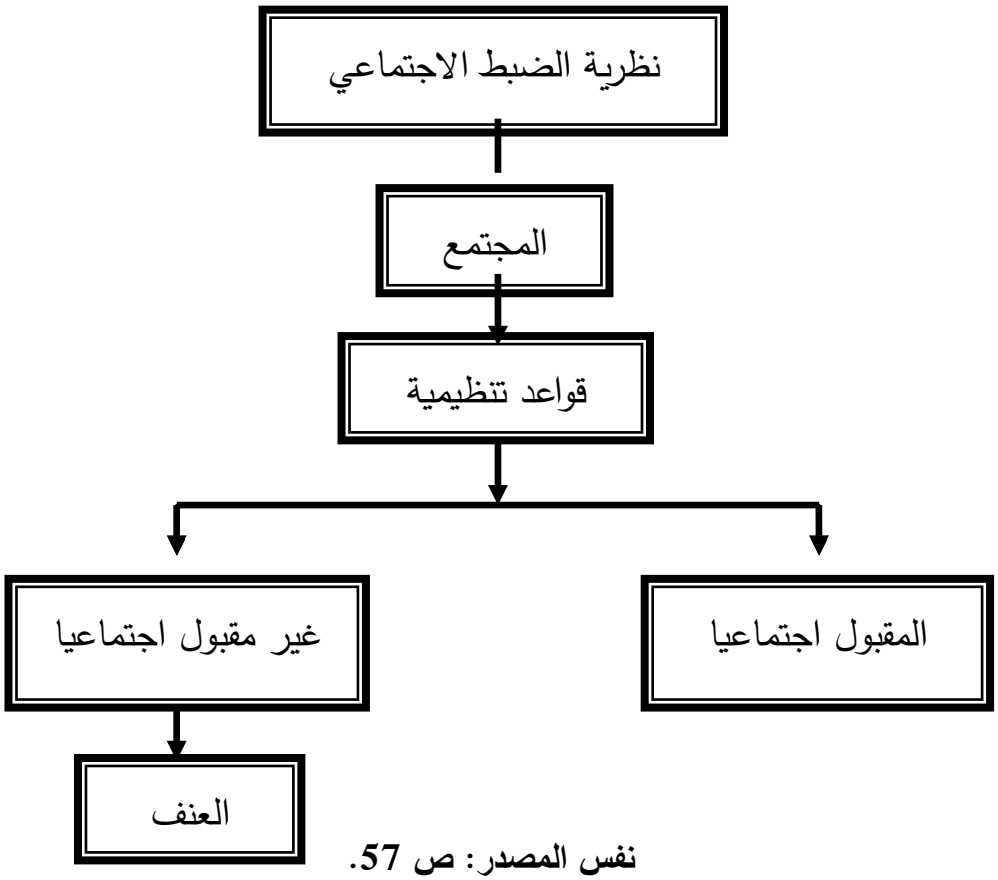

نفس المصدر: ص 57.

[1] الوريكات :المرجع المذكور سابقا ، ص 135.

2-8-5-3-نظرية تعدد العوامل:

أما النظريات التي تأخذ بالتفسير التكاملي للعنف فيرى أصحاب هذا الاتجاه أن العنف ما هو إلا حصيلة مجموعة من العوامل يرجع بعضها إلى العوامل بيولوجية و يرجع بعضها الآخر إلى عوامل نفسية، و يرجع بعضها أيضا لعوامل اقتصادية أو اجتماعية، و هم بذلك يدخلون في الاعتبار كل الظروف و العوامل التي تحيط بالموقف، لأن السلوك يعتبر استجابة لموقف معين يرتبط بالفرد ككائن اجتماعي يعيش في أوساط اجتماعية عديدة كالأسرة و المدرسةوالنادي والمؤسسات المهنية وغيرها تتأثر بعوامل متعددة كالعوامل الوراثية والنفسيةوالاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من العوامل المتشبعة و المتداخلة.

و قد ظهرت بوادر مثل هذا الاتجاه مثل الفقيه الإيطالي- أنريكوفيري- و هو من أنصار المدرسة الوضعية الإيطالية، أن الجريمة هي حصيلة مجموعة مترابطة من العوامل الطبيعية والعوامل الأنتربولوجية الشخصية ن و العوامل الاجتماعية،و بذلك فقد وضع -فيري- أصول عرف فيما بعد بمذهب تعدد العوامل أو مذهب تداخل العوامل.[1]

و في هذا الصدد قرر -فيري- أن الجريمة ترجع على ثلاثة أنواع من العوامل.[2]

1- العوامل الأنثربولوجية، المتعلقة بشخص المجرم و تسمى العوامل الداخلية.

2- العوامل الطبيعية أو الخاصة بالبيئة الطبيعية أو الجغرافية.

3- العوامل الاجتماعية أو العوامل المتعلقة بالوسط الاجتماعي، و هي عوامل خارجة تنشأ من البيئة التي يحيا فيها المجرم، و من هذه العوامل يذكر-فيري- مدى التركيز السكانيالتكوين

---

[1] الدوري: المرجع المذكور سابقا ، ص 94.

[2] فتوح عبد الله الشاذلي: علم الإجرام العام. **الإسكندرية:** دار المطبوعات الجامعية.2008 ،ص 145.

الأسري، نظام التعليم، الإنتاج الصناعي، الحالة التي يكون عليها الرأي العم و الدين تعاطي المسكرات، التنظيم الاقتصادي و السياسي.

و يرى –فيري– أن الجريمة تنتج بالنسبة لشخص ما من تفاعل هذه العوامل، و هو تفاعل تختلف نسبته باختلاف المجرمين.[1]

و لقد دلت أعمال العالمين الأمريكيين –شلدون و اليانور جلوك– Sheldon et Eleanor Ccluek على اتجاه تعددي ينظر إلى الإنسان على أنه وحد عضوية نفسية اجتماعية، حيث انعكس ذلك في بحوثهما التتبعية ذات المدة الطويلة، و التي انتهت بوضع ثلاثة جداول للتنبؤ بالجنوح، أحدهما يحتوي على عوامل اجتماعية مثل معاملة الأب و رقابة الأم و اهتمام الوالدين والترابط الأسري، و الثاني خاص بالعوامل النفسية مثل الرغبة في تأكيد الذات و التحدي والتشكيك و الميل على التخريب، و اللااندفاعية، بينما يتعلق الجدول الثالثبعوامل الطلب و الاستسلام والتعصب للرأي، و عدم الاتزان الانفعالي.[2]

إن تفسير ظاهرة العنف لا يمكن تفسيره من خلال عامل واحد أو عاملين و إن الشخص العنيف لا يمكن أن ينسب إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، و إلى مجموعة من المتغيرات المختلفة التي قد تكون سببا للعنف و الانحراف بحيث أن دراسات متعددة أظهرت بوضوح أن كل حالة من العنف تخضع إلى مجموعة من العوامل البيولوجية و النفسية،و الاجتماعية، و أن العنيف أو المنحرف هو ذلك الأب أو الطفل الذي فشل في التغلب على مجموعة من العوامل و الظروف و المواقف التي ظلت تعمل فترة طويلة من الزمن ضده.

من كل ما سبق يمكننا أن نستخلص ما يلي:

---

[1] الشاذلي:المرجع المذكور سابقا ، ص 146.

[2] الدوري: المرجع المذكور سابقا ، ص 109.

-العنف ظاهرة سلبية تؤثر على الآخرين من عدة نواحي، نفسية، جسدية، و معنوية.

-يتميز العنف بالتفسيرات العديدة البيولوجية و النفسية و الاجتماعية.

-إن كلا من النظريات المفسرة للعنف كان لها الفضل في الكشف عن أسباب العنف رغم عدم شموليتها و إعطاء تفاسير جزئية.

-تعد التفسيرات الاجتماعية من أهمها لما لها من دلالات إحصائية للواقع الاجتماعي.

-تعد نظرية تعدد العوامل نظرية شاملة ترجع العنف على حصيلة مجموعة من العوامل يرجع على العوامل البيولوجية و النفسية و أيضا الاجتماعية.

2-9-المجال وتأثيره على ممارسة العنف في السوق

2-9-1-المدينة و علاقتها بالعنف

يتحدث العديد من علماء الإجرام أن هنالك رابطة قوية بين جرائم العنف و التحضر والمدينة، وكذلك فإن الإحصائيات الجنائية، على الرغم من قصورها المعيب و المعروف، فإنها تشير إلى أكثر أعمال العنف ترتكب في المدينة أكثر منها في البادية، ولا بد من أن الإحصائيات الجنائية تدعم رأي علماء الإجرام من أن العنف هو ظاهرة حضرية تنمو في المدينة، وفي هذا الصدد يقال أن العنف ليس وليدا أو مرتبطا مجردا بالمدينة، وإنما ينشأ هذا العنف نتيجة للصراع القائم بين متغيرات الحياة في المدينة، فظروف الحياة في المدينة تتفاعل عم غيرها من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية الأخرى، وهذه مجتمعة ربما إسهاما مهما في الاندفاع نحو سلوك العنف.[1]

و قد أعلن بيل Peel رئيس الوزراء البريطاني في القرن التاسع عشر أن جرائم المال تزداد انتشارا كلما ازدادت الشعوب تحضرا[2]، و قد أكد هذا القول تشال لوكاس في البحث نشره سنة 1828 و فسر ذلك بأنه زاد التحضر ظهرت للناس أشياء جديدة نافعة تستهويهم وتثير طمع بعضهم، ومن هنا يعتبر التحضر فتنة للناس تغويهم كل يوم و تغريهم و تزيد من فرص الإجرام أمامهم، كما أن التقدم الحضاري يصحبه مزيد من الحرية الشخصية و كلما زادت فرص استخدام الحرية زادت معها فرص إساءة استخدامها، كما ذهب كيتلي Kitlé سنة 1835 في تحليله بأن التقدم الحضاري تصاحبه زيادة في عدد السكان وتضخم في الثروة و النشاط و التبادل الاقتصادي

---

[1] عباس أبو شامة عبد المحمود: جرائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية. الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . 2003، ص 40.

[2] www.wikipedia. Org21/04/2013 ; 15H..

وذلك يؤدي حتما إلى نمو العلاقات الاجتماعية و تشابكها كلما زادت أسباب الاتصال بين الناس تبعتها زيادة في فرص أعمال العنف الإجرامي.[1]

2-9-2-المنطقة السكنية و علاقتها بالعنف

إن الحد الفاصل في اعتبار المجتمع حضريا أم ريفيا موضوع نقاش فمثلا يرى مكتب الإحصاء في الولايات المتحدة الأمريكية أن الحد الفاصل ينبغي أن يكون في عدد السكان فالمنطقة الريفية هي تلك التي يقل عدد سكانها في المتوسط عن 2500 نسمة[2].

إلا أن ر. ديوي R. dewey لا يعتمد على العامل وحده كمقياس للتمييز بين الريف والحضر لذا حاول لن يتخذ من معيار عدد السكان أساسا لتفرقة بين الريف و الحضر بعد ربطه ببعض العوامل الثقافية.

و يرى لوري نلسون Nelson. L أيضا أن الأساس العددي لا يكفي لتحديد البيئة الريفية أو الحضرية فقد اعتمد على تحديدها بإضافة أن تكون العلاقات فيها مباشرة تؤدي إلى نوع متميز من الحياة و أن تكون الزراعة هي المهنة الغالية مع تدخل مهن أخرى بالإضافة إلى البيئة التي تشمل على الأقل من 2500 نسمة[3].

أما الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات فقد اعتمد في التفريق بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية و المناطق الريفية على المعايير التالية:

-عدد السكان.

-نوع النشاطات الاقتصادية.

---

[1]www.wikipedia. Org. 21/04/2013 ; 15H.

[2]السيد رشاد غنيم: دراسات في علم الاجتماع الريفي. الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية .2006، ص 53.

[3]السيد رشاد غنيم :المرجع الذكور سابقا، ص 53.

فتم تحديد المنطقة الحضرية بعدد السكان الذي لا يقل عن 10000 نسمة و أن يمارس أقل من 75% من مجموع سكانها النشطين أعمالا فلاحية،

بحيث يكون عددهم على الأقل 2000 عامل في الأعمال غير الفلاحية، كما تمتاز المنطقة الحضرية بالخدمات ذات الصالح العام مثل مستشفيات أو الوحدات الصحية المتعددة الخدمات المؤسسات التعليمية و مراكز الترويح، بينما حددت المنطقة شبه الحضرية بـ 5000 نسمة على الأقل و بـ 1000 عامل على الأقل خارج النشاط الفلاحي و بالتالي فإن المنطقة الريفية تتميز بطابعها الفلاحي الذي يقوم على النشاطات الفلاحية و السكنات المتباعدة و انعدام مرافق الخدمات العامة.[1]

و تبعا لذلك فإن ظروف الحياة تختلف وتتباين بين الريفية و الحضرية أو شبه الحضريةفكل منطقة تنفرد بطبيعة خاصة للحياة الاجتماعية، وبثقافة فرعية تميزها عن غيرها، بينما يتميز سكان الريف بمحافظتهم على القيم التقليدية، وضيق الأفق و التطلع و قلة الطموحوالاستقلالية لارتباطهم القوي بالعائلة الكبيرة و القبيلة أو العشيرة و الأرض، ويذوب الفرد في جماعته حيث يستمد مكانته من مكانة الجماعة، على عكس الحياة في المدينة التي تتميز بزحمة الناس، النكرة و الفردانية والضوضاء، وقلة المساحات الخضراء، التي تهدئ من توتر الحياة العصرية التي تتطلبها المدينة.

و بين لويس ميرث –Wirth lewis الخصائص التي تميز المدينة عن الريف بكبر الحجمشدة الكثافة العالية للسكان، سيطرة الضبط الرسمي عليها، نمو العلماني أو المادي عليها انتشار العلاقات الجماعية الثانوية و نمو روح الفردية علاوة على اختلاف سلوك أعضائهو عدم التجانس.

---

[1]Ons: Population urbaine et rurale par commune. RGPH. Série statistiquesrégionales mai 1989، pp6-7.

و يرى الكثير أن المدينة هي بطبيعة الحال أصلح مكان يمكن أن يحتمي به المجرم، لما تحمله المدينة من خاصية الفردانية وقلة العلاقات وهي أكثر الأماكن إظهارا لتفاوت أصحاب الثروات والكادحين من أصحاب الطبقات الفقيرة، فتجد أنه هناك حسد وغيرة وضغينة مما يولد الإحساس بالانتقام.

ويقول لويس أن" المدن قد توفر بيئة أكثر تشجيعا للنمو والابتكار الاقتصاديين إلا أن المدينة هي مصدر الفوضى و العنف و الغوغاء كذلك".[1]

2-9-3-الحي و أثاره في إنتاج العنف

يعرف الحي في التعبير الجزائري بـ – الحومة–houma"و هي تعني المجال الجماعي الذي يدل على الحماية و القرابة اللذين يدلان على الانتماء و المأوى و اللجوء".[2]

أما الدلالة الاصطلاحية فتشير إلى أن الحي هو الإطار الإداري الذي يقع فيه المسكن بكل ما يتضمنه من مقومات مادية و روحية و ثقافية فنجد أن الحي يضم المباني السكنية، ومباني المؤسسة، والمصالح والهيئات الواقعة به، كما يضم المصانع والورش والمتاجر، والطرقات ووسائل المواصلات والحدائق والمستشفيات و المدارس ودور العبادة ودور السينما والمسرح وغير ذلك من أماكن الترويح التجاري من ملاهي ومقاهي وغيرها، وإلى جانب هذه المقومات المادية يتضمن الحي مؤثرات معنوية تتمثل في الجو المحيط بالفرد في حدود اتصالاته و علاقته اليومية المعتادة بالمنطقة التي يقع بها مسكنه.[3]

---

[1] إبراهيم تهامي وآخرون: التهميش و العنف الحضري. الجزائر: مخبر الإنسان والمدينة. جامعة منتوري قسنطينة 2004، ص 54.

[2]LARBI ,ICHBOUDENE: Dela Houma à l'éspace cité،in lumière sur la ville. Alger:Edition dalimen. 2004، p 345.

[3] الدوري: المرجع المذكور سابقا ، ص 298.

و يعرف المهندس المعماري الإيطالي المعاصر ألدو روسي –Rossi aldo- الحي بكونه وحدة موفولوجية و بنائه متميزة بطابع حضري و محتوى اجتماعي ووظيفة محددة.

إن الحي الذي يعني المنطقة الصغيرة التي يعيش فيها الفرد بحكم موقع داره، ومدى اتصال هذه الدار بالدور الأخرى قد لا يكون له في المفهوم الغربي نفس السمات المميزة للأحياء في المجتمعات العربية، حيث نشير للحي– بالحومة– المعروفة في الجزائر، وهي الحارة– المعروفة في مصر و–المحلة– المعروفة في العراق إلى آخره من المصطلحات التي تقارب هذا المعنى في الدول العربية الأخرى .

لقد صنف الباحثين المتخصصين في مجال علم الاجتماع الحضري الأحياء السكنية حسب التجهيزات المتواجدة فيها، والفئات الاجتماعية المهنية الساكنة بها على النحو التالي:

2–9–3–1–الأحياء الراقية:

المتواجدة في المناطق المفضلة و الهادئة، تتواجد فيها السكنات الفردية من (الفيلا) أو العمارات من نوع الرفيع، تتميز ببعدها عن المراكز الصناعية و التجارية،و تتمتع بحياة الترف ومظاهر التحضر المختلفة، وتتوفر فيها النظافة و الحدائق و المساحات الخضراء.

2–9–3–2–الأحياء الشعبية:

متواجدة في المناطق المزدحمة بالمباني و المساكن ، تنعدم فيها وسائل الراحة و النظافة تكثر فيها المحلات التجارية، وازدحام المواصلات، والعمارات السكنية الجماعية ذات الإيجار المتواضع، وتقل فيها المرافق الرياضية والثقافية و المتنفسات الطبيعية كالحدائق و المنزهات والمساحات الخضراء.

2-9-3-3-الأحياء العشوائية:

وهي في غالبة الأحيان سكناتها ليست مبنية من مواد البناء المنافسة، ولكنها قد تكون مقرا للإقامة، تتكون من أكواخ أو عدد من العشش التي يستخدم في إنشائها الصفيح، لا تتوافر فيها أي مرافق أو خدمات، وهي في معظمها مناطق يقيم فيها المهاجرون الفقراء الذين يهاجرون من الريف إلى المدن الكبيرة، ويستولون على أي منطقة خالية في وسط المدينة أو على أطرافها، و يقيمون عليها أكواخهم.

وفي مجال تصنيف الأحياء استطاعت دراسة حديثة قامت ببحث ميداني حول التقسيم الاجتماعي للمجال في المدن الفرنسية الكبرى أن تجد خمسة و عشرون صنف من الأحياء رتبتها حسب الفئات الاجتماعية المهنية الساكنة بها، مستعمل متغيرات لتحديد نمط الحي نذكر منها على سبيل المثال : الجنسية، الإطار القانوني لامتلاك السكن (ملك، مؤجر) نوعية السكن (فردي أم جماعي، قديم أم جديد) إلى جانب الإطار الاجتماعي و الثقافي المهني لمختلف السكان الذين يقطنون هذه الأصناف من الأحياء.

و من كل ما سبق ذكره يمكننا استخلاص أن كل حي من هذه الأحياء يطبع المقيمين به بطابع ثقافي مميز يكون العديد من التصرفات و المعايير السلوكية، فقد تتفاقم مشكلات اجتماعية معينة في بعض هذه الأحياء لظروف تتعلق بها، و في نفس الوقت لا تجد مثل هذه المشكلات في أحياء أخرى، مما يجعل بين المشكلات الاجتماعية و المكانية نوع من الارتباط.[1]

كثيرا ما يتساءل الباحثون عن مدى العلاقة بين الحي وبين العنف لما يلاحظ من ارتفاع في معدل الانحراف والجريمة بين مستوى الانحراف في المدن والعواصم الكبرى عنه في المدن الصغرى والأرياف، فهل الحي له علاقة بالعنف؟

---

[1] الدوري: المرجع المذكور سابقا ، ص 298.

يكاد يتفق الكثير من العلماء الذين عالجوا موضوع إيكولوجية الجنوح و الجريمة على الدور الذي يلعبه الحي الفاسد في تنشئة الفرد عن طريق تزويده ببعض القيم و الاتجاهات و العادات والمعايير السلوكية التي تساعد على تكوين الجنوح، أو تقود إلى ارتكاب الجريمة.

و قد حاول بعض العلماء تشخيص عناصر الحي الفاسد و تحديد معالمه التي لها علاقة مباشرة، أو غير مباشرة، بتكوين العنف و السلوك الإجرامي، ومن هذه المحاولات ذكر أحد العلماء سبعة أنواع لهذا الحي الفاسد و هي:

1- الحي الفقير المزدحم بسكانه، والذي يشيع فيه الرذائل الاجتماعية، وهنا لا يكون الفقر وحده العامل الجوهري في حالة هذه الأحياء، وإنما المهم هو سلوك الأفراد فيه، ونوع عينة هوطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بينهم، وبعض العناصر الثقافية الأخرى.

2- الحي الفقير جدا والذي يطغى الفقر فيه على كل صفة أخرى ، بحيث تصبح السرقة البسيطة عملا من أعمال العيش.

3- الحي المغلق الذي تفصله عن بقية أجزاء المجتمع الكبير عوائق طبيعة أو عوائق اجتماعية واضحة ، وغالبا ما تقع مثل هذه الأحياء بين منطقين سكنيتين على مستوى معين التنظيم الاجتماعي ، فهي أحياء لا تعتبر جزاء من المجتمع الكبير ولكنها تعيش على هامشه

4- الحي الذي يعيش فيه أشخاص غير متزوجين وفي غرف منفردة مؤجرة ، وهذا الحي يجذب خليطا سكانيا، يجمع بين أفراد غير متجانسين ومن أقليات متعددة بسبب انخفاض أجر السكن فيه

5- حي الأجانب ، وهو الحي الذي تتخذه أقلية معنية موطنا دائما لها ، ورغم ما يعرف عن تجانس هؤلاء الأفراد الذين يمثلون أقلية واحدة ، ولكن هذه الأحياء تنحدر إلى عزلة اجتماعية كبيرة تشيع فيها الرذيلة والجريمة والجنوح على نطاق واسع.

6- حي الرذائل وهو حي يعتمد في معاشه على مزاولة البغاء والمقامرة على نطاق كبيروغالبا ما يجذب هذا لحي كبار رجال العصابات الإجرامية لفرض العيش فيه وممارسة نشاطاتهم الإجرامية المختلفة

7- الحي الريفي وهو جزء من ريف معين يلجا إليه بعض المجرمين الهاربين من وجهة العدالة طلبا للتستر والاحتماء ليكونوا بعيدا عن أنظار القانون.[1]

وقد وصف الأستاذ الأمريكي هارفي زورباخ H.Zorboug– الأحياء القذرة والفاسدة بأنها أزقة مظلمة ، تشيع فيها الحري التامة والفردية المطلقة ، تتكون غالبية سكانها من المهاجرين منبوذين، يعملون في أعمال غير ماهرة تافهة ، الحياة في هذه الأحياء غير مستقرة ، يشيع فيها العداء و الخوف والكراهية ،وهي في حالة هجرة دائمة ، الضبط الاجتماعي معدوم،و تكون مثل هذه الأحياء موطنا صالحا للمجرمين، و المتشردين و المتسولين، والمدمنين على المخدرات، وعلى العقاقير القذرة، أفراد هذه الأحياء لا يملكون الكثير و لا يهتمون لشيء، حياتهم سلسلة من الفعل المتواصل، وهذا ما أضاع كبريائهم و أفقدهم الشعور بالمنزلة الاجتماعية في مجتمعهم، إن مثل هذه الأحياء تلد الجانحين و المجرمين باستمرار.[2]

و الحي الفاسد بوجه عام يمهد للطفل طريق الجنوح بمختلف الوسائل التي يمكن أن تقود الطفل إلى السلوك العنيف حيث يسهل له الانغماس في وسائل اللهو التجارية الرخيصة ممارسة المقامرة و تعاطي المسكرات و العقاقير المخدرة، كما تنتشر بحرية في هذه الأحياء الفاسدة فلا يجد من يلومه من جراء ممارسته السلوكات المنحرفة و العنيفة لأنها عادات شائعة و مألوفة يقوم بها الناس دون خوف أو حياء لأنها أصبحت جزء من الثقافة التي تميز الحي ذاته.

---

[1] الدوري:المرجع المذكور سابقا ، ص 299.

[2] الدوري:المرجع المذكور سابقا ، ص 299.

كما أن الطابع الذي يتخذه الحي يكون له أثار أخلاقية بعيدة المدى، على نظرة الفرد للحياة من جهة، وعلى أسلوبه في الاتصال والتآلف مع الآخرين من جهة أخرى، فإذا كانت الثقة والأمانة هي التي تسيطر على أساليب التعامل، أو إذا كان الغش و الخداع هي الصورة الغالبة على طريق العمل شاهد الحدث في تردده اليومي داخل إطار الحي أنماطا من السلوكات والتصرفات التي قد تؤثر كثيرا– على مدى الطويل– في قيمة و معاييره و أنماط سلوكه.

و من جهة أخرى في افتقار الحي المتنفسات الطبيعية كالحدائق و المنتزهات و الأندية والساحات قد يؤدي إلى تجمع الشباب في الزقاق، وكثيرا ما يترتب على ذلك إخلال بالتنظيمات المحلية الخاصة بالمرور أو إقلاق راحة السكان.

كما أن الأحياء المتخلفة التي تضم مجموعات بشرية تعيش في ظروف إسكانية في مستوى لا يتفق مع الحياة الآدمية تؤثر تأثيرا مباشرا في معايير الشباب و قيمه و أنماط سلوكه، ففي إطار هذا النوع من الأحياء السكنية تتجمع فئات من متعد الإجرام الذي يسلكون سلوكا منحرفا، والذي يعتبرون قدوة سيئة للأطفال الذين يمتثلون أساليب واقعة من السلوك اللا سوي في محيط الحي الذين يسكنون فيه.

يعود الفضل في ظهور الطريقة الإيكولوجية في الدراسات الاجتماعية إلى مدرسة شيكاغو الإيكولوجية التي بدأت دراستها الإيكولوجية الأولى تحت إشراف العالمين الأمريكيين

روبرتبرك R. Parkوارنست برجس E. Brurgessفي دائرة علم الاجتماع بجامعة شيكاغو.

إن الدراسات الإيكولوجية للجريمة استخدمت الخرائط الجغرافية و الإحصائيات الجنائية في تحليل التوزيع المحلي للجريمة والمجرمين وقد أوضحت هذه الدراسات الاختلافات القائمة بين معدلات العنف و تفاوت نسبتها وفقا لاختلاف المناطق الجغرافية، ومدى ارتباط الجريمة ببعض الظروف الاجتماعية و الاقتصادية، ككثافة السكان وسعة المدينة، ظاهرة الفقر، نسبة التعليم...إلخ.

و من أهم الدراسات الأمريكية المعاصرة لمدرسة شيكاغو دراسة فريدريك تراشر F. Traser.[1] التي بحث فيها حالة عصابات الأطفال بمدينة شيكاغو عام 1926، حيث قام بدراسة إيكولوجية اجتماعية للمناطق السكنية التي يعيش فيها ما لا يقل عن (1313 عصبة) من عصابات الأطفال، وهذه تضم ما يقارب من الخمسة و العشرين ألفا من الأطفال و الشبان الجانحين الذين يعيشون في بعض أحياء مدينة شيكاغو، وقد وصف تراشر السمات الطبيعية والاجتماعية التي تتميز به مناطق هذه العصابات، وأطلق عليها مناطق حضانة الجنوح.

و تعتبر دراسات : كليفارد شو C. Shawمن أبرز الدراسات الإيكولوجية الأمريكية على العموم، ومن أهم ما تناوله شو في هذه الدراسات هو موضوع الحي، ومدى اختلاف نسبة الجريمة بين حي و آخر، وذلك بمقارنة هذه الأحياء ببقية أجزاء مدينة شكاغو.

و لاختبار فرضياته حول مناطق الجانح التي وصفها –شو– بأنها " عبارة عن أحياء سكنية تتميز بسمات اقتصادية، سكانية، واجتماعية معينة تنتج المجرمين و الجانحين".[2]

قام بتقسيم مدينة شيكاغو إلى مربعات تم تسجيل نسبة الأحداث المنحرفين في كل واحد من هذه المربعات لبيان مكان إقامة الأطفال الجانحين، وقد كشفت الدراسة على تركز الانحراف في المناطق التي تتجمع حول المنطقة التجارية المركزية، حيث تبين أن 25% من الأطفال هذه المناطق سبق و أن سجلوا في سجلات الشرطة كمنحرفين، في حين لا تزيد النسبة المماثلة في منطقة أخرى عن 1% فقط، و أن أعلى نسبة للجنوح تقع في تلك المناطق التي تحيط بالمراكز الصناعية لمدينة شيكاغو كمنطقة المعامل، والمراكز التجارية، والبنوك، ومستودعات تخزين

---

[1] الدوري: المرجع المذكور سابقا ، ص 96.

[2] الدوري:المرجع المذكور سابقا ص 97.

البضائع، وكلما ابتعدنا عن محيط المدينة وجدنا مجموعة من الأحياء تسكن فيها الطبقات المتوسطة،و لما نبتعد أكثر نجد أحياء أخرى تسكن فيها الطبقات الميسورة من المجتمع.

و يرى شو أن مناطق الجناح بتركيبها المادي والثقافي الخاص و المتميز بالمستوى المعيشي المتخلف، وبالصراع الثقافي تظهر لنا أعلى نسبة لجنوح الشباب من جهة، وأعلى نسبة للعودة إلى الجريمة من جهة أخرى.[1]

كما كشفت الدراسة أيضا أنه في ظل الظروف القائمة داخل المناطق المتخلفة التي تنتج الجانحين و المجرمين يصعب سيطرة المجتمع على أعضائه نتيجة لما يعانيه من تفكك إلى درجة عدم التزام هؤلاء الأعضاء بالامتثال لمعايير الثقافة السائدة، الأمر الذي يفسح المجال الواسع للانحراف و الجنوح.

كذلك أوضحت هذه الدراسة، أ،ه في مثل هذه الظروف تشيع نماذج السلوك الإجرامي بحيث تناقلها الأبناء عن الآباء لدرجة أ،ها تصبح هي النماذج الثقافية الشائعة و السائدة داخل تلك المناطق التي تتسم بمعدل انحراف مرتفع، فمن الطبيعي أن يمتص الأبناء القيم و النماذج السلوكية المنحرفة لآبائهم و أن ينظروا إليها على أنها القيم و النماذج السلوكية العادية أو الطبيعيةفالظاهر في إحدى دراسته التي تناولت خمسة إخوة أشقاء عرفوا بتاريخهم الإجرامي الطويل كيف يلعب الحي دورا كبيرا في تكوين الجنوح و الجريمة، لقد وصف شو الحي الذي انحدر منه هؤلاء الإخوة بأنه كان منطقة جناح تميزت بكل أسباب عدم التنظيم الاجتماعي، وأنه كان بيئة فاسدة شجعت هؤلاء الإخوة على ارتكاب الجريمة، بل إن تلك البيئة كانت تحت المجرم، وتضفي عليه طابع الرجولة و البطولة في أحيان كثيرة.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص 98.

[2] الدوري:المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 298-299.

لقد تعرضت دراسات شو و فرضياته الإيكولوجية إلى عدة انتقادات، إلا أنه يمكننا القول أن هذه الدراسات أثبتت أهميتها النظرية في حقل البحث العلمي في علم الإجرام، كما أثبتت فائدتها العلمية في ميدان الوقاية و العلاج.

وقد أعقبت دراسات شو سلسلة من الدراسات الإيكولوجية المختلفة التي تناولت جنوح الأحداث في عدد من المدن الأمريكية الكبرى كمدينة ديترويت، بلتيمور، أنديانا بولس، وغيرها من المدن الكبرى.

و في هذا الصدد يمكننا ذكر أن هناك دراسات إيكولوجية مماثلة لدراسات مدرسة شيكاغو قامت في بريطانيا لدراسة جنوح الأحداث في كل من مدينتي لندن و ليفربول، إلا أن مثل هذه الدراسات البريطانية لم تتبع تقاليد مدرة شيكاغو في معناها الصحيح، وإنما هي دراسة مناطق حيث اقتصرت على كشف أبعاد بعض المشكلات الاجتماعية القائمة في مدينة معينة أو منطقة معينة.[1]

و يمكن القول بصفة عامة أنه على الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الإيكولوجية إلا أنها قدمت لنا –في الواقع– إسهامات هامة في فهم البناء الاجتماعي و الإيكولوجي للمدن الأمريكية الحديثة، و عمليات النمو و الحركة التي تميز الحياة الحضرية عموما –على حد ما الحياة الريفية– فضلا عن توضحها للدور الذي تلعبه هذه الظواهر في فهم سلوك المنحرف.

أما في الدول العربية فقد قام بعض الباحثين بدراسات تناولت موضوع الحي و علاقته بنمو و تطور معدلات الجريمة و الجنوح نذكر من أهمها الدراسات التي قامت في جمهورية مصر العربية حول مناطق الجنوح في مدينة القاهرة من طرف عدد من الباحثين المهتمين بإيكولوجية الجنوح، والتي تمثلت في كل من دراسة سيد عويس المقارنة، ودراسة حسن الساعاتي و دراسات أخرى قام بهما المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية.

---

[1] الدوري: المرجع المذكور سابقا ، ص 300.

استنتجت دراسة سيد عويس و بصفة عامة أن هناك أحياء يرتفع فيها معدل العنف، ويظل هذا الارتفاع لفترة طويلة، فحي بولاق يوجد به أعلى نسبة معدل العنف في مدينة القاهرة وروكسبري يوجد به أعلى معدل أيضا في مدينة بوسطن، كما استنتجت الدراسة أيضا أن ارتفاع المعدل في هذه المناطق لا يرتبط بالخصائص العمرانية بقدر ما يرتبط بطريقة الحياة الاجتماعية وطابعها في هذه المناطق، ومن هنا تبدو الأحياء المتفاوتة في معدلات العنف بالمدينة كقطاعات في البناء الاجتماعي لهذه المدينة، و لكل منها ما يميزها من تنظيم اجتماعي و ثقافة.

و من الدراسات ذات العلاقة بموضوع دور الحي " حسن الساعاتي" التي أوردها في كتبه " في علم الاجتماع الجنائي" حيث استنتج من بحثه حول مناطق جناح الأحداث في مدينة القاهرة أن غالبية الأحداث الجانحين قد أتوا من أحياء شعبية فقيرة في المدينة، والتي تعد مراكز لتفريخ الجانحين.[1]

و من نتائج البحث الذي قام به المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية بجمهورية مصر العربية بعنوان (السرقة عند الأحداث) اتضح من وصف الأحياء التس يسكن فيها المتهمين في السرقة أن 64% من الشوارع مهملة، وأن نسبة عدد الأحياء التي تنتشر فيها المقاهي و البارات أو محلات البيع (الموضة) و الملاهي نحو 74.2% بينما لا تزيد نسبة الأحياء التي يوجد بها حدائق عن 12.4% كما اتضح أن 65.5% من هذه الأحياء قريبة من المواصلات، وأن 28.9% من هذه الأحياء قريبة من النيل، كما اتضح أن 47.2% من هذه الأحياء تبعد عن وسط المدينة كمنطقة جاذبة للانحراف.

[1] حسن الساعاتي: علم الاجتماع الجنائي. القاهرة: دار النهضة المصرية. 1951، ص 223.

من كل ما سبق ذكره حول مناطق العنف و نظرية البقع الإجرامية التي قال بها كليفورد شو و زملائه، بالإضافة إلى نتائج مختلف البحوث الدراسات التي تطرقت إلى علاقة مناطق العنف بتكوين سلوك الإجرامي في بعض الدول العربية و الأوروبية نستنتج أنه ليس وجود مسكن الأسرة في الأحياء ذات الظروف المعيشية المتدهورة هو الذي ساهم في تكوين شخصية الشاب العنيف أو المجرم بقدر ما يتعلق الأمر بطريقة عيش هؤلاء الشباب الذين يسكنون هذه الأحياء.

2-10-نظرة الإسلام للعنف

تعد ظاهرة كل من الجريمة و العنف من الظواهر التي تناولتها بقوة مجمل الديانات، كما أن هذه الأخيرة عملت على محاربتها ، مع إظهار مخاطرها، كما نجد أن كل الديانات السماوية متفقة على أن العنف و الجريمة من السلوكات المهددة لسلامة المجتمع، بل عاملا يجب محاربته دون هوادة.

لقد جاءت الشريعة الإسلامية غنية بالمفاهيم الخاصة بالجريمة و العنف في القرآن والسنة كما أن هناك العديد من الآيات الكريمة قد تناولت ظاهرة الجريمة و كذلك أنواع الجرائم بالكثير من التفصيل، فهذه الآية رقم 29 من سورة المطففين نجدها تتكلم صراحة عن الجريمة حيث جاء في نصها: " إن الذين أجرموا كانوا من الذين آمنوا يضحكون" كما أن القرآن الكريم قد أشار إلى العديد من أنواع و أنماط الجرائم: كالقتل، السرقة و التكبر،و الزنى، الغش، والظلم و العدوان والطغيان والقهر، أكل مال اليتامى بالباطل، تعاطي الخمور...إلخ من الأنواع الأخرى.

حيث يمكن القول بأن الدين الإسلامي قد حدد أولا معنى العنف و الجريمة، ثم أشار على أنواعها و مرتكبيها، و بعد ذلك انتقل إلى النتائج المترتبة عنها، لينتهي بالسياسة الردعية والجزائية اتجاه مرتكبيها.

و قد جاء في القرآن الكريم، و بالخصوص في جريمة القتل يقول عز وجل: "**من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا**".[1]

[1] المائدة ، الآية 31.

كما نجد أن الرسول صلى الله عليه و سلم قد ربط العنف و الجريمة بعدم الإيمان أو ضعفه عند الأفراد، و قد قال صلى لله عليه و سلم: "لا يزني الزاني حين يزني و هو مؤمن" وورد في صحيح مسلم أيضا أنه صلى الله عليه و سلم قال: "و لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن".[1]

كما نجد أن الرسول الأعظم عليه الصلاة والسلام كان في العديد من الأحاديث ينهي الصحابة و المسلمين عامة عن اللجوء إلى العنف والشدة لحل فتن الصراعات السياسية بين الصفوات و النخب القيادية داخل المجتمع، ويأمر ضبط النفس الكامل ولو تعرض الطرف الداعي إلى الإصلاح للعدوان من قبل الآخرين.[2]

كما أنله عز وجل قد أشار إلى المعاملة الحسنة و الابتعاد عن العنف و معاملة المعتدي بالحسنى في العديد من الآيات نذكر هنا قوله تعالى: "**واتل عليهم نبأ بني آدم بالحق إذ قربنا قربانا، فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر، قال لا أقتلنك، قال إنما يتقبل الله من المتقين لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إني أخاف الله رب العالمين، إني أريد أن تبوأ بإثمي و لإثمك فتكون من أصحاب النار و ذلك جزاء الظالمين، فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين**".[3]

كما أن الدين الإسلامي كان دائما ينهي عن المنكر و يأمر بمعاملة الآخرين حتى و لو لم يكونوا من المسلمين، معاملة حسنة. و قد جاء في هذا الباب قوله تعالى: "**يا بني أقم الصلاة وأمر بالمعروف و انه عن المنكر و اصبر على ما أصابك إن ذلك من عزم الأمور**".[4]

---

[1] صحيح مسلم:كتاب الايمان. رقم 57، ص 76.

[2] محمود سعيد الخولي: العنف في مواقف الحياة اليومية طاقات و تفاعلات. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 2008، ص 46.

[3] سورة المائدة، الآية 29-32.

[4] سورة لقمان، الآية16.

الإسلام مدرسة قوامها المحبة و معاملة السيئة بالحسنة، كما أن الإسلام لم يكن في يوم من الأيام يدعوا إلى معاملة العدوان و العنف بالعدوان و العنف.

و تفعيل العقل و لا العضلات، لن القوة تسقط صاحبها في عالم الهماجية والعدوانية ويكون لا فرق بينه و بين الحيوانات المفترسة، و لهذا فكأن الرسول الكريم يربي أصحابه والمؤمنين على الصبر على العدوان و الشدائد.[1]

كما نجد أن الإسلام ينظر للسلوك الإجرامي و العنف"على أنه انحراف عن الفطرة (كفر) أو نقص في الفطرة (ضعيف الإيمان) المؤدي لتباع الشيطان أو هوي النفس أو انحراف بيئة الفرد التي يعيش فيها.[2] و عليه نجد أن الإسلام قد اهتم بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد و التي تتحمل في بعض الحالات المسؤولة عن ما ينجم من سلوكات و تصرفات من طرف أفرادها.

و بالتالي الأسرة التي يسودها العنف بشكل دائم و مستمر سوف تنقل لأفرادها الصغار هذا السلوك و الذي يكتسبونه بفضل المعايشة و المشاهدة، حيث يعملون على إعادة إنتاجه في المستقبل في بيئات أخرى، و في بعض الحالات في بيئتهم الأسرية، و خير مثال عن هذا عنف الفروع ضد الأصول.

و السلوك الإجرامي و العنيف عائد لمجموعة من العوامل و هذه هي أبرز العوامل:

---

[1] الخولي : المرجع المذكور سابقا ، ص 48.

[2] سلوى عثمان الصديق: جلال الدين عبد الخالق. انحراف الصغار و إجرام الكبار. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث .2002، ص 249.

1- **عوامل عائدة للفرد:** و هي مجموعة العوامل التي تؤدي بالإنسان للوقوع في مختلف أنواع الجرائم و يعتبر منبع الجرائم، فالكافر يرتكب جريمة الشرك بالله و هي أعظم الجرائم التي لا يغفرها الله للعباد، فالكافر يقع في العديد من الجرائم و من أعظمها جريمة القتل.[1]

قال الله تعالى: "**عن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيئين بغير حق و يقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم**".[2]

كما يقود الكفر إلى الخيانة و من انحراف الفطرة أيضا إتباع الشيطان حيث يقود إلى الوقوع في الجرائم الفاحشة و المنكر البغيض.[3]

2- **ضعف الإيمان:** من أسباب ارتكاب الإنسان للجرائم ضعف إيمانه لأن قوة الإيمان وزيادته تقرب الإنسان من الله، كما قال الله تعالى: "**الذين قال لهم الناس، إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا و قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل**".[4]

ضف إلى ذلك أن الإسلام لا يقر التطرق و لا العنف و لا الإرهاب و لا يرضى بهم، ذلك لأنه دين سماته الحب و التسامح و العفو، بل الدعوة فيه و من خلاله أن تصل من قطعك و أن تعطي من حرمك، و تعفو عمن ظلمك، و الدعوة إليه قائمة على اللين و رفع الحرج، و القرآن الكريم وجه الدعوة إلى غير المسلمين أن يجلسوا مع المسلمين و يتناقشوا في قضايا مجتمعاتهم بروح تتسم بالصفاء و الإشراق و الحب و التعاون بهدف الوصول إلى مجتمع متحاب ترفرف عليه أعلام الأخوة الإنسانية و العلاقات الإنسانية و العلاقات الاجتماعية المتسمة بروح الود والصفاء.[5]

---

[1] عثمان الصديق :المرجع المذكور سابقا ، ص 249.

[2] سورة آل عمران، الآية 21.

[3] عثمان الصديق : المرجع المذكور سابقا ، ص 249.

[4] سورة آل عمران، الآية 173.

[5] حسن محمود خليل: موقف الإسلام من العنف. القاهرة:الهيئة المصرية العامة للمكتبات . 1993، ص 8.

و نقرأ في ذلك قول الله تعالى: "**قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا و بينكم ألا نعبد إلا الله، و لا نشرك به شيئا، و لا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله، فإن تولوا فقولوا أشهد و بأننا مسلمون**".[1]

فهذا هو الإسلام دين المحبة الشاملة و الرحمة الواسعة و الإحسان في كل شيء،والعطف على الجار و التكافل الاجتماعي الذي يسود نظام الأسرة و المجتمع لأن المسلمين يسعى بذمتهم أدناهم و المسلم أخو المسلم لا يظلمه و لا يخذله و لا يروعه و لا يخيفه.[2]

كما أن الإسلام يقر الاختلاف في وجهات النظر لكنه لا يقر أسلوب العنف لإجبار شخص على اعتناق فكر معين، و لعل أكبر مظهر على ذلك تعدد المذاهب الإسلامية، وعليه فالإسلام ينبذ العنف مهما كان، و يدعو على التآخي و السلم و المحبة.[3]

---

[1] سورة آل عمران، الآية 63.

[2] الخولي: المرجع المذكور سابقا ، ص 57.

[3] المرجع نفسه، ص 58.

2-11-تعريف الضبط الاجتماعي:

لا يوجد هناك مفهوم محدد للضبط الاجتماعي نظرا إلى طبيعة موضوع الضبط الاجتماعي ذاته و نطاق مجالاته، فهو على سبيل المثال يعد مجالا مشتركا في العديد من فروع علم الاجتماع جريمة و الانحراف، سياسي، تنظيم. حيث نجد **جوردون مارشال** يعرفه بأنه:

"هو مجموع العمليات الاجتماعية التي ينتظم بها سلوك الأفراد أو الجماعات و حيث أن كل المجتمعات لديها معايير و قواعد لضبط السلوك فإن كل مجتمع لديه آليات لتأكيد الامتثال لهذه المعايير و التعامل مع الخروج عليها أو الانحراف عنها".[1]

تعريف روس: ترجع أهمية **روس** في مجال دراسات الضبط الاجتماعي إلى أنه أول من عالجه بشكل مستقل كموضوع متكامل فقد عرف روس الضبط الاجتماعي" بأنه السيطرة المقصودة التي تؤدي وظيف في حياة المجتمع".[2]

التعريف الإجرائي:يتمثل الضبط الاجتماعي في هذه الدراسة في المؤسسة غير الرسمية وهي العرف و المتمثلة في السلطة العرفية و مدى فاعليتها في تنظيم أحد شؤون حياة الأفراد،وهو الجانب الاقتصادي (السوق).

2-11-1-علاقة العنف بمؤسسة الضبط الاجتماعي:

2-11-1-1-الضبط الاجتماعي و العنف:

يذكر **ابن خلدون** في مقدمته عن " أن الاجتماع البشري و هو معنى العمران و أنه لابد في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه و أن العمران البشري لابد من سياسة ينتظم بها أمره، وحيث

---

[1] عدلي السمري: الثابت و المتغير في آليات الضبط الاجتماعي. القاهرة: مطبوعات مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية. كلية الآداب. 2003، ص- ص 13-14.

[2] مصلح الصالح: الضبط الاجتماعي. عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع. 2004، ص 21.

تعطى هذه الأفكار دلائل واضحة على مدى فهمه و إدراكه بأن الإنسان سياسي اجتماعي بطبعه وفي حاجة إلى من يضبط سلوكه الاجتماعي حتى تتحدد العلاقات بين الناس ولا يسود الظلم بينهم، وقد تمثلت وسائل الضبط في المجتمع في رأيه في الدين والقانون والعرق والعادات والتقاليد".

لذلك فالضبط الاجتماعي سواء الرسمي و غير الرسمي هو ضروري لتربية سلوكية خاصة عقلية و جسمية و أخلاقية، و يرى دوركايم أن الضبط الاجتماعي الذي كان يطلق عليه القسر أو الكبح الاجتماعي ينشأ من التمثيل الجمعي و الذي ترتبط قوته مباشرة بحجم الجماعة التي تشارك في هذا التمثيل كما أن وظيفة المؤسسات الاجتماعية زيادة قوة التمثيل من خلال زيادة معدل التفاعل هذان و أن التوسع في التربية يعزز بدرجة كبيرة الامتثال الشعبي لقيم الأمة و معاييرها.[1]

2-11-1-2-العناصر الاصطلاحية التي يتضمنها الضبط الاجتماعي:

1/ السيطرة الاجتماعية:اصطلاح السيطرة الاجتماعية يشير إلى أن الفرد يتحدد سلوكه من قبل الجماعة أو الهيئة المحلية، و أن السيطرة الاجتماعية لا تفرض على الفرد لذاتها يفرض إظهار السيادة الجماعية، و إنما لأن السيطرة تحقق إنجاز الفرد لوظيفته الضبط بما تنطوي من السيطرة تصيغ وتحدد و تصنع النظام المطرد الذي في إطاره يستطيع الفرد أن يزاول دوره الاجتماعي في موقعه.

2/ السيطرة الايجابية و السلبية:تتخذ عملية الضبط الاجتماعي في كل جماعة ومجتمع مظهرين رئيسيين مظهر الإيجابية التي تتجسد في مجموعة الطرق الايجابية والقيم التي تعتبر

[1] أميمة جادو: العنف المدرسي بين الأسرة و المدرسة والإعلام، القاهرة:دار الشباب للنشر و التوزيع . 2005. ص ص-10-11.

مقبولة اجتماعيا، و هناك السيطرة السلبية التي تتمثل فيما يتخذه الجماعة أو يقتضيه التنظيم من مجموعة من القسريات و النواهي و التهديدات و العقوبات الجزائية.[1]

2-11-2-الاتجاهات العامة لدراسة الضبط الاجتماعي:

درس ابن خلدونالضبط الاجتماعي و ضرورته للعمران البشري، و ذلك من أجل حفظ النظام للمجتمع نتيجة للصراع و الظلم بين أفراد المجتمع، و تطورت فكرة الضبط عند روس العالم الأمريكي الذي اعتبر الضبط وسيلة لتكييف سلوك الفرد و تصرفاته وحول روس Ross أن يحلل الطبيعة البشرية ليصل إلى التبرير السيكولوجي و الاجتماعي لتأصيل الضبط الاجتماعي فهو يرى الاختلافات في الميول و الاتجاهات و الحاجات و الرغباتو ما سيود المجتمع من منازعات ومشاحنات و صراع بين مختلف الفئات و الطبقات ذات المصالح المختلفة.

و فسر روس الضبط الاجتماعي على أساس أنه ضرورة ستلزمها الطبيعة البشرية الخبرة لتكييف سلوك أفراد الجماعة وتصرفاتهم وفقا لنظام الطبيعة كما و تعرض بارنز للضبط الاجتماعي باعتباره أساسا للتركيب الاجتماعي أي يعتمد بشكل أساسي على المنظمات والمؤسسات الاجتماعية.[2]

2-11-3-آليات الضبط الاجتماعي:

عادة ما يطرح التراث في موضوع الضبط الاجتماعي تقسيما ثنائيا لآليات الضبط و هي آليات الضبط غير الرسمية، و آليات الضبط الرسمية ، من أبرز آليات الضبط غير الرسمية

---

[1] فاروق محمد العادلي: دراسات في الضبط الاجتماعي. القاهرة. دار الكتاب الجامعي. 1985، ص- ص 11-20.

[2] العادلي : المرجع المذكور سابقا ، ص -ص 81-90.

العادات الاجتماعية و التقاليد و الأعراف، و الدين، على حين يعد القانون من أبرز آليات الضبط الرسمية.

2-11-3-1-آليات الضبط غير الرسمية:

أ- العادات الاجتماعية:

هي الطرق المستقرة للتفكير و السلوك في المجتمعات، و تتم دراسة العادات على مستويات مختلفة، فالدراسة الأثنوجرافية تهتم بالوصف الدقيق لتفاصيل الحياة اليومية الروتينية، و في مستوى أعلى من التعقيد، ينصب الاهتمام على تحليل القواعد المتضمنة في هذه التفاصيل، وصولا إلى استخلاص الأنماط الثقافية لتلك الأفعال المتكررة، و يمكن النظر إلى لعادة باعتباره تعكس الطبيعة المميزة للثقافة بأكملها، أو لمنطقة ثقافية.[1]

و يضفي التاريخ الطويل على العادات قدرا من التقديس والاحترام و يؤكد ثباتهاواستقرارها ويوسع نطاق عموميتها و انتشارها بين سائر أفراد المجتمع، و هي تمتاز بالعمومية والانتشار على أوسع نطاق داخل البيئة الاجتماعية و خارجها.

و تلعب العادات الاجتماعية دورا هاما في عملية الضبط الاجتماعي لا يقل شأنا عن دور القوانين الوضعية، فالعادات الاجتماعية هي السلطة غير المكتوبة و الدستور المحفوظ في الصدور، ذلك الدستور الذي يوجه أفعال الناس و يسيطر عليها، و تحيط العادات بالإنسان في كل مناسبة، و في كافة تعاملاته مع غيره من أفراد المجتمع،و يخضع رها الإنسان و يطيع أوامرها.[2]

---

[1] جوردون ميشال:رواد علم الاجتماع .ترجمة: محمد الجوهري و آخرون. القاهرة:المجلس الأعلى للثقافة. المجلد الأول. 2000، ص55.

[2] مصطفى الخشاب: علم الاجتماع و مدارسه. القاهرة: لجنة البيان العربية. الكتاب الثاني. 1962، ص81.

و يميل العلماء المحدثين و منهم ريتشارد لابير إلى علاج الضبط الاجتماعي من ناحية تكاملية في كتابه الضبط الاجتماعي، و تناول علاقة الضبط بالسلطة، كما عالج آراء العلماء الآخرين مثل: مورينو و تونير و عالج الأساس الثقافي للضبط الاجتماعي.

و من العلماء من عالج مشكلات الضبط الاجتماعي مثل تشارلس ولي فقد وجه عنايته لدراسة أنواع التجمعات البشرية الأولية و الثانوية ووضح علاقتها بالضبط، و اعتبر بارك و برجس أن الضبط الاجتماعي هو جحر لزاوية في حل المشكلات الاجتماعية جميعها.

أما ماركس فيبر فقد تتبع أثر الضبط الاجتماعي على المؤسسات الرسمية كالدولة و شبه الرسمية كالأسرة و المؤسسات الاقتصادية و التعليمية وصنف أنواع الضبط بالنسبة إلى سلوك الاجتماعي المتصل به، فقد يتاثر السلوك الاجتماعي بعرف و تقاليد المجتمع أو بالعقائد الدينية والقيم الأخلاقية السائدة فيه أو بالقانون.

و فسر ميد الضبط الاجتماعي على أساس نفسه لأنه من المكونات البنائية و التركيبية للشخصية التي تعتمد في مقوماتها الأساسية على مدة تمثلها للمواقف و قيم الجماعة التي تعيش بين ظهرانيها و تشاركها فعاليتها و علاقاتها.[1]

[1] العادلي : المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 81-90.

دور الثقافة في الضبط الاجتماعي:تعتبر تجربة الإنسان في الجماعة متداخلة و متفاعلة مع ثقاة تلك الجماعة على درجة أنه غالبا ما يكن من الصعب أن نميز بين ما هو اجتماعي، و ما هو ثقافي، فالثقافة بمعنى ما هي نتاج تجربة الجماعة و هي مهمة للضبط الاجتماعي لأنها تمنح التجربة الإنسانية خاصة الدوام والاستقرار، و من أهم عناصر التي تشتمل عليها الثقافة و التي تمارس فاعليتها في ضبط السلوك الاجتماعي: العادات و السنن الاجتماعية و الأعراف.

و يرى لانديز أن قليلا من لا يعترف بأهمية الممارسات التقليدية في ضبط السلوك الناس وارجع عدم الإحساس بأهميتها إلى أنها عامة في التجربة الاجتماعية برمتها، ووجد لانديز أننا نفعل أشياء متعدد لأننا تعودنا عليها أو لأن أجدادنا كانوا يمارسونها دون اللجوء إلى تفسيرها.[1]

فنحن نؤدي أعمالنا اليومية، وواجباتنا، و نقوم بمسؤولياتها المختلفة متتبعين في ذلك الطرق السائدة في المجتمع.[2]

و تستمد العادات قوتها بما تستخدمه من جزاءات اجتماعية، تلك الجزاءات التي قد تأخذ الشكل الإيجابي، عندما يكون هناك التزام بالعادة، أو تأخذ الشكل السلبي عندما يتم مخالفة العادة.

ب- التقاليد:أحيانا ما يفرق علماء الاجتماع بين العادة و التقليد، على اعتبار أن العادة تتعلق بالسلوك الخاص، على حين التقليد يتعلق بسلوك المجتمع ككل، إلا أنه يمكن القول بأن التقاليد شأنها شأن العادات نظرا لأن التقاليد عبارة عن طائفة من قواعد السلوك الخاصة بطبقة معينة أو طائفة أو بيئة محلية محدودة النطاق و هي تنشأ من الرضا و الاتفاق الجمعي علىإجراءات و أوضاع معينة، خاصة بالمجتمع المحدود الذي تنشأ فيه، و لذلك فإنها تستمد قوتها

---

[1] سامية جابرن: *القانون و الضوابط الاجتماعية*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 1983 ، ص 106.

[2] فوزية دياب:القيم و العادات الاجتماعية. القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة و النشر. 1966، ص 145.

من قوة الطبقة أو الهيئة التي اصطلحت عليها، و تفرض نفوذها على الأفراد باسم هذه الجماعات.[1]

و تنتقل التقاليد بين الأجيال في صور ثلاث هي:

أ- **التقاليد الشفاهية:**حيث يتم انتقال التقاليد عن طريق الشفاهي، كالأنساب و الخرافات والأساطير و القصص، وتتمثل هذه التقاليد في الأمثلة السائرة، و الكلمات المشهورة.

ب- **التقاليد المكتوبة أو المدونة:**و قد ظهرت هذه التقاليد قبل ظهور الكتابة، و هي تتمثل في رموز تحمل معنى خاصا عند الجماعة بالإضافة إلى الآثارو المخلفات و المؤلفات المكتوبة التي تتركها الجماعة، و هي التقاليد التي ظهرت بظهور الكتابة.

ج- تقاليد تنقل بالتجربة: إن ما يقوم به الأفراد في الجماعة من طقوس و ممارسات في مختلف أنشطة حياتهم اليومية، و مناسباتهم الاجتماعية تنتقل مباشرة بين الأجيال عن طريق الملاحظة المباشرة و المحاكاة و الممارسة.[2]

و تستمد التقاليد قوتها كآلية للضبط الاجتماعي من كونها تتدخل في كافة ممارسات الحياة اليومية للفرد الأمر الذي يعزز وجودها و قوتها، و يدفع الأفراد إلى الالتزام بها.

و تعد الشعائر و الطقوس من أهم الأساليب المؤيدة للتقاليد، لأنها تتضمن إجراءات تتم ممارستها بشكل منتظم، أحيانا في أوقات و أمان معينة مثال ذلك الشعائر و الطقوس المرتبطة بالتقاليد الدينية.

و بصفة عامة، فإنه على الرغم من أن التقاليد تمارس ضغوطا على الفرد لكي يتوافق مع أساليب جماعته أو مجتمعه، إلا أنها تحقق نوعا من التواؤم و التآلف بين أفراد الجماعة،و تعتبر

---

[1] علي سليم: الإسلام و الضبط الإسلامي. القاهرة: مكتبة وهبة. 1985، ص 49.

[2]المرجع نفسه . ص- ص 50-51.

أداة تنظيمية للضبط الاجتماعي، لأنها تعمل على استقرار الجماعة و المجتمع و حفظ النظام الاجتماعي للطبقة أو الهيئة التي ينتمي إليها الفرد و بالتالي تعمل على التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع.[1]

ج/ العرف: يعتبر العرف سلطة من سلطات المجتمع ويشمل المعتقدات التي تسرى بين الناس وخاصة العامة منهم، وهم يشعرون أن هذه المعتقدات ملزمة لهم وتضغط عليهم.[2]

ويستمد العرف قوته من قوة المعتقدات التي تسود فكر الجماعة وعقائدها والتي لا يستطيع الأفراد الخروج عليها ، إلا في حدود ضيقة ، ويقابل هذا الخروج من الجماعة برد فعل يتناسب مع قوة المعتقدات التي تم الخروج عليها.

وهناك اتفاق بين علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة العرف ،على أنه مصطلح يطلق على العادات التي تمتاز بارتقائها في درجة إجبارها وإلزامها وضرورتها لتحقيق رفاهية المجتمع والمحافظة على كيانها.[3]

ويتسم العرف بأنه لا ينطوي على نفس الوضوح والتبلور اللذان يتصف بهما كل من القانون و الدين، فضلا عن وجود قدر من الغموض فيما يتعلق بمخالفات قواعده، و فيما يتعلق بالجزاءات التي تفرضها هذه القواعد.[4]

وعادة ما يمثل للعرف بطرقة آلية وذلك بسبب قوة العادة، حيث أن الامتثال لا يتحقق بالتقاليد أو الرأي العام أو الخوف من الكائنات الميتافيزيقية، ولكنه يتحقق من خلال الالتزامات المترابطة، والتبادل بوصفهما عاملين إيجابيين يدعمان السلوك العرفي[1].

---

[1] سليم: المرجع المذكور سابقا ص- ص 52-53.

[2] فوزية دياب: القيم و العادات لاجتماعية. القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.1966، ص 219.

[3] سليم: المرجع المذكور سابقا ، ص 57.

[4] محمد الجوهري و آخرون: الانحراف و الضبط الاجتماعي. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية. 2000،ص 58.

و لا يمارس العرف تأثيرا كبيرا على المجتمعات البدائية فحسب، بل و على المجتمعات المتحضرة أيضا، بالرغم من أنماط السلوك في هذه المجتمعات المتحضرة قد خضعت خضوعا شديدا للقانون و الدين و الأخلاق، فالعرف لا يزال يلعب دورا هاما في المجتمعات الصناعية لا يمكن تغافله، فضلا عن أن القواعد الدينية و الأخلاقية لم تعد موضع تأمل و التزام، لأنها أصبحت تؤدي وظيفة محددة أساسها توجيه السلوك[2].

و بصفة عمة، فإن العرف من أهم مصادر التشريع، و يتم اللجوء إليه إذا لم يوجد في التشريع قاعدة لمسألة ما، فهو أداة هامة من أدوات الضبط الاجتماعي، والتنظيم الإنسانيوأقواها لأنه يعتبر صلب العادات الاجتماعية السائدة في المجتمعات.

د/ الدين: يعتبر الدين من أهم و أقوى وسائل الضبط الاجتماعي، و من أهم النظم الاجتماعية، و أخطرها شأنا لما يؤديه من وظائف في حياة الفرد المجتمع و استقرار النظم الاجتماعية، فإذا ما ضعف الدين كآلية الضبط الاجتماعي شاب التفكك و اضطراب المجتمع

ومن أبرز الدراسات التي حاولت الكشف عن اثر الدين في ضبط سلوك الأفراد في المجتمعات البدائية دراسة"راد كليف براون" الذي حاول إبراز أهم الوظائف الاجتماعية للدين ومدى تأثيرها و فاعليتها في تكوين و تدعيم النظم الاجتماعية في المجتمع، وقد أشار إلى أن الدين يعد –في كل مكان– تعبيرا عن معنى الارتباط بسلطة خارجة عن أنفسنا.و أن الوظيفة الاجتماعية لأي دين من الأديان ليست لها صلة بكون هذا الدين حقيقي أو من صنع الخيال– كما في المجتمعات البدائية و القديمة– فهي تمثل أهمية كبرى لها تأثيرها وفاعليتها في هذه المجتمعات. ويرى "براون"

---

[1]محمد الجوهري و آخرون: المرجع المذكور سابقا ، ص– ص 58–59.

[2]المرجع نفسه ، ص– ص 60–61.

أن الحياة الاجتماعية المنظمة لدى الكائنات الإنسانية تعتمد على وجود بعض المشاعر والأحاسيس الدينية، لأنها تقوم بضبط سلوك الفرد اتجاه الآخرين، كما أنها تحدد علاقته بهم.[1]

و لقد ذهب دور كايم في مؤلفة" الصور الأولية للحياة الدينية" إلى أن كل المجتمعات تعرف التفرقة بين الأشياء المقدسة والأشياء الدنسة، فالدين نظام موحد للمعتقدات و الممارسات المتعلقة بالأشياء المقدسة، أي الأشياء التي يتعين تجنبها وتحريمها، ووظيفة المعتقداتوالممارسات السائدة في مجتمع معين هي التوحيد بين أولئك الذين يؤمنون بها. فوظيفة الطقوس الدينية هي تأكيد السمو الأخلاقي للمجتمع وسيطرته على الأفراد ثم تحقيق تضامن المجتمع.[2]

يدور السؤال الأساسي عند "دور كايم" حول مصدر الدين، و انطلاقا من القاعدة المنهجية الأساسية عند "دور كايم" بأن الظاهرة الاجتماعية لا يتسبب في وجودها سوى ظاهرة اجتماعية أخرى، فقد خلص "دور كايم" إلى أن المجتمع هو مصدر الدين، يخلق المجتمع –من خلال أفراده– الدين، و بذلك يحدد بعض الظواهر بأنها مقدسة، وبعض جوانب الواقع الاجتماعي على أنها علمانية أو دنيوية، و بالتالي ينظر أفراد المجتمع إلى بعض جوانب الواقع الاجتماعي على أنها "أمر مقدس" أي مفضل و تعزله و تصبح محرمة، و هذا هو جوهر الدين، أما بقية الظواهر التي تمثل أمور الحياة اليومية المألوفة ذات الطبيعة العملية النفعية تعد ظواهر علمانية أو دنيوية.

و تعد التفرقة بين ما هو مقدس و ما هو علماني، و سمو بعض جوانب الحياة الاجتماعية إلى مستوى التقديس شرطا ضروريا لتطور الدين و لكنه ليس كافيا، و يحدد "دور كايم" ثلاثة شروط متطلبة لتطور و نمو الدين.

---

[1] علي سليم: المرجع المذكور سابقا ، ص– ص 24–25.

[2] المرجع نفسه ، ص 29.

الشرط الأول: يتمثل في ضرورة تطوير مجموعة من المعتقدات الدينية و هذه المعتقدات هبي التصورات التي تعبر عن طبيعة الأشياء المقدسة و العلاقات المرتبطة بها سواء مع بعضها البعض أو مع الأشياء الدنيوية.

أما الشرط الثاني: يتمثل في ضرورة وجود مجموعة من الطقوس أو الشعائر الدينية التي تحدد كيف يوائم الإنسان نفسه مع هذه الموضوعات المقدسة .

و الشرط الثالث: هو أن الدين يحتاج إلى كنيسة أو مجتمع أخلاقي.

لقد أدت العلاقات المتداخلة بين العناصر المقدسة والمعتقدات والطقوس المقدسةوالكنيسة أدت بدور كايم إلى تعريف الدين بأنه "نسق موحد من المعتقدات والممارسات التي تربط بالأشياء المقدسة– أي بكل ما هو بعيد ومحرم– وهذه المعتقدات تتحدد في مجتمع أخلاقي واحد و فريد يسمى الكنيسة، و يضم كل الذين يؤمنون به".[1]

و تبدو أهمية الدين في الحياة الاجتماعية لأنه يسد حاجة ضرورية بفضل وضع القواعدولقوانين التي تنظم علاقات الأفراد و تعمل على التماسك الاجتماعي، واستقرار النظامو الاطمئنان النفسي و السمو بالمشاعر الذاتية كلما زاد تعلق الأفراد بالقوة و الرموز الغيبية، و لذلك فإن الحياة الاجتماعية لا يمكن أن تستقر بفضل القوانين الوضعية و قوة السلطة السياسية و تعزيز الجزاءات و توقيع العقوبات، بل لا بد من وجود الوازع الروحي و الإيمان بالقيم الدينية كآلية الضبط السلوك الاجتماعي للأفراد.[2]

---

[1] جورج ريتزر :رواد علم الاجتماع. ترجمة :محمد الجوهري و آخرون. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 1999، ص– ص189–190.

[2] سليم : المرجع المذكور سابقا ، ص 72.

هـ / الأخلاق: تذهب الدراسات الكلاسيكية للأخلاق على أن التاريخ البشري قد تميز بتطور أخلاقين لقد ذهب هويهاوس إلى أن الأفكار الأخلاقية قد تطورت نحو مثال الأخلاق الرشيدة، وأنه ثمة التقاء عام بين تطور الأخلاق هذا، و التطور الاجتماعي –أكثر وضعية ورشدا –و أن تأثير الفعل على الأخلاق سيزداد في المستقبل.

و من الملاحظ أن الفصل بين الأخلاق و الدين أحد الملامح الأساسية للتغيرات الثقافية التي حدثت في الماضي، و يبدو هذا الفصل واضحا في التفرقة التي تمت بين الطقوس و القواعد الأخلاقية، كما يبدو واضحا أيضا في ضعف الإيمان الديني الذي فرض–بطبيعة الحال– ضرورة إيجاد أساس و محتوى جديد للقواعد الأخلاقية، و يكشف هذا الفصل عن نفسه بعد ذلك في الحقيقة التي مؤداها أن الدين أصبح أمرا فرديا أو خاصا، و أن الأخلاق قد أصبحت أمرا اجتماعيا بحيث أصبحت تهتم بمعالجة الأمور المتصلة بالعدالة الاجتماعية أكثر مما تهتم بمعالجة الأمور المتصلة بالمسائل الفردية، و يبدو هذا التغير في الاهتمام واضحا أيضا في المذاهب الأخلاقية التي تستند إليها التنظيمات الدينية، و التي أصبحت تهتم أكثر من أي وقت مضى بالعلاقات والمشكلات الاجتماعية.

و قد كان لهذا الاهتمام بالأخلاق الاجتماعية نتيجتان هامتان: الأولى: هي زيادة التسامح في تنوع السلوك الفرد الذي لا يرتبط بالقضايا الاجتماعية العامة، و يبدو أن العلوم الاجتماعية قد لعبت دورا هاما في هذا المجال عن طريق توضيحها للعوامل الخارجية المؤثرة على السلوك ثم تضييق نطاق المدح و الذم للأخلاقيين، أما النتيجة الثانية فهي أن القواعد الأخلاقية قد أصبحت

مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمذاهب السياسية، فلقد أصبحت الخلافات الأخلاقية خلافات سياسية، كما أصبحت المعتقدات الأخلاقية جزءا من الإيديولوجيات السياسية.[1]

2-11-3-2-آليات الضبط الرسمية:

القانون: يعد القانون و مؤسساته من أقوى وسائل الضبط الاجتماعين وهو ضرورة اجتماعية لازمة لحياة الجماعة، وتدعيم و استقرار النظم الاجتماعية في المجتمع، و يعكس القانون نمطا من الرقابة المنظمة، وهو يتكون من عدة قواعد تنظم العلاقة بين الأفراد، هذه القواعد ملزمة للأفراد ومن يخرج عليها يتعرض للعقاب، و يمثل القانون جزءا هاما من العرف الأخلاقي للمجتمعات، فهو لم يظهر إلا عند ما عاش الأفراد في النظام المدني، وألفوا الحياة في المدينة ومارسوا الأشكال المختلفة للحياة الاجتماعية التي تقدمت و تطورت فأصبح القانون في المجتمعات الحديثة الوسيلة الفعالة لعملية الضبط الاجتماعي.[2]

يذهب "دور كايم" إلى أن المجتمع الذي يسوده التضامن الآلي يتميز بالقانون القمعيوالأفراد في هذه المجتمعات يكونون على درجة عالية من التماثل، و لأنهم يميلون إلى الإيمان بقوة لمجموعة من القواعد الأخلاقية المشتركة، فإن أي انتهاك لقيم هذه المجتمعات يعد أمرا ذا خطورة بالغة في نظر غالبية أفراد هذه المجتمعات وبالتالي تعاقب المخالف بقسوة لانتهاكه للنظام الأخلاقي.

---

[1] عدلي السمري: الثابت و المتغير في آليات الضبط الاجتماعي. القاهرة:مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية 2003، ص 107.

[2] سليم: المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 76-78.

و على العكس من ذلك فإن المجتمع الذي يسوده النظام العضوي يتميز بالقانون التقويمي فبدلا من معاقبته بقسوة لانتهاكه قواعد الأخلاق الجمعية، فإنه في ظل القانون التقويمي ليس مطالبا سوى بطاعة القانون، أو تعويض هؤلاء الذين تتسبب في ضررهم و إعادة الأمر إلى ما كان عليه، و على الرغم من سيادة القانون التقويمي في المجتمعات ذات التضامن العضوي، فإنه توجد في هذا المجتمع بعض مظاهر القانون القمعي(مثل عقوبة الإعدام) .[1]

وترجع أهمية القانون أنه يحقق من خلال دقة قواعده و جزاءاته درجة من اليقين في السلوك الإنساني، لا يمكن تحقيقها بواسطة أي من أنماط الضبط الاجتماعي الأخرى، هذا رغم أنه يعتمد على مشاعر أخلاقية و يتأثر بالنظم الاجتماعية القائمة، و علاوة على ذلك يمكن أن يكون للقانون تأثير مستقل على السلوك الاجتماعي، على الأقل من حيث أنه يخلق في المجتمع بصفة عامة بعض الاتجاهات أو أنماط السلوك التي ترجع في الأصل على أقلية قليلة من المصلحين.

و يذهب أدوارد روس إلى أن القانون له مهمتان أساسيتان:

1- قمع الذين يقومون بالاعتداء على الآخرين سواء في أشخاصهم أو أموالهم وأعراضهم.

2- إلزام و إجبار الأفراد الذين ينقضون الارتباطات الأسرية أو العقود المبرمة على الالتزام.

ويهدف المجتمع في توقيع العقوبات القانونية إلى هدفين: الهدف الأول تجنب الأذى من شخص معين، أو العودة على مخالفة القانون، و يحقق ذلك عن طريق عقاب الخارج على القانون الهدف الثاني: حماية المجتمع ممن يرغبون في احتراف الإجرام،و ذلك يمكن تحقيقه عن طريق العقاب فقط إذا لم يؤد العقاب بالخوف إلى نتيجة، فإن لا بد من الهبوط إلى مستوى العنف والقسوة، فالهدف النهائي لتوقيع العقاب هو الحماية و إظهار الضبط الاجتماعي عن طريق الخوف.

---

[1] ريتزر: المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 167-168.

يقوم القانون بدور هام و فعال في عملية الضبط الاجتماعي في المجتمع فهو يعمل على ضبط سلوك الأفراد، و يعتبر وسيلة لإلزام الأفراد على إتباع قواعد معينة من السلوك، لأنه يمد الأفراد بالقوة و يحمي حقوقهم و يستثير في الفرد الشعور بضرورة أداء واجباته.[1]

و مما سبق يتضح أن الضبط القانوني يتم عن طريق تحديد السلوك البشري، فالقانون يحدد مجموعة من الأنماط السلوكية التي يجب على الأفراد إتباعها في المواقف المختلفة، و يحدد أساس العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

كما أنه يقوم بتحديد العقوبات التي توقع على الفرد في حالة خروجه على هذه الأنماط التي حددتها القواعد القانونية.

فالقانون بناء على ذلك هو مجموعة الأنماط السلوكية التي تنتشر بواسطة التشريعات التي تقرها الحكومة، و يلتزم بها أفراد المجتمع ككل[2].

---

[1] سليم : المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 86-87.

[2] المرجع نفسه، ص- ص 107-108.

2-12-نظريات الضبط الاجتماعي:

2-12-1-نظرية تالكوت بارسونز:

انطلقت هذه النظرية من نقطة و هي إطار الفعل الاجتماعي وهي أن الأفعال التي يقوم بها الفاعل لا تتحدد إلا من طريق أهدافه، و أن الفعل يتضمن انتقاء وسائل لتحقيق تلك الأهداف وأن تحقيقها من خلال المواقف التي يقوم بها الفاعل و أن الفعل محكوم في تصرفاتو أفكار ومشاعر الفاعل.

و هنا لا بد من التفاعل بين الشخص و الآخر و يذهب بارسونز أنه لا بد من وجوه التفاعل بين الفردين و يميز بين ثلاث ميكانيزمات هي:

1- **الصمود:**وهو ردف فعل الجانب الآخر و مثال ذلك ثبات اتجاهات الحب لدى الأم في مجال التنشئة الاجتماعية بالرغم مما تواجهه من صعوبات.

2- **التسامح:** فلا يكون الصمود دون تسامح فعالا للضبط و تكمن أهمية التسامح أننا نتوقع من الناس الذين يقعون تحت ضغط معين أن ينحرفوا بطرق معينة و أن يقولوا أشياء لا يسمح بها إلا إذا كانت الظروف عادية.

3- **تضييق حدود العلاقة** :إذا احتاج الأمر إلى ذلك.

و يضيف بارسونز إلا ضبط العلاقات عن طريق العلاج النفسي عندما تفشل التنشئة الاجتماعية في القيام بوظائفها، أو اللجوء إلى تنظيم سلوك الفرد بالنسبة للأدوار.

2-12-2-نظرية ريتشارد لابيير:

من الأفكار التي تعرض لها لابيير في نظريته:

●**الوضع التاريخي للمشكلة:** حيث درس لابيير أوضاع المجتمعات من خلال نظرية العقد الاجتماعي و الفعل العقلي، ودرس أوضاع الدولة و الحكم المطلق و تكلم عن المجتمعات المحلية والمجتمعات الحديث، وذهب إلى أن سلوك الفرد في المجتمع يتأثر بعدة عوامل من أهمها الثقافة ويعرف لابيير الثقافة أنها مجموعة الاختراعات والاكتشافات التي يضيفها كل جيل لاحق إلى الجيل لسابق، وهناك ثقافة أصيلة و ثقافة فرعية تتعلق بالقيم والجنس والمهنة والأسرة.[1]

و تعتبر الثقافة الأصلية للشعب دعامة هامة للضبط الاجتماعي ذلك أنها تصنع الحدود التي يسلك الأعضاء طبقا لها و هي تضم مختلف المهارات و القيم و السلوكيات.

أما النقطة الثانية في نظرية لابيير فهي الفعل الاجتماعي، حيث أشار لابيير أن هناك ثلاث عوامل تسهم في تكوين الفعل الاجتماعي هي :

●عوامل تضمنتها شخصية الفرد و هي عبارة عن التنشئة الاجتماعية.

●العوامل الخارجة عن نطاق الشخص ذاته.

●مجموعة العوامل الخارجية التي تفوق الموقف المباشر و تؤدي وظيفتها و هي الضبط الاجتماعي.

[1] جابر: المرجع المذكور سابقا ، ص 120.

2-12-3-نظرية جورج هومانز:

هناك نظريات في الضبط الاجتماعي تهتم بالنسق الاجتماعي، و من العلماء الذين اهتموا بها جورج هومانز الذي تساءل عن العوامل التي أوجدت الضبط الاجتماعي؟ و كيف ينضبط السلوك الاجتماعي؟ حيث توصل هومانز إلى أن علاقات الاعتماد المتبادل هي التي توجد الضبط في المجتمع أي الاعتماد المتبادل بين أفراد المجتمع و ظاهرة التبادل الاجتماعية.

و هنا يتعرض للطريقة التي بمقتضاها تتدعم معايير الجماعة و تؤدي إلى توازن النسق الاجتماعي فيقول إن خروج أي شخص عن معايير جماعته تؤدي إلى وجود مشاعر معينة ضده تتحول تلك المشاعر إلى نشاط معين يتمثل في عقاب المجرم، و حينما يكون العقاب من نوع خاص تتميز بالقسوة و العنف.

و لا بد من عودته للمعيار الذي اعتدى عليه لأن الخروج عن معيار معين يؤدي إلى تحريك الضوابط الاجتماعية التي تقتصر على ردع الجاني بل تتعدى وظيفتها إلى إجباره الالتزام بالمعيار.[1]

و من أهم النتائج التي توصل لها هومانز من نظريته عدة أمور هي:

- تعكس العلاقة بين الانحراف عن معيار معين و بين النتائج المختلفة التي تترتب على الانحراف ذلك الاعتماد المتبادل بين طرفي تلك العلاقة.
- يعتبر الضبط فعالا بالقدر الذي يواجه به الانحراف عن هذه قاعدة معينة بعدة ضوابط منفصلة لا بضابط اجتماعي واحد.
- أي انحراف يهدد نسق العلاقات يمكن أن ينتج عدة انحرافات مستقبلية.

---

[1] جابر: المرجع المذكور سابقا ، ص 121.

- الضبط هو العملية التي عن طريقها يمنع الشخص من ارتكاب السلوك الإنحرافي.
- ليس من الضروري لأن ينتج العقاب ضبطا، و إنما يؤدي العقاب على الضبط في حالة توازن النسق.
- يتدعم توازن الجماعة بواسطة انحرافات بسيطة عن معايير الجماعة، فالجريمة مثلا تعتبر ضرورية إذ أنها تحفظ الضوابط في حالة من الفاعلية و لضبط الفاعلية يجب أن تطبق الضوابط، و حتى تطبق يجب أن يحدث اعتداء على القاهرة أو انحراف عن المعيار.
- يصبح سلوك الإنسان منضبطا لأن النتائج انحرافه عن معيار سوف تكون غير مرضية بالنسبة له و للآخرين و كذلك لأن حالة الاعتماد المتبادل بين عناصر السلوك تؤدي إلى أن الانحراف البسيط نسبيا يؤدي إلى نتائج خطيرة نسبيا.
- أن الضبط الاجتماعي لا يعتبر جزءا منفصلا عن النسق بل لأنه إما أن يكون منبثقا عن النسق لو يكون مفروضا عليه، و هو متضمن في تلك العلاقات المتداخلة و التفاعلات التي توجد بين مكونات النسق.[1]

[1] جابر: المرجع المذكور سابقا ، ص 121.

2-12-4-نظرية ثقافية تكاملية:

حيث ذهب جيرفيتش إلى أنه يجب دراسة الضبط الاجتماعي بالنسبة لأشكال الواقع الاجتماعي المختلفة، و يذهب أيضا أنه يجب التمييز بين صور الضبط و أنواعه و هيئاته، أما هيئاته فهي تتمثل في المجتمع و في كل جماعة خاصة فيه، بينما يعتبر القانون ،والدين، والمعرفة والتربية، والفن، والأخلاق أنواعا للضبط، و هناك أربع صور يجب أن يتخذها كل نوع من أنواع الضبط هي:

-الضبط الاجتماعي المنظم الذي يمكن أن يكون أتوقراطيا أو ديمقراطيا.

-الضبط الاجتماعي عن طريق الممارسات الثقافية و الرموز كالطقوس و العادات الرموز المتجددة.

-الضبط الاجتماعي التلقائي و هو يتم بين القيم و الأخلاق.

-الضبط الاجتماعي الأكثر تلقائية من خلال الخبرة الجمعية المباشرة و الخلق والتجديد.

و يرى جيرفيتش أن أحد الصور الأربعة يجب أن يقوم بدور هام و مسيطر في مختلف أنماط المجتمعات و الجماعات.[1]

[1] جابر: المرجع المذكور سابقا ، ص 121.

خلاصة الفصل:

إن ظاهرة العنف ليست بالظاهرة الجديدة زمانيا ولا مكانيا، فهي ظاهرة عالمية، فلا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات وهي ظاهرة مستمرة والعنف باعتباره سلوكا متعلما وأصبح من الظواهر التي تفاقمت بدرجة كبيرة في عصرنا الحالي، والواقع أن العنف في الحياة اليومية للمجتمع الجزائري أصبح بصورة خطيرة، خاصة في الجانب الاقتصادي (السوق) ولهذا كان من الضروري وجود آليات للحد من تفشي هذا العنف، ومن خلال وجود سلطة تنظم مختلف النشاطات التجارية التي تتم داخل السوق، لكن غياب أو نقص في عمل السلطة الرسمية، قابله سلطة غير رسمية حلت محلها ألا وهي السلطة العرفية التي أخذت شرعيتها من الأعراف والتقاليد للمجتمع الجزائري،كما كشف لنا هذا الفصل أهم معاني العنف، وأشكاله المختلفة وأهم المفاهيم به والنظريات المفسرة له وكذا مفهوم الضبط الاجتماعي وأنواعه، وأهم النظريات التي تنضوي تحته.

الفـــصل الثالـــث

مدخل إلى سوسيولوجية السوق

تمهيد:

لقد تطرقنا في هذا الفصل على مفهوم السوق من مختلف تعريفات العلوم الانسانية ،ووجهة نظر علماء الاجتماع، ونبذة تاريخية عن مراحل تطور السوق، واشكال التبادل التي تحدث داخله بالإضافة إلى عنصر الاستهلاك، وأهم النظريات التي تخص هذا المستهلك، وخصائصه، وحقوقه وفي الأخير تطرقنا إلى نظرة الإسلام للسوق.

مع ابراز الواقع السوسيولوجي للاسواق الشعبية في الجزائر، خاصة في الولايات الثلاثة تيبازة، الشلف ،البليدة، وكذا بعض التعقيبات حولها ،وهذا من خلال الجانب الميداني.

3-1-مفهوم السوق في الأنثروبولوجية:

لقد أهمل علماء الأنثروبولوجية عدة سنوات من استعمال النظرية عند دراستهم للحياة الاقتصادية للشعوب المسماة بالبدائية، بحيث أنهم اهتموا أساسا بظواهر البيئة و التكنولوجيا، ومثالا على ذلك الدراسات التي قام بها كل من "**يوي، ترنفالد و مالينوفسكي**" بين 1910 و 1935.وهناك **Robert Redfeld**.

و قد بين هؤلاء من خلال دراستهم بأن حب الكسب الذي يميز الحياة الاقتصادية في المجتمع الحديث، نجده غائبا في المجتمعات البدائية، حيث أن النشاطات الاقتصادية كانت تحفزها واجبات اجتماعية و سياسية و قرابة و طقوس دينية سحرية.

و كان يتم في هذه المجتمعات ما يسمى بالتبادل فقط، بحيث أن البيع الشراء كانا مجهولين تماما، و هذا ما استنتجه **مالينوفسكي** و دعمته فيما بعد دراسات "**يوي ميد وروث بينيديكث**".[1]

فيما يلي نعرض بعض الدراسات الأنثروبولوجية للحياة الاقتصادية في المجتمعات البدائية والتي لم تعرف ما يسمى بالبيع و الشراء، بل عرفت نوعا آخر من التعامل و هو التبادل.

3-1-1-تعريف التبادل:

هي عملية يتم بمقتضاها انتقال السلع و الخدمات بين أفراد المجتمع او بين الجماعات المختلفة، كما يفترض وجود نوع من التساوي بين الأطراف المختلفة التي تدخل في هذه العملية.

و يستلزم قيام التبادل وجود درجة معينة على الأقل من التخصيص في الإنتاج و هذا يصدق على كل المجتمعات البشرية بما فيها المجتمعات البدائية و ذلك على الرغم من كل ما يقال من عدم معرفة المجتمع البدائي بتخصيص و تقسيم العمل إلا أن التبادل بين الجماعات العائلية

[1] Polamyi, (Karl) et Arensberg ©: les systèmes économiques dans l'histoire et dans la théorie. Paris: traduit par Anne et Claude Rivierre. larousse، 1975.

والقرابية يختلف بطبيعة الحال عن عمليات التبادل التي تتم بطريقة لا شخصية في السوق وخاصة في المجتمعات الحديثة.[1]

3-1-2-أشكال التبادل و تطورها:

3-1-2-1-طريقة الهدايا الملزمة:

عثر علماء الإثوغرافيا على نظام من هذا القبيل عند كثير من العشائر و القبائل القديمة، وسمي هذا النظام "بنظام الهدايا الملزمة" لأن العشائر تلتزم فيه بتقديمهاوردها، والامتناع عن الحالتين يفسر بأنه إهانة دينية واحتقار اجتماعي، ومن ثم يترتب عليه إعلان حالة الحرب وقيام الخصومات والمشاحنات بين الفريقين، و قد ترك ذلك بقايا و رواسب فتقديم الهدايا في موسم الحصاد ومن بواكير الثمار في البلاد الريفية، و دفع النقود في مناسبات الزواج والولادة و الختان والأعياد الاجتماعية لا يزال معمول به.

3-1-2-2-نظام المقايضة:

يؤدي هذا النظام إلى استبدال السلع ببعضها البعض بشكل مباشر حيث يكون كل واحد من المتبادلين في حاجة إلى سلعة صاحبه، فيتناول أحدهما للآخر سلعته في مقابل حصوله على السلع التي يحتاج إليها، و ذلك في سوق اقتصادية واحدة و في وقت واحد.

غير أن هذا النظام أدى إلى تأخير العمليات الاقتصادية و تعويق صفقات الاستبدال، حيث أنه تتم عملية المبادلة إلا إذا كان المتبادلين في حاجة إلى نفس السلعة الزائدة عن حاجة

---

[1] أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعي. القاهرة: دار الكتاب العربي. 1967، ص44

الآخروشاءت الظروف أن يلتقي في السوق و كان متفقين و كانت سلعتهما متقاربتين في القيمة وهو ما يسمى في العرف الاقتصادي بالتوافق المزدوج و هذا أمر يندر حدوثه بمثل هذه الشروط.[1]

3-1-2-3-نظام التبادل بالنقود:

استخدمت النقود منذ عهد بعيد لتؤدي وظيفتين هما:

أ- أن تكون وسيطا في التبادل، فقد كانت العيوب التي يشتمل عليها نظام المقايضة سببا في البحث عن سلعة وسيطة دقيقة تؤدي هذه الوظيفة.

ب- أن تكون مقياسا ثابتا لقيم الأشياء، فقد بما كانت قيمة السلعة تقاس بعدد كبير من الأشياء، فأصبح في ظل هذا النظام يسوي قدرا معينا من سلعة وسيطة أو مبلغا نقديا.[2]

و استخدام النقود لم يكن نتيجة عقد أراده الأفراد و الجماعات، و إنما كان ظاهرة اجتماعية تعبر عن مبلغ الحاجة إلى تنظيم تداول الأشياء و قياس قيمتها قياسا أدى على العدالة. و النقود في شكلها الأخير قطعت مراحل شاقة من التطور، فقد بما اتخذت الجماعات بعض السلع ذات النفع العام وسيلة للتداول ومقياسا لتقديم قيم الأشياء الأخرى، فاستخدمت القبائل التي تعيش علىالصيد جلود الحيوانات و الأسماك و الحراب الأقواس، و استخدمت القبائل الزراعية الحبوب والثمار و الأقمشة.

---

[1] أبو زيد : المرجع المذكور سابقا ، ص 3

[2] السيد محمد بدوي: علم الاجتماع الاقتصادي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية . 1935، ص 4

3-1-3-أمثلة عن أشكال التبادل:

3-1-3-1-التبادل عن طريق نظام الكولا:

أكد الكثير من الأنثروبولوجيين على أنه من خصائص الاقتصاد البدائي غياب حب جلب الفائدة سواء من الإنتاج أو من التبادل كما هو الحال بالنسبة لنظام "الكولا"فمقتضى هذا النظام يدخل سكان جزر "ترويرياند" في نوع من التحالف الذي يهدف إلى تبادل أشياء و سلع تتألف من عقود طويلة من الصدف الأحمر، و أساور من الصدف الأبيض و هي سلع ذات قيمة اجتماعية و شعائرية بختةو الحصول على هذه السلع تؤثر على المركز الاجتماعي للفرد.[1]

بالرغم من هذه الأدوات هي عديمة النفع، و هذا الأمر الذي ليس عنده أي معنى، واستطاع بشكل أو بآخر أن يصبح القاعدة المؤسسة ما بين القبائل لأنه مرتبط بعدد لا يمكن حسابه من النشاطات[2]، زد على ذلك أنه يتم في جو يسوده الرسميات والتكلف والوقار والتعرض إلى الأخطار.

3-1-3-2-نظام البوتلاش:

قبائل من الهنود الحمر الذين يعيشون على الساحل الشمالي الغربي لأمريكا.و يرتكز هذا النظام على أن يقوم الشخص من ذوي المكانة الاجتماعية بتوزيع نوع من الأغطية على أقاربه الذين يلبثون بعد فترة زمنية معينة أن يردوا إليه هذه الأغطية بعد أن يضيفوا إليها أعداد أخرى أضعاف ما أخذوه منه.

وقد اعتقد الأنثروبولوجيين بان هذا النظام هو نوع من القرار الذي يعود على صاحبه بالفائدة إلا أن هذا الفهم هو خاطئ و ليس أدل على ذلك من أن الشخص كثيرا ما يلجأ إلى إحراق هذه

---

[1] بدوي :المرجع المذكور سابقا ، ص 5.

[2] Malinowski Bronislaw:les argonautes du pacifio occidental. Paris: traduit par André et Simone Denyver. Gallimard.1963،P144.

الأغطية ذات القيمة الاجتماعية العالية، بل قد يذهب إلى إحراق الكثير من ممتلكاته ليدلل على استهانته بالأشياء المادية.

و كلما فعل الفرد ذلك زادت مكانته الاجتماعية، فاليوتلاش إذن لعبة اجتماعية أكثر منها نظاما اقتصاديا على حد تعبير الأنتربولوجي "**لزلي وايت**".[1]

3-1-3-3-دراسة بول بوهانان لقبائل التيف:

قام "**بول بوهانانPaul Bohanan**" بدراسة قبائل (تيف) في وسط وادي بينو في نجيريا الشمالية .

تعتمد قبائل التيف على الزراعة الحقلية أي المحصولات المعيشية و لكنهم يستلمون احتياجاتهم من المواد الأخرى من الأسواق المجاورة.

و يؤكد بوهانان على نمطين مختلفين في مجال توزيع السلع و تبادلها، يقوم أحدهما على مبدأ الهدية، بينما الثاني على فكرة السوق و المقصود بالتهادي هو تبادل السلع بين الأفراد أو الجماعات الذين يرتبطون معا ببعض العلاقات الفردية الدائمة، و يستغرق تبادل الهدايا فترة طويلة جدا من الزمن و بذلك يعتبر عاملا مقويا للعلاقات الاجتماعية أو تؤدي إلى خلق مثل هذه العلاقات بين أطراف التبادل.

و قبائل التيف يكرهون بيع إنتاجهم في السوق لأقاربهم أو أصدقائهم لأن هذا يؤثر تأثيرا كبيرا في قيمة أو سعر هذه السلع، فهنا نجد إذن أن فكرة القيمة المادية أو السعر تتدخل في عملية التبادل بعكس الحال في التهادي.

و يستخدم التيف كلمة" سوق" للإشارة إلى عمليات التبادل التي تتم بغير طريق التهادي بحيث أن كل السلع و كل ما هو صالح للتبادل يمكن أن تكون لها قيمة مادية

[1]أبو زيد. المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 227-228.

و بالتالي يمكن أن يكون مقابل محدد بكل دقة ما عدا الهدية التي ليس لها أي قيمة تبادلية و لذا كل عمليات التبادل التي تتم بحسب مبادئ السوق تتخذ شكل البيع و الشراء وهو امر يختلف كل الاختلاف كما يحدث في تبادل الهدايا.[1]

3-1-3-4-نظرية مارسال موسى(1872-1930):

في مقالة الشهير مقال عن الهدية Le don يقول مارسال موسى بأن الشخص المهدي إليه في هذا النظام ملزم برد الهدية بمقابلها أو بالتزامها من حيث القيمة والامتناع عن القيام بذلك يزعن المركز الاجتماعي للفرد و يطلق موسى على هذا النوع من التهادي" بالهدايا الملزمة"للإشارة على عنصر القهر و الإجبار على رد الهدية.

و هذه الخاصية الملزمة هي موجودة في كل أنواع الثقافات على مختلف أرجائها، أم في المجتمعات المسماة بالبدائية و التي لا يظهر فيها الشخص في الحياة الاقتصادية فهذا الإلزام يأخذ شكل النظام الاجتماعي و يلعب دورا اقتصاديا و سياسيا و أهمية بالغة.

إن النظام الاقتصادي هو وظيفة بسيطة للتنظيم الاجتماعي و بصفة خاصة فإن الأنظمة الاقتصادية متداخلة مع العلاقات الاجتماعية حيث أن توزيع السلع المادية تضمنه عوامل لا اقتصادية.[2]

بالتالي في دراسة الحياة الاقتصادية في المجتمعات التقليدية لابد من أن تأخذ في الاعتبار العوامل و الظروف الاجتماعية الأخرى التي تلابس المناشط الاقتصادية التقليدية و المختلفة فتشابك النظم الاقتصادية التقليدية و تداخلها مع بقية النظم الاجتماعية يتطلب ضرورة دراستها في علاقتها بالبناء الاجتماعي الكلي السائد في ذلك المجتمع بالذات، و عدم الاكتفاء بتطبيق القوانين

---

[1] أبوزيد: المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 234-235.

[2] Polanyi, Karl:La Grande transformation. Paris :traduit par Cathrine Alamondet et Maurice Ancerro. Gallimard.1983.

الاقتصادية التي وضعت أصلا لتفسير الحياة الاقتصادية في المجتمعات الصناعية الحديثة ففي كثير من قوانين المسلم مثل قانوني العرض و الطلب على تصدق علة الجماعات البسيطة المنعزلة التي لا تخضع حياتها الاقتصادية لعوامل السوق و أحكامه.

3-2-السوق في مفهوم الاقتصاد:

مكان السوق هو موقع متميز أين يمكن للناس الالتقاء لتبادل سلع معينة، و لكلمة تبادل معاني مختلفة:

أ- فهي تعني كل تحول للمنتوجات من شخص إلى آخر مقابل ثمن معين أو غير معين أو مجهول كما هو الحال بالنسبة لهدايا أعياد الميلاد،فالتبادل بهذا المفهوم يعني المبادلةو إعادة التوزيع.

ب- و بمفهوم أكثر ضيقا، يعني التبادل الشراء و البيع بثمن مغني أو ثابت و هنا يدخل عنصر الاختيار بين القبول و الرفض و هذا المعنى موجود في نظام السوق المنظم ذاتيا.

و هناك نقطة أساسية لا بد من الإشارة غليها و هي أنه في مكان السوق، فإن قانون العرض والطلب غير ضروريين بينما في المفهوم الاقتصادي فإن الأشخاص يكونون إما باعة وإما زبائن، فمثلا الفلاحين يمكن أن يذهبوا إلى السوق للشراء فقط، و السوق يمكن أن يكون له كذلك مكان معين، و يكون مفتوح كل يوم أو في أيام معينة فقط.[1]

قبل أن نتعرض إلى أنواع الأسواق عند علماء الاقتصاد فلا بد أن نتعرض إلى مساهمة ماركس في دراسته للبضاعة.

[1] Polamyi, (Karl) et Arensberg ©: op.cit ،P340.

تعريف البضاعة عند ماركس:

"و البضاعة هي كل شيء يكفي بخصائصه الحاجات البشرية من أي نوع كانت و سواء أكان مصدر هذه الحاجات المعدة أم الهوى، فطبيعتها لا تغير شيئا من وضع المسألة كذلك لا يتعلق الأمر هنا بمعرفة كيف تكفي هذه الحاجات سواء مباشرة- إن كان الشيء وسيلة من وسائل المعينة أم عن طريق غير مباشرة إذ كان وسيلة من وسائل الإنتاج.[1]

و يميز ماركس بين قيمتين للبضاعة:

أ- **القيمة الاستعمالية:** أن منفعة شيء من الأشياء تجعل منه استعمالية و حين يتحدث ماركس عن القيمة الاستعمالية، فإنه يعني بها كمية معينة كمتر من النسيج و طن من الحديد... ولا تتحقق القيمة الاستعمالية إلا باستعمال أو الاستهلاك أنها تشكل مادة الثروة كائن ما كان الشكل الاجتماعي لهذه الثروة.

ب- **القيمة التبادلية:** تظهر بادي ذي بدء، بوصفها العلاقة القيمية و النسبية التي تجري وفقا لها مبادلة قيم استعماية مختلفة التنوع أحدهما لقاء الآخر.

[1] كارل ماركس: المال نقد الاقتصاد السياسي. ترجمة: محمد عنابي. بيروت: مؤسسة المعارف. 1982 ص- ص 44-45.

3-2-1-نماذج الأسواق بالمفهوم الاقتصادي:

و هي الأسواق التي تعرض فيها السلع المحولة من حالتها الطبيعية إلى شكل يمكن تداوله بين الناس و هي الأسواق التي تقتني منها السلع و الخدامات و يمكن تسميتها أسواق السلع الاستهلاكية.

3-2-1-1-أسواق عوامل الإنتاج:

- **سوق الممتلكات العقارية:**و هي السوق التي يمكن لنا فيها أن تشتري أو تبيع الأراضي ومفهوم الأرض هنا مستعمل بمعنى واسع فلا يقتصر على المساحة فقط و إنما ما تتضمنه هذه الأرض من إيجابيات في مناخها و موقفها و ما يحتوي عليه باطنها.

- **سوق العمل:** وهي السوق التي تمكن من شراء كل الأشخاص الضروريين لإنتاجوخلافا لما هو الحال عليه في سوق المنتوجات و سوق عوامل الإنتاج، فإن المشتري هنا لا يستطيع أن يشتري الإنسان في حد ذاته و إنما قوة عمله و تفكيره في مرحلة معينة.

و في هذه الحالة نعين الثمن باسم الأجر مقاسا بالوقت الضروري للعمل.[1]

- **سوق رؤوس الأموال:** يمكن تقسيم سوق رؤوس الأموال إلى قسمين مختلفين:

- **القسم الأول:** يتعلق بسوق منتوجات شبيهة بسوق السلع الاستهلاكية بفرق وحيد و هو أنه مسير من طرف الربح.

- **القسم الثاني:** يتعلق بسوق المال الذي يسمح بشراء السلع مثل البورسات، الأسواق العالمية...

- **سوق منظم ذاتيا:** وهو نظام مغلق و ليس من الضروري أن ندخل في اعتبارات مخالفة لما تكلمنا عليه سابقا لكي نسيره.

---

[1] Polamyi, Karl. op.cit ،P- P 333-334.

3-2-1-2-السوق في المجتمع العربي الوسيط عندابن خلدون

"أعلم أن الأسواق كلها تمثل على حاجات الناس فمنها الضروري و هي الأقوات و الحنطة والشعير و ما في معناهما والحمص و الجلبان و سائر حبوب الأقوات و منها الحاجي والكمالي مثل الأدم و الفواكه والملابس و سائر المصانع والمباني".[1]

و يرى ابن خلدون أن التجارة هي محاولة الكسب بتنمية المال حيث أن التاجر يشتري السلع بالرخيص و يبيعها بالغا لينمي ثروته و بالتالي فالتجار ة عنده هي اشتراء الرخيص و بيع الغالي.

3-2-1-3-السوق في مفهوم علم الاجتماع:

إذا كانت الدراسات الاقتصادية تؤكد على الدور الاقتصادي الصرف الذي تلعبه الأسواق في الاقتصاد فإنه لا يمكن التجاهل عن الدور الاجتماعي الذي يلعبه السوق.

السوق ليس هو مكان للمبادلات الاقتصادية فقط، و إنما هو كذلك مكان يلتقي فيه الأفراد لتبادل الآراء، و تلقي الأنباء الجديدة و عقد صلات اجتماعية، و هو بالتالي مهرجان شعبي ومكان للتسلية، و قد بينت الدراسات أن كثيرا من هذه الأسواق يذهبون إليها ليس بقصد البيع و الشراء وإنما يأتون للنزهة و الالتقاء و التحدث و تلقي الأنباء الجديدة، وهو بمثابة جريدة و إذاعة وسينما بالنسبة للقرويين، و يوم إقامة السوق هو يوم احتفال كبير و يوم عطلة للجميع من إحداث علاقات جديدة بذهابهم إلى السوق.[2]ويرى ماكس فيير على أنه يمكننا التحدث عن السوق إذا دخل مجموعة

---

[1] عبد الرحمان بن خلدون:- المقدمة- كتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر. ط3.بيروت: المكتبة المدرسية و دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر. المجلد الأول .1967 ،ص 703.

[2] Ademe, André: étude conomique et sociologique d'un souq du haut Atlas Occident. Tome 1. Paris: librairie plom.1971، p33.

من الناس في منافسة للتبادل،سواء ذهبوا على السوق المحلي، أو إلى الأسواق الكبيرة أو إلى سوق المفاوضة(البورصات).[1]

أ- **التبادل الحديث:**

يقوم نظام التبادل الحديث عن طريق السوق (المجتمعات المتحضرة) على أساس العلاقات اللا شخصية، نظرا لافتقاده للمشاعر الشخصية بين الأفراد، لأنه يقوم أساس على مبدأ الربح والفائدة (المنفعة الاقتصادية).

- **تعريف السوق بالمفهوم الحديث:**العملية التي تنظم البيع و الشراء عن طريق السعر النقدي الذي يحكم تبادل كل عناصر الإنتاج و مكوناته السلع المنتجة و العمل و المواد الطبيعية والخدمات بأنواعها.[2]

و هذا غير موجود في أنساق التبادل البدائية التي تستند على علاقات شخصية مباشرة مثل التهادي أو المبادلة و إعادة التوزيع.

ب- **مفهوم السوق التقليدي:**

السوق هو المحل الذي يتسوق منه وهو إما ثابت مع أيام السنة، يبيع فيه الباعة و يقصده المشترون للشراء و إما موسمية تعقد في مواسم معينة، فإذا انتهى الموسم رفعت[3]، و بناء على ذلك فيمكن القول على أن السواق التقليدية هي أنساق على المكان الذي يتم فيه تبادل السلع و الخدمات على عكس نسق السوق في الاقتصاد الحديث الذي لا يفترض ضرورة المكان، إذن و كتعريف

---

[1] Freund, Weber, Masc:économie et société.traduit par Julie librerie plom.tome1. Paris : 1971، p55.

[2] السيد أحمد حامد: الأسواق التقليدية كوسيلة للاتصال في مجلة الفكر . مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر. بيروت:يونيو 1987، ص 135.

[3] علي جواد: الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. بيروت: دار العلم للملايين.1988 ص 365.

أكثر وضوحا للأسواق التقليدية فيمكن أن نقول: الأسواقالتقليدية هي الأماكن التي يتعامل فيها البائعون و المشترون لغرض التبادل، والتي تحمل عناصر اجتماعية و ثقافية و سياسية.[1]

ب-1 العلاقات السائدة في الأسواق التقليدية:

تحوي هذه الأسواق العلاقات الشخصية المباشرة التي تمتاز بالديمومة و القوة و التقارب الوجداني الشديد و ترتكز على اعتبارات اجتماعية تتدخل مباشرة في توجيه عمليات التبادل داخل هذه الأسواق.

حيث أن تبادل السلع و الخدمات تتم بين أفراد تربطهم ببعضهم البعض علاقات القرابة أو الجوار أو الصداقة أو الانتماء على المجتمع المحلي الواحد، و التي يكون لها الكثير من الاعتبار لأنها تتضمن قيم اجتماعية باعتبارها موجهات للفصل الاجتماعي، المثال على ذلك فإن التاجر لا يستطيع الغش هنا، و من جهة أخرى فإن المشتري كذلك يفرض عليه عدم فقدان الثقة، وهذا يؤثر على الاستمرار في التعامل مع بعضهما البعض و إذا ما حدث وفقدت الثقة في تاجر ما فإن ذلك يلحق الضرر بمصالحه الاقتصادية و بعلاقاته الشخصية، لا بد كما قلنا سابقا فإن هذا النظام يقوم في الأساس على العلاقات الشخصية القوية القائمة بين أطراف عملية التبادل.

ب-2 أنواع الأسواق التقليدية:

- **السوق الدائمة:** وهي المكان المحدد داخل القرية الذي يوجد فيه الحوانيت التجارية وفي هذا المكان يتخذ البائعون مواقع لعرض بضائعهم و يجتمع فيه الناس، و قد يأتي بعضهم من قرى مجاورة لعدم توفر سلع معينة في قراهم.
- **السوق الموسمي:** وهي التي تربط بمكان معين و مكان محدد، ففي الأعيادوالاحتفالات الدينية (مثل الموالد النبوية في جنوب مصر) تقام في بعض القرى السواق، حيث تتيح هذه الأعياد

[1] حامد : المرجع المذكور سابقا ، ص 136.

والاحتفالات الدينية فرص التبادل الاقتصادي نتيجة اجتماع عدد كبير من الناس من مختلف القرى والبلدان.

- **السوق الأسبوعي:** و هي التي تقام في القرى في يوم محدد من أيام الأسبوع، يأتي إليها الناس من عدة قرى متجاورة منتشرة في منطقة واحدة أو من مناطق بعيدة و تقام فيها هي الأخرى وفي بعضها أسواق مماثلة على التوالي كل في يوم محدد من أيام الأسبوع،و تؤلف هذه القرى معا نسقا واحد، تكون القرية وحدته، و تسمى السوق باليوم الذي يقام فيه(سوق الحد، سوق الأربعاء...)و هذا النمط من الأسواق التقليدية تعرفه القرية الجزائرية، المصرية و يوجد في مناطق كثيرة من العالم في إفريقيا و المكسيك و الهند، و سوف نعطي فيما يأتي بعض الأمثلة عن هذه الأسواق.[1]

ب-3 أمثلة عن أسواق تقليدية في بعض مناطق العالم:

- **في غربي إفريقيا:** يقام السوق كل أربعة أو خمسة أو سبعة أيام فنجد قبائل" الايبوفي" شرق نيجيريا، يتألف نسق السوق عندهم من أربعة أسواق يقام كل منها كل أربعة أيام على التوالي وفي بعض المناطق يدخل من هذا النوع الثالث (السوق الأسبوعي) نمط آخر شبيه به و لكن يختلف عنه في وجود سوق دائم داخل القرية التي تقع في مركز المنطقة تقريبا في أيام محددة.
- **في المكسيك:** في قرية" تيبوزلان" بالمكسيك تقام السوق يومي الأحد و الأربعاء من كل أسبوع و يربط به سكان سبع قرى محيطة بها حيث يكون لكل قرية منها مكان معينو محدد في السوق.

[1] حامد : المرجع المذكور سابقا ، ص 137.

و يوجد هذا النمط بحيث تنتشر القرى حول المركز ألا وهو السوق و يطلق عليها " أريك وولف: أسواق القطاع" لأن كل قرية تؤلف قطاعا أو قسما قائما بذاته و مستقل عن بقية الأقسام (أي القرى) إلى حد كبير.

فعلى الرغم من أن شبكة علاقات التبادل تربط جميع سكان القرى التي تتدخل في مجال السوق المركزي فإن كل قرية تحتفظ بذاتها خارج نطاق هذا السوق و تمارس أنشطتها الخاصة كوحدة اجتماعية مستقلة وقائمة بذاتها، و ينظر سكان القرية الواحدة على بقية سكان القرى الأخرى على أنهم أغراب عن مجتمعهم أي أنهم جماعات خارجية.

ليست هناك علاقات خارج نطاق السوق لحاجة سكان كل قرية إلى منتجات القرى الأخرى التي لا تتوفر لديهم.

فمن خصائص هذا النمط من الأسواق التقليدية، التنوع في الإنتاج و التخصص، إذ أن كل منها متخصصة في إنتاج سلعة أو أكثر.

- التخصص في الإنتاج: إن التخصص في الإنتاج يؤدي على انتقال السلع بين القرى المتجاورة، و لنأخذ مثلا من جواتيمالا حيث تتوافد على السوق المحاصيل و المنتجات و الأدوات التي يضعها القرويون، و يرجع هذا التنوع إلى الظروف الايكولوجية المتنوعة التي تتصل بالمناطق الجبلية و بالسهول، و هكذا تكون السوق مظهر التمايز الثقافي العام السائد في تلك المجتمعات المحلية.[1]

[1] حامد : المرجع المذكور سابقا ، ص 138.

ب-4 التماثل و الاختلاف بين الأسواق التقليدية:

أ- **التماثل:** الأسواق التقليدية باعتبارها أنساقا اجتماعية أو بالأحرى أنساقا اقتصادية، فهي تحمل بعض خصائص نسق السوق الحديث.

فالربح أو المنفعة الاقتصادية هي الحافز للتبادل و الأشخاص في الأسواق التقليدية لا ينقصهم الترشيد الاقتصادي، و رغم ذلك فإن العلاقات الشخصية المباشرة التي تقوم عليها هذه الأسواق تتيح تكيفها بين الباعة و المشترين نتيجة لتكرار التعامل، و ما ينتج عن ذلك من الثقة المتبادلة القوية تحدو و تضعف من فاعلية الحافز الاقتصادي مما ينجم عن ذلك انعدام الخسارة أو النصر.

ب- **الاختلاف:** من حيث الاختلاف فيرجع ذلك إلى كون السوق التقليدي نسقا ثقافيا، إذ أن الثقافات مختلفة،و أن الثقافة تطبع السوق التقليدي بطابع مميز أو بذاته ثقافة مميزة.

و هذا ما يعرضه: جيرتز" بالتفصيل في المغرب العربي،فمثلا سوق "صفرو" من ثلاثة مظاهر أساسية لهذه الذاتية الثقافية.

- **المظهر الأول:** التصنيف شبع العرقي للجماعات الذي يعني أن الأشخاص الذين يرتبطون أو يتعاملون في السوق يؤلفون جماعات غير متجانسة لغويا أو دينيا أو ثقافيا.

فهناك تميزات متوارثة ترتكز على اللغة أو الدين أو الإقامة أو مكان الميلاد أو السلالة أو القرابة أو الأسلاف، و تلعب هذه التميزات دورا مهما في التعامل في السوق، حيث أنه يوجد ارتباط وثيق بين تلك الأصول و الاعتبارات الاجتماعية من ناحية و مجالات العمل و التبادل في السوق من ناحية أخرى.

- **المظهر الثاني:** و يحتوي نسق السوق على بعض النظم الإسلامية التي تمارس بالفعل والتي يتكامل معها، و تعد هذه النظم القوة الثقافية التي شكلت هذه السوق، وهذه النظم هي الوقت و يعرف في المغرب بالحسيس، ثم أخيرا نظام الحسية و المحتسب(موظف خاص بالأمر بالمعروف و النهي عن المنكر).
- **المظهر الثالث:** وهو الدور الذي تلعبه الجماعة العرقية اليهودية غير المنعزلة في نمو السوق و تطوره و أداء وظيفته، إذ أن اليهود يقفون على قدم المساواة مع سكان"صفرو" المغربيين الأصليين و يؤلفون جزءا مهما تكاملا في السوق كوحدة كلية.

و من بينهم زمرة اجتماعية ثرية، تؤدي دورا مهما داخل السوق يتمثل في أحد أبعاده في ارتباط الريف بالمدينة و كل هذه الجماعات اليهودية التي تؤدي أدوارا اقتصادية في المحل الأول يستند دورها في مجال الضبط الاجتماعي على أساس الاعتبار الديني.[1]

ج- الاختلاف بين النسق التقليدي و الحديث:

أ- **النسق الحديث:** ليس هناك اعتبار للعلاقات القائمة بين الأشخاص بل يحدد ذلك حساب قيمة السلع و الخدمات أي العلاقات بين قيم الأشياء، و على ذلك فإذا كانت العلاقات بين الأشخاص تأتي في المرتبة في النسق التقليدي فإنها في المرتبة الثانية في النسق الحديث.

و هذا راجع إلى طبيعة البناء الاجتماعي لكلا النسقين و بالتالي فإن نسق السوق الحديث فهو يسود عندما يكون اقتصاد السوق هو العامل التكاملي، بينما السوق التقليدي فنجد أنه تتكامل فيه عدة تنظيمات.

ب- **النسق التقليدي:** يقوم أساسا على العلاقات الشخصية، ونجد أن البناء الاجتماعي التقليدي البسيط يتألف من نظم و أنساق اجتماعية متداخلة ببعضها البعض و متشابكة إلى درجة

[1] حامد : المرجع المذكور سابقا ، ص 139.

لا يمكن التمييز بين هذه التنظيمات فمن الصعب مثلا تحديد ما هو قرابي و تمييزه عما هو سياسي أو ديني.[1]

3-1-4-الأسواق في المجتمعات الحضارية:

3-4-1-1-الأسواق في العهد البابلي:

إن الأبحاث الأثرية تؤكد على أنه لم تكن هناك أسواق في العهد البابلي، بحيث أنه لم يعثر الباحثون على أي مكان في آثار المدينة البابلية يشبه موقع السوق، بالرغم أن هناك دراسات معاصرة قد اهتمت بهذه المدن البابلية، و بينت خرائط لها يمكن ملاحظة عليها أماكن المعابد والشوارع أولا أنها تبين أماكن تدل دلالة واضحة على أنها كانت بمثابة الأسواق .

و في شهر فبراير 1953 أكد " أبسهيم" تأكيدا جزئيا الأطروحة القائلة بعدم وجود أسواق في العهد البابلي.[2]

و يؤكد عدة باحثين على أن المجتمع البابلي لم يعرف النقد، و قد استعمل الشعير والمعادن كمعايير للثمن و القيمة.

3-4-1-2-الأسواق في العهد اليوناني:

كان يتم التبادل عن طريق المقايضة (Troc) و كان يستعمل أحيانا قضبان من المعادن الثمينة و كانت العادة السائدة آنذاك أن يقوم الشيء أو الإنسان برأس من الأنعام فكانت المرأة مثلا تساوي عدة رؤوس من البقر.[3]

---

[1] حامد : المرجع المذكور سابقا ، ص 142.

[2] Polamyi, Karl:les systèmes économiques. op.cit ,P55.

[3] Flacelie, Robert:la vie quotidienne en Grce.Paris: Hachette .1959,P150.

3-1-4-3-الأسواق في العهد الروماني:

كانت الأسواق عند الرومان على شكل دكاكين متلاصقة فيما بينها، و كان من الضروري على الباعة احترام قوانين البيع و الشراء و المتمثلة في عدم استعمال موازين مزيفة، زد على ذلك عدم الغش في البضاعة المعروضة للبيع.[1]

و كان الاقتصاد الروماني في العهد الملكي إلى 509 قبل الميلاد يقوم على الاقتصار على المتاجرة في التجمعات الدورية كالأسواق و المواسم و كان اليوم التاسع من كل شهر هو موعد مجيء الفلاحين على السوق لبيع بضائعهم و اقتناء ما يحتاجونه.[2]

3-1-4-4-الأسواق في الصين:

كان في الصين كل بلدة لها سوقها الخاص و لم تكن هناك أسواق تجمع أهل الريف والمدن، و إنما كان لكل بلدة سوقها الخاص بها.[3]

3-1-5-الأسواق في المجتمع العربي

3-1-5-1-الأسواق ما قبل ظهور الإسلام:

إن للعرب أسواقا يقيمونها من خلال شهور السنة و ينتقلون من بعضها على البعض ويحضها سائر العرب بما عندهم من حاجة إلى بيع و شراء.

و تقع هذه الأسواق في مواضع مختلفة من جزيرة العرب، فهي أسواق عربية، و هناك أسواق أخرى قصدها العرب للاتجار في المواسم أو في أوقات مختلفة كأسواق العراق و الشام والحبشة.

---

[1] Hamman, (A.G): la vie quotidienne en Afrique du Nord du temps de SaintAugustin. Paris: HACHELTE.1974, P P 46-47

[2] IMBERT ,Jean:Histoire conomique des origines a 1789. Paris: puf،1965,P47.

[3] Braudel,Fernand:civilisation matrielle conomie et capitalisme .Tome2.Paris: les jeux de lchange. Armond colin. 1979.

و قد كان لهذه الأسواق حرمة قبل ظهور الإسلام فكان الإنسان يأمن فيها دمه و ماله ما دام في ضيافة السوق و حرمته.

و لحماية الأسواق و المجتمع، ظهر قوم من أهل المروءة و المعروف تواصوا فيما بينهم على رد السفينة والغاوي عن غيه ونصبوا أنفسهم حماة على الأسواق و يسمون :بالذادة المحرمون" وكان من أسواق العرب القديمة: عدن، مكة، نجران، ذا المجاز، عكاظ، منن، سوق همل.[1]

و لم يكن الهدف من هذه الأسواق البيع و الشراء فقط.

- **سوق عكاظ:** هي خير مثال على السواق التقليدية، من حيث أنها وسيلة اتصال وإعلام و تعني كلمة عكاظ كل ما يدور في السوق من تفاخر و تجادل و مباهاة و دعاية إذن فهي المعرض العربي العام أيام الجاهلية، معرض بأتم الكلمة، حيث أنها مجمع أدبي لغوي رسمي له أحكام توضع لهم قباب، فيعرض شعراء كل قبيلة عليهم شعرهم و أدبهم فيحكمون على هذه الأشعار ما كان حسنا أجازوه و ما نبذوه فلا قيمة له بعد ذلك.

و بالإضافة إلى ذلك، فإن عكاظ هي تجارية كبيرة لأهل الجزيرة العربية يأتيها الناس من كل بلد، حيث يجلب لها الخمر من العراق، و السمن من البوادي، بالإضافة إلى الطيب بمختلف أنواعه و أدوات السلاح،و يباع فيها الحرير و الأواني المعدنية، و كانت البضائع المجهولة التي لا أصل لها و المسروقة أحيانا إذا ما استقدمت إلى هذه السوق للبيع، فإن الناس ينفرون منها و لا يشترونها لأنه ليست لها علاقة مميزة تدل على صاحبها.

سوق عكاظ هي كذلك كعرض لكثير من عادات العرب و أحوالهم الاجتماعية، فها هنا (قص بن ساعدة) يخطب الناس يذكر الخلق ويعضهم بمن كان قبلهم و يأمرهم بفعل الخير وهناك

---

[1] سعيد الأفغاني: أسواق العرب في الجاهلية و الإسلام. ط3. بيروت: دار الفكر . 1974، ص 280.

ناس غواة الشهرة، هذا يمد رجله و ينشد شعرا و يقول: " من كان أمير العرب فليقطع رجلي" وآخر يأتي ببناته ترويجا لزواجهم، و أناس قدموها ليختاروا من يتزوجون إليه.[1]

و نجد أن عكاظ ندوة سياسية عامة تحدث فيها أمور كثيرة بين القبائل، فمن أراد أن يجير شخصا هتف بذلك في عكاظ و من كانت له غرامة على قبيلة ما، نزل السوق فجاءوه بها، و من أراد إعلان الحرب على قوم أعلنه في هذه السوق، بالإضافة إلى كل ذلك فإن عكاظ كانت تلعب دور الجريدة في عصرنا، فمن قام بفعل تأباه الأخلاق العربية شهروا به في عكاظ حتى يسمع به كل العرب، و إذا أطلق اسم على أحد الناس عرف به و لم يسم الابن، ولعله ما يثير الدهشة الشبه الكبير بين عكاظ و معارض هذا العصر بل إن هذه السوق لهي أوسع في بعض الأحيان مع ذلك حيث أنها لا تقتصر على المعروضات التجارية و الصناعية و الشعرية و الحرب و السلم والعادات فإذا وصفنا سوق عكاظ، فإن ذلك يعني أننا نتكلم عن كل أسواق العرب، لأنها أكبرها على الإطلاق، بل إضافة إلى الأسواق الأخرى لا تقتصر على أهل ناحية واحدة.[2]

وعكاظ هب بمثابة سوق كبير لكل العرب و تاريخا لكثير من العادات الاجتماعية و هي كذلك سوق لكل القبائل العربية، حيث أنا منزل لقريش وهوازن وقطفان وخزاعة والأحابيش وطرائف من أفناء العرب يأتيها العرب من العراق والبحرين وعمان وسائر أطراف الجزيرة العربية، حتى أنه لا يوجد فيها مكاس و لا عشار لأنها لم تكن في ملك لأحد من الأمراء وكان للشاعر فيها مكانة تزيد عن مكانة التاجر لما لشعره من أثر في الحياة اليومية.

---

[1] الأفغاني : المرجع المذكور سابقا ، ص 280.

[2] جرجي زيدان: تاريخ التمدن الإسلامي. الجزء الأول. بدون معلومات،ص45.

و كان لعكاظ في أيام المواسم رجال يكلفهم الأمير للفصل فيما قد يقع من الخلاف أو نحو ذلك، و متى فرغ الناس من سوق عكاظ يقفون في عرفة، ثم يأتون مكة فيقضون مناسك الحج ويرجعون إلى مواطنهم.[1]

3-5-1-2-الأسواق في العهد الإسلامي:

لم يعد و قد تحضر العرب من حاجة على مواسم على ما كان عليه الحال في الجاهلية لأن العرب سكنت المدن الكبيرة من بلاد الشام و مصر و العراق و فارس و كانت تستغني كل مدينة بأسواقها الدائمة من أسواق المواسم و أصبح من المنتظر تفاؤل الجاهلية بتفاؤل آثار البداوة من حياة العرب.

- **سوق المربد:**تنتقل من أسواق الجاهلية إلى أسواق الإسلام، و أهم ما يلاحظ هنا هو أن هذه الأسواق فقدت الأهمية التي كانت تميزها، لأن العرب -كما ذكرنا سابقا- يسكنون المدن الكبيرة و بالتالي أصبح لكل مدينة سوقها الخاص بها تحوي كل أنواع البضائع، الأمر الذي قلل من شأن الأسواق التي كانت معروفة في الجاهلية، إلا أن المريد شذ عن هذه القاعدة و قضى على أهمية سوق عكاظ و كانت تتمتع من مميزات حتى قضى عليها و أصبح هو سوق العرب الوحيد.

و كان سوق المريد يقع على الجهة الغربية من البصرة إلى البادية ليكون أول ما ينزلون إذا قصدوا البصرة و آخر ما يتركون إذا رحلوا عنها.[2]

و تعني كلمة مربد محبس الإبل، و المريد أيضا بيدر التمر لأنه يربد فيه فيشمس و الربدة كون يميل إلى الغبرة و كان المربد في الأصل سوق الإبل، حتى جاء عصر الأمويين فأصبحت سوقا عامة تجد فيها كل أنواع البضائع، و يجلس فيه الشعراء و الرجاز لبعضهم البعض، و إن

---

[1] المرجع نفسه، ص46.

[2]الأفغاني: المرجع المذكور سابقا ، ص 409.

كان ذلك قبل ما جاء الإسلام، و خفف من المشاحنات و البغضاء بين العرب بما أتى به من تسامح و تآخي بين الناس.

إذن، فالمربد كان بمثابة المعرض لكل قبيلة تعرض فيه شعرها و أمجادها و سلعها، و هو مجتمع العرب يهرب إليه كل من سئم حياة المدن ليتذكر حياة البداوة، و لازال يعلو من شان هذه السوق حتى أصبح لا غنى للعرب عنه، و اشتد حب الناس له و هذا قول أحدهم يدل على ذلك: "العراق عين الدنيا، و البصرة عين العراق، و المربد عين البصرة و دار في عين المربد".[1] و القول لجعفر بن سليمان الهاشمي و كان المربد يعج بأعلام اللغة و الأدب و الشعر و النحوويشبه عكاظ المربد في أمر الشعر، إلا أنه يفوقه، حيث أنه كان لكل شاعر حلقة و لكل متهاجين مجلس، ولكل قبيلة نادي و شاعر يدافع عنها و يمتاز المربد بأمر علمي، لم يكن موجودا في عكاظ، وهو رفد اللغة بمادة كثيرة عليها أساس النحاة قواعدهم، و لذلك كان الشعراء يأتون إليها لا ليتاهجوا، و لكن ليأخذوا عن أعراب المربد الملكة الشعرية.

و كما كانت عكاظ يؤمها كل من أراد أن يفتخر أن يعلن أمرا تفرد به أو يشيع في الناس مأثرة أو خبرا، كان المربد كذلك منتشرة للمحامد و المساوئ، و لعله ما يمكن قوله في الأخير كذلك هو أن المجتمع العربي آنذاك و خاصة الملكي منه كان تجاريا يقوم على التجارة و القرض بالفائدة، و لما جاء الإسلام أبطل قاعدة وحرم على العرب مبدأ الفائدة و اعتبره ربا.[2]

و كان مجيء الإسلام، وتحديد مواقيت الحج، ومنع التعرض و التحرض للناس، من جملة العوامل التي قللت من أهمية تلك الأسواق فلم يعد الحجاج في حاجة إلى الذهاب قوافل إليها

---

[1] المرجع نفسه ، ص 409.

[2] Rodinson, Maxine:Islam et capitalisme.Paris :Ed Seuil.1966,p45.

استغلالا لحرمة الأشهر بل ساروا إلى المواقيت المعينة للحج رأسا، فيتجرون بمكة و يعودون إلى ديارهم، فقلت بذلك أهمية تلك الأسواق حتى ماتت.[1]

- **السوق في العهدين الأموي و العباسي:**

كانت تحتوي على دكاكين حسب أنواع السلع و أروقة ذات طول مغطاة بألواح أو حصرويضاف نوع السلع التي تباع في الرواق إلى كلمة السوق فيقال مثلا: سوق العطارين، سوق الوراقين...[2]، و كانت هذه الأسواق تقام حول قصر الأمير و المسجد[3].، ولقد كان أهل هذه الأسواق من الباعة متحدين فيما بينهم، لذلك كانوا يتعاونون على حراسة أسواقهم ليلا، إذا ما شعروا بتحركات العابرين أو بهجوم متوقع من اللصوص، و لقد لعبت هذه الأسواق دورا مهما في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية.

فكل ما كان يحدث في المدينة من حدث مهم يلقى صداه في الأسواق فإذا ما توفي أحد العلماء المشهورين ترى الباعة و التجار يسرعون على غلق أسواقهم إعلانا للحزن عليه، كما أن بعض الأسواق كانت تتخذ مكانا للاحتفال بعاشوراء فتعلق على جدرانها المسوح و تقام فيها المآتم أما الدور الثقافي الذي كانت تلعبه هذه الأسواق فيظهر جليا من اتخاذها مكانا لمتابعة الدروس حيث يشتغل فيها بعض الشيوخ.

- **السوق في العهد العثماني:**

تميزت الأسواق في العهد العثماني كسابقاتها في العهدين الأموي و العباسي، بأنها كانت تضم في رواق واحد مجموعة من الباعة من نفس الاختصاص، و كان هذا الاتجاه إلى التجمع في

---

[1] علي جواد: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. الاردن: دار العلم للملايين . 1972، ص 385.

[2] فوستاف ليبون: حضارة العرب. ترجمة :عادل زعيتر.بيروت: دار إحياء الكتب العربي .1948، ص448.

[3] Parias,Luis Henrt :histoire Générale du travail.Paris:Nouvelle Librerie, P60.

رواق واحد بمثابة تنظيم جد تقليدي للعمل في المدن الإسلامية، و كان يمنع دخول النساء لهذه الأسواق نظرا لما قد يحدث فيها من علاقات غير أخلاقية بينهن و بين الرجال لذلك في العهد العثماني نجد أن الأمراء قد أصدروا أوامرهم بمنع النساء من ارتياد الأسواق و كل هذه الجهود لمنع النساء من الأسواق باء بالفشل، و كان هذا المنع سببه هو تدهور الأوضاع و الأزمات التي تحدث من حين لآخر.[1]

3-5-1-3-أسواق العرب في العصر الحديث:

إن القرية و المضرب البدوي هما أصغر وحدات الحياة الاجتماعية المعروفة في الشرق الأوسط و أكثرها ارتباطا وكل منهما في حاجة إلى الآخر، إذ لا بد للبدو من الحصول على الخضر و لابد للقرويين من الحصول على مواد مصنوعة من الخارج، تنقل على ظهور حيوانات يربيها البدو، و لكن من النادر أن يكون التبادل مباشران فالقرويين و البدو يتقاضون المنتوجات بواسطة تجار المدن و الحواضر.

و يعرض القرويون بضاعتهم على حصر من القصب، و تعتبر بعض الأيام أنسب لشراء بعض السلع المعينة، فصباح الخميس مثلا أنسب الأوقات لشراء الخضر، وبعض السلع تعرض للبيع كل يوم، و بين هذه السلع قشدة لبن الجاموس.[2]

أما الطريقة الثانية فهي إيجاد سلسلة من الأسواق المتنقلة الأسبوعية و ربما تكون هناك أسواق ثابتة على ضفاف الأنهار، و قد ذكر ابن بطوطة في رحلاته لما زار مصر أن الأسواق متصلة من مدينة الإسكندرية إلى القاهرة، و من القاهرة إلى مدينة أسوان من الصعيد، و نجد نفس هذا النظام في الواحات، حيث أن القرى متقاربة فيما بينها و هنا يؤدي الجمل دورا بالغ الأهمية في

---

[1] Raymond, André:Grandes villes arabes à l'époque ottomane. Paris: Sind Bad.1985,PP 241-248.

[2] كون كارلتون: القافلة قصة الشرق الأوسط. ترجمة: برهان دجاني. بيروت: دار الثقافة. بدون سنة، ص 325.

نقل البضائع و في هذه الأسواق دلالون محترفون ووزانون و جزارون و كلهم يحافظون على النظام، و يمنعون الغش و المنازعات، ولهذه الأسواق مزايا عديدة، فهي تمكن المزارع من ممارسة التجارة عدة أيام في الأسبوع إذا شاء و لكنه يستطيع الحضور و الانصراف في اليوم نفسه، بينما قد تقتضي زيارة المدينة أن يقضي ليلته فيها، و يستطيع ملاقاة أصدقاءه الوافدين من القرى الأخرى في أي يوم شاء، بينما تستمتع زوجته بلغو الحديث مع غيرها من النساء أثناء بيعها البيض.

و من هنا نلاحظ على أن البيع مقتصرا على الرجال فقط و إنما حتى النساء كانت تقوم ببيع بعض الأشياء البسيطة و تعقد صلات اجتماعية مع رائدات السوق، و كان التاجر سرعان ما يتعلم ما يحبه زبائنه الدائمون في القرى فيزودهم بما يريدون، و هذا النوع من السوق ليس مقيدا فحسب بل هو ضروري في المناطق التي يكثر فيها المجرمون و لا توجد فيها المدن.[1]

غير أن السياسة ليست العامل المحدد الأوحد، بل يجب أن يكفي العطر لأن تكون القرى التي تستعمل هذه الأسواق قريبة قربا معقولا من بعضها البعض، و من جهة أخرى لا تكون هنالك حاجة لأسواق أسبوعية منفصلة عندما تكون القرى شديدة القرب كحالها في الواحات على ضفاف النيل، و لا تتوفر الأحوال الملائمة للأسواق الأسبوعية إلا في منطقتين من الشرق الأوسط هما شمال إفريقيا و شواطئ قزوين الإيرانية، و هاتان هما المنطقتان اللتان توجد فيهما هذه الأسواق.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص 327.

[2] كارلتون : المرجع المذكور سابقا ، ص 328.

3-6-تطور السوق بالجزائر:

3-6-1-السوق في العهد العثماني:

كانت توجد في الجزائر بعض الأسواق يعرض فيها الغرباء بضائعهم، و هي لا تشبه تاك الأسواق الضخمة التي كانت موجودة في بغداد أو في طهران و كانت العادة المتبعة في هذه الأسواق منذ القديم هي أن الأجنبي أو الجزائري أو اليهودي يكتري فيها محلا أو عدة محلات بمجرد حصوله على رخصة بذلك، وكان الزوار يكتفون بتقليب البضائع و قل ما يشترون منها فالتجارة لم تكن مربحة في الجزائر وذلك لقلة البيع[1]ن بحيث أن الجزائريين في هذه الفترة كانوا يعانون من الفقر والأمراض والأوبئة التي كانت تفتك بالكثير منهم، وكان في أسواق الجزائر العاصمة الكثير من الحرفيين الذين يقومون بصنع بعض الأشياء، والتي تباع للقبائل المجاورة كالقبعات، السراويل... وكانت البضائع التي تحملها القوافل من بلاد القبائل ومن الجنوب و من المغرب كالخضرو الفواكه توزع في هذه الأسواق.[2]

3-6-2-السوق إبان الاحتلال الفرنسي:

كانت الأسواق في العهد الفرنسي تعمل أولا على التقريب في العلاقات القائمة بين المجتمعات المحلية التي تدخل أطرافا في نسق السوق و تعمل على تدعيم تماسك المجتمع المحلي و تضامنه في قرى البربر.

و ثانيا كانت تقوم بدور رئيسي في نمو الحركة الوطنية بجبال الأطلس في شمال إفريقيا.[3]

---

[1] أبو العيد دودو: "الحياة الاجتماعية في الجزائريات الاحتلال". الجزائر: مقال في مجلة الأصالة . العدد8. 1972.

[2] Le tourneau, Roger:la regence d'Alger et le monde turo**.** école Républicaine n°4-Alger :1953-1954،pp58-59.

[3] حامد: المرجع المذكور سابقا ، ص 148.

و كانت السوق عبارة عن مؤسسة قانونية اجتماعية سياسية و أحيانا دينية معقدة تخدم أساسا أهداف اقتصادية، في بلاد القبائل كان الذهاب إلى السوق هو بمثابة واجب على كل أفراد القبيلة، حتى أن بعض القوانين القبلية كانت تعاقب الفرد الذي لا يذهب إلى السوق بحجة أنه ليس لديه ما يشتريه أو يبيعه إذن كما هو ملاحظ فإن للسوق أهمية كبرى في حياة الإنسان الجزائري بصفة خاصة، والإنسان العربي عامة.

و قد كانت تقام هذه الأسواق في عدة مناطق من القطر الجزائري سواء كان ذلك في المدن أو في الأرياف،و إن دراستنا لا تنحصر في دراسة السوق في مناطق الأرياف فقط، بل تعداه على المدن، حيث أنه في منطقة سطيف مثلا يقام السوق أمام أبواب المدينة كل يوم أحد سوق يأتي إليه عدد كبير من سكان المنطقة يقدرون بثمانية آلاف شخص، و يقول في هذه السوق (هايت ريش فون مالتان):

"و قد ذهبت إليه في اليوم الثاني من وصولي، و كنت قد وصلت لحسن حظي يوم الأحد وذلك لأدرس ملامح وجوه زواره من قبائل داخل البلاد...إلا أن يقول و أنا اعتبر السوق في أوروبا مبتذلة لأن أغلب ما يوجد بها من النسوان الشبيهات بالسائلات، أما السوق العربية فإنها تمتع الإنسان دائما، فقد كان هناك حوالي ألف شخص يمتازون بطول القامة في أغلب الأحيان ويعتبرون التجارة مسألة ثانوية و كان معظمهم يذكرنا بالسوق الرومانية[1].

[1] هايت ريش فون مالتان: ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا. ترجمة: د. أبو العيد دودو. الجزائر :الشركة الوطنية للنشر و التوزيع. 1979، ص 172.

3-7-تعريف الاستهلاك:

عرفه"جاك أدم": "بأنه القيام بأنشطةالشراء والاستخدام ثم التخلص من الفائض[1]"J.H.Adam،Consomptions. 1982.

تجاريا: يقصد بالاستهلاك: " النشاط الذي يشبع به الإنسان حاجاته ذلك ويتوقف الاستهلاك على الدخل و النزاعات النفسية و عادات الأفراد".

بالنسبة للمستهلك فيعرف بأنه: "الفرد الذي يستهلك السلع بسواء كانت مؤقتة أو مستديمة، أو ينتفع بالخدمات، و يقابل المنتج الذي يقوم بإنتاج السلع".[2]

يلاحظ أن التعريف الأول يركز على شمولية مصطلح المستهلك فسواء اقتنى الفرد سلعة أو خدمة ما، مرة أو عدة مرات، فيطلق عليه مستهلك، غير أن إطلاق صفة (الشخص) على المستهلك في التعريف الثاني يكشف الجوانب الاجتماعية لهذا المصطلح. فالشخص حسب علماء الاجتماع يعني: "وحدة للتحليل السوسيولوجي موضوع اجتماعي يحضى بمكانة خاصة، و يؤدي أدوار اجتماعية تنطوي على مسؤوليات نحو ذاته و نحو الآخرين يوصفه عضوا في مجتمع ومشاركا في مثله و تقاليده الثقافية.

و هناك نوعان من المؤثرات تؤثر في المستهلك و هي:

1/ المؤثرات الداخلية: الدوافع، التعلم، الاتجاهات و الشخصية.

2/ المؤثرات الخارجية: العوامل الاجتماعية الحضارية، عوامل الجماعات و نفوذها.[3]

---

[1] أحمد زكي بدوي: قاموس العلوم الاجتماعية. بيروت:مكتبة لبنان. 1986، ص232.

[2] المرجع نفسه، ص ـ ص324 ـ325 .

[3] سيف الإسلام شوية: سلوك المستهلك و المؤسسة الخدماتية. عنابة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. 2006، ص 19.

يعرف المشرع الجزائري المستهلك بأنه: " كل شخص يقتني بثمن أو مجانا منتوجا أو خدمة معدين للاستعمال الوسيطي أو النهائي لدى حاجته الشخصية أو حاجة شخص آخر أو حيوان يتكفل به".[1]

هذا يعني: إن المشرع أطلق الصفة الاجتماعية للمستهلك عندما ذكر بأنه شخص.

- المنتوج يقتني مباشرة من المنتج أو عن طريق ثان (وسيط).
- يعدد الاستفادة، فالمنتوج قد يسد حاجة المستهلك أو حاجة شخص آخر و حتى الحيوانات التي يتكفل بها.
- اعتبار الخدمات سلعة، و الخدمة حسب نفس القانون: مجهود يقدم ما عدا تسليم منتوج ولو كان هذا التسليم ملحقا بالمجهود المقدم أو عماله.[2]

كما حدد المشرع الجزائري قواعد متعلقة بحماية المستهلك خصوصا في المادة (02) عندما أكد أن : كل منتوج سواء كان شيئا ماديا أو خدمة مهما كانت طبيعته يجب أن يتوفر على ضمانات ضد كل المخاطر التي من شأنها أن تمس صحة المستهلك و/ أو أمنه أو تضر بمصالحه المادية.[3]

و يبدو أن المشرع الجزائري يسعى إلى تقنين عملية إرضاء المستهلك و هذا ما نصت عليه المادة (03) عندما ذكرت: " يجب في جميع الحالات أن يستجيب المنتوج و أو الخدمة للرغبات المشروعة للاستهلاك لا سيما فيما يتعلق بطبيعته و صنفه ومنشئه ومميزاته الأساسية و تركيبه".[4]

---

[1] الجريدة الرسمية:30 يناير 1990. الباب الأول. المادة 02.

[2] المرجع نفسه .

[3] الجريدة الرسمية: **قانون يتعلق** بالقواعد العامة لحماية المستهلك. الصادرة بتاريخ 07 فبراير 1989، المادة 02.

[4] الجريدة الرسمية :المرجع المذكور سابقا ، المادة 03.

العلاقات و التفاعل: بالنسبة لموضوع البحث، يقصد بذلك العلاقات بين البائعين والمستهلك حيث يشير معجم العلوم الاجتماعية إلى أن العلاقات الاجتماعية هي: "الروابط والآثار المتبادلة بين الأفراد في المجتمع، وهي تنشأ من طبيعة اجتماعهم و تبادل مشاعرهم و أحاسيسهمواحتكاك بعضهم بالبعض، و من تفاعلهم في بوتقة المجتمع".

بالنسبة لماركس فيبر فالعلاقات الاجتماعية هي: الموقف الذي من خلاله يدخل شخصان أو أكثر في سلوك معين و أيضا كل منها في اعتباره سلوك الآخر بحيث يتوجه سلوكه على هذا الأساس".

إن فحص هذه التعاريف يكشف على وجود فكرة التأثير المتبادل بينهما كلها، فسواء اعتبرت رابطة، أو صلة أو نسق أو سلوك أو توافق فتأثير طرف بطرف آخر قائم دوما و يعتبر الجانب الهام في التعريف كما يلاحظ الجانب المجتمعي في وجود فرد و جماعة أو فردين أو جماعتين يدخلان في وضع اتصال بينهما.[1]

فكيف يمكن فهم التفاعل على أساس أنه يقوم في أساس العلاقة الاجتماعية؟

يعرف التفاعل بأنه :"العملية الأساسية التي تعبر عن ذاتها في الاتصال و في العلاقة المتبادلة بين فردين أو أكثر (أو بين جماعات).

و يعتبر التفاعل بين الأشخاص سلوكا اجتماعيا لأن الناس يتبادلون المعاني و يمارسون التأثير المتبادل على سلوك بعضهم البعض و توقعاتهم و فكرهم/ من خلال اللغة والرمز ،والاستشارات".[2]

بناء على هذا التعريف يمكن القول:

---

[1] شوية: المرجع المذكور سابقا ، ص 27.

[2] شوية: المرجع المذكور سابقا ، ص 27.

1- إن الفعل الذي يجري بين الطرفين المتفاعلين بالضرورة" عملا بل قد يكون: كلمة، أو إشارة أو رسالة أو فكرة،..

2- و هذه بدورها تنتقل بدورها من شخص إلى آخر مهما كان الآخر: فرد أو جماعة أو مؤسسة و هذا يعيدنا إلى السلوكية و نظرية المنبه و الاستجابة.[1]

بالإضافة إلى العلاقة الاقتصادية، نجد أن البائعين المشترين هم فاعلون اجتماعيون، وعليه يترتب عن تفاعل ذي الأساس الاقتصادي جملة من المشاكل و المعضلات التي تتطلب الدراسة والتحليل عموما، تتمحور هذه المشاكل و المعضلات على جملة من القضايا من بينها رضا أو عدم رضا الطرفين بالتفاعل التفاهم أو سوء تفاهم و المصداقة، التعاون،و كل هذا يندرج تحت مفهوم العنف أو السلوكيات غير السوية.

3-7-1-نظريات تخص المستهلك:

3-7-1-1-النظرية الاقتصادية:

تجيب النظرية الاقتصادية على كل ما يتعلق بسلوك المستهلك من خلال النظرية النفعية التي شاعت خلال القرن 19 أو التي أطلق عليها نظرية المنفعة الحدية و يرى أصحاب هذه النظرية أن المنفعة هي خاصية عامة تشترك فيها جميع السلع التي في ميزانية المستهلك، و من ثم، فالمستهلك الفرد يفترض فيه أنه قادر على أن يعين لكل سلعة يستهلكها رقم يمثل مقدار المنفعة التي يشتقها من استهلاكها، و افتراض أيضا أن المنفعة المكتسبة من استهلاك إحدى السلع مستقلة عن معدل الاستهلاك من السلع الأخرى.

---

[1] المرجع نفسه، ص28.

المستهلك تبعا لهذه النظرية يستهدف الحصول على أقصى إشباع ممكن من موارده النقدية المحدودة، و هذا يعني أن المستهلك يتبع طريقة الرشاد الاقتصادي فيفاضل بين السلع المختارة وأنواع السلع الأخرى، فالمنفعة إذن هي أساس القيمة، فالفرد هنا من حيث هو مستهلك له حاجاته و يسعى دائما إلى أن يصل إل وضع التوازن عن طريق ثلاث وسائل:

1- إن المستهلك يحاول أن يعادل بين المنافع الحدية للسلع و أثمانها.

2- أنه يحاول أن يعدل مشترياته بين منافعها الحدية.

3- إن المستهلك يحاول أن يعدل مشترياه بحيث تتعادل المنفعة على الوحدة الحدية من كل سلعة.[1]

3-7-1-2-النظريات الاجتماعية النفسية:

أما البعد الثاني في محاولة تنظير المستهلك فهو اجتماعي، فبما أن الفرد لا يمكن أبدا عزله عن مجتمعه والثقافة السائدة فيه، فلا بد من أن يتأثر سلوكه الاستهلاكي بقيم المجتمع لقد حاول أ. مارشال A. MARSHALL أن يدخل بعض التعديلات على النظرية الكلاسيكية للطلب، حين ذهب في تحليله للحاجات الإنسانية إلى أنها تعتمد بدرجة كبيرة على الأنماط الثقافية و الاجتماعية على أن فبلنT. VEBLENكان أكثر وضوحا في تأكيده لدور العوامل الاجتماعية في تحديد نمط الاستهلاك و الواقع أن نظرية دوزنبري أكدت على ضرورة التركيز على المتغيرات السوسيولوجية في تفسير السلوك الاستهلاكي و ترى هذه النظرية أن المستهلك حين يواجه موقفا يتطلب اتخاذ قرار استهلاكي فإن حريته في اتخاذ مثل هذا القرار تنحصر في تغيير جودة السلع و الخدمات التي يستخدمها لأي غرض من الأغراض، أي أن المظهر الأخير للسلوك الاستهلاكي ليس شراء كميات

[1]شوية: المرجع المذكور سابقا ، ص 52.

معينة من السلع كما يفترض النموذج الاقتصادي، و إنما اختيار مستوى الجودة المطلوبة في حدود ميزانية المستهلك و رغبته في الادخار.

و من هنا يتضح البعد الاجتماعي لظاهرة الاستهلاك، فالمستهلك يسعى دائما إلى تحسين جودة السلع و الخدمات التي استهلكها ومصدر هذه الرغبة في رأي دوزنبري J. DUESENBRYيتحدد كالأتي:

- إن طبيعة المجتمع الحديث تجعل المتفوقين اجتماعيا يتميزون على غيرهم من أفراد المجتمع.
- إن هذا التمييز ينعكس في شكل مستويات معيشية أعلى و أفضل من مستويات المعيشة السائدة في المجتمع.[1]
- إن ارتفاع مستوى معيشة الأفراد المتميزين في المجتمع يتخذ شكل استهلاك سلع من جودة أعلى.
- إن رفع مستوى المعيشة هدف اجتماعي في حد ذاته يسعى إليه الأفراد جميعا.
- إن الأفراد الذين يرغبون تحسين معيشتهم يتمثلون بأفراد الطبقات المتميزة في أنماط الاستهلاك فيصبح استهلاك سلع من جودة أعلى هو مظهر السلوك و ليس الاستهلاك لكميات أكبر من نفس السلع، كما تفترض النظرية الاقتصادية.

و هكذا فإن قوة الدافع للاستهلاك حسب دوزنبري J. DUESENBRYيتوقف على درجة معدل تكرار تعرض الفرد لسلع أفضل، كذلك يتم اتخاذ القرار على درجة معدل تكرار تعرض الفرد لسلع أفضل، كذلك يتم اتخاذ القرار باستهلاك السلع الأعلى جودة بناءا على التفاعل بين:

- درجة تعرض الفرد للسلع الأفضل.

---

[1] شوية: المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 53-54.

- رغبة الفرد في الادخار في حدود ميزانيته.

أما البعد الرابع فمشتق من طبيعة الفرد نفسيا، فمن البديهي أن لكل مستهلك نفسيا لها سيكولوجية قد تختلف كثيرا أو قليلا عن نفس شخص آخر و عليه فلا بد للسلوك الاستهلاكي من التأثير بهذهالمكوناتالفردية.

لقد تعددت النماذج في النظرية النفسية بتعدد الزوايا التي عولجت منها العلاقة بين المؤسسة والمستهلك، فيوجد من فضل إبراز التكوين النفسي للمستهلك في حين يلح البعض على وجوب كشف المؤثرات في سلوك المستهلك و اهتم البعض الآخر بالحاجات و الدوافع.[1]

حين قام ماك قير Mc. GUIRE سنة 1976 لعمل نظرية الدوافع النفسية التي استخدمت في الدراسات التسويقية على نطاق كبير و قسم الدوافع إلى جزئين أساسيين :

-دوافع داخلية غير اجتماعية.

-دوافع خارجية اجتماعية.

أ/ الدوافع و الحاجات الداخلية غير الاجتماعية:

-الحاجة إلى التناسق :من أجل التقليل من الشعور بالتنافر يحاول المستهلك التزود بالمعلومات و من ثم إحداث التوازن الداخلي

- الحاجة إلى توضيح الأسباب (السببية) التي كانت وراء تكوين رتب و مستويات مختلفة توفر إطارات مرجعية.

- الحاجة إلى استخدام الإشارات والمعاني والتي تساعد في تفسير ما يشعر به المستهلك.

- الحاجة إلى الإبداع و هذا يعتبر سبب أولي يؤدي إلى تحول المستهلك من ماركة إلى أخرى و التي تتغير مع الوقت.

---

[1]شوية: المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 54-55.

ب/ الدوافع و الحاجات الخارجية الاجتماعية:

- الحاجة إلى التعبير عن الذات، و هذا الدافع يجعل المستهلك يرغب في التعبير عن مع الآخرين.

- الحاجة للدفاع عن الأنا و هي الحاجة التي تدفع الفرد إلى أن يدافع عن ذاته أمام الآخرين بشراء ماركات تجعله مقبولا اجتماعيا من الآخرين.

- الحاجة للتأكيد و الإثبات و هي تعكس حاجة المستهلك للارتباط بأنواع من الأنشطة التي تزيد من احترام الآخرين له.

- الحاجة إلى التكيف و هي احترام الآخرين له.

لكن لا بد من محاولة للربط بين مختلف الأبعاد و ترتيبها بشكل منسق و هذا قد نجد تفسيرا له في النظرية التكاملية[1].

3-7-1-3-النظرية التكاملية:

إن الاختلاف حول عوامل تفسير سلوك المستهلك أدى بالبعض إلى محاولة وضع متغيرات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، و سيكولوجية، و هذا قصد وضع صورة أكثر شمولا للعلاقة بين المؤسسة و المستهلك، فمثلا وضع " لازر سفيد" يقوم على افتراض أن عملية الاختيار تتحدد بفعل مجموعتين من المتغيرات:

أ/ مجموعة المتغيرات المتعلقة بالمستهلك (الفرد): و تشتمل على:

- الدوافع التي هي عبارة عن قوى داخلية تحدد السلوك و تعكس حالات التوتر أو عدم التوازن داخل الفرد و بالتالي يصبح السلوك هو الوسيلة للتخلص من هذا التوتر أو إعادة التوازن.

---

[1] شوية: المرجع المذكور سابقا ، ص-ص-ص 59-60-61.

- الوسائل التي يستخدمها الإنسان في السلوك سواء كانت مادية مثل القدرات الجسمانية أو المعنوية، كالمعرفة و القوى الثقافية للفرد.

ب/ مجموعة المتغيرات المتعلقة بالبيئة: و التي تشتمل على:

- المؤثرات البيعية كالإعلان و خصائص متاجر البيع و المغريات التسويقية المتنوعة.
- مؤثرات أخرى مثل التفسير الاقتصادي و عوامل التقليد و المحاكاة.

و استخدم لازر سفيلد نموذجه في تفسير السلوك الاستهلاكي على النحو التالي: ينتج عن تفاعل المستهلك في وقت ما مع مركب معين من المتغيرات البيئية تغيير في مجال أو التركيب النفسي و الاجتماعي للمستهلك كأن يغير رأيه نحو استهلاك ماركة بدلا من أخرى مثلا و قد ينطوي التغيير على سلوك ظاهر أو باطن أو الاثنين معا، و هكذا فإن استمرار تفاعل المستهلك مع البيئة ينتج سلسلة من المتغيرات في تركيبه النفسي و الاجتماعي أو كليهما معا.[1]

و يمكن أن نلخص أهم القضايا الأساسية التي تتضمنها هذه الأشكال التخطيطية لنماذج السلوك فيما يلي:

- ترتبط مجموعة الظواهر السيكولوجية و السوسيولوجية و الأنثروبولوجية و الاقتصادية بكل من سلوك الفرد و الأسرة و الجماعة، ثو ترتبط أيضا بما يحدث من مناقشات متصلة بالشراء و استخدام السلع و الخدمات بهدف الاستهلاك.

- إن الظواهر الاقتصادية المتعلقة بالإنفاق و الاستهلاك هي نتيجة للتفاعل القائم بين أبعاد البناء السوسيو اقتصادي للاستهلاك و المتمثلة في السلوك، و الكم و القيمة و النوع، والبعد الزمني، و المفاهيم المتعلقة بالفرد و المجتمع.

---

[1] شوية: المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 61-62.

- الموضوعات الأساسية المرتبطة ببناء السلوك الاستهلاكي هي ذات المفاهيم المرتبطة بالإطار العام للمفاهيم في العلوم الاجتماعية، فالمدخل السيكولوجي يتعلق بالمفاهيم المرتبطة بكل من الدوافع، الإدراك، التعليم، أما المدخل السوسيولوجي فيرتبط فيه مفهوم السلوك بموضوع التنشئة الاجتماعية و البناء الاجتماعي و الوظيفي و الجماعة و القيم و المعايير، في حين يرتبط المدخل الأنثروبولوجي بدراسة الثقافة و الأنماط الثقافية، وأخيرا المدخل الاقتصادي الذي يرتبط بالسعر وتفضلات المستهلك و علاقة الدخل بكل من الإنفاق و الاستهلاك.[1]

3-7-2-تعريف المستهلك:

تعني كلمة المستهلك في التحليل الاقتصادي هي الوحدة الاقتصاديةالفردية،التي تقوم بعملية الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع،و المستهلك قد يكونفردا أو أسرة تكتسب دخل معين يخصص لإنفاق أفرادها على السلع و الخدمات الاستهلاكية النهائية.

3-7-2-1-تعريف سلوك المستهلك:

إن أهمية التعرف على سلوك المستهلك جعل المختصين في العلوم الاقتصادية والاجتماعية أن يهتموا بهذا المفهوم مما أدى إلى ظهور عدةتعاريفمن بينها :

تعريف **(1973Engel)** : لقد عرف أنجل سلوك المستهلك على أنه التصرفات التي يقومونبهاالأفراد و بصورة مباشرة من أجل الحصول واستعمال الخدمات الاقتصادية بما في ذلك القرارات التيتحدد هذه التصرفات.

---

[1] شوية: المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 64-65.

أما بالنسبة إلى(**Howard1973**) فإن سلوك المستهلك يمثل التصرفات التي يتبعها الأفراد بصورة مباشرة بهدف الحصول على السلع و الخدمات الاقتصادية بالإضافة لذلك القرارات التي تسبق هذه التصرفات و الطريقة التي يتصرف بها الناس في عملية التبادل.

ولقد عرفه(**Molina 1980**) بأنه التصرفات و الأفعال التي يسلكها الأفراد في تخطيط وشراء السلعة ثم استهلاكها .

التعريف الإجرائي:من خلال التعاريف نستطيع أن نقول بأن سلوك المستهلك هو كل التصرفات التي يقوم بها المستهلك عند اتخاذ قرار شراء أي سلعة أو خدمة معينة .

3-7-2-2-العوامل المؤثرة على الاستهلاك:

هناك عدة عوامل يتأثر بها حجم الاستهلاك، و يمكن تصنيف هذه العوامل إلى نوعين، أولهما عوامل كمية قابلة للقياس و هي تتمثل في الدخل و توزيعه، و سعر السلعة، و أسعار السلع الأخرى (البديلة)، أما العوامل الأخرى فهي غير قابلة للقياس كأذواق المستهلكين، ذو تقاليدهم و حتى البيئة و الموقع الجغرافي و المناخ، و سوف نستعرض هذه العوامل على النحو الأتي:

أ/ أثر الدخل: يعد الدخل أحد العوامل المهمة في تأثيره على الاستهلاك، عادة ما يؤدي زيادة الدخل النقدي للمستهلك إلى زيادة إمكانيته الكلية و التي تنعكس في شراء السلع و الخدمات و بالتالي زيادة الطلب على السلع عند نفس السعر و العكس صحيح إذا انخفض الدخل فسوف يقل الطلب على السلع عند نفس السعر دائما عند نفس السعر، و هذه الحالة تكون إلا عند السلع العادية، أما في حالة السلع الدنيا (الرديئة) فتؤدي زيادة الدخل إلى نقص الطلب على السلع الرديئة.

ب/ أثر سعر السلع: إن ارتفاع أو انخفاض السعر يؤثر بشكل أو بآخر على حجم الاستهلاك

و يكون أثر السعر على الاستهلاك تأثيرا عكسيا أي كلما زاد سعر بدائل لتلك السلعة ويتناسب هذا التحول مع أسعار السلع البديلة أو المكملة، و كذلك مع دخل المستهلك.

جـ/ أثر أسعار السلع البديلة: إن ارتفاع سعر السلعة يؤدي بالمستهلك على إعادة النظر في أسعار السلع البديلة والتي بقيت ثمنها ثابتا، و إذا كان سعر السلع البديلة أرخص من السلعة فيتحول إلى شراء السلع البديلة و التخلي عن السلعة التي ارتفع سعرها، أما بالنسبة إذا انخفض سعر السلعة يؤدي بالمستهلك على إحلال هذه السلعة مكان السلعة التي بقي ثمنها ثابتا، ذلك لأنها تصبح أرخص نسبيا منها.

بعبارة أخرى، إن تغيير أسعار السلع التي يشتريها المستهلك يؤدي به إلى إعادة ترتيب مشترياته منها وفقا للأسعار الجديدة، فيحل السلع التي تصبح أرخص نسبيا محل تلك التي تصبح أغلى نسبيا و ذلك لإشباع حاجته.

د/ أثر العوامل البيئية و الموقع الجغرافي: إن الاستهلاك يتأثر بالتوزيع الجغرافي و البيئي للسكان، حيث أن التوزيع الجغرافي يخلق تجانس داخل هذه المناطق و يختلف بين منطقة وأخرى فسكان الحضر يختلف نمط استهلاكهم عن نمط سكان الريف الذين يتأثرون بالبيئة الريفية، إن مثل هذه العوامل رغم أنها وصفية لكن تصنيف بيانات الاستهلاك على مستوى المنطقة و مستوى البيئة و مستوى الفصول فيعطينا قياسا لها.

و هناك عوامل أخرى لا يمكن قياسها و لكنها تؤثر على الاستهلاك كميا و ترتبط بالطبيعة البشرية و بالعادات و التقاليد، كأذواق المستهلكين و العوامل النفسية و التوقعات المستقبلية...إلخ.

3-7-2-3-أنواع المستهلك:

عمليا تستخدم كلمة لوصف نوعين مختلفين من المستهلكين:

أولهما: **المستهلك الفرد:** وهو ذلك الفرد الذي يقوم بالبحث على السلعة أو خدمة ما وشراءها لاستخدامه الخاص أو استخدام عائلي...[1]

أما النوع الثاني: المتمثل في **المستهلك الصناعي،** فيضم كافة المؤسسات الخاصة أو العامة، حيث تقوم هذه المؤسسات بالبحث وشراء السلع والمواد والمعدات، التي تمكنها من تنفيذ أهدافها المقدرة في خططها أو استراتيجيتها كما أن المؤسسات الصناعية تقوم بشراء المواد الخام الأولية ومكونات أخرى نصف مصنعة وذلك من أجل انتاج وتسويق سلع نهائية لكل من المستهلك النهائي أو المستهلك الصناعي.

أما المشتري الخدماتي فغالبا ما يقوم بشراء مختلف الأدوات والمعدات التي تمكن المؤسسة من تقديم خدماتها لكل من المستهلك الفرد أو المؤسسات التي قد يحتاجها.

3-7-2-4-قيمة السلعة بالنسبة للمستهلك:

إن قيمة السلعة وجودتها تختلف بشأنها آراء المستهلكين، وذلك باختلاف الزوايا المنظور إليها فما يراه مستهلك ما بشأن سلعة معينة قد لا يراه آخر بالصورة ذاتها، إذ لا توجد معايير محددة يمكن الرجوع إليها لتحديد جودة السلعة والقيمة التي تحدد بموجبها مع العلم \ان السلعة تتسم بصفات متعددة هي:[2]

---

[1] محمد إبراهيم عبيدات: سلوك المستهلك مدخل استراتيجي. ط2. الأردن: دار وائل للطباعة والنشر. 1998 ص- ص 15-16.

[2] عبيدات :المرجع المذكور سابقا ، ص 18.

1- الصفات أو السمات المتغيرة: وهي الصفات أو المعايير القابلة للقياس مثل: الطول الوزن...إلخ.

2- الصفات أو السمات التميزية: وهي الصفات التي لا تتسم بالقياس وتخضع لاعتبارات معنوية، تتباين أهميتها وفق تصور المستهلكين وتحدد بمعيارين: جيدة أو رديئة، ملائمة أو غير ملائمة متطابقة أو غير متطابقة...إلخ.

3- ونظرا لما تتمتع به المنتجات من صفات، فإن تحديد القيم المقترنة بالسلع غالبا ما تتباين من فرد لآخر، ولذلك فإن الدراسات السوقية من خلال استخدام أسلوب الملاحظة بالتصرفات الاستهلاكية أو مقابلة المستهلكين، تستطيع من خلالها المنظمة التعرف على القيم النوعية التي تتسم بها السلع المقدمة من المنظمة إلى المستهلك وفي ضوء ذلك من خلال الجوانب التالية:[1]

أ/ قيمة السلعة من خلال المطابقة للمواصفات التي تحقق للمستهلك إشباع حاجاته ورغباته.

ب/ قيمة السلعة تتحدد من خلال ملائمة السلعة لاستخدام أو الاستعمال الفردي أو العائلي.

ج/ قيمة السلعة من خلال انخفاض نسب العيوب التي يمكن أن تطور من خلال الاستعمال أو الاستهلاك.

د/ يمكن أن تتحدد القيمة بالسعر المناسب للسلعة قياسيا بالمنفعة المحققة منها.

هـ/ انخفاض الحاجة إلى الصيانة المستمرة.

و/ درجة الاعتمادية المطلوبة عند الحصول على السلعة واستعمالها.

ن/ شروط البيع التي تتناسب مع رغبات المستهلكين.

---

[1] المرجع نفسه، ص 79.

3-7-2-5-قناعة المستهلك:

القناعة تعني الانخفاض في درجة عدم القناعة إلى حد لا يصل إلى الشكوى لدى المستهلك أو هي انخفاض شكوى المستهلك وضاه عن السلعة أو الخدمة التي تلبي احتياجاته أو القناعة مؤشر للفرق بين الأداء والتوقعات، إذ أن انخفاض شكاوي المستهلك تعد في بعض الأحيان من المقاييس الراجحة غير أنها لا تصل إلى حد الكفاية كي يقاس عليها توازن السوق وانخفاض معدل قناعة المستهلك.

كما يعتبر الربح دليل يعكس قناعة المستهلك ورضاه بمعنى أن الربح مرآة تعكس رضا المستهلك، إذ أن رضاه يمكن مراقبته خلال مدة زمنية أكثر بعدا من امتلاكه للسلعة، ومع الصعوبات الموجودة في قياس المنفعة فإن الاقتصاديين يعتبرون أنها تشمل سلعة معينة في شكل منفعة زمنية ومكانية وكذلك منفعة التملك.

إن قناعة المستهلك ورضاه تناولته وجهة النظر الكلية والجزئية من المداخل النظرية والتطبيقية، ومن وجهة نظر الاقتصاديين ووجهة نظر قسم الشكاوي، وبالرغم من ذلك فإن رجال التسويق قد أقروا تلك الحقيقة وهي أن السلع أو الخدمات ماهي في الواقع إلا وسائل وليست غايات، وذلك حينما أكدوا أ، المستهلك لا يشتري المنتجات أو الخدمات وإنما يشارك في الحلول للمشكلات.[1]

[1] عبيدات : المرجع المذكور سابقا ، ص 71.

3-7-2-6-المتغيرات التي تؤثر على قناعة المستهلك:

هناك أسباب ومتغيرات تؤثر على رضا المستهلك وقناعته، مما تجعل رد فعله سلبيا وكذلك تؤثر على اتجاهاته وسلوكه قولا وفعلا وهي:[1]

1/ شكوى العملاء والمستهلكين والموقف منهما:

إن شكوى المستهلك والاستجابة لها تنعكس على رضا المستهلك، حيث قامن مجموعة من الكتاب بدراسة لقياس مدة استجابة المديرين للشكاوي وكيف يتم التفاعل بالإيجاب مع طلبات وشكاوي المستهلك وعلى رأسهم " ريمسك وهارؤمون" أما "لوتروسوان" و "لونجمان" فقد اكتشفا العلاقة بين درجة عدم الرضا وبين سلوك الشكوى من قبل المستهلك، فكانت هناك إيجابية بين حدة عدم الرضا وبين سلوك الشكوى.

كما اكتشف "أندرين" وآخرون مدى أهمية الحوار بين التاجر والمستهلك وكذلك أهمية الرد على شكوى المستهلك من قبل التاجر من خلال هذه الدراسات تم الكشف عن مدى شيوع عدم الرضا بين المستهلكين بسبب عدم التعامل مع شكواهم بشكل إيجابي وبالتالي سكوتهم عن كل أشكال العنف من طرف التجار.

2/ مواصفات الخدمات ونوعها في تحقيق الرضا:

إن مواصفات الخدمة التي يتلقاها المستهلك من قبل التجار من أهم العوامل التي تؤثر على رضا المستهلك، إذ يوجد ثلاث أركان رئيسية للخدمة الجيدة وهي: الدقة والانضباط في مستوى الخدمة وسرعة الانجاز في التقديم والحرص على توافر عامل التنوع في الخدمة.

---

[1] مجيد جاسم : الإدارة الحديثة في التسويق الوقت الجودة. الاسكندرية:شباب الجامعة: 2004، ص 44.

لذلك ينبغي على القائمين على شؤون التجارة من بائعين وموزعين يتعاملون بحرص بمقتضى الأركان الثلاثة السابقة عند تقديم الخدمة للمستهلك (العملات التجارية) إذ أن إغفال أي ركن منها يؤدي إلى انعكاسات سلبية تؤثر سلبا على رضا عملائها إلى حد كبير.

3/ المستوى الجيد للمعلومات التي يتلقاها المستهلك:

إن العميل يبحث عن معلومات حول السلعة أو الخدمة التي يريد الحصول عليها، توفر المؤسسة للمستهلك هذه المعلومات في شكل تعليمات على سطح العلب والقارورات والمعلبات تحمل الشروط الصحية التي تضمن سلامة المنتوج من تاريخ الإنتاج والاستهلاك ونهاية ومكان حفظه ودرجة حرارة الوسط الذي يحفظ فيه...إلخ من التعليمات التي توجب أخذها بعين الاعتبار من طرف المستهلك، أو يبحث عن مصادر أخرى للمعلومات مثل: الأصدقاء أو الروابط أو الجمعيات التحسيسية التي ينتمي إليها المستهلك وحتى اللجوء إلى المنشآت المنافسة لذلك تجب على المنشأة أن تقدم معلومات جيدة للمستهلك.

4/ صفات التجار أو مقدم الخدمات:هناك خصائص وعلامات وصفات ينبغي توفرها في العاملين في قطاع التجارة كي ينجحوا في تقديم خدمات للمستهلك منها: توفر الجاذبيةإظهارروح التعاون وتوفر روح الصداقة والإخاء وكذا فهم الحاجيات ورغبات المستهلكين، تقديم خدمات ذات جودة عالية.[1]

3-7-2-7-المخاطر التي تواجه المستهلك:

يتخذ المستهلك عدة قرارات حول الكثير من السلع والخدمات وتتضمن تلك القرارات أسئلة مثل: ماذا يشتري المستهلك ومن أين؟ وكيف يشتري؟ ولأن تلك القرارات غير مؤكدة النتائج

[1] جاسم : المرجع المذكور سابقا ، ص 45.

وتتضمن عواقب غير معروفة ويمكن تعريف الخطر بأنه حالة عدم التأكد التي يعاني منها أو يشعر بها المستهلك عندما لا يستطيع رؤية نتائجه أو عواقب قراره الشرائي.[1]

وتجدر الإشارة أن هذا التعريف يشير إلى بعدين أساسيين للمخاطرة هما:

أ- حالة عدم التأكد التي تواجه المستهلك المشتري قبيل الشراء أو بعده للماركة السلعية موضوع الاهتمام.

ب- العواقب التي يتحملها المستهلك، نوعيتها وتكلفتها في الأجلين القصير والمتوسط حسب حجم المخاطر المالية الأدائية والنفسية والاجتماعية الكامنة في الماركة للسلعة أو الخدمة التي تم شرائها أو استخدامها.

ومن بين أنواع المخاطر التي يواجهها المستهلك عند اتخاذ القرار:

1- المخاطر المتعلقة بأداء السلعة أي الخوف من أن الماركة لن تقوم بأداء ما هو مطلوب منها أو كما هو متوقع من قبل المستهلكين المحتملين لها من تأدية المنافع والفوائد المرجوة منها.

2- المخاطرة البدنية والمادية وترتبط بالمخاطرة التي قد يتعرض لها المستهلك نتيجة لاستخدام الماركة من السلعة على سبيل المثال هي استخدام ماركة من أفران الغاز أم لا؟

3- المخاطرة المرتبطة بالناحية المادية مثلا هل الثمن يدفعه من أجل دخول الجامعة يعطي المعرفة الكافية والثقافة المطلوبة ويمكن الوظيفة الجيدة بعد التخرج أم لا؟

4- المخاطرة المرتبطة بالناحية الاجتماعية: هل استهلاك ماركة من السلعة سيزيد إحراجي أمام أصدقائي أم لا؟

5- المخاطرة النفسية: ويرتبط هذا النوع من المخاطرة بكمية ونوعية المخاطرة النفسية المتحققة للمستهلك من وراء شراء هذه الماركة أو تلك؟

---

[1] عبيدات: المرجع المذكور سابقا ، ص 58.

6- المخاطرة المرتبطة بالوقت وخاصة إذا لم تؤدي الماركة المشترية عملها وتبين للمستهلك أنه تعرض للغش والخداع.[1]

3-7-2-8-حقوق المستهلك:

من بين هذه الحقوق نجد ما يلي:

1/ حق الأمان:

ويعني ذلك ما يجب أن يمتلكه من حق الحماية جراء المعاملات التجارية وما يقع عليه من غش بمختلف أشكاله ضد المنتجات والخدمات التي تسببت في إحداث الأضرار والحوادث الصحية في حياته، فالمنتج سابقا كان يخضع في اعتباره للسلامة والأمان في المنتوج المقدم وفق ما يمليه القانون ويتحمل المسؤولية الواضحة في اعتماد التصميم للمنتجات، لكي يتلاءم وبسلام مع مختلف حالات الاستخدام من قبل المستهلك في حين يقوم بعض التجار بخلط المنتجات بإنقاص أو زيادة بعض المواد إلى تركيبة المنتوج الذي يكن عليه الطلب في المجتمع وخير مثال على ذلك قيام بعض التجار بعرض مادة الخبز التي تعرف طلبا في مجتمعنا المحلي وذلك بوضع له سعر الخبز المحسن، أما في حقيقة الأمر فهو خبز عادي فالخباز تعامل معه على أساس أنه خبز عادي سعره بالجملة 7.00 دج، أما التاجر فيبيعه بسعر 10.00 دج وسعر الخبز المحسن.

2/ حق الحصول على المعلومات:

يكون من الضروري على التجار إجراء بعض التغييرات التي من شأنها أن تساعد المستهلكين لكي يمتلكوا معلومات كافية عن السلع والخدمات التي تقدم لهم، إذ تجعل المستهلك قادر بنفس الوقت على إجراء المقارنة والتقويم بين المنتوجات المختلفة ولمتشابهة، بعضها مع

[1] عبيدات :المرجع المذكور سابقا ، ص 59.

البعض الآخر، فحق المستهلك في لحصول على المعلومات يعني الحماية ضد عمليات العنف بجميع أشكاله ومختلف أنواعه.

3/ حق المستهلك في سماع رأيه:

معناه فسح المجال أمام المستهلك لإبداء رأيه بالسلعة وإسماع المعنيين بالأمر وبشكل خاص فيما إذا كانت معرضة لاحتمالات التلف أو الضرر بصحته.[1]

3-7-3-خطوات الشراء عند المستهلك:

3-7-3-1-التعرف أو الشعور بالحاجة:

يشعر المستهلك بحاجة معينة يرغب في إشباعها وتظهر هذه الحاجة من خلال المقارنة بين الحالة المرغوبة والحالة الفعلية للمستهلك ويقوم دور التسويق في هذه الحالة بإظهار هذه الحاجة إلى حيز الوجود وذلك باستخدام جهود الترويج الإعلان وتنشيط المبيعات.

3-7-3-2-البحث عن المعلومات:

يقوم المستهلك بجمع المعلومات عن البدائل المختلفة لإشباع الحاجة وذلك بالاهتمام من إعلانات السلعة وتجاوبها من قبل الآخرين، فيأتي دور التسويق في تأثير على مصادر المعلومات.

3-7-3-3-تصميم البدائل:

إن المستهلك في ممارسته لإشباع حاجاته ليبحث عن مجموعة من المنافع مرتبطة بسلعة التي تمده بالإشباع وذلك بجمع معلومات كاملة وصحيحة عن تلك البدائل المختلفة التي يمكن اختيار من بينها فيقوم دور التسويق هنا في التأثير على المستهلك من خلال الإعلان عن طريق ربط السلعة المعلن عنها والخصائص المختلفة ومؤثرة في اختيار المستهلك.

---

[1] عبيدات :المرجع المذكور سابقا ، ص 137.

3-7-3-4-اتخاذ قرار الشراء:

هو اتخاذ القرار النهائي للاسم التجاري الذي سيقوم المستهلك باختياره بناء على عملية التقييم البدائل ويلعب دور التسويق هنا في تأثير المستهلك لاتخاذ قرار الشراء الفعلي سريعة ويتم ذلك عن طريق الإعلان المركز.[1]

3-7-3-5-سلوك ما بعد الشراء:

تمتد خطوات الشراء إل ما بعد الشراء ويتضمن مدى رضا المستهلك عن اختيار تلك البدائل أو السلعة ومدى استعداده لتكرار عملية الشراء ومدى حاجاته إلى خدمات ما بعد الشراء ويهتم رجال التسويق هنا بتقديم خدمات الضمان و الإصلاح.[2]

3-7-3-6-دورة حياة المنتوج:

الفكرة الرئيسية لهذه النظرية هي أن لكل منتج دور حياة تبدأ بالولادة (مرحلة التقديم) وتنتهي بالموت (مرحلة الاضمحلال)، ولقد أشار بذلك الأستاذarchpattion حيث قال: " تولد السلعة ثم تنمو ثم تصل إلى مرحلة النضج ثم إلى مرحلة الذبول والتدهور".

1/ مرحلة تقديم المنتوج :

وهي أول مرحلة حياة السلعة لأول مرة في السوق، ولا يكون لدى المستهلكين من مختلف فئاتهم أية فكرة عنها وبمفهوم تسويقي لا يوجد أي سوق وقت تقديمها لذا تكمن مهمة المؤسسة الأساسية هي إيجاد سوق وذلك عن طريق محاولة جذب عدد كافي من المستهلكين والفشل في تحقيق ذلك الهدف أو المهمة يعني إلغاء أية مبررات لاستمرار المؤسسة في الإنفاق.

---

[1] مليحة يزيد: أصول وفصول التسويق. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر. 2014، ص 122.

[2] المرجع نفسه، ص 123.

2/ مرحلة النمو:

في هذه المرحلة يبدأ دخول عدة منافسين لسوق السلعة كما يكون الطلب على السلعة في هذه المرحلة أعلى من المعروض منها وقد لا يبقى السعر عاليا كما في هذه المرحلة والارتفاع النسبي لدرجة المنافسة في الصناعة في هذه المرحلة قد تحقق أرباحا عالية لأن المؤسسة قد تكون قادرة على بناء شبكة توزيعية قوية لسلعتها الجديدة، وهي المرحلة التي يتصف بها المنتوج بالقبول من جانب السوق ويتأثر قرار شراء المستهلك في هذه المرحلة بجملة عوامل منها: زيادة عدد المنافسين، اتجاه الأسعار نحو الانخفاض.[1]

3/ مرحلة النضج:

أهداف المؤسسة التسويقية في هذه المرحلة تحديث وتثبيت حصصها السوقية مع المتابعة أو المراقبة لأداء السلعة في السوق واكتشاف أية مشاكل أو أخطاء يعاني منها المزيج التسويقي المطروح والمتبع ومحاولة معالجتها بالسرعة الممكنة من أجل البقاء وجذب المستهلكين بعيدا عن المنافسة خلال هذه المرحلة تتزايد مبيعات السلعة ولكن بمعدلات أقل من المعدلات السابقة، وإن المنافسة الشديدة في هذه المرحلة تؤدي إلى تخفيض الأسعار وتزايد نفقات التسويق، وقد تشتد حدة المنافسة في هذه المرحلة إلى الحد الذي تخرج معه بعض المؤسسات من الصناعة.

4/ مرحلة التشبع:

تمتاز هذه المرحلة بالثبات النسبي للمبيعات من السلعة من مختلف الماركات تسويقيا ووصول الماركة من السلعة إلى مرحلة التشبع، يحتم تكثيف الجهود التسويقية بهدف خلق طلب جديد، وفي هذه المرحلة تقل المبيعات وبالتالي لابد من التفكير في إحلال المنتج بمنتج آخر وتتأثر

---

[1] يزيد: المرجع المذكور سابقا ، ص 137 .

قرارات الشراء في هذه المرحلة بما يلي: حدوث تغيرات في منافذ التوزيع وزيادة معدل استبدال سلعة بسلعة أخرى.[1]

5/ مرحلة الانحدار:

تنخفض المبيعات خلال هذه المرحلة نتيجة التقدم التكنولوجي والتغير في احتياجات ورغبات المستهلكين يتضمن الهدف الاستراتيجي للمؤسسات في هذه المرحلة محاولة تجنب تكيد أية خسائر بينما الطالب الكلي على السلعة ينخفض وكنتيجة لذلك:

- تجنب معظم المؤسسات التسويقية استثمار أي موارد إضافية في تعديل مواصفات إنتاج أو تسويق هذه الماركة من السلعة في هذه المرحلة.
- قد ينسحب عدد كبير من المنافسين من سوق صناعة السلعة الأمر الطبيعي يساعد على رفع سعرها قليلا لانخفاض المعروض منها بشكل عام.
- أخيرا إذا لم تستطع المؤسسات المنتجة للسلعة والتي تمر بمرحلة انحدار من إيقاف ذلك التدهور والهبوط فالنتيجة المنطقية هي ضرورة إلغائها في خطوط انتاجها الحالية.[2]

3-7-3-7-السعر:

هو مقدار ما يدفعه الزبون أو المشتري لقاء المنتج، وقد يعرف السعر بأنه القيمة التي يدفعها المستهلك لبائع السلعة أو الخدمة بقاء الحصول عليها.

❖ **أهداف التسعير:** يهدف المشروع من سياسة السعر إلى أكثر من هدف فبينما يهدف إلى أقصى أرباح ممكنة في المدى القريب والبعيد يرغب أن يبقى على علاقة طيبة مع العاملين، مع الحكومة، مع المستهلكين.

---

[1] يزيد : المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 140-141.

[2] يزيد : المرجع المذكور سابقا ، ص 142.

- **هدف البيع:** يعتبر هدف الربح أكثر مؤثر في قرارات السعر، في الماضي لكثرت أغلب المؤسسات على البقاء حجم كبير للمبيعات حتى ولو كان هذا يعني انخفاض في هامش الربح ولكن في السنوات الأخيرة، تتركز المؤسسات على الإبقاء والمحافظة على هوامش الربح والعمل على تخفيض النفقات واختيار السعر الذي يمكن من الربح ويمكن الحصول على المبيعات الضخمة.

- **هدف حجم المبيعات:** يتضمن هدف حجم المبيعات مجموعة أخرى من الأهداف نلخصها كالآتي:

- الوصول بإيرادات المبيعات إلى أقصى ما يمكن: اتبعت كثير من المؤسسات طريقة الحصول على أكبر إيرادات مبيعات م خلال أقصى مبيعات ممكنة، ولقد اعتقدت أن زيادة المبيعات يعتبر مؤشرا إيجابي بمعنى أن زيادة المبيعات سيؤدي حتما إلى زيادة الأرباح، وقد يطلب المستهلكون بعض المنتجات حتما إلى زيادة الأرباح، وقد يطلب المستهلكون بعض المنتجات التي تكون تكلفة انتاجها مرتفعة فتضطر الشركة إلى الاستمرار في انتاجها وتقدمها للمستهلكين رغم أنها لا تحقق أرباحا عالية.[1]

- الوصول إلى نصيب المؤسسة من السوق إلى أقصى ما يمكن:

تهدف استراتيجية التسويق في بعض الشركات إلى الوصول بنصيب الشركة في السوق إلى أقصى ما يمكن فعلى فرض زيادة المبيعات تزيد مبيعات المنافسين بمعدلات أكبر.

- الوصول بعدد العملاء إلى أقصى ما يمكن: قد تختار المؤسسة طريقة عرض منتجاتها بأسعار منخفضة بهدف زيادة عدد عملائها الذين يشترون السلعة وبالتالي يزيد نصيبها في السوق.

---

[1] يزيد: المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 148-151.

- تخفيض عدد العملاء: ترغب المؤسسة في ظل ظروف استثنائية في أن لا تشجع المستهلكين على شراء السلعة أو قد لا تشجع قطاعا معين في السوق.

هدف مواجهة الموقف: تستطيع المؤسسة (لحماية موقفها) أن تتبع هدف مواجهة الموقف الجديد.

- **المحافظة على نصيب الشركة:** تسعى المؤسسة إلى الحفاظ على نصيبها من السوق خاصة المؤسسات العملاقة الصناعية والتي غالبا ما تخشى أن تتدخل الحكومة خاصة إذا زاد نصيبها من سوق السلعة إلى أكثر من 50% وبالتالي فإن البديل هو أن تسعى المؤسسة أن تبقى في موقفها.

- المحافظة على استقرار الأسعار: تفضل بعض المؤسسات المحافظة على استقرار الأسعار لأنها ترغب في تجنب التغيرات التي يصعب التنبؤ بها.[1]

❖ **تخطيط استراتيجية التسعير:**

أ/ التسعير العائد : بما أن السعر هو واحد من بين عناصر المزيج التسويقي التي تستخدمه المؤسسة من أجل التأثير على سلوك المستهلك شرط معرفة على أي نوم من المشترين تتوجه لكي تقترح منتوج أو خدمة على أساس العلاقة الكمية/ السعر مقبولة من طرف المستهلكين مقارنة مع حياتهم وطلباتهم.

والسعر العائد يتكون من مجموعة التكاليف منه التكاليف الثابتة والمتغيرة ومن خلالها يمكننا إدراج عتبة المردودية نقطة التعامل أو نقطة الصفر.

ب/ سعر السوق: في بعض الأوقات لا تكون المنافسة قوية لا يزيد تحطيم السعر أي سعر السوق لا يزيد.

---

[1] المرجع نفسه ،ص- ص 151-15.

ويوجد " سعر المصنع" مباشرة من المنتج إلى المستهلك، ومن جهة أخرى هناك سعر ثابت أو سعر مفروض والآن يسمى بالسعر المنصوح به، المأخوذة من التقصير بالتحديد "anglo-basconne" قالسعر هو السعر المكتوب بدون نقاش ولكن في الحقيقة نجد نفس المنتوج بالأسعار المختلفة على حسب نقاط البيع التي تذهب إليها.[1]

❖ **دور الدولة في معالجة مشكلة التسعير:**

التسعير كما قال الشوكاني (أن يأمر السلطان أو نوابه أو كل من ولي من أمور المسلمين أمرا، أهل السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا، فيمنع من الزيادة عليه أو النقصان لمصلحة).[2]

أو كما عرفه الدكتور فتحي الدريني: (هو أن يصدر موظف عام مختص بالوجه الشرعي أمرا ملزما، بأن تباع السلع المعينة، أو تبذل الأعمال والخيرات أو المنافع التي تفيض عن حاجة أربابها، وهي محتسبة أو مغالى في أثمانها أو أجورها، على غير وجه المعتاد، مما يحتاج إليه الناس، والحيوان والدولة، حاجة ماسة، بثمن محدد، أو أجر معين عادل، وبمشورة أهل الخبرة.[3]

عندما تتدخل الدولة في مسألة تحديد الأسعار، فإنها تهدف من وراء ذلك إلى إيقاف ارتفاع بعض أسعار المواد الضرورية من أجل المحافظة على القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود، كذلك فهي تهدف من وراء تحديد الأسعار إلى القضاء على أزمة تضخمية قد تمر بها البلاد تحت ظروف معينة، وقد تهدف إلى إيقاف انتشار إنتاج معين عن طريق فرض ضرائب جديدة، لتزيد أسعار هذه السلع.

---

[1] يزيد : المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 155-157.

[2] محمد عمر الحاجي: دراسات في فقه الاقتصاد الإسلامي. سوريا: دار المكتبي للطباعة والنشر. 2006، ص 149.

[3] الحاجي: المرجع المذكور سابقا ، ص 150.

حيث أنه في النظام الرأسمالي: الذي يحدد السعر هي قوى العرض والطلب (السعر السوقي أو الطبيعي) وهو يقوم على فرضية المنافسة الكاملة والحرية المطلقة، لكن الواقع الذي تراه بأم أعيننا اليوم هو نشوء الاحتكارات المتعددة في ظل النظم الرأسمالية.[1]

أما في النظام الاشتراكي، فيتم تحديد الأسعار بقرارات مالية إدارية صادرة من الدولة، أي: الدولة هي التي تحدد سعر السلع، وذلك ضمن خطة اقتصادية شاملة تضعها الهيئات المختصة وهذا ما يسمى (السعر الجبري).

لكن الواقع المشاهد والملموس أثبت فشل هذا الأمر، مما أدى إلى التراجع الكبير عن فكرة التسعير الجبري.

وفي ظل النظام الإسلامي، الذي يحدد السعر هو قوى السوق، لكن يحق للدولة التدخل في ذلك وقت الضرورة، أي يقوم على افتراضات منها: المنافسة الواجبة، والحرية المقيدة، وهذا التدخل في السوق إنما يكون من باب الوقاية، وبناء على هذا نقول: إن لم يقم الأفراد وحدهم بالاتفاق على تحديد سعر محدد لكل سلعة، بحيث لا يظلم فيها الناتج ولا المستهلك، فعلى الدولة أن تتدخل في التسعير منعا للظلم الذي سيلحق أحد الطرفين.[2]

3-7-3-8-المكان أو التوزيع (place):

يعتبر التوزيع من العناصر المكونة للمزيج التسويقي لأي سلعة حيث أنه يمد المستهلك بإشباع مختلفة نتيجة لحصوله على السلعة في المكان والوقت المناسبين وتستند أهمية التوزيع على منطق أن أي سلعة مبتكرة ومميزة ومعلن عنها وتباع بسعر جذاب قد لا يعني أي شيء للمستهلك إلا إذا كانت متاحة له عندما يريدها في المكان والوقت الذي يطلبه.

---

[1] المرجع نفسه ، ص 170.

[2] الحاجي: المرجع المذكور سابقا ، ص 172.

هو المكان الذي يتم فيه بيع المنتج كما يشمل أيضا طرق توزيع المنتج وإيصاله إلى المشترين والكيفية التي تصل بها السلع أو الخدمات إلى العميل المرتقب في المكان والوقت المناسبين والكيفية التي تضمن إدراكها وضمان عملية التبادل من جانب المستهلك أو المشتري الصناعي ويتماشى نشاط التوزيع مع العديد من الأنشطة المركبة والتي تتمثل في أنشطة التوزيع المادي "اللوحشية" للسلع والخدمات مثل النقل والمناولة والتخزين واختيار الاستراتيجية الملائمة للتوزيع بشكل مباشر أو عن طريق وسطاء.

بعد قيام المؤسسة بتحديد السوق المستهدفة، لابد من تحديد المكانة التي ترغب في أن يحتلها منتجها في عقول المستهلكين في تلك السوق وترتبط تلك الصورة بالأهمية النسبية لخصائص المنتج بالمقارنة بالمنافسين فقد يعرف منتج معين بأنه الأقوى والأسرع أو الأرخص أو الأجود.[1]

ونظرا للكم الهائل من المعلومات الموجودة في البيئة السوقية لا يستطيع المستهلك تقييم الماركات المختلفة من المنتج في كل مرة يفكر فيها الشراء.

ولتسهيل مهمة الشراء يقوم المستهلك بتقسيم المنتجات إلى فئات ويحدد لها مكانة معينة من الإدراك والانطباعات والأحاسيس التي يكونها المستهلك عن المنتج.

ويقوم المستهلك بتحديد تلك المكانة بمساعدة أو بدون مساعدة المسوق، وبالطبع لا يترك المسوقون المستهلك ليكون تلك الصورة أو المكانة التي يرغبونها ويتم ذلك عن طريق المكونات الأربعة من المزيج التسويقي: المنتج، والسعر، والترويج والتوزيع.[2]

---

[1] يزيد: المرجع المذكور سابقا ، ص 168.

[2] المرجع نفسه، ص 169.

3-7-3-9-أسس تقسيم السوق الاستهلاكي إلى قطاعات:

لا توجد طريقة واحدة صحيحة لتجزئة أسواق السلع الاستهلاكية بل يمكن تجزئة السوق بعدد من الطرق باستخدام متغيرات مختلفة وذلك لتفرقة بين مجموعات المستهلكين وذلك عن طريق مدخلان:

1-مدخل خصائص المستهلكين:

- **الأساس الجغرافي:** يقوم تقسيم السوق على أساس الوحدات الجغرافية الصغيرة مثل الدول والولايات... يعتبر هذا الأساس أقدم طريقة استخدمت لتقسيم السوق حيث يميز البائع بين المناطق التي يمكن أن يمارس فيها نشاطه ويختار تلك يتمتع فيها بمزايا نسبية.
- الأساس الديمغرافي : يقسم السوق على أساس بعض الخصائص الديمغرافية مثل: العمر، الجنس، الدخل...إلخ. ويعتبر هذا الأساس أكثر شيوعا واستعمالا نظرا أن هذه العوامل تربط ارتباطا كبيرا مع مبيعات عدد كبير من المنتجات وكذلك سهولة التعرف عليها وقياسها.
- الأساس الاجتماعي: يتم هذا التقسيم \إلى مجموعات متجانسة على أساس دوافع المشترين أو سماتهم الشخصية أو نمط حياتهم.

أ- **مدخل تجاوب المستهلكين:** يساعد هذا المدخل على اكتشاف لماذا يفضل المستهلك سلعة على بقية السلع الأخرى.

- تقسيم حسب المنافع المنشودة من شراء سلعة: يتم على أساس الفوائد والمزايا التي يحصل عليها المشتري منها السلعة مثلا: الاقتصادية، الصلابة، القوة...إلخ ويعد التقسيم على

ضوء المنافع التي يمكن تحليل كل قطاع على أساس ديمغرافي وبهذا يمكن تصميم استراتيجية التسويق المناسبة.[1]

●تقسيم حسب معدل الاستخدام للسلعة: تقسيم السوق إلى غير المستخدمين السابقين والمستخدمين المحتملين والمستخدمين المتداولين وبهذا فالاستراتيجية التسويقية تختلف مع سوق لآخر.

●التقسيم حسب درجة الوفاء للعلامة التجارية: يتم على أساس وفاء الأفراد والأسماء التجارية المختلفة، فهناك أوفياء بدرجة عالية من الثبات وهم الذين يشترون ماركة واحدة في كل الأوقات وأوفياء بدرجة أقل يظهرون الوفاء لماركات أخرى وأخيرا عديمي الوفاء وهم الذين لا يظهرون أي ولاء لأي علامة تجارية.

درجة استعداد المشتري: يمكن توزيع الأفراد إلى مراحل مختلفة حسب درجة استعدادهم لشراء السلعة أو الخدمة فالبعض ليسوا على وعي بوجود السلعة في الأسواق والبعض الآخر على وعي بوجودها في الأسواق، وتتوفر لديه معلومات كافية عليها، والبعض الآخر لديه رغبة في اقتنائها وهناك من لديه نية الشراء.[2]

3-7-4-الرقابة على السوق:

كي لا تظل القوانين التي وضعها الإسلام لضبط الأسواق مجرد حبر على ورق، فقد دعم ذلك الأمر وثبته عن طريق رقابة مزدوجة.

- وهذا من طبيعة الإسلام، فهو لا يهتم فقط بسن القوانين، وإنما يحرك في داخل الإنسان أمورا داخلية كالضمير والوازع الديني... وحقيقة الأمر أن للرقابة على الأسواق فوائد كبيرة، فهي

[1] يزيد: المرجع المذكور سابقا ، ص –ص 105-106.
[2] يزيد: المرجع المذكور سابقا ، ص 108.

تؤدي إلى مزيد من الاستقرار في قضايا التعامل بين الأفراد، وتزيد من قضية الثقة بين البائع والمشتري وتعمل على الوصول بالأفراد إلى الأمان والسلامة، وتنقسم الرقابة من وجهة نظر الإسلام إلى قسمين:

3-7-4-1-الرقابة الذاتية:

وهذا أمر ينفرد به الإسلام عن بقية المذاهب الأخرى، ذلك لأن المذاهب الأخرى تهتم بفرض القوانين وتعامل الإنسان وكأنه آلة يضغط على زر معين منها فتسير، ثم يضغط على آخر فتتوقف، وهكذا.

أما الإسلام فقد نظر إلى المسألة من زاوية أخرى، حيث وضع أساليب تنمي الدوافع الذاتية عند الإنسان، واعتبرها دافعة له نحو ممارسة نشاطاته كلها بما في ذلك نشاطه الاقتصادي لذلك اهتم الإسلام وتربيته تربية سليمة، وركز على موضوع مراقبة الله و الخشية منه، سواء كانت القوانين ومن ينفذونها تراقبه أولا لذلك نجح الإسلام في هذا الأمر نجاحا يشهد له التاريخ، وقد أثبتت التجارب العملية أن المسلم لا يغش الآخرين لأنه يوقن أن الله مطلع عليه.[1] حيث يقول تعالى: " ألم تر أن الله يعلم ما في السموات وما في الأرض ما يكون من نحوي ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا ثم ينبئهم بما عملوا يوم القيامة إن الله بكل شيء عليم".

وكذلك الرسول صلى الله عليه وسلم والذي يتحدث فيه عن أركان الإيمان، والإسلام، ثم يتحدث عن الإحسان فيقول: " أن تعبد الله كأن تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراه".[2]

---

[1] الحاجي : المرجع المذكور سابقا ، ص 128.

[2] المرجع نفسه، ص- ص- ص،129 -130-132.

وكما يؤكد الدكتور محمود بابللي في ذلك: فالتقوى إذا ضابط من ضوابط الاقتصاد الإسلامي، بل هي ضابط أساسي من ضوابط السلوك الإنساني جميعه، فالمسلم الذي يخشى الله ويتقيه يحرص على أن يكون قويم السلوك، ويتجنب كل ما يجعله في قرارة نفسه مسؤولا في يوم تعرض فيه الأعمال على رب العالمين الذي لا تخفى عليه خافية.

3-7-4-2-المراقبة الخارجية على السوق/ الحسبة/:

وتعتبر هذه الحالة استثنائية، أي لظرف طارئ، لأن الشريعة الإسلامية تقدم الرقابة الذاتية عليها، فإن لم تنفع مع بعض الأفراد، نظرا لنقص الوازع الديني في نفوسهم مع تكاتف الوسوسة الشيطانية، عندئذ فلا بد من موضوع الحسية حيث قال ابن القيم رحمه الله: هي الحكم بين الناس في النوع الذي يتوقف على الدعوى، وقاعدة الحسية وأصلها هو: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، ووصف به هذه الأمة، وفضلها لأجله على سائر الأمم التي أخرجت للناس.[1]

أهم أدوار الحسية في تنظيم السوق الإسلامية: بشكل مختصر يتجلى دورها في:

1/ محاربة جميع النشاطات الضارة بالإنتاج: وذلك لأن من أهداف الشريعة الإسلامية الانتفاع من الأموا، وعدم تجميدها أو استخدامها فيما لا فائدة فيه، وهنا يظهر دور الحسية في منع الانحرافات التي تؤدي إلى تبديد الموارد الاقتصادية للمجتمع، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا تشربوا في إناء الذهب والفضة، ولا تلبسوا الديباج والحرير، فإنه لهم في الدنيا، وهم لكم في الآخرة".[2]

---

[1] يزيد: المرجع المذكور سابقا ، ص 134.

[2] صحيح البخاري 44/7

كذلك فقد منعت الشريعة جميع المعاملات الضرة بالفرد والجماعة كعقود الربا، والميسر والبيوع غير الشرعية كالنجش وغيرها.

2/ تنظيم السوق من عدة جوانب: على المحتسب أن ينظم محلات السوق، بحيث يفرد لكل أصحاب مهنة مكان خاص بهم، وعليه أن يشدد في موضوع نظافة السوق، وعدم الغش في جميع المعاملات التجارية.[1]

3-8-الدولة الإسلامية ومعالجة مشكلة الاحتكار

الاحتكار هو الادخار للمبيع، وطلب الربح بتقلب الأسواق فأما الادخار للقوت فليس من باب الاحتكار.[2]

أو هو حبس ما يتضرر الناس بحبسه تربصا للغلاء. ويكون الاحتكار في كل شيء من الأقوات وغيرها، من سائر السلع التي يلحق الناس حبسها ضررأما عن مدة الاحتكار فلم تذكر المدة، مما يفيد أن الاحتكار عندهم يتحقق في أي مدة وإن قصرت، وهذا هو الرأي الراجح ذلك لأن علة تحريم الاحتكار هي الإضرار بالمسلمين، وليس التحريم متعلقا بمدة طويلة أم قصيرة، فإن الواقع يثبت أن احتكار سلعة ما مدة ساعات فقط قد يؤدي إلى إضرار كبير عند المستهلكين، إذا الاحتكار يدور مع الضرر وجودا وعدما، سواء كان الوقت قصير أم طويلا.[3]

---

[1] الحاجي : المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 138-139.

[2] الحاجي : المرجع المذكور سابقا ، ص 176.

[3] المرجع نفسه، ص -ص،-183-177.

وذهب جمهور الفقهاء إلى تحريم الاحتكار، ومن أدلتهم على ذلك قول سيدنا رسول الله صلى الله علي وسلم: " من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطئ " وزاد في رواية أخرى: " وقد برئت منه ذمة الله".[1]

3-8-1-الآثار الاقتصادية للاحتكار:

1/ سد أبواب فرض العمل أمام عامة الناس، ليعملوا ويرتزقوا كما يرتزق المحتكر، وهذا أمر يخالف الشريعة الإسلامية.

2/ إلغاء حرية التجارة والصناعة، بحيث يتحكم المحتكر في السوق، فيفرض ما يشاء من الأسعار، ويحدد ما يباع من السلع، فليلحق الضرر بعامة الناس في معاشهم وكسبهم.

3/ يقوم المحتكر-أحيانا- بإتلاف كميات كبيرة من المنتجات المحتكرة، والناس تكون بأشد الحاجة إليها، والهدف من ذلك كله التحكم بالسوق والمحافظة على أسعار مرتفعة.

4/ يؤدي الاحتكار إلى قتل روح المنافسة التي تؤدي إلى الإتقان والتفوق في الإنتاج، لأن المحتكر لا يهمه الاختراعات الحديثة ولا يهمه الاتقان في الإنتاج، إنما هدفه الأول والأخير هو الربح.

5/ تعيش المؤسسات الاحتكارية وراء سياج من الحماية القانونية أو الفعلية، ومن هنا يضعف عندها الميل، أو الحافز على التجديد والابتكار.[2]

---

[1] مواهب الجليل: شرح مختصر خليل، 228/4.

[2] الحاجي : المرجع المذكور سابقا ، ص - ص 193- 197.

3-8-2-دور الدولة الإسلامية في القضاء على الاحتكار:

من هذه الإجراءات:

1/ إجراءات وقائية: وهي تتلخص في أمرين اثنين:

أ- قضية تلقي الركبان

ب- بيع الحاضر للبادي

2/ إجراءات علاجية:

أ- إجبار المحتكر على بيع ما زاد عن قوته وقوت أهله، أو مصادرة تلك السلع التي احتكرهاان ومن ثم تشكيل لجنة أمنية لتقوم ببيع هذه السلع بالثمن الذي لا يضر بالناس المستهلكين ولا يضر بالمحتكرين أيضا، ومن ثم إرجاع الثمن للمحتكر.

ب- كذلك يجوز للدولة الإسلامية ممثلة بالحاكم: إذا خاف الهلاك على أهل البلد أن يأخذ الطعام من المحتكرين وأن يفرقه على أهل البلد، فإذا وجدوا ردوا مثله.

جـ - لكن بعد المصادرة، إن عاود بعض أهل النفوس المريضة فاحتكروا مرة أخرى، عندئذ يحق للدولة الاسلامية أن تقوم بعقوبات رادعة، كالتعزيز والحبس.

د- تأديب المحتكر ولو بإحراق أمواله المحتكرة.

هـ - التسعير الجبري

و- منافسة الحاكم للمحتكرين وذلك عن طريق طرح المواد المخزنة في مخازن الدولة، يسعر أقل مما هو عليه في الأسواق مما يؤدي إلى إقبال الناس على هذه المواد ذات السعر المنخفض وبالتالي ترك المواد التي احتكروها.[1]

---

[1] الحاجي : المرجع المذكور سابقا ، ص 199.

3-9-بعض آداب التعامل في السوق:

1/ يسن في حق الداخل إلى السوق أن يذكر الله ابتداء ويحمده، فعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " من دخل السوق فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت، وهو حي لا يموت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة، ورفع له ألف ألف درجة".[1]

2/ يسن إفشاء السلام لمن دخل السوق، فعن الزبير بن العوام رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " رب إليكم داء الأمم قبلكم الحسد والبغضاء، وهي الحالقة، أما أني لا أقول: تحلق الشعر، ولكن تحلق الدين، والذي نفسي بيده لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، ألا أدلكم على ما تتحابون به؟ أفشوا السلام بينكم".[2]

3/ يكره قراءة القرآن في الأسواق، ذلك لأن الناس مشغولون بالبيع والشراء.

4/ إعطاء السوق حقه، مثل غض البصر، الاختلاط...

5/ الحث على السهولة واليسر في البيع والشراء.

3-10-نظرة الإسلام إلى السوق:

الأسواق في غالب الأحيان موضع يقل فيه ذكر الله تعالى، و يغلب عليه الوقوع في المحرمات، و إما كان كذلك لأن الناس يشغلهم فيه التبايع و العرض و الطلب و ما قد يداخل ذلك من المنهيات، يشغلهم كل هذا عن ذكر الله.

---

[1] سنن الترميذي:رقمه 3424.

[2] الحاجي: المرجع المذكور سابقا ، ص 109.

و مما يؤيد هذا: ما ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم قال: "**أحب البلاد إلى الله مساجدها، و أبغض البلاد إلى الله أسواقها**".[1]

و عن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال: "لا تكونن إن استطعت أول من يدخل السوق ولا آخر من يخرج منها، فإنها معركة الشيطان ، و بها ينصب رايته" رواه مسلم في صحيحه.[2]

3-10-1-العلماء و النبلاء و حالهم مع الأسواق

النصوص المتقدمة و ما في معناها، مع ما هو مشاهد من المنكرات في الأسواق، جعل كثيرا من النفوس الكريمة تصد عنها، و تكره المجيء إليها، ولئن كان ذلك سائغا في حق عامة الناس، فإنه ليس على إطلاقه في حق أهل الحسبة، و هكذا أهل العلم و أهل الوجاهة و الفضل لدى حاجتهم لنزول الأسواق، فإنه و مع كون الأسواق على الصفة المشار إليها آنفا في الغالب الأعم، فإنه لا تثريب على أهل العلم و الفضل أن يروا فيها، و أن يأتوها لحاجاتهم الدنيوية أو لمقاصدهم الشرعية، و ذلك أن عامة البشر تدعوهم الحاجة لهذا الأمر. كما أن أهل الأسواق بحاجة لمن يقومهم إن أخطئوا، و لمن يذكرهم إذا نسوا.

لهذا قال الرب سبحانه :

﴿**وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام و يمشون في الأسواق**﴾[3]

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله عند تفسير هذه الآية: "يقول تعالى مخبرا عن جميع من بعثه من الرسل المتقدمين:

إنهم كانوا يأكلون الطعام و يحتاجون إلى التغذي به{ **و يمشون في الأسواق** }

---

[1] رواه مسلم : الجزء الأول رقم 671 ، ص 383

[2] رواه مسلم :2451، ص1515.

[3] الفرقان، الآية 20.

أي: للتكسب و التجارة، و ليس ذلك بمناف لحالهم و منصبهم، فإن الله جعل لهم من السمات الحسنة، و الصفات الجميلة، و الأقوال الفاضلة، و الأعمال الكاملة، و الخوارق الباهرة والأدلة القاهرة، و ما يستدل به كل ذي لب سليم و بصيرة مستقيمة على صدق ما جاؤوا به من الله عز وجل".[1]

و كذلك كان نبينا عليه الصلاة و السلام يغشى الشوق و يمر به كما صحت بذلك الأخبار عنه عليه الصلاة و السلام.

و كذلك كان فضلاء هذه الأمة كالأئمة المهديين و الخلفاء الراشدين و غيرهم من الصحابةو التابعين و من بعدهم من الصالحين.

و لكن يتعين في حق أهل الفضل و العلم، و خصوصا رجال الحسبة، أن يوجهوا الناس وينصحوهم و يدلوهم على الخير، و أن ينكروا ما يرونه من المنكرات، و أن يدعوا الناس ويوجهوهم بالحكمة و الموعظة الحسنة، هكذا كان هديه عليه الصلاة و السلام، و كذلك حفظ عن السلف الصالح، و شواهد ذلك كثيرة متعددة.

3-10-2-المعصوم صلى الله عليه وسلم مع أهل السوق

بل إنه عليه الصلاة والسلام كان يتعهد أهل السوق بطيب نصحه وجوامع كلمه، يحدثنا عن هذا قيس بن أبي غرزة رضي الله عنه حيث يقول كنا نبيع بالبقيع، فأتانا رسول الله صلى الله عليه و سلم و كنا نسمي السماسرة فقال: ((**يا معشر التجار**- فسمانا باسم هو خير من اسمنا-**ثم قال**

[1] خالد بن عبد الرحمان الشايع: حتى تخرج من السوق رابح. السعودية: دار بلنسية .2006، ص 3 .

:إن هذا البيع يحضره الحلف و الكذب فش و بوه بالصدقة)).[1] رواه أهل السنن الأربع، و صححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى.

و جاء في رواية الترمذي: **((يا معشر التجار، إن الشيطان و الإثم يحضران البيع فشوبوا بيعكم بالصدقة))**[2].

3-10-3-أهل الحسبة و ضرورة وجودهم في الأسواق

في ضوء ما تقدم: فإن أهل الحسبة و رجال هيئة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر لهم من المزية و الخصوصية في الأسواق ما يتعين به عليهم أن يشملوا الأسواق و المتسوقين بخيرهم ونصحهم، و ذلك بتوجيه الناس إلى المساجد عند النداء بالصلاة، و الأخذ على أيدي المتخلفين وبتحذير النساء من التبرج و السفور و مباعدتهن عن مواطن الرين و دفع أذى الفساق عنهن،ونحو ذلك من أعمال البر و التقوى و الإحسان.

و من المهم جدا أن يلاحظ في وجود الأسواق و تأسيسها أن تخصص مكاتب مناسبة لتكون مقرا لأهل الحسبة ومنطلقا لأداء عملهم و تنفيذ برامجهم التوجيهية، تدعمهم في ذلك المكاتب التعاونية للدعوة و الإرشاد.

و ينبغي على أهل الحسبة ألا يأنفوا، و لا يستحسروا من قيامهم بهذا الواجب، فإن فضله عظيم، و أثره كبير، فكم حفظ الله بهم من العورات، و كم باعد الله بسببهم بين المعرضين و بين ما أمرتهم به أنفسهم الأمارة بالسوء. بارك الله في أوقاتهم و أعمارهم.[3]

---

[1] سنن أبي داود:(3326).

[2] رواه الترميذي.

[3] الشايع: المرجع المذكور سابقا ، ص 5.

3-10-4-المسلمون يفضلون الأسواق المحفوظة بحفظ الآداب

مما يبشر بالخير و يسر الخاطر أن الناس اليوم إذا لاحظوا أن السوق يتردد عليه رجال الحسبة، و يقومون فيه على حفظ الآداب الشرعية، رغبهم ذلك في ارتياد السوق و شراء حاجياتهم منه كلما أرادوا التسوق، و خاصة لدى مجيء النساء أو بعض الأسر لشراء حاجياتهم، فمشاهدتهم لرعاية الآداب و الأخلاق يورثهم مزيدا من الطمأنينة و الارتياح النفسي.

ذلك أن الأصل في عامة أهل الإسلام حرصهم على الخير و تباعدهم عن الشر، و إذا عملوا أن مكانا كالسوق قد يخالطه بعض الأخطاء في مجالات عدة، و لكن سيكون فيه من يسعى لرعاية الآداب و الإعانة على العناية بها، فسيجعلهم يفضلون هذا المكان على مكان آخر مثله ولكن لا تراعي فيه هذه الآداب.

1/ صعوبة البيوع مع شدة الحاجة إليها

نقل الذهبي عن ابن وهب قال: سمعت مالكا- و قال له ابن القاسم: ليس بعد أهل المدينة أحد أعلم بالبيوع من أهل مصر. فقال مالك: من أين علموا ذلك؟ قال منك يا أبا عبد الله! قال: ما أعلمها أنا فكيف علموها بي؟

2/ إباحة الدخول إلى السوق للتجارة و طلب المعاش

و دعوة الخلق على الحق {و قالوا مال هذا الرسول يأكل الطعام و يمشي في الأسواق لولا أنزل إليه ملك فيكون معه نذيرا}[1]

[1] الفرقان، الآية 7 .

3/ وجوب تعلم الأحكام المتعلقة بالسوق لمن يريد الاتجار فيها.و قد روي عن عمر بن الخطاب– رضي الله عنه– أنه قال: "لايتجر في سوقنا إلا من فقه و إلا أكل الربا"، و كان يخرج من السوق من لا يعلم أحكام البيع، كما ذكر الزرقاني في شرحه على الموطأ.

4/ القول فيما ينبغي النظر فيه من الأسواق

حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الرحمان قال: سمعت يحيى بن عمر يقول:

ينبغي للوالي الذي يتحرى العدل أن ينظر في أسواق رعيته، و يأمر أوثق من يعرف ببلده أن يتعاهد السوق، و يعير على أهله صنجاتهم و موازينهم و مكاييلهم كلها:

فمن وجده قد غير من ذلك شيئا عاقبه على قدر ما يرى من بدعته وافتياته على الوالي، ثم أخرجه من السوق حتى تظهر منه التوبة و الإنابة إلى الخير، فإذا فعل هذا رجوت له أن يخلص من الإثم و تصلح أمور رعيته إن شاء الله.

و لا يغفل النظر سوقهم دراهم مبهرجة أو مخلوطة بالنحاس، و أن يشدد فيها و يبحث عمن أحدثها، فإذا ظفر به إن كان واحدا أو جماعة أن ينالهم بشدة النكال و العقوبة، و يأمر أن يطاف بهم في الأسواق، و يشرد بهم من خلفهم، و لعلهم يتقون النكال و العقوبة، و يأمر أن يطاف بهم في الأسواق، و يشرد بهم من خلفهم، لعلهم يتقون عظيم ما نزل بهم من العقوبة، ثو يحسبهم على قدر ما يراه، و يأمر من يثق به أن يتعاهد >ذلك من السوق حتى تطيب دراهمهم ودنانيرهم وتحرز نقودهم، فإن هذا أفضل ما يحوط به رعيته، و يعمهم نفعه في دينهم و دنياهم، و يرجى له ذلك زلفى عند ربه و قربة إليه شاء الله.[1]

[1] أبي زكريا يحيى بن عمر بن يوسف الكناني الأندلسي: أحكام السوق. لخصه وعلق عليه عبد ربه و جلال علي الجهاني. تونس: دار الطباعة التونسية .2012، ص6.

5/ ما جاء في تسعير الطعام

و أخبرنا يحيى بن عمر، قال: أخبرنا وليد بن معاوية ، عن عبد الرحمن بن أبي جعفر المياطي،قال: سئل ابن القاسم عن قول مالك: ينبغي لإمام إذا غلا السعر و احتاج الناس إلى أن يبيعوا على الناس ما عندهم من فضل عن قوت [عيالهم] أو جميع طعام الناس إذا اشتدت السنة و احتياج إلى ذلك ،ولم يقل مالك :يباع عليهم ، ولكن قال : يؤمر بإخراجه و إظهاره للناس ثم يبيعون ما كان عندهم من فضل قوت عيالهم كيف أحبوا ، ولا يسعر عليهم.

قيل: و كيف إن سألوا الناس ما لا يحتمل من الثمن أو ما لم يبع به الناس ؟

قال:هو ما لهم يفعلون فيه ما أحبوا ، و لا يجبرون على بيعه بسعر يوقت لهم، هم أحق بأموالهم، وما أرى آن يسعر عليهم، ولكن ما أراهم إذا رغبوا و أعطوا ما يشتهون من الغلاء أن يبيعوا، أما التسعير فظلم لا يعمل به من أحب العدل.[1]

قال يحيى بن عمر: قوت عيالهم يعني قوت سنة، كانوا تجارا أو خزنوا لأنفسهم و حرثهم فإنه يترك لهم قوتهم سنة، و يؤمر ببيع ما بقي عندهم.

6/ ما جاء في الحكرة و ما يجوز فيها

و سمعت يحيى بن عمر يقول في هؤلاء المحتكرين إذا احتكروا الطعام و كان ذلك مضرا بالسوق:

أرى أن يباع عليهم، فيكون لهم رأس أموالهم، و الربح يؤخذ منهم، يتصدق به أدبا لهم وينهوا عن ذلك، فإن عادوا كان الضرب و الطواف و السجن لهم.

---

[1] المرجع نفسه ، ص7.

قال يحيى بن عمر: و أرى هؤلاء البدويين إذا أتوا بالطعام ليبيعوه في سوق المسلمين وأنزلوه في الفنادق و الدور، فأرى على صاحب السوق أن يأمرهم ألا يبيعوه إلا في أسواق المسلمين، حيث يدركه الضعيف و القوي و الشيخ و العجوز.

قلت ليحيى بن عمر: فإن قال البدوي: تدخل على مضرة ممن يشتري مني بنصف دينار أو ثلث دينار، فمتى أرجع إلى بلدي و أنا ما أقدر أقعد أكثر من يوم أو يومين، و ما معي إلا زاد يوم أو يومين؟

السعر نصف الثمن أو الثمن، فتخفف على نفسك و ترجع مسرعا إلى بيتك.

قال يحيى: يقال له:[حط من].

7/ تحرير الأسعار و إزالة الإضرار

قال الشيخ تحت باب: الحكم في القيم و التسعير: (...و كذلك حدثني من سميت لك من مشايخي عن ابن وهب قال: سمعت مالك بن أنس يقول: لا يسعر على أحد من أهل السوق، فإن ذلك ظلم. و لكن إن كان في السوق عشرة أصوع، فحط هذا صاعا يخرج من السوق. قال يحيى بن عمر: هذا الذي آخذ به و أختاره لنفسي.. و قد فعل ذلك عمر.. قال لرجل يبيع زبيبا، إما أن تزيد في السعر و إما أن تخرج من سوقنا...قال يحيى بن عمر: و لو أن أهل السوق اجتمعوا على أن يبيعوا إلا بما يريدون مما قد تراضوا عليه مما فيه المضرة على الناس، و أفسدوا السوق. كان إخراجهم من السوق حقا على الوالي... و كذلك أرى أن يفعل بمن نقص من السعر الذي عليه أهل السوق.[1]

[1] الأندلسي: المرجع المذكور سابقا ، ص10.

8/ إزالة الغش و التدليس و الغرر و عقوبة من فعل شيئا من ذلك في ماله.

و قد ذكر الشيخ لذلك أمثلة كثيرة نذكر منها:

- سئل عن الحناطين : هل يجب عليهم أن لا يبيعوا القمح و الشعير و الفول و... حتى يغربلوها؟ فقال: قال مالك: لا يبيعون كل ما ذكرت إلا بعد أن يغربلوها...قال يحيى: فأرى أن يلزموا بذلك.

- و سئل عن التين المدهون، هل ينهي أهله أن لا يدهنوه، فقال: أرى أن ينهوا عن دهن التين بالزيت...فإن نهي ثم دهنه بعد ذلك، فأرى أن يتصدق بالتين على المساكين أدبا له... وكذلك اللبن إذا مزج بالماء... وكذلك الخبز إذا نقص... و يقام من السوق.[1]

9/وجوب البين و مشروعية كتابة لائحة مواد صناعة الغذاء

و ذكر أن مالكا سئل عن لبن البقر و الغنم يخلطان جميعا، و أن يضرب كل واحد منهم على حدة، و إن ضربا جميعا؟ قال..أرى عليه إذا باع أن يبين ذلك للمبتاع فيخبره أن ذلك لبن بقر و غنم.و تساهل في خلط زبدهما لتقاربهما في الجودة.. ثم قال: أوجب إلي أن لا يخلط. و هذا الحكم يجري–على جملة– في خلط الشيء بعضه ببعض. قال يحيى بن عمر: سئل ابن القاسم عن الجزار يكون عنده اللحم السمين و اللحم الهزيل فيخلطهما، و يبيعهما بوزن واحد مختلطين والمشتري يرى ما فيه من المهزول و السمين، غير أنه لا يعرف وزن هذا من هذا. قال:إن كان الأرطال اليسيرة... فلا أرى بذلك بأسا.و إن وإن كثرت الأرطال.. فلا خير في ذلك حتى يعرف وزن كل واحد منهما، لأن ذلك من الغرر.. و أرى أن يمنع الجزارون من مثل ذلك..ومثل ذلك خلط الفؤاد و الكرش و الدوارة مع اللحم[2].

---

[1] يزيد: المرجع المذكور سابقا ، ص– ص 10–11.

[2] يزيد : المرجع المذكور سابقا ، ص– ص21.

10/ مراقبة الجودة ومنع ما يضر الناس سواء في أموالهم أو في أبدانهم

سئل عن إخلاء السوق لرجل يبيع فيه وحده لحاجة اقتضت ذلك..فقال: إذا أخلى أهل السوق السوق لهذا الرجل كما ذكرت و كان مضرة على العامة نهوا عن ذلك.و إن لم يكن على العامة فيه ضرر فذلك لهم. "و سأل صاحب السوق مالكا عن الرطب الذي يباع في السوق و قد غمره؟ فأمره أن يتقدم إليهم أن لا يبيعوه مغمرا، فإن ذلك يضر بالبطون.. وأن يضرب الذي استعمله، و كذلك البطيخ الذي يقضب و يجلب إلى السوق للسعر، و غيره من الفواكه، فإنه لا يحل قطعه حتى ينتهي نضجه.

جواز بيع ما أعيد تصنيعه أو استعماله كالثياب المستعملة– مثلا– بشرط البيان. قال مالك: "و كذلك الثياب تلبس ثم تقصر ثم تباع. فلا أرى ببيعها بأسا إذا بين أنها لبست ثم قصرت. قال: و أراه عيبا فيها إذا لم يبين. قال: وأرى أن يبين لمن يشتري الرطب المخلل و الثياب المقصرة، لأنه عيب و غش،.. قيل ليحيى بن عمر: أتقول بهذا كله؟ قال: لا أرى أن يباع مثل الرطب المخلل وإن بينه، لأنه لعل مشتريه لا يعلم أنه إذا أكله و الثياب أسهل.[1]

11/ يمنع بيع المحظور شرعا و كذا ما أدى إلى المحظور

سئل يحيى بن عمر عن الدوامات و الصور و بيعها من الصبيان؟ فقال:...قال مالك: لا خير في الصور. و قلت –أي راوي الكتاب– لأبي زكريا يحيى بن عمر: إن بعض قضاة عبد الله بن أحمد بن طالب كتب إليه: إن القدور التي تقايس قدور النحاس، إنما اتخذت لعمل النبيذ، وقالوا لاتصلح لغيره، و هي تكرى لعمل النبيذ... فكبت عليه بخط يده: إذا لم تكن لها منفعة غير عمل النبيذ، فغير حالها، و اكسرها و صيرها نحاسا ورده عليهم، كما يفعل بالبوق إذا كسر. وامنع من يعملها و من يشتريها. و سئل يحيى بن عمر عن الخف يعمله الخرازون مثل النعل الصرار هل

[1] المرجع نفسه، ص–ص،24–25.

ينهون أن يعملوا الخفاف الصرارة؟ فإن النساء يشترينها فيلبسنها، فيصير في أرجلهن الصرار الشديد، فيشققن بها الأسواق و مجامع طرق الناس فربما يكون الرجل غافلا في عمله فيسمع صرير ذلك الخف فيرفع رأسه، هل ينهى الخرازون عن عمل ذلك الخف...؟ قال: أرى أن ينهى عن ذلك.

12/ الاحتكار و التلاعب بالأسعار

قال:...قي هؤلاء المحتكرين إذا احتكروا الطعام و كان ذلك مضرا بالسوق: أرى أن يباع عليهم، فيكون لهم رأس أموالهم، و الربح يؤخذ منهم، يتصدق به أدبا لهم، و ينهوا عن ذلك، فإن عادوا كان الضرب و الطواف و السجن لهم. و قال: و رأى هؤلاء البدويين إذا أتوا بالطعام ليبيعوه في سوق المسلمين، و أنزلوه في الفنادق و الدور، فأرى على صاحب السوق أن يأمرهم أن يبيعوه إلا في أسواق المسلمين، حيث يدركه الضعيف و القوي و الشيخ الكبير والعجوز.[1]

ط- الغبن:...(النقص) سئل سحنون عن الرجل الغريب يدخل السوق و هو جاهل بالسعر فيقول للبائع: أعطني زيتا بدرهم، أو قمحا، و لا يسمي له سعر ما يشتري منه، هل يصح أو تراه من الغرر؟ فقال: بيع الزيت و القمح معروف ليس فيه خطر. قال يحيى بن عمر: غبن المسترسل حرام. و كان يذهب على أنه يرجع عليه فيأخذ منه ما بقي من سعر السوق.[2]

لا يجوز غبن في المعاملات الدنيوية.. فكلمن يتحقق على غبن في مبيع فإنه مردود إذا زاد على الثلث، و اختاره البغداديون...[3].

و حكى ابن القصار: "أن مذهب مالك: للمغبون الرد إذا كان فاحشا، و هذا إذا كان المغبون جاهلا بالقيم..."[1]. و فرق آخرون بين بيع المكايسة و بيع الاسترسال، فاعتبروا الغبن في الثاني لا

---

[1] الزرقاوي: شرح الموطأ. مصر: بدون دار نشر وسنة، ص43.

[2] المرجع نفسه، ص 44.

[3] القرطبي: الجامع لأحكام القرآن.مصر: بدون دار نشروسنة، ص- ص 18-138.

في الأول. " إذا وقع البيع على وجه المكايسة فلا رد للغبن، أما إذا وقع على وجه الاستسلام بأن أخبره بجهله أو استأمنه فإنه يرد للرجوع للغش و الخديعة.[2]

13/ ضمان بائع العملات

(الصراف) عن ابن القاسم عن مالك: في رجل دفع إلى صراف دينارا على دراهم فنقره فضاع، إنه ضامن. و قال أصبغ: لأنه وجه بيع و شراء فهو ضامن. قال يحيى بن عمر: فنقره يعني طار من يده.

14/ الرجوع إلى أهل الخبرة و تحكيم الأعراف

سئل يحيى بن عمر عن رجل تعدى على دينار فكسره، فقال: يغرم مثله في وزنه و سكته. فقال السائل: إنه لا يوجد مثله في سكته لرداءته و نقصه.. فقال: يمضي به إلى أهل المعرفة بالدنانير.. وقيل له: لو أن رجلا مر بدينار إلى رجل ليريه إياه، فأخذه الرجل فجعله بين أسنانه لينظر ذهب الدينار: لينا أو يابسا؟ فكسره- لأن سنة الدنانير إذا وزنت أن تجعل بين الأسنان لتختبر فلا تنكسر.[3]

---

[1] المواق: التاج و الإكليل في شرح مختصر خليل. بدون دار نشروشنة، ص 468.

[2] الدسوقي: حاشية الدسوقي.دمشق: بدون دار نشروسنة، ص 141.

[3] زيد: المرجع المذكور سابقا ، ص 49.

خلاصة الفصل:

إن الممارسات التجارية العنيفة التي تحدث في السوق من قبل بعض التجار أصحاب النفوذ أو الذين ينتمون إلى أصول اجتماعية مميزة وبارزة، على تجار آخرين أو حتى الزبائن، مردها إلى حالة الفوضى التي يعيشها أفراد المجتمع داخل هذا المجال الاقتصادي، فعدم وجود سلطة رسمية منظمة للسوق حل محلها سلطة غير رسمية مبنية على الأعراف والتقاليد، بسطت سيطرتها على السوق، من خلال التحكم في كمية وسعر السلعة المعروضة للبيع، مما أدى إلى بروز سلوكات عدوانية وعنيفة داخل هذا الفضاء التجاري في المجتمع الجزائري.

الفصـــل الرابـــــع

مدخل عام لمشروعية العنف والسلطة

تمهيد:

السلطة ظاهرة عرفتها المجتمعات القديمة لتتطور بتطورها حتى الوصول إلى الصورة التي نلاحظها في مجتمعاتنا المعاصرة.

و لم يكن البحث في نطاق السلطة مجردا بل ذهب الاهتمام نحو شرعيتها فتأكد على أن الشرعية تكتسب و لا تفرض إضافة إلى أنها مؤقتة تحتاج إلى تجديد مستمر، و لهذا يطرح دائما السؤال:لأي سبب اختص بعض الأفراد بممارسة السلطة دون غيرهم.

من خلال هذه الفكرة أردنا في هذا الفصل التطرق إلى السلطة كظاهرة اجتماعية وإنسانية و أنها مرتبطة بحياة المجتمعات،و لا يمكن بأي حال من الأحوال غض الطرف عناه، وباعتبار علم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية هو كذلك يهتم بهذه الظاهرة من خلال دراسات و أبحاث مختلف العلماء القدامى و المعاصرين بالتطرق إلى تلك العلاقات التي تربط بين من يحكمون ومن ينفذون، فكل تجمع بشري صغيرا كان أم كبيران ثابتا أم متغيرا، يوجد أولئك الذين يأمرون إلى جانب الذين يطيعون، هذا من جهة و من جهة أخرى يمكن القول أنه مهما كانت السلطة الشرعية تجسد السيادة أو الإدارة الشعبية تظل سجينة منافذ و مخارج لا قانونية و لا شرعية، رغم أنها تحاول إيهام الأفراد بغير ذلك.

4-1-مفهوم السلطة:

إذا كانت التعاريف التي استعرضناها حول العنف تكاد تجمع على مفهوم واحد يتمثل في أن العنف هو الاستخدام غير الشرعي للقوة، و ما قمنا به من تحليل و نقد لهذه المفاهيم فإن مفهوم السلطة له عدة معان ومدلولات مختلفة ولضبطه سنتكلم كذلك على المعنى اللغوي، ثم الاصطلاحي.

4-1-1-من الناحية اللغوية:

فمن الناحية اللغوية كلمة "**سلطة** " بالفرنسية"**Autorité**" **وبالانجليزية** "**Authority**" تعني القدرة و القوة على الشيء، و السلطان الذي يكون للإنسان على غيره، ولها عدة معان منها: "النفسية، الشرعية، الدينية"، و جمع سلطة سلطات، و هي الأجهزة التي تمارس السلطة كالسلطات السياسية، التربوية، الدينية و القضائية، وغيرها[1]. فالسلطة كلمة عامة تحتوي عدة معان.

ولكن المعنى السياسي هو الأكثر استعمالا و الأكثر شيوعا كما تعني القهر (...) و السلطة تلك القدرة على تقرير أمر ما بشأن الجماعة[2].

وكما جاء في المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة "**لعبد المنعم الحفني**" : "هي التسلط والتحكم، وقد تكون السلطة سياسية أو أدبية أو علمية أو دينية،و قد تكون سلطة شرعية أو غير شرعية(...)وقدتكون السلطة عفوية بتأثير عوامل جاذبة في شخصية صاحبها(الكاريزماCharisma

---

[1]جميل صليبا: المعجم الفلسفي.بيروت: دار الشروق للنشر و التوزيع .2004 ، ص 670.

[2]مقال لموسى وهبة:بيروت: دار الشروق للنشر و التوزيع . 1999، ص 481.

(...) كسلطة "**النبي صلى الله عليه و سلم**" التي يضرب "**ماكس فيبر (Max-Weber)***المثل بها، و مع ذلك سرعان ما يدين له المجتمع بالولاءوالطاعة".[1]

و بهذا فالتعاريف اللغوية تؤكد أن السلطة سلطات، و أنها كثيرا ما تعني القوة و القهرومنها المشروعة و غير المشروعة، لكن يبقى هذا التعريف غير دقيق لعموميته، لهذا يجب أن ننظر في التعريف الاصطلاحي.

4-1-2-من الناحية الاصطلاحية:

للسلطة عدة معان و مفاهيم، تختلف بحسب السياق باعتبارها مفهوما عاما، فهناك السلطة السياسية والاقتصادية، و الدينية، وعليه سنأخذ عدة تعاريف منها التعريف الاجتماعي حيث عرفها " **محمد عاطف غيث**" في " **قاموس علم الاجتماع**" بقوله: "هي قوة نظامية و شرعية في مجتمع معين، مرتبطة بنسق المكانة الاجتماعية، و موافق عليها من جميع أعضاء المجتمع"[2]. و من ثمة ترتبط السلطة بالقوة الشرعية، لأنها أساس وجودها وظيفتها التنظيم و فرض إرادتها على الجميع حتى تضمن بقاءها و المحافظة على المجتمع، أما إذا ارتبطت بقوة غير شرعية فإنها تتحول إلى طغيان و إرهاب، و إذا عدنا إلى موسوعة لالاند الفلسفية فإننا نجده يعرف السلطة بقوله:"هي حق أو قدرة على التقرير، أو الإمرة".[3]

فالسلطة التي تستند مشروعيتها من ذاتها فهي لا تعبر عن إرادة المجتمع، لهذا فاستعمال العنف لتغييرها يصبح أمرا مشروعا، بينما " **الموسوعة السوفياتية**" فقد جاء فيها التعريف التالي: "السلطة مفهوم أخلاقي يشير إلى النفوذ المعترف به كليا لفرد أو نسق من وجهات النظر، أو

---

* فيلسوف اجتماعي و اقتصادي و سياسي ألماني (1864-1920) من مؤلفاته: مقالة في البروتستانتية و روح الرأسمالية.

[1] الحفني: المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 415-416.

[2] محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع. مصر: دار المعرفة الجامعية .1991، ص 32.

[3] لالاند : المرجع المذكور سابقا ، ص 122.

لتنظيم مستمد من خصائص معينة (...) و قد تكون السلطة سياسية أو أخلاقية أو علمية".[1] والخصائص التي تستمد السلطة منها قوتها على الخصوص هي مدى مشروعيتها.

و عليه فكما يرتبط العنف بالقوة، قد ترتبط السلطة بالقوة أيضا: و لهذا فـ" هناك من يطلق ويستعمل مصطلح القوة مشيرا به إلى السلطة أو النفوذ، كما أنه يوجد من يطلق مصطلح السلطة مشيرا إلى القوة (...) و القوة هي قدرة الفرد، أو الجماعة على ممارسة السلطة أو النفوذ تجاه الآخرين و الضغط عليهم"[2]. و لهذه القوة أبعاد مادية و معنوية تمثل في مجملها إرادة السلطة التي تريد أن تفرض إلزاميتها على الجميع كما يذكر فلاسفة السياسة، لكن القوة التي تستخدمها السلطة تحدد بحسب مشروعية السلطة ذاتها، فسلطة بدون قوة لا وجود لها، و قوة دون سلطة معترف بها طغيان و بالتالي تصبح السلطة عندئذ تقوم بوظيفة هي الوظيفة الاجتماعية السياسية، و سن القوانين و حفظهاو تطبيقها و معاقبة من يخالفها.

و من خلال ما تقدم، فإننا نجد هذه المفاهيم تذكر السلطة بعدة معان، بما فيها السلطة الدينية والأخلاقية والاجتماعية، لهذا لدينا مفهوم سياسي للسلطة نجده عند "**أحمد زيدان**" في كتابه: "**مقدمة في علم الاجتماع السياسي**" حيث يعرف السلطة بقوله: "يشير مفهوم السلطة إلى الاستخدام الشرعي للقوة.

بمعنى أن الشخص ذا السلطة هو الذي يمارس القوة في إطار مؤسسة معينة ووفقا لقانون معين، في حين أن القوة قد تمارس بصرف النظر عن وجود سلطة.[3] و بهذا يجتمع مفهوم العنف و مفهوم السلطة على القوة، لكن بحسب التعاريف القوة التي يستخدمها العنف غير مشروعة، بينما

---

[1] وضع لجنة من العلماء و الأكادميين السوفياتيين: الموسوعة الفلسفية. المرجع المذكور سابقا ، ص 248.

[2] طبيب مولود: أحكام السلطة السياسية. الجزائر: دار الخلدونية. 2006، ص 19.

[3] أحمد زيدان: مقدمة في علم الاجتماع السياسي . مصر: نهضة مصر: للطباعة و النشر و التوزيع.2006،ص96.

القوة التي تستخدمها السلطة فهي مشروعة، بل لا بد منها لفرص النظام و القانون، فهل حقيقة أن قوة العنف غير مشروعة دائما؟ وهل القوة التي تستخدمها السلطة مشروعة دائما؟ وما هو موقف مركوز من ذلك؟ وقبل هذا و ذاك ، ما هي الجذور التاريخية للعنف و للسلطة؟

و السلطة هي مفهوم مجرد قابل للتطبيق في العديد من الحالات فكثيرا ما نسمع عن سلطة الطبيعة، سلطة العقل، سلطة الدولة، سلطة الأب وغيرها من المعاني التي يتخذها المفهوم تجعل من الصعب حصرها في معنى واحد لكن على المستوى اللغوي، فالسلطة في اللغة العربية مشتقة من الفعل الثلاث سلط بمعنى القهر و كذلك السلطان:بمعنى الحجة و ذلك قيل للأمراء سلاطين لأنهم الذين تقام بهم الحجة و الحقوق.[1]

السلطة كذلك هي القدرة و الملكة من امتلاك الشيء فيقال سلط عليه بمعنى غلبه و أطلق عليه القدر والقهر.[2]

4-1-3-من الناحية السياسية:

و من الناحية السياسية تعرف السلطة على أنها "القدرة على فرض إرادة ما على إرادة أخرى".[3] و ذلك يتم في صورتين أساسيتين إما بواسطة القهر و العنف أو بواسطة الإقناع الحر. أما من الناحية السوسيولوجية لا يمكن تعريف السلطة إلا في ظل اتجاهين:

الاتجاه الأول: يعتبر السلطة على أنها ملكة و استعداد عند شخص معين، و السلطة بهذا المفهوم موجودة منذ **هوبز** "السلطة بمفهومها الواسع هي الوسائل التي يعتمد عليها في الوقت الحاضر للحصول على المصالح المحتملة و المنتظرة".[1]

---

[1] ابن منظور: لسان العرب. بيروت: دار الجيل: دار لسان العرب. المجلد الثالث. 1998، ص 183.

[2] إسحاق إبراهيم منصور. ممارسة السلطة و أثرها في قانون العقوبات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعة 1983، ص 20.

[3] محمد السويدي: علم الاجتماع السياسي ميدانه: قضاياه . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعة .1990، ص 172.

الاتجاه الثاني: يعطي للسلطة طابع العلاقات الاجتماعية و ظهر هذا الاتجاه مع عالم الاجتماع الألماني

ماكس فيبر " الشخص –أ– له القدرة على فرض إرادته على الشخص –ب–...حتى و إن وجدت مقاومة لهذا الأخير" و يتجسد هذا الاتجاه بقوة مع تيار علم الاجتماع التنظيمي، خاصة مع **كروزييه،** الذي يفسره نشاط التنظيمات على أساس علاقات السلطة بواسطة التحليل الاستراتيجي للفاعلين الاجتماعيين داخل التنظيم، هؤلاء الفاعلين الاجتماعيين يعتمدون على موارد يوظفونها في علاقاتهم السلطوية.[2]

من خلال هذه التعاريف الشيء الذي يمكن استنتجه هو أن السلطة دائما تتوفر على التأثير سواء كانت فعل أو علاقة اجتماعية أو طبيعية و دائما تقتضي خضوع البعض للآخر مهما كانت وسائلها و طرق ممارستها الشرعية أو اللا شرعية.

من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى توضيح الاختلاف بين مصطلحين في اللغة الفرنسية وهما Autorité et Pouvoir.[3]

الجدول رقم (01): مقارنة بين مصطلحي القوة و السلطة :

Pouvoir–القوة	Autorité – السلطة
- تكون شرعية أو لا شرعية.	- تكون شرعية فقط.
- تمارس على الأشخاص و الأشياء.	- تمارس على الأشخاص فقط.
- تقلص من حرية الآخرين.	- تنمي حرية الآخرين.
- القدرة على التأثير.	- القدرة على الإنماء و التطوير.

[1]Pierre, Collerette:Pouvoir Leadership et autorité dans les organisations. Québec: Presses de l'université de Québec. 1995, p45.
[2] Jean Michel, MORIN:Précis d sociologie, Paris: Editions Nathan. 1997،p38.
[3] MORIN: Op cit، p43.

4-2-السلطة التنفيذية:

في الحقيقة هذا المفهوم يتكون من كلمتين سلطة و تنظيم مما يعني السلطة الممارسة داخل التنظيمو التي لها أهداف معينة واجب تحقيقها.

كما تعرف السلطة داخل المؤسسة على أنها "الصلاحية المخولة للإطارات الإدارية والمشرفين، في اتخاذ القرارات، وإعطاء الأوامر، وكذا القرارات التي تسبقها من أجل تنفيذ مختلف الخطط الإستراتيجية والبرامج العلمية في المؤسسة و التي تتوافق مع السياسة العامة للمؤسسة فسلطة التصرف و اتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بنشاط المؤسسة سواء كانت خاصة أو عامة".[1]

4-3-السلطة:

تعتبر السلطة في مجال العمل من المرتكزات الهامة و الدعامة الأساسية التي تلعب دورا رئيسيا للتأثير على سلوك الفرد لكي يغير أدائه لما يتناسب و تحقيق الأهداف و السياسات المرسومة من طرف القائمين على شؤون المؤسسة.

و قد حظي مفهوم السلطة باهتمام الباحثين و المفكرين في علم السياسة، وعلم الإدارة وعلم اجتماع التنظيم و العمل على وجه الخصوص، وقد اختلف استخدام مفهوم السلطة من باحث لآخر، كما ارتبط بعدة مفاهيم كالمسؤولية، والقوة، والنفوذ، والسيطرة...، و عليه فإن تحديد مفهوم السلطة في هذه الدراسة ضرورة منهجية يفرضها البحث العلمي الذي يتطلب الدقة و التوضيح.

كغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية من الصعب منهجيا تحديد مفهوما للسلطة أو حصره و ذلك لاختلاف الباحثين و الدارسين في هذا المجال تحديد و توحيد وجهات النظر حول

---

[1] دادي ناصر عدوان: اقتصاد المؤسسة. الجزائر: دار المحمدية العامة. 1998، ص 236.

مدلول مفهوم السلطة، فيقول "ابن خلدون" أن أصل السلطة كتعبير على مجموعة العلاقات التنظيمية التي تحكم أفراد أو جماعة أو مجتمع ما.[1]

و يرى "توماس الإكويني" أن السلطة نتيجة تفرضها حياة الإنسانية في جماعة منظمة لأنها تستهدف تحقيق المصالح المشتركة لأفراد هذه الجماعة.[2]

من خلال نظرة كل من "ابن خلدون" و "توماس الإيكوني" نخلص إلى أن السلطة تنشأ من حاجة الجماعة لها بغرض تنظيم و تسيير مختلف أمورهم.

رغم تعدد الآراء و المواقف، واختلاف وجهات النظر حول مفهوم السلطة، فهناك أمر لا جدال فيه و هو اقتران السلطة بحرية التصرف و اتخاذ القرارات، لتنفيذ مهام معينة، وبهذا الخصوص يشير "فيبر–Weber"إلى أن السلطة تعني : احتمال أن تطيع جماعة معينة من الناس الأوامر المحددة التي تصدر عن مصدر معين.[3]

و يذهب "داهل–DAHL "إلى تعريف السلطة على أنها قدرة الشخص (أ) على التوصل إلى جعل شخص آخر (ب) يقوم بشيء ما لم يكن ليقدم عليه لو لا تدخل (أ)[4]

فمهما كانت مميزات الشخص (أ) فإن الشخص (ب) خاضع لسلطان (أ) بحكم قوة منظمة لجهود الشخص (ب) بواسطة الأوامر التي يصدرها الشخص (أ).

من هذا المنطلق فالسلطة تعني أن يطيع فرد أو جماعة أوامر محددة تصدر من فرد أو هيئة تتميز بأن لها الحق في ممارسة هذه السلطة،وأن من يخضعون لها يرون أنه من واجبهم طاعتها.

---

[1] حسن ملحم: التحليل الاجتماعي للسلطة. الجزائر: منشورات حلب المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد.1993 ص 216.

[2]محمد نصر مهنا:في تاريخ الأفكار السياسية و تنظير السلطة.الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث. 1999، ص 134.

[3]علي غربي و آخرون: تنمية الموارد البشرية. عين مليلة: دار الهدى للطباعة و النشر والتوزيع. 2002 .ص190.

[4] Jean Mechel, Mourin:Précis de sociologie. Paris: .1996، p38.

و قد عرفت السلطة أيضا على أنها القوة التي بمقتضاها يستطيع المسؤول أداء العمل المطلوب منه وفقا للخطة الموضوعة، فمن يملك السلطة من حقه أن يتوقع الطاعة ممن يعملون تحت مسؤوليته و السلطة تعتمد على التدرج الرئاسي و المستويات المختلفة داخل الهيكل التنظيمي.[1]

و يعرفها هربرت سيمون على أنها قوة اتخاذ القرارات التي تحكم وتقود أعمال الآخرين.[2]

فالسلطة هنا هي شكل من أشكال القوة الموجهة للعاملين في المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف العامة.

و قد عرفت أيضا على أنها حق إصدار الأوامر إلى الآخرين و إجبارهم على طاعة هذه الأوامر.[3]

و هناك من يعرف السلطة في المؤسسة على أنها"الحق الشرعي في التأثير على سلوك الموظفينو توقعاتهم".[4]

من هذا التعريف نخلص إلى أن السلطة تفترض وجود نوع من الشرعية، فالجامعة هنا على استعداد للطاعة لأن أعضاءها يؤمنون بالفعل بأن مصدر الضبط مصدر شرعي.

كما يعرف كونتز و أودونل السلطة على أنها الحق الذي بواسطته يتمكن الرؤساء من الحصول على امتثال المرؤوسين للقرارات.[5]

---

[1] المهوس: مبادئ الإدارة العامة و التنظيم الإداري. الرياض: مطابع الفرزدق. 1987، ص 61.

[2] محمد بهجت جاد الله كشك : المنظمات و أسس إدارته. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. 2003،ص 91.

[3] جمال الدين لعويسات : مبادئ الإدارة. الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع. 2003، ص 93.

[4] أحمد جاد عبد الوهاب : السلوك التنظيمي دراسة سلوك الأفراد و الجماعات داخل منظمات الأعمال.مصر: دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع. 2000، ص 249.

[5] كشك: المرجع المذكور سابقا ، ص 91.

فالسلطة إذا هي الصلاحية المخولة للقادة والإطارات و المشرفين، في اتخاذ الإجراءات وإعطاء الأوامر، وكذا القرارات التي تسبقها، من أجل تنفيذ مختلف الخطط الإستراتيجية و البرامج العملية في المؤسسة.

و السلطة هي المقدرة على اتخاذ القرارات اللازمة و إقناع الأفراد بالامتثال للسياسة المرسومة، فهي تنفرد بظاهرة هامة هي المرونة، كما تعتبر الوجه الشرعي للقوة، أو هي القوة القانونية أو الشرعية التي تمنح حق إصدار الأوامر و الحصول على الامتثال للقرارات و الأعمال المكلف بها.

و قد عرفت السلطة في المؤسسة على أنها الحق المشروع في اتخاذ القرارات و الإجراءات وإصدار الأوامر و التوجيهات للمرؤوسين للقيام بواجباتهم.[1]

4-4-تعريف السلطة في الفكر الإسلامي

قبل الحديث عن السلطة قد يتبادر إلى الذهن سؤال يراد منه تحديد ماهية السلطة، هل السلطة غاية أم وسيلة ؟ فإذا كانت السلطة غاية فما هي الوسيلة التي تدعمها لتحقيق تلك الغاية؟ و إذا كانت السلطة وسيلة فما هي الغاية التي تريد تحقيقها ؟

و قبل الجواب عن السؤال المطروح يمكن القول أن السلطة هي القوة الحقيقية و الفعلية لتنفيذ إرادة القيادة الإدارية أو السياسية المجسدة في شكل قرارات و أوامر و نواهي تنصب كلها نحو اتجاه واحد يسمى النشاط الإداري أو الأعمال الإدارية، سواء أكانتا مادية أم قانونية و سواء تعلقت بمصالح فردية أم جماعية، ومهما كانت المصلحة فردية أو جماعية فالنتيجة واحدة و هي تحقيق المصلحة العامة لأفراد المجتمع و الأمة لأن الأفراد هم جزء لا يتجزأ من المجتمع

[1] حسين محمود حريم: مبادئ الإدارة الحديثة (النظريات-العمليات الإدارية-وظائف المنظمة). الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع. 2006، ص 169.

ومصلحتهم أساسا نابعة من مصلحة الأمةو الجماعة، ومصلحة هذه الأخيرة أيضا تعد مجموعة من مصالح المجتمع، والسلطة أو القوة (غير التسلطية، الاستبدادية) هي التي تنشئ الحقوق لأصحابها و تحميها أيضا في الإطار الشرعي، كما تكشف الحقوق التي كانت لذويها، وتعمل على إعادة الحقوق المسلوبة منهم بوجه غير مشروع، وتقوم أيضا بحمايتها.

إذن و مما سبق يستخلص أن السلطة وسيلة لتحقيق غايات و أهداف و مطالب نبيلة فهي ليست غاية في حد ذاتها، وقد ورد في الأثر قول الخليفة عثمان بن عفان، رضي الله عنه: (إن الله ينزع بالسلطان ما لا ينزع بالقرآن و إن الله ينزع بالقرآن ما لا ينزع بالسلطان) . و السلطة تمارس في نطاق الحرية إذ لا يمكن الحديث عن السلطة بدون حرية، كما أن السلطة في نفس الوقت تقيد الحرية و تنظمها وفقا للضوابط الشرعية و العرفية التي هذبها الشرع الحنيف. و ذلك باعتبار أن السلطة ظاهرة اجتماعية لكونها نابعة من المجتمع و لا تمارس إلا في نطاقه، وظاهرة قانونية أي أنها تطرح على بساط الفكر، فالقانون هو الذي ينظم الروابط الاجتماعية و يحدد موضوعات النشاطات و الأعمال الإدارية و ينظم كيفية العمل بمختلف الوسائل لتحقيق الأهداف المشروعة استجابة لحاجات و متطلبات لأفراد المجتمع على الوجه المطلوب.

و لتحقيق مصالح الأفراد والجماعة لابد من سلطة وقوة على التطبيق الميداني و الفعلي سواء بصورة جزئية أو بصورة كلية حسب الواقع الذي يراد في ظله إصدار القرارات و الأوامر والنواهي وإعداد الخطط و البرامج المشروعية والعمل من جهة أخرى بواسطة القوة والإلزام (السلطة) على ردع المخالفين للأوامر المتمردين الشاقين لعصا الطاعة والتنظيم الاجتماعي.

ففي المقام الأول : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وفي المقام الثاني : التعزيز والردع لمن يستجيب حتى ينصاع ولا يكون ذلك إلا بالإجبار والقوة والإلزام وهي وسيلة السلطة في نهاية الأمر.

غير أن يقول أن إطلاق العنان لقوة القهر والإلزام (السلطة) يؤدي إلى الظلم والاستبداد واستغلال النفوذ وتوظيف المنصب في الأعمال غير المشروعة (وهو ما يعرف حاليا بالتعسف في استعمال السلطة أو الانحراف بالسلطة) فلابد أن تمارس في نطاق أعمال مشروعة.

التعريف الإجرائي للسلطة العرفية: هو نظام غير رسمي لا يتقيد بالقوانين المدنية ولا تخضع للضبط التشريعي.

4-5-تاريخية العنف و السلطة:

بعدما تطرقنا إلي مفهومي العنف و السلطة لاحظنا أن هناك تعدد للتعاريف، و بالرغم من التأكيد أن القوة غير مشروعة للعنف عند بعض الدارسين، فإن السلطة و لوجودها لا بد لها من القوة،لكن هل هذا يبرر مشروعية استعمال القوة من طرف السلطة، و أن العنف قوة غير مشروعة؟ يؤكد ماركوز أنه عندما نستخدم بعض المصطلحات لابد من استخدامها استخداما صحيحا حسب تغيرها من عصر إلى آخر،حتى لا نقع في "التحريفية"التي تخرج المفاهيم من سياقها التاريخي ويجب ألا نخضعها للفهم الإيديولوجي الأحادي النظرة، هذا الحكم يقع على مفاهيم كالديمقراطية والحرية و الثورة، وخاصة مفهومي العنف و السلطة، و عليه نجده يقول: "إن المفاهيم التاريخية القديمة قد أحبطت و مسحت على يد التعاريف العاملية الجديدة المناسبة لذوق العصر. و الحق أن هذه التعاريف المحدثة إنما هي تزييف للمفاهيم التي فرضتها السلطات القائمة و قوة الوقائع القائمة و بفضلها يصبح الكاذب صحيحا".[1]

و لهذا السبب أردنا أن نأخذ هذين المصطلحين في أصلهما التاريخي، لأن ذلك يجعلنا نفهم جيدا العلاقة بينهما و حتى الفرق بينهما، و لا نقع في خلط معرفي، أو منهجي أو تاريخي، بدليل

---

[1] هربرت ماركوز: الإنسان ذو البعد الواحد.ترجمة: جورج طرابيشي. بيروت: دار الآداب. 1988، ص- ص 135-136.

أن ماركوز يؤكد هذه الفكرة عندما يقول عن تغير المفاهيم عبر التاريخ: "إن الذاكرة تذكر بالإرهاب و الأمل. و إذا كان الإرهاب و الأمل يعاودان الانبثاق ، فإن الأمل يبقى أملا في الوقت الذي يتجلى فيه الإرهاب في أشكال جديدة دوما".[1] إذ أن لكل عصر مفاهيمه الخاصة للأشياء والسياق التاريخي هو الذي يوضح لنا ذلك، و بهذا قصدنا بتاريخية العنف و السلطة أن نتتبع هذين المصطلحين في التاريخ لأنه قد يحدث لهما تشويه من طرف أو آخر، أو يستعملان استعمالا إيديولوجيا يخدم فئة على حساب فئة أخرى ،كما أن اللغة السائدة قد تغير من معنى هذه المفاهيم خاصة إذا كانت هذه اللغة من إنشاءالسلطة التي تسعى بواسطتها إلى فرص شرعيتها وفي هذا الصدد يستشهد ماركوز بـ " **رولان بارث**" **(Roland Barthes)***هذا الأخير الذي يقول عن هذه اللغة أنها: " تميز جميع الأنظمة السلطوية"– ثم يعقب ماركوز قائلا– " وهل يوجد اليوم في مدار الحضارة الصناعية المتقدمة مجتمع غير خاضع لنظام سلطوي؟".[2]

فالأفراد يعيشون تحت واقع أنظمة تمارس سلطتها عليهم حتى في المفاهيم و التفكيروهذا الواقع يثبته التاريخ، كما أن التغير و التطور يكون بصراع المتناقضات حسب التفسير الماركسي فما كان مشروعا بالأمس يصبح غير ذلك اليوم، و نحن نعلم أن ماركوز يأخذ عن كارل ماركس كثيرا من الأفكار و المصطلحات، و ما تفسيره لتطور التاريخ في الحقيقة إلا تفسير ماركسي خاصة في بعده الاقتصادي، فالصراع بين المتناقصات كالعنف و السلطة على وجه الخصوص هو أساس التقدم أو التطور و التغير " فالواقع الإنساني هو تاريخه و التناقضات في هذا الواقع لا تنفجر من تلقاء نفسها، و صحيح أن هناك صراعا، صراعا حادا لا يمكن التشكيك في واقعيته".[3]

---

[1] ماركوز: الإنسان ذو البعد الواحد. المرجع المذكور سابقا ، ص 136.

* مفكر و لغوي فرنسي(1915–1980) من أهم مؤلفاته: السلطة و اللغة.

[2] ماركوز: الإنسان ذو البعد الواحد. المرجع المذكور سابقا ، ص140.

[3] المرجع نفسه ، ص 241.

إذا فلكي يحدث تطور تاريخي للمجتمع هناك صراع منذ القديم على السلطة يتراوح بين الصراع السياسي تارة، و الصراع العنيف تارة أخرى، و في كلتا الحالتين سيقود ذلك لا محالة إلى التغيير شريطة أن يكون الصراع فعلا، و هو ما يسميه ماركوز " النفي التاريخي" الذي لا يمكن أن يحدث إلا بتوافر عوامل تاريخية حصرها ماركوز في :

1- قوة تدمير عظمى.

2- قوة إنتاج عظمى بلا تدمير.

فالقوة الأولى التدميرية هي قوة العنف أو الثورة، و هو ما شهدته كثير من المجتمعات التي حدثت فيها ثورات تاريخية حيث كان عنفها مبررا، لأنه هادفا إلى التغيير حققت به و بها تغييرا جذريا تاريخياو تطورا كبيرا، مثل هذا التغيير نجده لاسيما في " الثورة الفرنسية" التي كثيرا ما يستشهد هبها ماركوز كنموذج لثورة ناجحة غيرت تاريخ أوروبا، أما القوة الثانية فهي قوة الإنتاج أي قوة النظام الرأسمالي في الدول الغربية، التي ستتحول إلى قوة تغيير رغم أن هذا النظام استطاع أن يدمج الطبقة الثورية دون أن تفكر في العنف أو الثورة، مما جعلها وسيلة بناء و تطوير، لكن على حساب استعبادها واستهلاكها، وهذا ما يجعلها تبقى قوة ثورية حتى ولو لم تقم بالثورة بحسب تعابير ماركوز، و بعدتحديدي ماركوز لهاتين القوتين أكد بعد ذلك " أن أكبر حقيقة تاريخية ستكون من امتياز النظام الذي يقدم أكبر الفرص للتهدئة".[1]

إذا للعنف دور كبير نستطيع أن نقول عنه أنه دور تاريخي يكمن في دفع عجلة التاريخ للتطور و تغيير المجتمع،و هو ما تؤكده " **حنة أرندت**" **(Hannah- Arendt)***في كتابها

[1] ماركوز: الإنسان ذو البعد الواحد. المرجع المذكور سابقا ، ، ص 236 .

* فيلسوفة و اختصاصية في النظرية السياسية (1906-1975) من أهم كتبها: في العنف أسس التوتاليتارية.

المشهور " **في العنف**" عندما تقول: " إنهلا يمكن لأي شخص أعمل فكره في شؤون التاريخ والسياسة أن يبقى غافلا عن الدور العظيم الذي لعبه العنف دائما في شؤون البشر".[1]

و لهذا نتفاجئ كثيرا إذا وجدنا غياب الدراسات حول هذه النظرية ،و خاصة إذا ما ارتبطت بالسلطة فالعنف كان تاريخيا و ما زال أساس انتقال و تغير المجتمعات و ظهور الثورات، فهو يساعد على تغيير أشكال الحياة بكل أبعادها:الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، و سنتكلم عن ذلك التغيير في أنواع العنف في مباحث لاحقة.

و لتبيان تأثير العنف و الثورة في تغيير الأوضاع في مرحلة تاريخية ما يصف لنا ماركوز الأوضاع التي كانت سائدة في ألمانيا على لسان أحد المعاصرين بقوله: "لقد وصف أحد المعاصرين لتلك الفترة الأوضاع السائدة بقوله:"إن الوضع الراهن في أمتنا هو أننا نعيش بلا قانون، أو عدالة و بلا حماية من الضرائب التعسفية، غير آمنين على أرواح أبنائنا،أو على حريتنا و حقوقنا و نحيا ضحايا عاجزين للسلطة الاستبدادية، تفتقر حياتنا إلى الوحدة و الروح القومية".[2] و ستشهد ألمانيا بعد هذا الوضع أعمال عنف و ثورات، أدت إلى تغيير أوضاعها السياسية الاجتماعية و الاقتصادية، و بهذا نلاحظ أن بعض المفكرين الألمان يؤكدون دور العنف في السيرورة التاريخية للمجتمعات "**ففريدريك إنجلز**"**(Friedrich- Engles)**[**]كما تقول حنة أرندت يعتبر: "العنف بأنه مسرع في عملية التنمية الاقتصادية (عندما يقول)" في كل مكان تتناقض فيه

---

[1] حنة أرندت: في العنف. ترجمة: إبراهيم العريس. بيروت: دار الساقي .2006، ص10.

[2] هربرت ماركوز: *العقل و الثورة- هيكل و نشأة النظرية الاجتماعية*- ترجمة: فؤاد زكرياء. ط2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر. 1997، ص 37.

[**]فيلسوف ألماني اشترك مع ماركس في توطيد أركان الشيوعية (1820-1895) من أهم كتبه: أصل الأسرة والملكية الخاصة و الدولة.

بنية السلطة لبلد ما مع النمو الاقتصادي لهذا البلد،تكون الهزيمة من نصيب السلطة السياسية وأدوات العنف التي تلجأ إليها".[1]

و هذا التفسير الاقتصادي التاريخي للعنف هو ما نجده في الفكر الماركسي كثيرا، و الذي تأثر به ماركوز بشكل كبير، خصوصا عندما يتناول المجتمع الغربي و الحضارة الغربية بالنقد مبينا أن النظام الرأسمالي باستبداده الاقتصادي سيقود حتما إلى عنف و ثورة وفقا " **للحتمية التاريخية**" عند ماركس لأنه نظام يقوم على استغلال العمال و استلاب حقوقهم، مما يؤدي بهم إلى التفكير في تغيير النظام وقلبه، وهي الجدلية التي تقوم على الصراع بين الفكرة و نقيضها للوصول إلى مركب أعم أو التجاوز و لهذا تقول حنة أرندت: "و يزداد العنف (اليوم) نفسه كاملا فعالا في الشؤون الداخلية، ولاسيما فيما يتعلق بقضية الثورة (...) إن الثورة تنبع من فوهة البندقية"[2]. و هذه عبارة مشهورة للزعيم الصيني "**ماوتسي تونغ**"*.

و لكن لا بد من التأكيد أن العنف ليس هو ما يقود إلى مجتمع جديد، بل هي التناقضات حسب الفكر الماركسي و الماركوزي كما تعبر عن ذلك حنة أرندت: "يقينا أن ماركس كان مدركا لدور العنف في التاريخ، بكنه يعتبره دورا ثانويا فليس العنف ما يقود المجتمع القديم إلى الزوال بل التناقضات داخل ذلك المجتمع، كما أن ظهور المجتمع الجديد يسبقه اندلاع العنف(...) و هو ما يشبهه ماركس الآلام التي تسبق الولادة دون أن تكون الولادة ناتجة عنها"[3]. لأن العنف لا يغير بل يساعد على التغيير حتى يصبح غاية في حد ذاته و يتحول عندئذ إلى عنف مطلق، و هو ما رفضه ماركوز و كثير من المفكرين.

---

[1] أرندت: المرجع المذكور سابقا ، ص 10.

[2] أرندت :المرجع المذكور سابقا ، ص12.

* زعيم صيني كارازمي (1893–1976).

[3] المرجع نفسه ، ص12.

فماركوز يؤكد دور العنف البناء في التاريخ، وها هو يستشهد بأوضاع ألمانيا مرة أخرى عندما يبحث ما سيكون مؤكدا أن التناقضات ستؤدي إلى تغييرات تاريخية في ألمانيا، و سيحدث ذلك ليس بسبب أن "الجماهير في ألمانيا قد اعتادت منذ عهد الإصلاح الديني الفكرة القائلة: "إن الحرية هي بالنسبة إليهم "**قيمة باطنية**" لا تتعارض مع أي نوع من العبودية، و أن الطاعة الواجبة للسلطة القائمة (...) شرط ضروري للخلاص الأبدي"[1]بل لأن هذه الأفكار الدينية التي فرضتها سلطة الكنيسة مدة تاريخية طويلة ستزول بعد حركة التنوير التي اجتاحت أوروبا و حدوث وعي تاريخي، حيث بدأت هذه الحركة من الجامعات و المدارس و التي كان يرعاها " **فريدريك الثاني**"**(Friedrich-II)**ملك بروسيا، و هنا بدأ حسب ماركوز " المشكلات الدينية و السياسية تناقش بالروح العقلانية المعروفة في القرن الثامن عشر و مجدت كرامة الإنسان، و كذلك حقه في تشكيل حياته صد كل الصور البالية للسلطة و التراث و امتدح التسامح و العدل".[2]

فهذا العصر–حسب ماركوز–هو عصر العقل،عصر الوعي التاريخي الذي سيقود المجتمعات الأوروبية إلى الثورات، والتغيرات التاريخية الحاسمة في حياتها، فالتاريخ سيرورة تشكله الحروب و الثورات و العنف و تغذيه، فتتحرك عجلة التاريخ كاشفة عن عهد جديد، كما تصف ذلك حنة أرندت

عندما تقول: "إذا كنا ننظر إلى التاريخ انطلاقا من كونه سيرورة زمنية متواصلة لا يمكن تقدمها، قد يبدو لنا العنف فيشكل حروب و ثورات،و كأنه يشكل القطيعة الوحيدة الممكنة، فإذا كان هذا صحيحا إذا كانت ممارسة العنف هي الوسيلة الوحيدة التي تجعل من الممكن إحداث قطيعة

---

[1] ماركوز: العقل و الثورة.المرجع المذكور سابقا ، ص38.

[2] المرجع نفسه، ص53.

في السيرورة التاريخية لملكوت القضايا البشرية، من المؤكد أن دعاة العنف سيكونون قد سجلوا نقطة أساسية لصالحهم".[1]

و هنا يتأكد لنا أن للعنف دورا في التاريخ و التطور و التغير، و ليس كما يرى البعض أنه سلبي دائما و عامل هدم لا تجني من ورائه الشعوب إلا الخراب و الدمار. حيث يبقى عملا إيجابيا و هذا ما سنراه في فصول لاحقة في فكر ماركوز، بل و سنرى جدلية لا يمكن الخلاص منها هي جدلية العنف والسلطة كما تؤكد حنة أرندت، و هي ذاتها الجدلية التي يناقشها كثيرا ماركوز لأن "العنف(هو) التجلي الأكثر بروزا للسلطة. كل سياسة هي صراع من أجل السلطة، و العنف إنما هو أقصى درجات السلطة".[2]

من هنا تشكلت جدلية العنف و السلطة كما يرى ماركوز، هذه الجدلية لا نجدها في المجتمع المعاصر فقط، بل لها امتدادات تاريخية منذ المجتمعات الأولى البدائيةالقديمة، منذ العشيرة والقبيلة و الأسرةو المجتمع البدائي بصفة عامة، منذ سلطة الأب و سلطة الأم كما يصفها ماركوز، و قد أكد هذه الجدلية كل من "**بيار كلاستر**" و "**مارسيل غوشيه**" في كتبهما القيم "**أصل العنف و الدولة**" عندما قالا "المجتمع البدائي هو مساحة للتبادل، و هو مكان للعنف".[3]

و بهذا يتحدث المفكرون عن أصل العنف و السلطة، ولو أنهم اختلفوا بين الأصل البيولوجي و الأصل الثقافي الاجتماعي، و الأصل الطبيعي للعنف، و قد قامت حنة أرندت بنقد كل اتجاه خاصة الاتجاه البيولوجي، الذي يرى أن العنف غريزة فطرية في الإنسان، لتؤكد أن الإنسان ليس شريرا بطبعه، بل إن للعنف أصولا ثقافية و اجتماعية، وعليه رفضت الأصل البيولوجي، حتى لا

---

[1] أرندت :المرجع المذكور سابقا ، ص 29.

[2] أرندت :المرجع المذكور سابقا ، ص 31.

[3] بيار كلاستر و مارسيل غوشيه: أصل العنف و الدولة. تعريب و تقديم علي حرب. لبنان: دار الحداثة للطباعة والنشر و التوزيع.بيروت، 1985، ص 96.

نسقط العنف على جنس دون غيره،فهذه نظرة عنصرية تتهم أقواما بالتوحش والهمجية، بينما العنف ظاهرة نجدها في جميع الأزمانو في كل المجتمعات سواء أكانت بدوية أم حضرية، ولذا كان من الضروري وجود سلطة قامعة مشروعة تنظم هذا العنف، بل و تحتكره لصالحا، و من هذا المنطق نشأت الدولة كتنظيم سياسي، وحول هذه الفكرة نجد بيار كلاستر يستشهد بموقف "**توماس هوبز**"(**Tomas-Hobbes**)* قائلا: "و في نظر هوبز تتأسس الرابطة الاجتماعية بين البشر بواسطة هذه "**السلطة العامة**"**التييهابها** الجميع(...) و التي تعني بأن الدولة هي ضد الحرب"[1]. بالرغم أن هوبز يرى أن "**الإنسان ذئب لأخيه الإنسان**"، فلا بد من وجود سلطة بيدها القوة تفرض إلزاميتها على الجميع، وهذا ما أكده في نظرية "العقد الاجتماعي" من أن الأفراد تنازلوا لفرد ليحكمهم، ووضعوا عقدا ينظم العلاقات فيما بينهم، و من هنا نشأت السلطة والدولة لتقضي على العداوات و النزاعات. و يتأكد بالتالي الأصل الاجتماعي السياسي للعنف، أما ماركوز فيرى في قضية أصل العنف والسلطة أن :"التنظيم السائد للحياة يتعارض تعارضا أساسيا مع رغبات المجتمع و حاجاته، وهو قد فقد "كل سلطته و هيبته" و أصبح "سلبيا خالصا"(...) فلا بد من تحطيم النظام السياسي، وتحويله إلى نظام عقلي جديد، و لا يمكن أن يتم تحويل كهذا بلا عنف".[2]

و عليه يعد موقف ماركوز من أصل العنف و السلطة موقفا اجتماعيا سياسيا، لأنه يؤكد أن المجتمع إذا لم تتحقق رغباته، و إذا تعرض للقمع من طرف السلطة السائدة– السلطة التي تسعى إلى التفقير– هذا الوضع سيقود حتما إلى تدمير النظام السياسي و سلطته، من أجل تغييره بنظام أفضل يحقق رغبات الأفراد، و لا يكون ذلك إلا بواسطة العنف، كما أن ماركوز لاحظ أن كل

---

* فيلسوف و مفكر سياسي إنجليزي (1588–1679) من أهم مؤلفاته: في الطبيعة البشرية.

[1] غوشيه :المرجع المذكور سابقا ، ص 123.

[2] ماركوز: العقل و الثورة .المرجع المذكور سابقا ، ص 71.

تحول سيكون بسبب ضعف العلاقة بين الفرد و السلطة –أو بعبارة أخرى–تحطم هذه العلاقة وهي التي عبر عنها مرارا بقوله: "بقدر من انعدام الثقة، يتعين معه تبريرها بالعنف، و عندئذ يخضع لهما الإنسان، و لا يمكن تبرير الفكرة بالعنف إلا بقدر ما تكون معبرة عن قوة تاريخية فعلية نضجت في حضن النظام القائم".[1]

و بناءا عليه، قد يكون النظام السائد و سلطته هو الذي يدمر نفسه بنفسه، خاصة عندما يكون ضد الإنسان لهذا السبب "كان نيتشه يرى أنه حيث تنتهي الدولة يبدأ الإنسان(...) أما جورج سوربيل (فيرى) أن العنف ليس بدائيا، أو غير مشروع، بل يجده مشروعا، و هو تبعا لذلك يميز بين العنف و القوة، ذلك أن القوة برجوازية أما العنف فثوري.[2]

و هنا يتوافق رأي ماركوز مع هؤلاء الفلاسفة الذين يتكلمون عن العنف الثوري كعنف مشروع و عن أصله و حقيقته، و علاقته بالسلطة، لكن كيف نشأ العنف؟

يرى"رضوان جودت زيادة"أن البحث عن جينالوجيا(علم أصل) العنف،أو أركولوجيا(حفريات)الممارسة العنفية(...)سينقلنا إلى البحث عن السبب ،أو الأسباب المؤدية إلى تلك الممارسة".[3]

أي الممارسة العنيفة،وكما ذكريا سابقا،فإن هذه الأسباب كثيرة و متنوعة، و بالتالي سنركز اهتمامنا على الجانب السياسي و الاجتماعي الاقتصادي أكثر باعتباره الجانب الذي يؤكده فيسلوفنا في تحليلاته لهذه الظاهرة و علاقتها بالسلطة، وهو كذلك ما تؤمن به النظرية الماركسية، فالعنف نشأ حسب ماركوز بسبب القمع و السيطرة و الاستغلال، خاصة من طرف الأنظمة الشمولية، بما

---

[1] ماركوز: العقل و الثورة. المرجع المذكور سابقا ، ص 72.

[2] رضوان جودت زيادة: صدى الحداثة– ما بعد الحداثة في زمنها القادم– المغرب :المركز الثقافي العربي الدار البيضاء. (دت) ص– ص 174–175.

[3] المرجع نفسه ، ص 179.

فيها السلطة البرجوازية و الاستبدادية وما كرسته من ظروف اجتماعية واقتصادية سيئة، أما سياسيا فهناك من رأى أنه قد تستمد السلطة الحاكمة أصلها من العنف." لكن كيف ؟ هذا ما سنتطرق إليه عند تناولنا لأنواع العنف و علاقته بالسلطة في آخر مبحث من هذا الفصل.

و في سياق الكلام عن أصل العنف هناك تفسير بسيكولوجي للعنف يتمثل خاصة في رأي سيجموند فرويد الذي يرى:" أن الوظيفة الأساسية لهذه الغريزة: (غريزة الموت)(Tanatos) هي تدمير الفردو إعادته إلى حالة الجمود، و انعدام الحاجة يوضع مباشرة في خدمة غريزة الجنس (اليبيدو)".[1]و نحن نعلم أن سجالا و جدالا فكريا كبيرا سيدور بين ماركوز و فرويد، لاسيما حول القمع و تحرير الإيروي و ثانتوس، و علاقتهما بالعنف و السلطة، لهذا نجد ماركوز فرويديا، لكنه ليس مثل فرويد، فهو يأخذ عن فرويد وعلم النفس مصطلحات يستعملها في تحليله للمجتمع وللحضارة و إشكالية العنف و السلطة،وحتى الثورة والدولة و التمرد، و كذلك الجانب الاقتصادي لكنه ليس مثل فرويد الذي يرجع استمرار الحضارة و زوال العنف إلى كبت هذه الغريزة أو قمعها لأنها تشكل خطرا على الحضارة، أما ماركوز فيرى العكس، فنجده في تحليلاته يطالب بتحريرها،و سنعود –بدورنا– إلى تحليل هذه الفكرة و ذلك في مباحث لاحقة، و باعتبار ماركوز كذلك ماركسيا في استعماله لمفاهيم الثورة و العنف و السلطة، إلا أنه ليس مثل ماركس في تصوراته لها، بالرغم من أننا قد نجده أحيانا يوافق ماركس في تفسيره لنشأة العنف المرتبط بالنظام التسلطي القمعي وبالبعد الاقتصادي، و لأن العنف عند "ماركس(يوجد) في صميم العملية الاقتصادية"[2]. وهو كذلك عند ماركوز، وما هذه الموافقة إلا لأن ماركوز سيوجه نقدا كبيرا للنظام الرأسمالي (البرجوازي) باعتباره نظام استلاب و إفقار، مما جعل الطبقة العاملة تفكر في الثورة والعنف للقضاء على هذا النظام المتسلط، الذي ستكون نهايته حتما بتغييره، و عليه فإن "ماركس يعتبر أن العنف حالة

[1]زيادة : المرجع المذكور سابقا ، ص 122.

[2] المرجع نفسه ، ص 182.

طبيعية بل هو سمة للحالة الاجتماعية التي أفسدها الاستئثار بوسائل الإنتاج(...) و إذا ما حل (الصراع) عبر انتزاع ملكية المالكين السابقين فإن العنف يختفي في الوقت نفسه الذي تختفي فيه أسبابه،فالعنف إذا يكمن في تحول بيئة لا عنف فيها، و هي الملكية التجارية إلى بيئة عنيفة هي الملكية الرأسمالية إذ أن فقدان العامل لملكيته و استملاك الرأسمالي لنتائج عمله، عند هذا تجدنا في وضع عنيف".[1] هذا هو التفسير الماركسي للعنف الذي يوافق ماركوز على جزء كبير منه لكننا نجده بالمقابل يتكلم أكثر عن العنف المرتبط بالسلطة أي العنف السياسي بالرغم من أن العنف الاقتصادي ممهد للعنف السياسي، و كما حدث في " الثورة الفرنسية التي تعتبر من أهم الثورات الإصلاحية في التاريخ الغربي مثلا و التي صحبتها موجة عارمة من العنف و الحروب وسفك الدماء(...) فإننا نجد الكثيرين يضربون بها المثل على ضرورة العنف لقيم الثورات ونجاحها".[2]و بالتالي لا نستغرب إذا اعتبرنا ماركوززعيم حركات التمرد التي حدثت في فرنسا وأوروبا، خاصة من طرف الطلاب.

و منه نستطيع أن نقول، إن المفهوم النظري للعنف و للسلطة يختلف عن المفهوم الواقعي وأن المفاهيم يجب أن تضبط في سياقها اللغوي و التاريخي، و كيفية استخدامها حتى لا نقع في تحريفيتها فليس كل استخدام للقوة يعد عنفا،وليس كل عنف غير مشروع، و لا يمكن أن توجد سلطة دون قوة و قوتها ليست دائما مبررة حتى لا نقع في تبرير وجود الأنظمة الديكتاتورية، و ما تمارسه من طغيان لهذا فالسلطة سلطات، و التي منها السلطة السياسية خاصة، و هي التي سنركز عليها في تحليلنا لهذه الفكرة في فكر ماركوز، وامتداداتها السياسية و الاقتصادية

---

[1] زيادة : المرجع المذكور سابقا ، ص182.

[2] عبد الحميد أحمد أبو سليمان: العنف و إدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي.دمشق: دار الفكر. 2002 ص 26.

والحضارية، كما أن العنف أنواع و من هنا كان لابد أن نتساءل : ما هي أنواع العنف عند ماركوز؟ و ما هي أنواع السلطة؟ و ما هي حقيقة العلاقة بينهما؟

4-6-جدلية العلاقة بين العنف و السلطة

إذا أردنا أن نفهم الأشياء على حقيقتها علينا أن نبحث عن العلاقة فيما بينهما، و لهذا لا بد من توضيح العلاقة بين العنف و السلطة، هذه العلاقة التي تحدد بدورها إشكاليات كثيرة سنتناولها في فصول لاحقة، و يبدو أن العلاقة بين العنف و السلطة هي علاقة جدلية، لأننا سنلمس هذه الجدلية في كل ما سنقوم بتحليله، إنها الجدلية التي بدأت منذ القديم و لازالت مستمرة و على أساسها تتطور و تتغير المجتمعات و التاريخ، و تتغير أشكال الحياة و مظاهرها، و تبنى الدول وتنهار، وسوف نتكلم عن هذه العلاقة خاصة في فكر هربرت ماركوز، الذي ربط ربطا محكما بين العنف و السلطة، و رأى أنه لا يمكن فهم أحدهما دون الآخر، بكن هذا الربط هو ربط اجتماعي سياسي، والمقصود بالأصل الاجتماعي، هو درجة نمو المجتمع و معاناته من تسلط وما تفرضه الأنظمة من عنفوما تعانيه المجتمعات من فقر واضطهاد، أما الأصل السياسي فهو جوهري للسلطة، وسنجد في تحليلاتنا أن ماركوز يتكلم عن هذا الربط وهذا الأصل منذ القديم، و في جميع الحضارات ووفقا لتفسير اقتصادي اجتماعي حيث يقول: "فإن العوز السائد في جميع الحضارات(...) قد ينظم بطريقة لا يوزع فيها النتاج الاجتماعي شموليا بحسب الحاجات الفردية(...) و بدلا عن ذلك فلقد فرض تكرار العوز، ومعه كذلك الجهد المبذول لتجاوزه(صيغة العمل) على الأفراد، عن طريق العنف المباشر مبدئيا، ثم عن طريق استخدام أكثر عقلنة للتسلط. و مع هذا فمهما كانت هذه العقلنة مفيدة لتحقيق تقدم المجموع، فإنها كانت دائما عقلنة التسلط".[1]

[1] هربرت ماركوز: الحب و الحضارة. ترجمة: مطاع صفدي. بيروت: دار الآداب .2007، ص-ص 46-47.

و هنا يميز ماركوز بين التسلط الذي قد يقود إلى العنف، و بين السلطة الفعلية، بل والضرورية لكل مجتمع، حيث نجده يبدأ كلامه عن العلاقة بين العنف و السلطة بهذا التمييز الجوهري بين السلطة و التسلط قائلا: "فالتسلط يختلف عن الممارسة الفعلية للسلطة. إذ أن هذه الممارسة الملتحمة بكل تقسيم اجتماعي للعمل، تتأتى عن المعرفة و تتحدد بإرادة الوظائف والمؤسسات الضرورية لتقدم المجموع.

و على العكس فإن التسلط ينفذه فئة أو فرد مستقل لهدف الاستمرار في وضع مميز والعمل على النهوض به. إن مثل ذلك التسلط لا يمنع التقدم التقني المادي و الفكري، من حيث إنهما نتاجان تحتيان لازمان. و لكنه يدعم استمرار العوز و البؤس و الإرغام غير المعقول".[1]

و بهذا سيخصص ماركوز كتابه المشهور "**الحب و الحضارة**" للكلام عن هذه العلاقة الجدلية التي لا تنتهي –علاقة العنف بالسلطة– و التي ستحدد الحضارة و الثورة و المجتمع والدولة، و إذا فهي جدلية لازمة لفهم هذه الأبعاد و إنها لجدلية عند نيتشه تقوم على القوة، يقول عنها "**يورغن هابرماس**" (**Jurgen-Habermas**)[*]"يبني نيتشيه نظرية في السلطة تميز بين قوى فاعلة وقوى تقتصر على رد الفعل".[2]و ما هذا الفعل و رد الفعل إلا الذي يقودإلى عنف السلطة أو سلطة العنف، وهنا يذكرنا مرة أخرى هابرماس بموقف آخر هو موقف "جورج باتاي" (Georges–Bataille)[**]قائلا: "ترتبط السعادة عند باتاي بالعنف ضمن المغاير برباط لا يقبل الحل، فهو يحتفظ بالإيروسية كما يحتفظ بالمقدس بعنف بدائي"[3] و سيبحث ماركوز هذه العلاقة الجدلية بالنقد

---

[1] ماركوز: الحب و الحضارة. المرجع المذكور سابقا ، ص 47.

[*]فيلسوف و عالم اجتماع ألماني (1929) من أهم مؤلفاته: التقنية و العلم، النظرية و الممارسة.

[2] يورغن هابرماس: القول الفسفي للحداثة. ترجمة: فاطمة الجيوشي. دمشق:منشورات وزارة الثقافة.1995 ص199.

[**] مفكر و كاتب فرنسي(897–1962) من أهم مؤلفاته: الالتزام السياسي ضد الفاشية.

[3]هابرماس : المرجع المذكور سابقا ، ص 338.

و التحليل ، ليبين أنها تقوم أساس على تحرير الغريزة الجنسية لبناء حضارة، و ليس كما يرى فرويد أن الحضارة لا تكون إلا حيث يوجد القمع– قمع الغريزة الجنسية– و ما رأي فرويد على أن النظام هو نوع من القمع، إلا تأكيد للاختلاف بينه و بين ماركوز.

لكن فرويد لم يكن يعي أن هذا النظام عندما يمارس القمع قد يتحول ذلك القمع على عنف لتحرير الإيروس(Eros)*** وتحقيق اللذة و السعادة كوسيلة للتعويض، و بهذا يأخذ القمع عند ماركوز مأخذا كبيرا في كل تحليلاته السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الحضارية، فهو يؤكد في كتابه"الحب و الحضارة" ن مصالح التسلط تضيف كبتا متمما إلى تنظيم الغرائز الواقعة تحت سيطرة مبدأ الواقع".[1]

و إذا بحسب ماركوز، فإن أول علاقة للعنف بالسلطة تبدأ في قمع الغرائز الجنسية، لهذا كثيرا ما نجده يقوم بعرض رأي فرويد ليس ليتبناه، بل ليقوم بنقده"فقد عثر فرويد على السبب في "معارضة الجنسية" الذي تظهره الحضارة من خلال غرائز العنف المختلطة في أعماقها مع الجنسية، و هي الغرائز التي تهدد الحضارة دائما بالدمار فتجبرها على "استنفار كل قواها" للنضال ضدها".[2]

و عليه، فلن تقوم حضارة حسب فرويد و لن توجد سلطة ضمن هذه الحضارة،إلا بقمع مبدأ اللذة و إخضاعه لمبدأ الواقع، لكن ماركوز ينفي وجود تعارض بين مبدأ اللذة و بين الحضارة بل على العكس يرى أن كبت هذه الغريزة بالقوة و القهر و التسلط، سيقود إلى حالة من العنف والفوضى التي ستدمر الحضارة، و تقضي على أية سلطة، و لا تقف هذه العلاقة في هذا البعد بل إن حقيقة العلاقة بين العنف و السلطة تكمن في البعدين السياسي و الاجتماعي و الممارسة

*** إيروس هو إله الحب عند اليونان.

[1] ماركوز: الحب و الحضارة. المرجع المذكور سابقا ، ص 50.

[2] المرجع نفسه، ص 54.

الفعلية للسلطة و القوة، و في هذا الصدد نجد "جيل دولوز" **(Gilles-Delous)***يقول عن هذه الجدلية معبرا عن رأيه و رأي فوكو بقوله "و العنف ملازم للقوة أو نتيجة تترتب عنها وليس عنصرا مكونا لها، إن فوكو أقرب هنا إلى نيتشه وماركس الذي يرى أن علاقة القوة تتعدى العنف و لا تنحصر فيه وتتحدد به، ذلك أن العنف ينصب على الأجساد والموضوعات أو على كائنات معينة".[1]

وما علينا إلا أن نميز بين قوة العنق و عنف القوة، كما نميز بين قوة السلطة و سلطة القوة فهذه الأخيرة يسميها ماركوز بالتسلط الذي تمتد جذوره لتعود في الأصل إلى المجتمع الأول البدائي حيث كان الأب يمارس سلطة قمعية ضد رغبات أبنائه، و سنعود إلى هذه الفكرة في مبحث الحضارة بين التسلط و العنف في فكر ماركوز.

إذا فجدلية العنف و السلطة تكمن في أن العنف يهدد السلطة و السلطة تقاوم العنف، هذه الجدلية عبر عنها كثيرا في دراساته المشهورة حول السلطة بكل أنواعها، و هنا يقول دولوز مرة أخرى على لسان فوكو: "في الوقت الذي اتخذت فيه السلطة الحياة موضوعا أو هدفا نجد أن مقاومة السلطة كانت هي الأخرى تستند إلى الحياة و تحولها إلى سلاح ضد السلطة".[2]

و هنا تكمن هذه الجدلية فعلا في أن السلطة تستخدم القوة لضمان وجودها، و من تمارس عليهم هذه القوة قد يقومون بعنف مضاد لضمان حياتهم و نجاح ثورتهم، وعليه تعتبر مدرسة فراكفورت مع ماركوز و تيودور أدورنو و ماكس هوركهيمر و هابرماس القوة التي تستخدم للتحرر قوة ثورية، وهو ما عبر عنه هابرماس بقوله: "إن العنف الذي يمكن تشبيهه بقوة المصير الذي

---

* فيلسوف فرنسي(1925-1995) من أهم مؤلفاته: الضد أو ديب أو الرأسمالية و الفصام.

[1] جيل دولوز: فوكو و السلطة. ترجمة: سالم يفوث. مصر: مجلة الفكر العربي المعاصر، عدد 46.صيف 1987، ص32.

[2] المرجع نفسه ، ص 41.

تخفيه الأعمال الثورية هذه الأعمال التي تصنع الحق فهي فوضوية بماهيتها و مع ذلك هي التي توجد وراء مؤسسات الحرية".[1]

إذا أول نتيجة لجدلية العنف و السلطة هي الحرية، بالرغم من أن هناك من ينظر إلى قوة العنف على أنها قوة هدامة لا بناءة، قوة تدمير لا قوة بناء، قوة موت لا قوة حياة، لكن هابرماس وماركوز يخالفان هذا الرأي، لذا يجب عدم النظر نظرة أحادية للأشياء و للمفاهيم لأنه: "هناك تعريفات سياسية فلسفية لا ترى في القوة مجرد عنف تحطيمي مضاد للعقل"[2]. فهل العنف لا عقلاني؟ و هل السلطة عقلانية دائما؟ هذا ما سنجيب عنه في مبحث العقل بين العنف و السلطة و يمكن أن نقول هنا مبدئيا إنه لا يمكن وصف العنف مطلقا باللا عقلاني و السلطة بالعقلانية فقد يكون العكس،وعقلنة العنف قد تكون نوعا من التسلط كما حدث في فترات تاريخية طويلة، والتي جعلت من التسلط يقمع كل محاولة للعنف باسم اللا عقل من أجل استمرار التسلط اللاعقلاني وتحقيق أغراضه و مصالحه، بإيهام الغير بلا عقلانية العنف، فيما يسمى الوعي و الوعي المضاد و هو ما دفع ماركوز إلى القول محللا لهذه الفكرة "و خلال زمن طويل، اتفقت مصالح التسلط مع مصالح المجتمع كله، ذلك أن الاستخدام الناجح لجهاز الإنتاج أتاح لحاجات و ملكات الأفراد أن تتكامل فيما بينها.(...) و هو يعمل كسلطة مستقلة، على الأفراد أن يخضعوا لها إذا أرادوا الحياة".[3]

---

[1] هابرماس : المرجع المذكور سابقا ، ص 339.

[2] عبد العزيز العيادي: المعرفة و السلطة عند فوكو من خلال إرادة المعرفة. بيروت: مجلة العرب والفكر العالمي.مركز الانماء القومي. العددان 17 و 18 شتاء- ربيع 1992، ص 105.

[3] ماركوز: الحب و الحضارة. المرجع المذكور سابقا ، ص55.

و إذا فتحديد مفهوم السلطة عند ماركوز و فوكو، نقطة ارتكاز أساسية لفهم العنف حيث نجد فوكو يقول: "لا أعني بكلمة سلطة نمطا من الإخضاع الذي هو على عكس العنف إنما يتخذ شكل قاعدة".[1]

و يعلق يورغن هابرماس على هذا التعريف أو المفهوم قائلا:"يوسع فوكو بشكل واضح هذا المفهوم المجرد للسلطة، و سيفهم السلطة بمثابة تفاعل بين الأطراف المتناحرة(...) غير أن هذه السلطة المكونة للقول، عليها أن تكون في الوقت ذاته إنتاج، سلطة متعالية، و سلطة مشخصة لتوكيد الذات"[2] وهذا ما أكده فعلا ماركوز، كما أكد إضافة لذلك أن السلطة تريد إخضاع المجموع إلى سيطرتها حتى تفرض وجودها، و ليس بالضرورة أن تستخدم العنف، و هذا هو المفهوم الإيجابي للسلطة التي تتجرد فيه من العنف، لكن بإمكانها أن تستخدمه إذا رأته ضروريا ووفقا لمشروعيتها، ويتفق في ذلك مع فوكو الذي بدوره يريد أن يتجاوز مفهوم الغرب للسلطة التي تتمحور أساس حول القمع والعنف والسيطرة، حتى يخرجا الحضارة الغربية من بعدها المادي الإنساني فنجدهما ينفيان أن تكون السلطة مساوية للعنف بالضرورة، لأن العنف ليس هو الدور الوحيد الذي تقوم به الدولة.

و بهذا تتضح العلاقة الحقيقية بين العنف و السلطة، فالأفراد داخل الدولة لا يتجهون إلى العنف دائما و في كل الحالات ودون أسباب واضحة، فلا وجود لعنف من أجل العنف،و لا سلطة من أجل السلطة، بل بالعمل للدفاع عن كيونيتها المشروعة، فلا وجود لعنف من أجل العنف، و لا سلطة من أجا السلطة، أي التسلط، وهذا ما يؤكده ماركوز بقوله: "فإن الطاقة الغريزية المتقهقرة

---

[1] *ميشال فوكو*: إرادة المعرفة. *ترجمة:* مطاع صفدي و جورج أبي صالح. بيروت: مركز الإنماء القومي .1990، ص 101.

[2] هابرماس : المرجع المذكور سابقا ، ص392.

هكذا، لا تتجه نحو غرائز العنف المصعدة"، إذ أن استخدامها الاجتماعي (في العمل) يساعد على حياة الأفراد".[1]

فالتصعيد و التحويل و التحرير للغريزة يساعد على التطور، و ليس القمع و الكبت هو ما يساعد على البناء كما رأى فرويد، و بالتالي تتحول هذه الطاقة إلى طاقة بناء لا طاقة هدم، و ما على السلطة إلا تسخير هذه الطاقة واستغلالها بعقلانية لصالحها لا التعامل معها بعنف إذا كانت سلطة غير قمعية في أساسها و إلا فالأفراد سيواجهونها بعنف مضاد، وعليه فقد أدرك ماركوز وفرويد،كما أدرك فوكو حقيقة العلاقة بين العنف ة السلطة في كل أبعادها،رغم اختلاف تفسيراتهم لهذه العلاقة وما ينتج عنها وهذا ما أكده "**محمد الجودة**" عندما قال في كتابه"**مفهوم القمع عند فرويد وماركوز**":ولعل فرويد وماركوز هما من المرجعيات التي تمكنا من إدراك عمق "الاستعباد" المعاصر و تجعلنا نطرح السؤال عن السبل الممكنة لتنجاوز القمع والعنف."[2]

و إذا كان فرويد يرجع العنف إلى تحرير **اللبيدو(libido)**[*]ويفسر استمرار الحضارة والسلطة بضرورة قمع هذه الغريزة،فإن ماركوز وموقفه المشهور في دراساته للحضارة الغربية والسلطة فيها ونشأة العنف يرى العكس، بما أن العنف يظهر بقمع الليبيدو فإن الحضارة لا تتعارض مع هذا التحرير، وأن السلطة عليها ألا تقمع الغرائز وألا تعويضها بأي مبدأ أخر ،ولهذا السبب فقد وجهت مدرسة فرانكفورت اهتماماتها في النقد– وهي مدرسة نقدية بالأساس– لنقد المجتمع الغربي وحضارته في كل أبعاده، وهو ما يذكره " **بول لوران آسون**"**(Paul-Laurent-Assouan)**[**]في كتابه عند مدرسة فرانكفورت حيث يقول "إن النظرية النقدية (لمدرسة فرانكفورت) قد وجهت اهتمامها

---

[1] ماركوز: الحب و الحضارة. المرجع المذكور سابقا ، ص 55.

[2] محمد جودت: مفهوم القمع عند فرويد و ماركوز. ترجمة: فتحي الرقيق. بيروت: دار الفارابي . 1999، ص9.

[*] كلمة يونانية تعني الغريزة أو الرغبة الجنسية.

[**] فيلسوف و مؤلف تحليلي نفسي فرنسي(1948–؟) من أهم مؤلفاته: الماركسية و النظرية النقدية

للسلطة بعد أن ظهرت دراسات حول السلطة والعائلة سنة 1936 م توكل التاريخ بتحين أشكال شرعية أشكالشرعية السلطة الذي تمنحه النظرية النقدية".[1]

وإن تركيز مفكري مدرسة فرانكفورت –خاصة ماركوز– دراساتهم على السلطة و العنف والثورةو الدولة لعلاقة هذه المفاهيم بالمجتمع، وهذه المدرسة النقدية أسست نظرية نقدية للمجتمع وجعلت هدفها توجيه نقد للحضارة الغربية ، وخاصة النظام الرأسمالي البرجوازي،بدءا بدراسات ماركوز، و أدورنو حول السلطة و العائلة ،إلى هوركهيمر الذي يعد أول من ترأس معهد البحوث الاجتماعية، وما قدمه من نقد لاسيما في كتابه"**بدايات فلسفة التاريخ البرجوازية**"، و يورغن هارماس و كتبه عن الدولة و أمة و الحداثة، و اهتمامهم بالسلطة و علاقتها بالمجتمع، بل و باقي الظواهر الاجتماعية والسياسية يعود في الأساس إلى أن "دراسة السلطة لا ترجع إلى ظاهرة منعزلة، بل إلى عمق سيرورة اجتماعية".[2]

و إذا كان القمع عند فرويد أساس الحضارة، فهو عند ماركوز قد يدمر الحضارة– كما ذكرنا سابقا– و إذا وجد قمع "فيجب ألا يتحول إلى تسلط، بل يجب أن يعيشه الفرد بعيدا عن هذا التسلط و هذا التحليل الماركوزي للسلطة و العنف و الحضارة تحليل"مشبع" بعلم النفس ومصطلحاته، لأن ماركوز تأثر كثيرا بفرويد في تحليلاته و أخذ عنه كثيرا من المصطلحات، و ها هو يؤكد أن "السلطة الاجتماعية يتشربها الشعور واللاشعور عند الفرد (...) و في حالة النمو "السوي" للفرد: فإنه يحيا معه"بصورة حرة" كما لو كان القمع هو حياته الخاصة.

و لهذا بالضبط، يرتبط القمع عند ماركوز بالسلطة، و التسلط يرتبط بدوره بالعنف والصراع فتشكلت فعلا بينهم جدلية، لكن ماركوز يربط هذا القمع خاصة (الجنسي) بالحضارة في جدلية

---

[1] بول لوران آسون: مدرسة فرانكفورت: ترجمة: سعاد حرب. لبنان:المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.1990، ص 63.

[2] المرجع نفسه،ص 63.

إيجابية لا سلبية كما فعل فرويد، و هو ما دفعه إلى القول مؤكدا: "الصراع القائم بين الجنسية والحضارة ينمو و ينمو معه التسلط في نفس الوقت[1] يكون بالتالي القمع أساس تهديم مطمح الإنسان و آماله، ألاو هما الحرية و السعادة اللتان لا تتحققان في ظل القهر و القمع و التسلط لأن القمع يستطيع بطبيعته "أن يتسلط و أن ينظم التسلط بصورة أكثر فعالية دائما على الإنسان والطبيعة أنه رمز الهوية التهديمية التابعة للحرية و السعادة.[2]

لكن ماركوز يوكد أنه إذا أراد الإنسان أن يتقدم و يتطور، عليه أن يقضي ضرورة على القمع و التسلط اللذين يقودان إلى العنف و الدمار و الفوضى، و يكون القضاء على القمع بأن يمارس الإنسان السلطة باعتباره كائنا عاقلا، و في ممارسته لهذه السلطة يحقق تحرره، و تتجلى سلطة الإنسان أولا في تسخير الطبيعة لصالحه كأساس لتحقيق حريته و سعادته، و بهذا التحرر فقط يستطيع أن يتوغل فعلا في عمق التحضر و الحضارة.

كما يمكن أن يكون ذلك كذلك حسب أفكار ماركوز– بالوعي و العقل والتحرير، لا بالتسلط و القمع و القهر و الاستعباد و لكن بالرغم من هذا السعي إلى التحرر، إلا أن جدلية العلاقة بين العنفو السلطة لا تتوقف، وهي تتخذ عدة أشكال و أبعاد (سياسية، اجتماعية، اقتصادية متداخلة ولهذا كان "الدور الذي يلعبه العنف في التاريخ تجاه التطور الاقتصادي واضحا إذن فكل سلطة سياسية أولا تقوم مبدئيا على وظيفة اقتصادية ذات صفة اجتماعية.[3] و تتحول هذه الجدلية إلى جدلية اقتصادية كجدلية السيد و العبد، جدلية البرجوازي (الرأسمالي) و العامل، و التي إما أن تقود

---

[1] آسون : المرجع المذكور سابقا ،ص 56.

[2] المرجع نفسه، ص 60.

[3] راتكوفيتش بوبوفيتش و آخرون:الاشتراكية و الدولةأو دور العنف في التاريخ. تعريب و تقديم: جورج طرابيشي بيروت :منشورات دار الطليعة. 1965، ص 34.

إلى العنفو تطالب بالتحرر، و إما أن تكرس أكثر التسلط و القهر و الطغيان لأن "القوة برجوازية، أما العنف فثوري معنى ذلك أن البرجوازية تستند إلى مبدأ السلطة.

فالبرجوازي ليس عنيفا، بل يقنع بالقوة التي تخوله إياها السلطة في حين أن الثوري الذي يقع ضحية هذه القوة هو الذي يتحرر منها بواسطة العنف.[1]

و لهذا يوجد الكثير من الدراسات حول علاقة العنف بالقوة تتهم العنف بالوحشية والبدائية بلو حتى الهمجية و الرجعية كما قد نجد العكس، و ليس بالغريب أن نجد من يقدس القوة والعنف، فها هو نيتشه يقول: "أحبوا السلام كوسيلة لتجديد الحرب، و خير السلام ما قصرت مدته"[2] فنتشيه معروف بتقديس القوة و جعلها معيار للوجود و الأخلاق، فهو يؤمن بإرادة القوة لا الضعف، و ما الحرب عنده إلا فلسفة و تجسيد" لهذه القوة، و ما السلام إلا التعبير"عن الضعف ولهذا أصبح لديه العنف غاية في حد ذاته لا وسيلة كما جعله الفوضويون وسيلة أيضا.

و إذا كان ماركوز لا يؤمن بهذه الأفكار، فهو يسقط العلاقة بين العنف و السلطة على الواقع خاصة الواقع الاقتصادي والاجتماعي و ما التقدم عند ماركوز إلا تقدم"نحو التحرر والسعادة و ليس التقدم المادي و التقني الذي تؤمن به الرأسمالية و الشيوعية و الحضارة الغربية وهو التقدم الذي يزيد من تسلط الأنظمة و حتى الآلة على الإنسان، لأنها في حقيقة الأمر لا تعبر عن كينونة الإنسان و إنسانيته كما وصف ذلك ماركوز.

يجب على أي باحث في ميدان علم الاجتماع إعطاء أهمية قصوى للمفاهيم التي يستعملها في مسعاه العلمي، لأنها تعتبر لب المادة المعرفية التي يستخدمها في نشاطه، و بناء هذه المفاهيم يجب أن يقوم على أسس متينة.

---

[1] عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسية. ط2. لبنان:المؤسسة العربية للدراسات و النشر. 1990، ص 256.

[2] فريدريك نيتشيه: هكذا تكلم زراديتش. ترجمة: فيلكس فارس. بيروت: منشورات دار أسامة.1998، ص 72.

ومن الميزة الأساسية التي يجب أن تتوفر في هذه المفاهيم أن تكون إجرائية، وعملية أي يمكن ملاحظتها و قياسها ميدانيا و ذلك عبر عملية تحليل المفاهيم أي أن تكون لها أبعاد ومؤشرات حتى لا تتميز بالطابع النظري أو المثالي، فهذه المفاهيم لا تعبر عن الواقع المدروس بكل جزئياته بل تكتفي بالأهم منه و حسب ما يراه الباحث.[1]

4-7-سوسيولوجيا السلطة

4-7-1-التحليل الخلدوني لظاهرة السلطة

إن ابن خلدون يعتبر السلطة ظاهرة طبيعية في البشر و يعطيها بعدا سياسيا في دراسة العمران البشري عندما يقرنها بالتطورات التي تلحق بهذا العمران بنوعيه البدوي و الحضري، فهو يعرف السلطة بقوله: "فحقيقة السلطان أنه المالك للرعية القائم في أمورهم، فالسلطان من له رعيةوالرعية من لها سلطان،و الصفة التي من حيث إضافته إليهم هي التي تسمى الملكة، وهي كونه يملكهم، فإذا كانت هذه الملكة من الجودة بمكان حصل المقصود من السلطان"[2]

فهكذا علاقة الحاكم بالمحكوم هي علاقة سلطة و إلا غاب فعل الحكم. فالمجتمع يشعر بدرجات من الوعي بين جميع أعضائه، و إذا لم تكن هناك سلطة تسحق البدو، فإن هؤلاء يظلون تابعون لوسطهم.[3] هذا الوسط الذي يتميز بالغلبة و الثأر و الاعتداء من أجل ضمان العيش.

و قبل الخوض في تحليل ظاهرة السلطة عند ابن خلدون يجب أن نعود أولا إلى المقدمة التي تحدث فيها ابن خلدون عن مختلف العلاقات الإنسانية التي تحدث في مجتمعات عايشها وعرفها، و هذا في إطار علم العمران "كان هذا العلم مستقل بنفسه، فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري و الاجتماع الإنساني"

---

[1] Quiny:Lue Van campenhondt. op cit، p 120.

[2] عبد الرحمان ابن خلدون: المقدمة. لبنان: دار الجيل، ص 208.

[2] عبد الغني مغربي :الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون.الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية.1988، ص 130.

هذا العلم الذي يحوي على العديد من المسائل المتعلقة بحياة المجتمعات كنظرية العصبيةوالدولة بوصفها نظرية سياسية في الاجتماع الإنساني، تختلف عن النظريات السياسية التاريخية مثل النظري اليونانية، فابن خلدون يجد أساسه الأول في النظرية السنية للخلافة متجاوزا النظر في الأسس التي يجب أن يكون عليها الحكم مركزا على الطريقة التي مورست بها السلطة معتمدا على التاريخ كمادة أولية لنظريته السياسية.

و التاريخ عند ابن خلدون ليس عبارة عن أحداث بل هو معرفة طبيعة الأحداث مركزا على السبب الذي يجعل الدولة تقوم ثم تزدهر ثم تنحط، والدولة عند ابن خلدون عبارة عن جهاز ينظم العمران البشريو يحافظ على وجوده،[1] لم يكتف ابن خلدون بهذا بل قام بالتفريق بين ثلاث أنواع من الملك أو السلطان.

– فهناك ملك طبيعي و هو حمل الكافة على مقتضى الغرض و الشهرة.[2]

– و الملك السياسي وهو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية و دفع المضار.

– الخلافة الدينية، وهي حمل الكافة على مقتضى النظر البشري في مصالحهم الأخروية والدينية الراجعة إليها.[3]

و يخص ابن خلدون أو ينعت الدولة الإسلامية بأحد هذه الأنواع فحسبه الدويلات العربية كانت في جوهرها و تركيبها و حركيتها الداخلية، دولة طبيعية أي دولة عصبية، أما من خلال مظاهرها فكانت دولة دينية بدرجات مختلفة[4]. وفي نفس الاتجاه يرى عبد القادر جغلول أن ابن

---

[1] محمد حمداوي : القرابة والسلطة عند ابن خلدون. وهران: وقائع الملتقى: أي مستقبل الأنثروبولوجيا في الجزائر .منشورات مركز الكراسك .2002، ص 46.

[2] ابن خلدون: المرجع المذكور سابقا ، ص 226.

[3] المرجع نفسه ، ص– ص 226–227.

[4] حمداوي : المرجع المذكور سابقا ، ص 47.

خلدون لما حلل النظم الحكومية لدويلات المغرب العربي خصها باشتراك ثلاثة أنواع من السلطة وهي:

- السلطة القبلية.

- السلطة الدينية.

- سلطة الدولة، مع الميل الذاتي لسلطة الدولة التي تتلاشى في كل مرة.[1]

4-7-1-1-العلاقة بين القرابة و العصبية و السلطة:

ترتبط ظاهرة السلطة عند ابن خلدون بعدة مصطلحات وردت في مقدمته منها القرابةالملك العمران...

و في الواقع هناك تداخل شديد و متين بين تلك المفاهيم، فتتجلى العلاقة منذ منفعة من الغير، بالهجوم و المطالبة.

و الالتحام يكون أولا على مستوى القرابة التي تكونها الجماعة" ذلك أن صلة الرحم طبيعي في البشر إلا في الأقل".[2]

و بالتالي التعصب يكون أولا داخل الجماعة ذات القرابة ثم يتوسع ليشمل جماعات أخرى إذا فالقرابة هي مصدر العصبية داخل الجماعة أو داخل الجماعات التي ترضخ للعصبية الأقوى التي تتولى الرئاسة و بالتالي السلطة.[3]

و منطقيا تصبح مصدرا للسلطة إذا فالعصبية هي تصور يقع بين البداوة و الحضارة وهو عقدة إشكالية ابن خلدون الخاصة بالانتقال من طريقة إنتاج لأخرى.[4]

---

[1] عبد القادر جغلول :الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون. بيروت: دار الحداثة 1984،ص208.

[2]ابن خلدون: المرجع المذكور سابقا ، ص 89.

[3]حمداوي: المرجع المذكور سابقا ، ص 44.

[4]مغربي: المرجع المذكور سابقا ، ص 139.

فنشأة السلطة تبدأ كوازع على المستوى القبيلة البدوية في يد المشايخ نظرا لمكانتهم المحترمة عند الناس، و تتجسد هذه السلطة عند فتيان القبيلة الذين يدافعون عنها، ويمثلون القرابة و غاية كل ذلك هو الملك والسلطة.[1]

لا شك أن هذا التحول في العصبية من الشكل الخاص إلى الشكل العام يستدعي التوقف عند مفهومها، فهي لا تحمل خاصية مادية و لا وظيفية بل ثقافة اجتماعية تحتوي السلطة فالانتقال من نمط عمراني إلى آخر مرتبط بديمومة العصبية، وهذا يعني استمرارية السلطة، فحسب ابن خلدون العصبية تنشأو تتطور وفقا لشروط أخلاقية، و دينية و اجتماعية و سياسية واقتصادية فأصل العصبية هو العمران البدوي و بصورة مستمرة حتى مرحلة العمران الحضري الذي تتوفر في ثناياه الشروط التي تعمل على تفكيك تلك القوة المحركة للسلطة و لحياة الدولةوفي هذا الصدد وحسب ابن خلدون إن العصبية تؤدي إلى تملك السيادة، والقدرة و الطاقة على الحياة لا توجد إلا لدى القبائل التي تعرف عصبية قوية.

إن العصبية وحدها تستطيع بناء مجتمع منظم سياسيا و بالتالي السلطة تكون قوة، لكن ابن خلدون يشير إلى نقطة أخرى هي أن السلطة في المجتمع القوي لا تسعى إلا لغاية أساسية هي المحافظة على العصبية وجودا و استمرارا[2] بالرغم من أنها تقف عند سن معينة.

4-7-1-2-السلطة السياسية عند ابن خلدون

إن مشكلة ابن خلدون الرئيسية تكمن في فهم المصدر التاريخي لأسلس السلطة السياسية التي أبدعها الله كما أبدع الطبيعة، هذا يعني أنه عندما حصل الاجتماع بين الأفراد حصلت في نفس الوقت مرحلة اجتماعية أو على وجه التحديد سلطة معينة.[1]

---

[1] حمداوي : المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 44-45.

[2] ملحم : المرجع المذكور سابقا ، ص 225.

إذا السلطة السياسية اهتدى إليها الأفراد من أجل التوفيق بين المصالح الإنسانية، واستمرار المجتمع، والفصل في الخلافات، وإحلال الأمن الاجتماعي.

فيتولى هذه السلطة رجل قوي الشخصية شجاع يعرف بالتجربة و الحكمة و يعتمد على أساس قوي في العصبية التي تؤكد سلطته، وبالتالي يربط ابن خلدون بين قوة الشخص الذي يختص بالسلطة، بقوة العصبية هذه الأخيرة تمتد لتصل على مستوى القبيلة التي تضم عصبيات مختلفة يظفر أقواها بالسلطةو يمكن أن تتحول على استبدادية و ذلك راجع على الطبيعة الإنسانية بإتباع الأنانية و الأهواء.

و في بعض الأحيان التنكر حتى للعصبية الأصلية و بالتالي تغيير الغاية التي ابتغت من وراء السلطة و هذا الأمر ماله طبعا الانقسام و الفتن و بالتالي سقوط الدولة وزوال السلطة.[2]

إن السلطة تمر بمسار أصله الأسرة ثم العشيرة ثم القبيلة حتى الوصول إلى مجتمع الدولة:

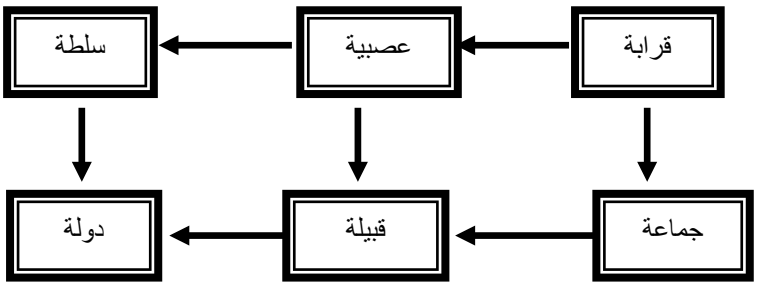

و إذا كانت السلطة في الأسرة تعود إلى فرد فإنها في مجتمع الدولة تعود إلى القبيلة صاحبة العصبية الأقوى و الأرقى، خاصة و أن القوة تجعل من صاحبها شريفا محترما و في هذه الفكرة يختلف ابن خلدون مع **ماكيافلي** فهذا الأخير يحتم على صاحب السلطة أن يكون قويا ماكرا صاحب دهاء وليس من الضروري أن يكون أخلاقيا و شريفا بل يكفيه التظاهر بذلك، لكنها يتفقان

---

[1] نور الدين حقيقي : الخلدونية العلوم الاجتماعية وأساس السلطة السياسية. ترجمة: لإلياس خليل. بيروت :منشورات عويدا تباريس . 1983، ص 17.

[2] ملحم: المرجع المذكور سابقا، ص 225.

على أن هدف السلطة يتمثل في القضاء على الفوضى و الاضطرابات و المحافظة على وحدة الحياة الاجتماعية.[1]

في الأخير يمكن أن نستنتج أن ابن خلدون لم يكن غافلا عما يحدث في مجتمعه من ظواهر مثل ظاهرة السلطة، فتحليله الموضوعي لهذه الأخيرة له أسس عملية متصلة بنظام و شبكة من المفاهيم المحكمة البناءة.

4-7-2-التحليـل الماركسـي للسلطة

الهدف من هذا المبحث هو معرفة كيفية تحليل ماركس لظاهرة السلطة و خاصة السلطة السياسية في المجتمع الرأسمالي و عبر التطور التاريخي للمجتمعات و بذلك باستخدام منهجيته المعروفة بالمادية الجدلية، فقد نجد عبر مؤلفات ماركس مصطلح السيطرة(Domination) مرادفة للسلطة، فهذا المصطلح عند ماركس و عند تقاليد الفلسفة السياسية "هو مصطلح أساسي في التحاليل النقدية للرأسمالية، فالسيطرة أولا تتجسد مع نتاج للتاريخ الاجتماعي الذي أساسه تعارض الطبقات و كل المجتمعات حتى يومنا هذا هو تاريخ صراع الطبقات"[2].فالصراع من أجل السلطة يقرأ دائما صراع من أجل الهيمنة و السيطرة. فبالنسبة لماركس كل ممارة سياسية و حتى ممارسة **البروليتاريا** تدور حول شيء واحد هو السيطرة و بالتالي هذه الأخيرة إن كانت في أول الأمر ذات وجه سياسي لكن عمقها هو اقتصادي. فمن خلال دراسته و تحليله للمجتمع الرأسمالي الذي يرى فيه أن السلطة السياسية تتجسد في البنية الفوقية وتحدد شكلها السلطة الاقتصادية والاجتماعية والتي تسمى بالبنية التحتية.[3]

---

[1] ملحم: المرجع المذكور سابقا ، ص 227.

[2] FLACHER, Bruno: Travail et intégrations sociale. France: Edition Beal. 2002,p54.

[3] ملحم: المرجع المذكور سابقا ، ص 81.

إن هذا النوع من السلطة التي يتحدث عنها ماركس توظف نوع من الإيديولوجيا التي تستعملها الطبقة الحاكمة للمحافظة على النظام كما أن مصدر هذه السلطة هو السيطرة على وسائل الإنتاج.

و بالتالي السيطرة تعني علاقة طبقات وجها لوجه بين مالكي وسائل الإنتاج وبين مالكي قوة العمل، ويرى **إنجلز**أن الجانب الاقتصادي للعلاقة هو الأهم من الجانب السياسي، فالسيطرة تأخذ معنى الخصوم الاجتماعيين من أجل منطق واحد هو الصراع الإستراتيجي حول السلطة.

و علاقة الإنسان بالطبيعة هي أول شكل و مكان لممارسة السلطة و أول شكل للسيطرة. فالعمل هنا لا يعتبر فقط كنشاط يحقق الرضا و احتياجات الإنسان، لكن هو نمط لنشاط يحدد الإنسان كسلطة على طبيعة و بالتالي السيطرة السياسية ليست إلا استمرار للسيطرة الطبيعية بوسائل أخرى، والعمل بالنسبة لماركس هو علاقة اجتماعية أساسية، فهو يتجسد تاريخيا واجتماعيا فلمجتمع كضرورة لتقسيم العمل، لكن مع اختلافات التقسيم تتجلى الاختلافات الطبقية فالمجتمع ينقسم إلى طبقات إمتيازية و أخرى غير إمتيازية، مستغلة، مسيطرة و مسيطر عليها.

لكن التحليل رأس المال يرتكز على مفهوم الملكية، فهي من جهة حق الرأسمالي في امتلاك عمل الآخر من غير أجرة، ومن جهة أخرى عدم قدرة العامل على امتلاك منتوجه. فهنا التقسيم بين العمل و الملكية، وبالتالي إعطاء خاصية لنمط الإنتاج الرأسمالي.

و بواسطة الملكية نفهم ازدواجية العمل: الإنتاج و السيطرة فالعمل هو في الوقت نفسه ملموس ومجرد، فهو اقتصادي وسياسي. فبالنسبة لماركس، الدين، العائلة، الدولة،القانون الأخلاق، العلم،الفكر...ليست إلا أنماط خاصة بالإنتاج، فالوعي الواقعي هو جزء من قوى الإنتاج بنفس

المرتبة مع الوسائل التقنية، فالناس هم المنتجون لتمثلاتهم و لأفكارهم لكن الأمر هنا يتعلق بالناس الواقعيين.[1]

فكما هو معروف بالنسبة **لماركس** إن الأصل في تحديد أي نظام اقتصادي و اجتماعي هو علاقات مادية بالدرجة الأولى، و بالتالي هناك سلطة مادية يشكلها النظام الرأسمالي و أساسها هو اقتصادي تلعب من خلاله عملية الإنتاج دورا حاسما في ترسيخ الطبقية الثنائية في المجتمع فالإنتاج ظاهرة اجتماعيةو ليس فقط تحويل مادي.[2]

إن **ماركس** انتقد بشدة أفكار و دراسات سابقيه التي كانت تتميز بنظرة مثالية للظواهر، فهو من وضع أسس التفكير المادي و الذي فسر من خلاله كل الظواهر الاجتماعية مثل ظاهرة السلطة التي تنشأ بين تعارض مصالح الطبقات الاجتماعية فبالتالي فكرة تحليل السلطة هي فكرة سوسيولوجية لأنها تنظر للسلطة كعلاقة اجتماعية بين طبقتين.

4-7-3-التحليل الوظيفي لظاهرة السلطة (جورج بالانديه)

يعتبر **جورج بالانديه G.Balandier** من أهم المفكرين و المختصين في الأنتروبولوجيا وأن أغلب أبحاثه تدور حول المجتمعات الإفريقية واهتم عبر دراسته المختلفة بظاهرة السلطة ويحث كل باحث اجتماعي على تعريفها بطريقة ما.

يقسم الدراسات المتعلقة بموضوع السلطة إلى قسمين:

---

[1] GURVITCH,Geores:La vocation Actuelle de la sociologie. Paris:P.U.F. 1969/1950,p65.

[2] Ahmed, HINNI: le chikhe et le patron. Alger:O.P.U‹. 1993,p90.

1-دراسات كلاسيكية:

تركز على عدم وجود سلطة في المجتمعات القديمة مثل دراسات L.MorganF. Engelsوهذا الأخير الذي صرح في دراسة حول قبيلة هندية في امريكا الشمالية، بأن الشيوعية قد سيطرت في المجتمعات البدائية و يربط ذلك بغياب الملكية الأمر الذي توصل إليه **أنجلز وماركس** كذلك.

2-دراسات حديثة:

التي تهتم بالمجتمعات المعاصرة وتقر بوجود سلطة في كل هذه المجتمعات كل حسب اتجاهه.

و يبين **جورج بالانديه** سبب الاختلاف هو أن الدراسات الكلاسيكية نفت وجود السلطة في المجتمعات القديمة انطلاقا من المقارنة بينها وبين المجتمعات الحديثة فعدم التشابه بينها من حيث البنيةو التركيبة(المؤسسات...) هو أساس التحليل.[1]

و من هنا ينطلق **بالادييه** من فرضية أن كل المجتمعات تعرف ظاهرة السلطة ذلك من خلال تبيان وظيفتها، إذا السلطة مهما كانت الأشكال التي تمارس بها فهي موجودة في كافة المجتمعات.[2]

و يوضح **بالادييه** أن هذه السلطة هي موجودة حتى و إن لم تكن واضحة المعالم، و حتى لو لم يكن هناك جهاز دائم يحتكرها و إن لم يكن هنالك فرد ما يعطي أوامر مع وجوب طاعته من قبل الأفراد.

---

[1] ملحم: المرجع المذكور سابقا ، ص 35.

[2] G,Balandie:Anthropologie politique. Paris : P.U.F . 1969,p43.

إذن السلطة لا يمكنها الظهور فقط بالسيطرة الشرسة و لا بالدليل القانوني فهي لا توجد ولا يمكنها البقاء إلا بتغيير وضعها عن طريق إنتاج الصور،و بتغيير الرمز و تنظيمها في إطار خاص.[1]

هذه السلطة الغير واضحة هي شاسعة و عامة تتجسد في مجموعة من العادات،و القواعد التقليدية التي يجب احترامها في كل وقت، و من قبل كل فرد. من هنا يستنتج **بالادييه** بأن كل عدد من الأفراد يتوصل إلى العيش ضمن مجموعة ما لابد أن يضعوا مجموعة من القواعد العامة للحياة يحترمها الجميع و يلتزم بالحفاظ عليها.[2]

إن وظيفة السهر على احترام تلك القواعد و التقاليد يجب أن تعود على جهة معينة ضمن جماعة الأفراد ألا وهي السلطة.

يشير **بالانديه** من جهة أخرى إلى أن السلطة السياسية متواجدة بكل مجتمع فهي تحث على احترام القواعد التي تؤسسه و تدافع عنه، و تحد من تأثير المنافسة بين الأفراد والجماعات.[3]ويعرف **بالانديه** على أن كل "نسق للسلطة هو استعداد موجه لإنتاج التأثير" فالسلطة ترتكز على القوة و العنف و لها وجود شديد".[4] و بالتالي ظهرت في كل مجتمع لاستعمال تلك المكنزمات ضد التفكك و الانقسام الذي يهدد الفوضى.

في هذه النقطة يختلف مع ماركس الذي أكد على غياب السلطة في المجتمع البدائي ويربط ظهورها بالمجتمعات التي تعرف تمايزا طبقيا، بحث الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج هي التي تملك السلطة لكن بالانديه ينفي ربط بالسيطرة الاقتصادية، ووصف السلطة في المجتمعات البدائية أنا تتميز بأساليب من الطقوس والاحتفالات التي يحاول بواسطتها المجتمع تأكيد وجوده.

---

[1] BALANDIER, George: le pouvoir du scènes.Paris: Edition BALAND . 1992,p116.

[2] ملحم : المرجع المذكور سابقا ، ص 37.

[3] G,BALANDIER:Anthropologie politique. Paris : P.U.F . 1969,p43.

[4] G,BALANDIER:le pouvoir du scènes. Paris:Edition BALAND. 1992,p14.

و يستدل بالانديه بأن الأساطير والخرافات في هذه المجتمعات تلعب الدور الذي يلعبه الايدولوجيا في المجتمعات المعاصرة، وهذه الطقوس يعتبرها بالانديه كإحياء و تجديد للنظام الاجتماعي.[1]

في هذا المقام يقول بالانديه" في كافة المجتمعات السلطة السياسي، لا يمكنها الغياب، فنجد مجتمعات نفسها تقليدية، السلطة لها علاقة بالمقدس وتفرض نفسها بقوة و بوضوح أو باختفاء فالمقدس دائمة حاضر داخل السلطة[2]. في هذه النقطة يلتقي مع بورديو القائل برمزية السلطة وفي حديثه عن السلطة داخل المجتمعات المعاصرة يستعين بالانديه بتعريف Hum "السلطة ليست صنف ذاتي، وليست صفة خاصة بالأفراد بل لها بعد Téléologique و لها القدرة على إنتاج التأثير على الأشخاص و الأشياء".[3]

السلطة هي دائما في خدمة بنية اجتماعية لا يمكنها البقاء إلا بتدخل العرف أو القانون بطريقة تتطابق مع القواعد.من جهة أخرى يشير بالانديه السلطة دائما تؤدي إلى ظهور القوة ولكن هذه الأخيرة أصبحت في تلاشي..فالأشكال الحالية للسلطة تقتضي تأكيدا الكفاءة.[4]

لكن مع تعمقه في تحليل ظاهرة السلطة يشير إلى ملاحظة هامة حول السلطة في المجتمعات الحديثة فهو يؤكد أن السلطة الحديثة لم تحد من الاستثمار الخرافي أين يصبح "السحر السياسي" غير فعال.

يستنتج **بلانديه** أن الاستثمار الخرافي يبقى ضرورة سياسية، لكن مع التحولات السريعة للأوضاع الوطنية و الخارجية تجعله صعبا و نتائجة غير موثوق بها.[5]

---

[1] ملحم : المرجع المذكور سابقا ، ص- ص 39-40.

[2]G,BALANDIER:Anthropologie politique. Paris: P.U.F . 1969,p43.

[3]G,BALANDIER: Op cit K,P42.

[4] G,BALANDIER:le pouvoir du scènes.opcit, P- P 108-109

[5] op cit،p- p ,114-115.

نلاحظ في الأخير كيف استعان **بلانديه** بالتحليل الوظيفي لدراسة ظاهرة السلطة في كافة المجتمعات، فهي تظهر و تتقوى بتزايد المساواة و في نفس الوقت هي شرط لتصبح في يد الدولة.[1]

إذا وظيفة السلطة هي القضاء على الفوضى والتفكك و بالتالي يلتقي **بلانديه** مع **ماركس** في فكرة أن مصدر السلطة هو اللا مساواة لكنها يختلفان في غاية السلطة فالتحليل الوظيفي للسلطة يهدف إلى القضاء على اللا مساواة، أما التحليل الماركسي حين يحدث عن السلطة في المجتمع الذي هو أصلا الرأسمالي فهدفها ووظيفتها تتمثل في الحفاظ على اللا مساواة.[2]

4-7-4-التحليل الرمزي للسلطة(بيير بورديو)

قد استثمر **بورديو** في سوسيولوجيته العديد من المعارف المتعلقة باللسانيات و السيمولوجية و الإبستيمولوجيا بل حتى بعض الجوانب البيولوجية. و الهدف من ذلك هو محاولة تفكيك الخطاب السلطوي و فهمه من خلال رمزيته، وذلك بتفسير و تحديد لعلاقة القائمة بين خصائص الخطاب وصفات من يلقيه و سمات المؤسسة التي تسند إليه أمر الإلقاء.[3]

و يدرس بورديو هذه السلطة من حيث هي بنية تخضع العالم لبنيات تؤدي وظيفتها السياسية من حيث هي أدوات لفرض السيادة و إعطائها صفة المشروعية التي تساهم في ضمان هيمنة طبقة على أخرى. إلا أن هذه السلطة لا تقوم بعملها إلا إذا اعترف بها كأمر طبيعي وليس كقوة. فهي لا تحكم و لا تأمر إلا بمساعدة من تحكمهم.[4]

---

[1] G,BALANDIER:Anthropologie politique. Paris: P.U.F1972, P111.

[2] ملحم : المرجع المذكور سابقا ، ص 42.

[3] محمد كبير: مشروع السلطة في المجتمع العربي المعاصر. الجزائر: نموذجا: سوسيو- أنتروبولوجية.رسالة ماجستير. جامعة تلمسان.2000-2001، ص 19.

[4] كبير : المرجع المذكور سابقا ، ص 20.

•السلطة العنف و الهيمنة:

إذن السلطة عند **بورديو** لا يمكنها أن تحكم إلا بالتنسيق مع من يقع عليهم الحكم، وهذا يعني بفضل مساعدة المكنزمات الاجتماعية القادرة على إنتاج هذا الاشتراك القائم على التجاهل الذي هو مبدأ كل سلطة،نفهم من هذا أن هذه السلطة الرمزية بالرغم من طابعها التحكيمي لكنه خفي، تملك الطاعة بدون اللجوء على القوة.[1]

في نفس الاتجاه بورديو يوظف مفهوم آخر ألا وهو العنف حيث أقام له نموذجا و ربطه مع نمط الهيمنة، وبالتالي حاول تعريف المجتمعات عن طريق نوع من أنواع العنف فهو يصف هذه المجتمعات بواسطة معيار سياسي، ويفسر وجود نوعين من السيطرة:

1)تكون العلاقات الاجتماعية شخصية، وتتجسد في صورة إنسانية. وهنا تعتبر المجتمعات تقليدية.

2)تكون العلاقات متحررة من الأوهام، وهي ذات طابع مؤسساتي وهنا تعتبر المجتمعات حديثة.

فبواسطة هذا التمييز حاول **بورديو** بناء نموذج للهيمنة و بالتالي للسلطة بواسطة معيار نوع العنف (مرة رمزي و مرة مادي) لكنه لا يستطيع، فداخل علاقات السلطة السياسية العنف هو رمزي بصفة عامة و جسدي (أو مادي) بصفة خاصة.[2]

أكثر من ذلك يستلزم أن السلطة في المجتمعات الحديثة هي أكثر مادية (جسدية) أكثر منها رمزية الشيء الذي طرح مشكلة العنف–رمزي أو مادي– داخل المجتمع الحديث، من هنا المكانية

---

[1] ADDI, Lahouari:Sociologie et Antropologie chez pierre BOURDIEU ? Paris: Edition de couverte. 2002,p158.

ADDI, Lahouari:Op cit, p- p 159-160.

السياسية تضع تناقضا أساسيا في كتابات **بورديو** و تتعلق بالمجتمع الفرنسي الذي حلله بواسطة العنف الرمزي المتولد عن طريق مؤسساته.

فالعنف الرمزي مصدره هو رأس المال الاجتماعي الذي يتخذ سلطة خفية و شرعية عند مالكها و بالتالي هذا العنف هو الوسيلة التي بواسطتها يعاد إنتاج الهيمنة، عن طريق الاستثمار الذي هو اجتماعي أكثر منه اقتصادي.[1]

فالهيمنة عند **بورديو** كذلك رمزية أو خفية فهو ينظر إلى المجتمع أنه مبني على أساس التعارض بين المهيمنين و المهيمنين.

فالمصطلح يعوض الاستغلال عند **ماركس**، ويمكننا فهم هذا المصطلح بواسطة مفهوم السلطة عند **ميشال فوكو**لكن مفهوم الهيمنة واسع من مفهوم الاستغلال عند ماركس الذي ينحصر في الصراع الطبقي. فالهيمنة عند **بورديو** تمارس على الفكر أكثر منها على الجسد. فهي يمكن أن تشمل العلاقة بين المعلم و التلميذ، رئيس المصلحة و العمال، بمعنى أن كل حقل هو فضاء للهيمنة و الصراع و السلطة و العنف لكن كل ذلك يتم بطريقة رمزية.[2]

---

[1] Op cit، p164.
[2] CHANTIER, Christian.Olivier,Fontaine: Le vocabukaire de Bourdieu. Paris: Edition Ellips. 2003,p- p 33-34.

4-8-نظريات السلطة في التنظيم

4-8-1-نظرية السلطة عند ماكس فيبر

عندما حلل **ماكس فيبر** النشاط الإنساني أكد على التفرقة بين نوعين من النشاط:

-النشاط السياسي.

-النشاط الاقتصادي.

-فالنشاط الاقتصادي حسبه يقوم على المنفعة و مرتبط بالملكية الخاصة للأفراد ويصور النشاط الاقتصادي على أنه قائم على مفهوم رأسمالي مثالي، ويستبعد عنصر القوة ويربطه من جهة أخرى بمفهوم الدين، بحيث تساءل عن مدى تأثير التصورات الدينية للعالم و الوجود في السلوك الاقتصادي لكافة المجتمعات[1] وذلك يتجسد في كتابه **الأخلاق البروتستنتية والروح الرأسمالية**

و في هذه الفكرة نلاحظ أن علماء الاجتماع الأوائل، اهتموا كثيرا بظاهرة التدين مثل **دور كايم** و دراسته للأشكال الأولية للحياة الدينية، وربطوها بتحليل الظواهر الاجتماعية التي أنتجتها مجتمعاتهم.

أما النشاط السياسي عند **فيبر** فيربطه بالسيطرة، فالعلاقة السياسية هي علاقة سيطرة سيطرة مجموعة من الأفراد على الآخرين. و يعرف السلطة السياسية بأنها: الاحتمالية Probabilité بأن قيادة ما تطاع من قبل مجموعة محددة: فهكذا السياسة هي في الأساس الجدلية بين السلطة والطاعة".[2]

و يشير فيبر كذلك إلى غاية السلطة في المجتمع تختلف باختلاف أنواع النشاطات.

---

[1] ملحم: المرجع المذكور سابقا ،ص 21.

[2] المرجع نفسه ، ص23.

- فالسلطة في النشاط الاقتصادي غايتها لإرضاء الحاجيات المادية و زيادة المواد.
- أما السلطة في النشاط السياسي فغايتها هي استمرار و ديمومة الفئة التي تمارسها.

إن من أبرز المسائل التي ظهرت بقوة في تحليلات **فيبر** هي موضوع البيروقراطية كأسلوب تنظيميوذلك من خلال دراسة مصادر القوة والنفوذ أو السلطة في المجتمع. لقد تأثر فيبر بالظروف البيئية المحيطة، وخاصة صورة الاستبداد بالسلطة والتحيز للحاكم، و شيوع المحسوبية واختلال العدالة، كما تبع بحكم تأهيله الاجتماعي الظروف السياسية والاقتصادية والدينية وظهور الرأسمالية وأثرها على الهيكل الاجتماعي، ونمو التصنيع و تغير بعض المفاهيم.

4-8-1-1-التنظيم البيروقراطي و السلطة:

إن مفهوم النموذج البيروقراطي أو التنظيمات الرسمية المركبة تنطلق من نظرية **فيبر** حول السلطة القانونية الرشيدة.[1]

لقد تساءل **فيبر** حول الفعل الأساسي لتطور الإدارات و عمل المكاتب بالتوازي مع حركة التصنيعو الإنتاج، المرفقة بوجود مشاكل التنظيم، مثل المعلومات و الكفاءات الضرورية لممارسة السلطة في وسط اقتصادي جديد بالنسبة لتاريخ المجتمعات.

إذا انطلاقا من التساؤل حول الشرعية و ممارسة السلطة و العلاقة بينهما أكد على أن السلطة التي تتميز بالشرعية هي تلك التي يؤمن الأفراد بأنها يجب أن تطاع، هذا الإيمان أو لاعتقاد الذي ينتهي بالطاعة يضع دائما نصب عينيه وجود السلطة، فبهذه الوسيلة فقط يمكنه أن يبرر ضرورة اللجوء إلى القوقو العنف، فكل سلطة لها حد أدنى من الشرعية غالبا ما يكون مصيرها الزوال.[2]

---

[1] الشرقاوي: المرجع المذكور سابقا ، ص 71.

[2] ملحم : المرجع المذكور سابقا ، ص 26.

لقد بلور **فيبر** أبحاثه حول الإدارة العقلانية و القانونية التي سماها "البيروقراطية"، واعتمد على مصطلح القوة أو السلطة كأساس لنظريته.

و السلطة داخل التنظيم البيروقراطي تعني "قدرة شخص معين في فرض إرادته على الآخرين".[1]

فالبيروقراطية ليست خاصة بالمجتمعات الغربية فقد عرفت عند المصريين و الإمبراطورية الصينية، والكنيسة الكاثوليكية الرومانية، والدول الأوروبية و المؤسسة الرأسمالية الحديثة... لكن البيروقراطية بالمفهوم الفيبيري تتميز بخصائص بنيوية فهي التنظيم المستمر للتعاون الدائم بين مجموعة من الأفراد أين كل واحد يمارس وظيفة محددة، فهي تمارس كمهنة مجردة من الحياة العائلية.

إذا هذه الخاصية الطبيعية للبيروقراطية ذات النمط النظري الذي يفترض مسبقا أن كل واحد يجب عليه معرفة القوانين، ويتصرف وفقا للقيادة التجريدية للنظام الصارم.[2]

هذا ما أدى إلى انتقادات شديدة لدى نظريات التنظيم التي أعقبت **فيبر** و سنعود إليها لاحقا.

4-8-1-2-المصادر الشرعية للسلطة:

يفرق**فيبر** بين ثلاث مصادر شرعية لممارسة السلطة، جسدها بوضوح في كتابه العالم السياسي حيث يقول " يوجد مبدئيا ثلاث أسباب داخلية تبرر السيطرة و هي أسس للشرعية: أولا السلطة التقليدية... ثانيا السلطة الكارزمية... ثالثا السلطة التي ترتكز على خاصية القانون".[3]

---

[1] عامر الكبيسي : التصميم التنظيمي. الدوحة: دار الشرق للطباعة و التوزيع. 1998، ص 51.

[2] SAISAULIEU, Renaud:sociologie de l'entrprise des sciences politiques. Paris: 1997, p51.

[3] R, Sainsaulieu: op cit, p52.

1) السلطة الكاريزمية:

هي سلطة قائمة على القوة الشخصية الخارقة للعادة للفرد الكاريزمي فالخاصية العجيبة والموهبة تميز هؤلاء الأشخاص مما يجعلنا نرشحهم كقادة و نخصهم بسلطة متميزة، (فالقائد الثوري والنبي والزعيم...) يمثلون هذا النوع من السلطة، فشرعيتهم تركز من جهة على التأكيد الموضوعي لخصائصهم الفريدة (النصر، المعجزة..) و من جهة أخرى تعتمد على الاعتقاد والإيمان بسلطتهم و قوتهم.[1]

إن السلطة الكاريزمية تقوم على علاقة إذعان اختياري أو غير اختياري بين قائد و تابعين له، وتكون التبعية بمقتضاها لشخص بعينه، تستمر بوجوده و تختفي بغيابه.[2]

2) السلطة التقليدية:

هذا النوع نجده بكثرة في التجمعات التي تجد قاعدتها في العادات و التقاليد بحيث يصبح صاحب السلطة مطاعا بناءا على التقاليد و العادات التي اتبعوها منذ زمن طويل.[3]

فالشرعية التقليدية ترتكز على الاعتقاد الذي أحدثه النظام عن طريق العادات المقدسة في حد ذاتها و هذا ما يبررها، و كنتيجة من يتلقى السلطة من طرف هذه التقاليد له الحق في ممارستها، فالسلطة لا تكون أبدا موضوعا للتساؤل، فهي شرعية لأنها موجودة و في بعض الأحيان هي إلهية.[4]

و لقد طرح فيبر بالنسبة لهذا النوع من السلطة عدة أمثلة تاريخية حول مجتمعات كانت تحكم من قبل احد مشايخها أو زعيمها الديني أو بتعبير أدق من قبل الأكبر سنا.[5]

---

[1] BAZAGANAR, Ramone:Elément de psychologie social. Alger: O.P.U. 1980. p106.

[2] الشرقاوي: المرجع المذكور سابقا ، ص 71

[3] ملحم: المرجع المذكور سابقا ، ص27.

[4] R, Sainsaulieu: op cit. p53 .

[5] ملحم: المرجع المذكور سابقا ، ص27.

3) السلطة القانونية:

يقصد **فيبر** بهذه السلطة ذلك النفوذ أو القدرة على التأثير في الغير بالاستناد على أسس قانونية أو رسمية أو موضوعية.[1]

و على هذا الأساس داخل أي مؤسسة القانون الداخلي هو شرعي إذا وضع من طرف السلطة التي لها الحق في وضعه.[2]

و نجد هذا النوع من السلطة في المجتمعات التي يفكر أفرادها بأنه يجب عليهم الطاعة لأولئك الذين يملكون السلطة لأنهم حصلوا عليها و يمارسونها بواسطة القانون.[3]

يرى فيبر أن هذا النوع الأخير من السلطة هو الأكثر رشدا وموضوعية و استمرارا و أن هناك علاقة بين رشد المجتمع و عقلانيته و استمراره بين انتشار التنظيمات القائمة على هذا النوع من السلطة الرشيدة والموضوعية و الشرعية.[4]

4-8-1-3-الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

إن الانتقادات الموجهة **لفيبر** و لنموذجه المثالي حول نمط التنظيم المقترح من طرف النظريات التي أعقبته بينت بوضوح إفراط مثاليته و آلية نموذجه الذي لم يراعي أدنى اهتمام بالأفراد الذين يجسدونه ميدانيا سوى أنهم ينفذون فقط.

زيادة على ذلك مركزية السلطة الشديدة التي من اختصاصها إعطاء الأوامر و مراقبة تنفيذها. و باعتبار أن النموذج البيروقراطي التنظيمي القائم على السلطة القانونية نموذج ثابت ومستمر أغفل دور البيئة في التأثير على عمل هذا الأسلوب التنظيمي الشيء الذي كان سببا في

---

[1] الشرقاوي: المرجع المذكور سابقا ، ص 42.

[2] R, Sainsaulieu: op cit .p52.

[3] ملحم: المرجع المذكور سابقا ص 26.

[4] الشرقاوي: المرجع المذكور سابقا ، ص 42.

ظهور تيارات بحث مختلفة الاتجاهات تتمثل في التيار السوسيولوجي، والاقتصادي، و النفسي والسياسي ، والثقافي.[1]

4-8-2-التحليل الاستراتيجي للسلطة:

إن التحليل الاستراتيجي الذي قدمه **M. Crozier**و مدرسته في بداية الستينات ينتمي إلى التيار السوسيولوجي، وذلك من أجل دراسة التنظيمات و تجاوز النظريات التي كانت تلح على ضرورة الاهتمام بالعوامل التكنولوجية، والنفسية، و النسقية، فذكر كروزييه بالنسق الذي يشكله الأفراد واقعيا، وعن الحرية النسبية، والعقلانية المحدودة فمن الخطأ أن تنظر إلى الفاعل كيد أو كقلب **فكروزييه** يذكر بأن الفاعل هو اجتماعي و استراتيجي فكل واحد يعتمد على رهاناته الخاصة، ويملك نسبة من السلطة من أجل الوصول إلى أهدافه.[2]

و تتبلور هذه النظرية عبر مجموعة من الأعمال المميزة مثل:

1963 ⟵ le phénomène bureaucratique- الظاهرة البيروقراطية

1970 ⟵ La société bloqué- المجتمع المتوقف

1977 ⟵ L'acteur et système- الفاعل و النسق

إن أهم منطلق لهذه النظرية هو اعتبار التنظيم ظاهرة سوسيولوجية و هو دائما بناء اجتماعي، ومتغير فقط من جهة إذا استطاع الارتكاز على المناورات التي تمكن من إدماج استراتيجيات فاعليه و من جهة أخرى تضمن لهم الاستقلالية كأفراد أحرار و متعاونين.[3]

---

[1] R, Sainsaulieu: op cit. p53
[2] MORIN Jean,Michel: Précis de sociologie. Paris:Editions Nathan. 1996,p58.
[3] CROZIER, M,FRIEND ,BERGE **:** L'acteur et le système. Paris: Editiond du seuil. 2ème E. 1981,p388.

4-8-2-1-مفاهيم التحليل الاستراتيجي:

يعتمد هذا التحليل على مجموعة من المفاهيم المترابطة فيما بينها و التي تشكل في النهاية مفهوم علاقات السلطة.

أ)الرهانات: Les enjeuxالرهانات هي من يحفز الفاعل على إتباع سلوك معين من أجل الوصول إلى هدف. يحدد H.Mintzebergأربعة أنواع من الرهانات و الأهداف مثل: الفعالية البقاء، مراقبة المحيط، النمو...

بعض الرهانات هي قابلة للقياس و قابلة للملاحظة، و من هذا يتأكد أنه في رأي علاقة بين الأفراد أو بين المؤسسات الرهان الأقصى هو الحصول على السلطة.[1]

ب)الأرصدة:Les atoutsهي المزايا التي يستعملها الفاعل من أجل الوصول إلى أهدافه الملكية، المال، التعليم، علاقات الأعمال، الاتصالات، الشخصية الكاريزمية، الجمال، الموهبة امتلاك بعض الأشياء مثل المفاتيح الرموز... كلها عبارة عن أرصدة . وفي بعض الحالات القوة الفيزيقية تعتبر كرصيد، مثل الشباب، الصحة، فالأرصدة المتبعة من طرف الفاعلين تتغير حسب الحالات.[2]

ج) مناطق اللا يقين (الفجوات التنظيمية):Les zones d'incertitudeالكل يرتكز على منطقة اللا يقين المراقبة من طرف الفاعلين، فمن يتحكم بقوة مقابل الآخرين، إذ يجعلها غير مرتقبة لديهم.

بواسطة كفاءاتهم أو معلوماتهم، أو معرفتهم للقواعد الداخلية أو للمحيط كل واحد من الفاعلين يستغل منطقة لا يقين من أجل ضمان استقلاليته والوصول على رهاناته، فعلى الباحث الملاحظ الذي يستعمل التحليل الاستراتيجي يجب عليه أولا تحديد الفاعلين و فهم رهاناتهم و ما

[1] BOILY, Chantale:Guide pratique d'analyse système .Paris: Edition Gevetan Morin Montréal. 2000 , p 121.
[2]BOILY, Chantale: op cit, p122.

هي السلطة التي يمتلكونها للوصول على هذه الرهانات و الأهداف و كشف ما هي منطقة اللايقين التي يرتكزن عليها.[1]

د) الفاعل:L'acteurهو قبل كل شيء اجتماعي يتمتع بهامش من الحرية قد يكون فرد أو جماعة، له هدف و يفترض أن يكون له رصيد أو أرصدة.

4-8-2-2-السلطة مفهوم محوري في التحليل الاستراتيجي:

يفترض **كروزييه** أن التنظيم أو أي بناء هو اجتماعي و قائم على أساس العلاقات الاجتماعية و هذه الأخيرة هي أساس علاقات سلطة.

إن البناء التنظيمي هو مجموع الفاعلين، إذن لا يمكن تحليل ذلك البناء إلا بواسطة التفكير حول علاقات السلطة، فحسب **كروزييه و فريدبرغ** علم اجتماع التنظيمات يقوم على تحليل علاقات السلطة داخل أماكن العمل.[2]

4-8-2-3-مفهوم للسلطة:

حسب **كروزييهCROZIER**ظاهرة السلطة هي مجردة و عامة لكن المفهوم يتخذ عدة أشكال "فمهما كان نوعها أو مصدرها أو شرعيتها، أهدافها أو ووسائل ممارستها فالسلطة على المستوى الشامل تقتضي دائما قدرة بعض الأفراد أو الجماعات التأثير على أفراد أو جماعات أخرى".[3]

و لا يتوقف **كروزييه** عند هذا الحد بل يواصل تحليله فيؤكد على أن التأثير على الآخرين يعني الدخول معهم في علاقات و ضمن هذه العلاقات تتطور سلطة (أ) على (ب).

---

[1] Jean,Michel MORIN: op cit, p 58.
[2] SAISAULIEU, Renaud:sociologie de l'entrprise des sciences politiques**.** Paris: 1997, p132.
[3] CROZIER, M:la société bloqué. Paris: Edition du seuil. 1970, p33.

و يستعين هنا بالتعريف الذي قدمه العالم السياسي الأمريكي R. Dahl للسلطة"قدرة الشخص (أ) على النيل من الشخص (ب) باتجاه شيء لا يمكن الوقوع دون تدخل (أ)".

و بهذا يؤكد **كروزييه** على أن السلطة علاقة و ليست ملكة للفاعلين.[1]

يضع بعض المؤشرات حتى تصبح علاقات السلطة ملموسة فهي لا يمكنها أن تتطور إلا عن طريق التبادل بين الفاعلين، و التبادل لصيق بالقدرة على التفاوض حول الأهداف و الرهانات و التفاوض انطلاقا من أرصدة و مناطق لا يقين غير متوازية.

السلطة كذلك حسب **كروزييه** هي علاقة قوة أي كل واحد يمكنه الحصول على مزايا على حساب الآخرين، لكن بالتوازي أي واحد لا يمكنه الانهزام كلية، أمام الآخر.[2]

من جهة أخرى السلطة تكمن في هامش الحرية أي قدرة الفاعل في رفض ما يطلبه منه الآخرون، وبالتالي الموارد والأرصدة هي التي تطيعه هذا الهامش من الحرية. كروزييه CROZIERيركز على أن السلطة هي الوظيفة الشاسعة التي تلعبها منطقة اللا يقين و القدرة على مراقبة هذه المنطقة من خلال لا احتمالية سلوك الفاعل.[3]

إن التحليل الاستراتيجي يربط ظاهرة السلطة بالتنظيم الذي يعتبر كمكان لممارسة السلطة بين مختلف الفاعلين فلا يمكن تصور علاقات سلطة إلا داخل تنظيم، فهما مرتبطان الواحد بالآخر.

فالفاعلون الاجتماعيون لا يمكنهم الوصول إلى أهدافهم إلا بوجود علاقات السلطة، لكن في نفس الوقت لا يمكنهم فرض سلطتهم الواحد على الآخر إلا بإتباع أهداف جماعية(تنظيم).[4]

---

[1] CROZIER, M. FRIENDBERGE,H:L'acteur et le système. 2ème E. Paris: Editions du seuil,. 1977, p56.
[2]CROZIER, M. FRIENDBERGE,H: Op cit, p59.
[3] Op cit,p61.
[4]Op cit, p67.

هكذا نلاحظ أن سوسيولوجيا التنظيم التي أسساها كروزييهCROZIER و أتباعه تجعل التنظيم فضاء واسعا لممارسة علاقات السلطة، وبالتالي كل واحد داخل المؤسسة أو إدارة...يمكنه الحصول على السلطة حتى أولئك المتواجدون في درجات دنيا داخل التنظيمات و ذلك عن طريق مراقبتهم لمنطقة لا يقين.

4-8-2-4-مصادرة السلطة في التنظيم:

يحدد كروزييهCROZIER في نظريته أربعة مصادر كبرى للسلطة و تستند على مختلف الفجوات والثغرات الموجودة داخل التنظيمات و تتحدد هذه المصادر كالتالي:

1) الخبرة:

إن الشخص الذي له كفاءة أو تخصص وظيفي و يصعب تعويضه داخل المنظمة هو الخبير، الذي يملك حسن التصرف وأكبر قدر من المعارف، و تجربة كبيرة في حل المشاكل.

فمكانة هذا الخبير هي متميزة تعطيه القدرة على التفاوض مع التنظيم و مع زملائه فمن خلال موقعه داخل المؤسسة يمكنه التفاوض و الحصول على بعض الامتيازات . وبهذا الشكل تصبح الخبرة موردا لدى الفاعلين و مصدرا مهما لحصول على السلطة.[1]

2) العلاقة مع المحيط:

فهذا المصدر حسب **كروزييه** قريب من الأول يمكن اعتبار مراقبة محيط المؤسسة نوع من الخبرة، فأي تنظيم لا يمكنه القيام و الاستمرارية بدون إقامة علاقات مع المحيط، فالتبعية لهذا المحيط هي مزدوجة:

- جلب الموارد المادية و البشرية الأساسية في نشاطاتها.
- تسويق منتجاته و الحصول على أرباح مادية.

[1] M, CROZIER: op cit, p72.

و بذلك العلاقة بين التنظيم و المحيط هي مصدر دائم للسلطة يؤثر في النشاط الداخلي للمؤسسات مثل علاقات النقابات بالأحزاب والجماعات الضاغطة، مثل حتى الانتماءات الجهوية أو القبلية لها تأثير على التنظيم و غيرها...[1]

3) الاتصال والمعلومة:

من أجل تأدية المهام و الوظائف الخاصة بمنصب، الأفراد هم بحاجة إلى معلومات آتية من مناصب أخرى، فعدم بث هذه المعلومات لأسباب متعددة، يمارس بعض الأفراد سلطة على آخرين من خلال مواقعهم في شبكة الاتصال داخل التنظيم، فاحتكار المعلومة ليس هو المصدر الوحيد بل قد يتم التأخر في بثها أو تحريفها... فمثلا الإطار السامي في المؤسسة عند اتخاذه لأي قرار فهو بحاجة إلى معلومات حول الوضعية الواقعية للعمل، فهذه المعلومات هي من مهمة الإطارات الوسطى، هذه الأخيرة يمكنها أن تمارس سلطة على هؤلاء من خلال تغيير المعلومات وجعلها في خدمة مصالحها. فأعضاء التنظيم مهما كانت مواقعهم يمكنهم الحصول على السلطة بواسطة السيطرة على المعلومة و الاتصال.[2]

4) القواعد الداخلية للتنظيم:

من أجل المحافظة على بقائها كل التنظيمات تعمد إلى وضع بنيات و قواعد تسهل صيرورتها، لكن إذا نظرنا إلى التنظيم من زاوية سياسية سوف نجد أنه في أغلب الحالات يوظف قواعد التنظيم في الصراع من أجل الهيمنة و السلطة.[3]

---

[1] CROZIER, M:Op cit, p73.
[2] MORGAN ,gareth: IMAGES de l'organisation. Québec: Editions E.S.K.A .1989. p192.
[3] Op cit, p184.

إن **كروزييه** يصرح أن هذه القواعد موجودة أصلا للحد من الفجوات التي تتصف بها المؤسسات الفرنسية ذات الطابع البيروقراطي مما أدى إلى تسمية هذه الظاهرة بالحلقة البيروقراطية المفرغة.[1]

يمكن القول في الأخير على أن التحليل الاستراتيجي للتنظيمات قدم خدمة لسوسيولوجيا التنظيم من خلال طريقته المبتكرة، لكنه يبقى خاص بنمط مجتمعي متميز و بمؤسسات ذات طابع تنظيمي و ثقافي و أفراد لهم خصوصيات مميزة كذلك، وبالتالي عند محاولة استعمال هذا النموذج من التحليل، مثلا في معالجة أو دراسة المؤسسة الجزائرية بمختلف أنواعها يجب توظيفه كإجراءات منهجية فقط و ليس كنظرية لفهم ظاهرة السلطة داخل مؤسساتنا.

4-8-3- نظرية السلطة التنظيمية عند هنري مينتزبرغ-(Henry Mintzberg)

بالنسبة لهذا الباحث المهتم بالتسيير و التنظيمات بصفة عامة هو عرض نظرية للسلطة داخل التنظيمات، و هي بمثابة حوصلة لعدة أبحاث في مختلف الميادين المهتمة بدراسة السلطة داخل التنظيمات، و الأساس الذي تقوم عليه هذه النظرية هو أن المواقف داخل التنظيم تتواقف مع اللعب السلطوي أين يتواجد عدة مالكين للتأثير يحاولون البحث عن مراقبة قرارات و نشاطات المؤسسات.[2]

من خلال دراسته هذه يريد **مينتزبرغMintzberg**كذلك تصنيف التنظيمات الكبرى وربطها بمحيطها و ما يميز هذه التنظيمات عن الأخرى (الصغرى) هو أنها تقوم بتغييرات عميقة في محيطها.

يبين الكاتب أن ما يميز التنظيمات الحديثة هو الانفجار السلطوي وه و ما يجعلها تتخلى عن أهدافها، وهذا الانفجار يمكن أن يتولد بطرق مختلفة (صراعات داخلية، ثورة المختصين على

[1] CROZIER, M:Le phénomène bureautique. Paris: Editions du seuil. 1963, p237.
[2] MINZBERG ,Henry:Le pouvoir dans les organisations. Paris :1983/1986, p59.

المسيرينو غيرها...) كما يمكن أن تكون له أسباب خارجية كظهور مساهمين جدد أو تحت ضغوط اجتماعية، تجبر المسيرين الكبار على تقسيم التنظيم.[1]

ينطلق الباحث من الفرضيات التالية:

- عندما نتساءل حول علاقات السلطة داخل المنظمات نجد عدة فاعلين أو مالكين للتأثير يستعملونه من أجل الحصول على السلطة و كل واحد منهم له أهدافه الخاصة.
- هناك أشكال مختلفة للسلطة نحددها لفهم سلوك التنظيمات.

بعد ذلك يعطينا تعريفه الخاص للسلطة وهي " القدرة على إنتاج أو تعديل الآثار التنظيمية".

و من أجل معالجة نظرية السلطة يقدم لنا طرحه كالتالي:

4-8-3-1-التحالف الخارجي:

السلطة التي تحيط بالتنظيم والتي يسميها بالتحالف الخارجي ويعرض الباحث تعريفا لأعضاء التحالف الخارجي بأنهم مالكي التأثير الخارجي الذين لا يؤجرون من طرف التنظيم، فهم الأشخاص الخارجون عن التنظيم و يستخدمون تأثيرهم من أجل الوصول إلى آثار على سلوك المستخدمين داخل المؤسساتو يميز أربع جماعات:

أ- **مالكي التنظيم:**وهم من يملكون قانونيا التنظيم مثل ذوي الأسهم من يساهمون بتمويل رأس المال الأولي، ويجندون الإطارات...[2]

ب- **الشركاء :**هم الذين يبحثون عن تأثير خاص على التنظيم، وهناك مجموعة من العوامل تنمي سلطتهم مثل:

- إنفاق موارد مالية كبيرة و متينة.
- الاتصال الكبير بالمؤسسات.

---

[1] MOESSINGEN ,Pierre*:Les fondements de l'organisation.* Paris**:** P.U.F. 1991, p192.
[2] H, MINZBERG: op cit, p59.

- طول مدة العلاقة بالتنظيم.

ج- جمعيات المستخدمين:يجب تسجيل أنه يوجد جمعيات للمستخدمين مثل النقابات والتنظيمات المهنية التي تمكن للمستخدمين من التأثير و التصرف جماعيا، وتحقيق ما كان مرفوضا من طرف التحالف الداخلي.

الكاتب يضع النقابة داخل التحالف الخارجي، فهو يوضح أنه من الممكن للأجراء مواجهة الإدارة في طاولة المفاوضات بصفتهم شركاء.

د – الجماهير:يوجد ثلاثة أنواع من الجماهير التي تؤثر على التنظيمات:

– الممونون من المجتمع، مثل العائلة، الجرائد، الأساتذة.

– الحكومات التي تمثل السلطات الشرعية للمجتمع، وتضع القواعد و القوانين و الأنظمة.

- جماعات المصالح الخاصة، خارج الحكومة، تبحث عن تمثيل مصلحة خاصة داخل التحالف الخارجي.

•وسائل التأثير الخارجي:

توجد وسائل واقعية تستعمل من طرف ملاك التأثير الخارجي من أجل تغيير سلوك التنظيم و هي:

أ) القواعد الاجتماعية:و يتعلق الأمر بالقواعد التي تفرض نفسها، كرموز السلوك، نسق القيم مثل القيم الأخلاقية و هذه القيم تعرف بشكلها الإلزامي، وترتكز على العقاب الاجتماعي وترسخ عن طريق العائلة: المدرسة... و يعتبر الباحث أن التغير في القواعد الاجتماعية يمكنه أن يغير في التنظيم، مثل عمل الأطفال في بداية القرن كان مسموح به بينما اليوم هو غير مسموح.[1]

[1] MINZBERG Henry، op cit، p94.

ب) الضغوط الرسمية:

هناك بعض القواعد الاجتماعية تصبح رسمية، فهي مختلفة عن الأخرى لأنها قانونيا مفروضة من طرف ملاك التأثير الخارجي.

ج) الجماعات الضاغطة:من أجل التأثير على التنظيم مباشرة تستعمل هذه الجماعات مجموعة من الأفكار كوسيلة من أجل تغيير سلوك التنظيم.

4-8-3-2-التحالف الداخلي:

يعني أن السلطة داخل التنظيم تتكون من عدة مالكين للتأثير و هم يعملون دائما داخل التنظيم و لهم ثلاث خصائص:

- إنهم جادون مع التنظيم بصفتهم تابعين له.
- هم يعرفون جيدا التنظيم لأنهم يقضون وقتا طويلا داخله.
- هم من يتخذون القرارات و يسهرون على تنفيذها.

و يميز الباحث بين خمسة أعضاء في هذا التحالف و هم:

أ) الرئيس المدير العام:

هو الذي يجند الأفراد من أجل تنفيذ اختياراته و هو يملك مراقبة على الأفراد في كافة المستويات من أجل اتخاذ القرارات المناسبة. إنه الفرد الأكثر قوة داخل أنساق السلطة، هو الذي لديه المعرفة حول النشاطات الداخلية للمنظمة، هدفه هو قيادة التنظيم باتجاه أهدافه لأنه الفاعل الأكثر أهمية داخل مناورات السلطة.

ب) الإطارات الوسطى:

هم الأشخاص الذين لديهم اتصال مباشر مع الرئيس المدير لعام. يستعملون أنساق السلطة للتأثيرو الوصول إلى أهدافهم، وكل منهم مكلف بوحدة تنظيمية و كلما كانت درجة الإطار عليا كلما تقرب من المنظمة.

ج) المنفذون:هم الذين ينفذون القرارات النهائية للمنظمة و يحققون الأفعال، فحسب الباحث هم الأكثر بعدا عن الرئيس المدير العام. و هناك نوعان: المنفذون غير المؤهلون والمنفذون المحترفون.

د) محللو البنية التقنية:هم الذين يسيرون و هم المعنيون بتصور الأنساق الرسمية للرقابة والتكيف مثل المخططون، المحاسبون، محللو الميزانيات... وهم الأكثر التماسا. و من أجل الحصول على السلطة يحدثون تغييرا دائم بالمنظمة.

هـ) عمال الدعم اللوجيستيكي:يجب أولا أن نشير إلى عمال الدعم اللوجستيكي غير المؤهلون و هو العمال الأكثر ضعفا داخل التحالف الداخلي و يمكن تعويضهم بسهولة.

هناك كذلك عمال الدعم اللوجستيكي المؤهلون، يعملون في جماعات صغيرة مجزئة ويقدمون للمنظمة خدمات ضعيفة، ويحصلون على السلطة عندما يصبح التغيير عقلاني.

وسائل التأثير الداخلي:توجد 4 أنساق و هي:

أ) نسق السلطة :

السلطة مرتبطة بالمركز التسلسلي أو الوظيفة و هو ما يسميه الباحث السلطة الرسمية يمكنه أن يفوضها للآخر. فالسلطة تأخذ مصدرها داخل التحالف الداخلي أين يوجد أفراد الأثير الذين يفرضون السلطة الشرعية مثل مالكي التنظيم.

الحصة الكبيرة من هذه السلطة مفوضة إلى الرئيس المدير لعام الذي يضع البنية التسلسلية من أجل تمرير سلطاته الرسمية اللازمة لتنفيذ قراراته.[1]

يميز الباحث بين نوعين من أنساق المراقبة داخل نسق السلطة:

أ.الرقابة الشخصية:

و هي مراقبة مباشرة من طرف المدراء على التنظيم و ذلك بواسطة إعطاء الأوامر، اتخاذ القرارات و امتلاك الموارد المالية...

ب.الرقابة البيروقراطية:

هنا يتم تحديد معايير موضوعية، ونموذج لسلوك المستخدمين بصفة عامة مع إتباع القوانين القاسية، وقواعد التأهيل و المعرفة للأفراد داخل العمل.

1. النسق الإيديولوجي:

الإيديولوجية التنظيمية هي مجموعة من المعتقدات و القيم التي ينخرط فيها جميع أعضاء التنظيم.

الرئيس المدير العام هو الشخص الذي يجسد الإيديولوجية، وكلما كانت هذه الأخيرة قوية كلما تأقلم الأفراد مع التنظيم و أهدافه.

ج) نسق الكفاءات المتخصصة:يتعلق الأمر بالسلطة المرتبطة بالخبراء الذين لهم حرية كبيرة داخل التنظيم، والسلطة تعود للخبراء الذين يوجدون في موقع أو وظائف تمكنهم من الحصول على وسائل و موارد نادرة.

[1] MINZBERG, Henry: op cit, p 207.

د) النسق السياسي:

النسق هو صراع السلطة أين كل واحد يبحث عن التأثير على المؤسسة وسلوكها من أجل توجيهها باتجاه مصالحه، وتوجد عدة مناورات سياسية داخل التحالف الداخلي ولها أوجه مختلفة مثل مناورة مراقبة السلطة (كالإضراب).

مثلا مناورات التغير التنظيمي مثل الترشح للناصب الإستراتيجية.

4-9-دراسة أنواع السلطة:

4-9-1-الوسيلة: L'instrument

المنظمة تتصرف كوسيلة من أجل إتمام أهداف السلطة العليا. تعتمد على سلطة خارجية مركزة و منظمة يمارسها مالك التأثير الخارجي و بأهداف واضحة و عملية.

في ما يخص التحالف الداخلي، توجد بيروقراطية حيث السلطة هي مركزية في يد مالك التأثير الخارجي المهيمن، ويعتبر الرئيس المدير العام كإداري داخل المنظمة.

و من أجل تصرف الأنظمة كوسيلة يجب أن تكون لها فكرة محددة حول ما ينتظر منها والأهداف يجب أن تكون واضحة و رسمية.

أ- النسق المغلق:Le système

التحالف الخارجي يصبح منفعلا لأن المنظمة تحتوي على أفراد موزعين و لا يستطيعون الاتصال فيما بينهم دون المرور بالإدارة الداخلية، فيتصرفون كممولين لرأسمال المنظمة و ينتظرون مردودا مقبولا لاستثماراتهم.

ج- الأوتوقراطية:L'autocratieالرئيس المدير العام هو القائد وهو من يختار أهداف التنظيم و له كل الصلاحيات في تحقيقها و تحقيق حتى أحكامه الشخصية، الرئيس المدير العام يستحوذ على السلطة المطلقة و هذا يعني السلطة الرسمية و الغير رسمية.

د- المهمة:Le missionnaireالمهمة تتميز بأيديولوجية في مركز اهتمامات التحالف الخارجي المنفعل و من بين أعضاء التنظيم يوجد واحد قوي نفسيا و قائد كاريزمي الذي يعرض الإيديولوجية بوضوح و دقة.

هـ-Le méritocratieيتركز هذا النوع على الكفاءات، بحيث التحالفات الداخلية هي محترفة و ذات فعالية لأن هذا الشكل ينجز أعمال معقدة، مما يفرض على التحالف الداخلي مستوى عال من الكفاءة. السلطة هنا غير رسمية، يمكنها حل الصراعات و تجنب العوائق .

سلطة الرئيس المدير العام هي ضعيفة لأنها ترتكز على كسب ثقة الخبراء.

و- الحلبة السياسية:La rêne politiqueالحلبة السياسية تتميز بصراعات كلية لدى التحالف الخارجي المنقسم و داخل التحالف الداخلي المسيس، فتوترات الصراع مفروضة من الداخل و من الخارج بحيث مالكي التأثير يسعون إلى تحقيق أهدافه الشخصية،وبالتالي التنظيم لا يمكنه تحقيق أهدافه بشكل متناسق.

في الأخير تعتبر هذه النظرية المتعلقة بالسلطة التنظيمية من أحدث النظريات في هذا الميدان حيث ظهرت في أواخر السبعينات و بداية الثمانينات لتجسد حوصلة لمختلف المقاربات التي حاولت التطرق إلى موضوع السلطة و تعتبر النظريات الثلاثة التي استعرضناها من أهم المداخل النظرية التي تعتمدنا في إيرادها حسب تسلسلها الزمني و التي كان مفهوم السلطة محورا أساسيا في ظهورها.[1]

[1] MINZBERG, Henry: op cit, p 208.

4-9-2-المظهر الثقافي للسلطة:

لقد تحدثنا سابقا عن بعض المظاهر التي تنشأ داخل التنظيمات عند ممارسة السلطة التنظيمية و هي عبارة عن مفاهيم ملتصقة بالسلطة بصفة معلنة أو ضمنية، مثل المسؤولية و القوة أو القيادة و غيرها.

و سنتحدث في هذا المبحث عن مظهر مهم، يستدعي مستوى كبير من الوعي و الحذر عند التطرق إليه و هو المظهر الثقافي للسلطة.

فلا شك أننا نسمع كثيرا عن الممارسة الديمقراطية للتسيير أو الديكتاتورية أو المركزية فالأمر لا يتعلق بنظام محدد بقوانين و أساليب بل القضية أعمق من ذلك، فنمط ممارسةالسلطة راجع إلى الاختلاف الثقافي للمجتمعات من المستوى السياسي لتسيير شؤون الدولة إلى تسيير أبسط التنظيمات الصغيرة و في هذا الباب يقول **جورج فريدمان** " يمكن في الواقع نسيان أن السلطة لا تطرح مشكلات تعود للسيكولوجيات الاجتماعية أو للنظرية التنظيمية، بل تعطي مشكلات تعود للسيكولوجيات الاجتماعية الذي تطبق فيه"[1] و بالتالي طريقة ممارسة السلطة ليست نصوص تشريعية و قانونية ثابتة و بالتالي هناك اختلاف في ممارسة السلطة من دولة لأخرى ومن مكان لآخر، وهذا الاختلاف مرده إلى القيم الثقافية و البيئية.

و يواصل فريدمان قوله " ومن المثير للانتباه هنا أن واحدا من القوانين السيكولوجية الاجتماعية كان يتطابق فالفرد بقدر أكبر مع قيم الجماعة يشارك أكثر في القرارات الهامة لهافتأتي القوالب الثقافية التي تحدد دور هذا الجانب و ذلك لتعدل من قانون المشاركة".[2]

---

[1] جورج فريدمان و بيير نافيل: رسالة في سوسيولوجيا العمل. ترجمة :حسين حيدر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية . 1985، ص 106.

[2] المرجع نفسه، ص 107.

و يعطينا مثلا حيث يجري التشديد في ألمانيا على قبول المهام كعنصر في علاقات التبعيةبينما هي وسيلة تكامل في الولايات المتحدة الأمريكية، نفس الشيء بالنسبة للبيروقراطية . فلا يمكن وجود نوع واحد فهي أسلوب تنظيمي رشيد حسب المفهوم **الفيبيري**، وهي في الجزائر تعتبر مرض إداري يعرقل سير عمل المؤسسات. فهكذا مهما كانت الخصائص الوظيفية أو البنيوية، فإن التنظيم يعيش في ثقافة معينة و تبقى عقلنته محدودة دائما بمتطلبات ثقافية ذات رموز غير محدودة.

إذا كثيرا ما نسمع في حياة مجتمعنا عن (المعرفة) أو المحسوبية و الجهوية و الرشوة وغيرها من المصطلحات التي تتناول هنا أو هناك و خاصة عند تعامل المواطن مع إحدى الإدارات أو المؤسسات المختلفة، وكثيرا ما نلاحظ إجراء مسابقات توظيف و تستعمل فيها معايير غير موضوعية مثل القرابة، ومن جهة أخرى نسمع كلاما عن الترقية داخل المؤسسات يستفيد منها أشخاص ليست لهم كفاءة سوى أنهم استعملوا القوة و النفوذ و حتى المحاباة، وغيرها من المظاهر المتكررة، وهي عبارة عن ظواهر طبيعية في مجتمعنا لكن الغرابة أن نفسها نجدها في مؤسساتنا ذات الطابع القانوني و التنظيميو المختلفة تماما عن طبيعة المجتمع فهل الثقافة دور في ذلك ؟

في الحقيقة نعم تلعب ثقافتنا دورا سلبيا و متعارضا مع مؤسساتنا الغير ملائمة لخصائص الفاعلين داخلها، فلو تم مراعاة النموذج التنظيمي و تكييفه مع ثقافة عمالنا و مسيرينا لما آلت المؤسسات العمومية الاقتصادية على الفشل الملحوظ في السنوات الأخيرة.

فعندما نتحدث عن السلطة في مؤسساتنا فهي تمارس كعلاقة بين فاعلين اجتماعيين (رؤساء ومرؤوسين) فهم يشتركون في قيم ثقافية واحدة و يشتركون في العمل في مؤسسة واحدة لكنهم يختلفون في تصوراتهم عن بعضهم البعض فالرؤساء داخل المؤسسة مهما كانت درجتهم في السلم الوظيفي لهم أهداف إدارية و إنتاجية لكن ليس لديهم السلطة الكافية لتحقيق ذلك لأنه بكل بساطة

ليسوا المالك الشرعي للمؤسسة، فالرؤساء بدورهم تابعين للقيادة السياسية و بالتالي هم خدام أوفياء للدولة، و منفذون لما يملي عليهم من القمة، بحيث فقدوا سلطتهم بالقوانين و المنشورات والأوامر لدرجة أن المدير أو مجلس الإدارة لا يستطيع أن يتخذ قرارا حتى و لو كان الأمر يهدد مصلحة المؤسسة، وهو بذلك غير حر حتى في مكافأة أو معاقبة الموظفين فهو لا يكلف إلا بتسيير العمليات الإنتاجية، فهو رئيس عاجز عن ممارسة السلطة بطرقها الشرعية و قد يلجأ على طرق غير رسمية و حتى غير مشروعة و ربما لتحقيق أهداف أخرى.[1]

و طبعا وذلك قد يؤثر على علاقات السلطة داخل المؤسسة، فالعمال قد تصعب قيادتهم ويظهرون نوعا من المقاومة في العديد من المرات، وذلك ما بينته عدة بحوث و دراسات مثل (العامل الشائع) **لجمال غريد**، ودراسة **بوفلجة غياث**حول تناقض القيم داخل التنظيم، وهذه المقاومة تحمل في طياتها أمرين: الأول هو رفض القيم التنظيمية المستوردة التي تفرض مثلا الولاء للمسؤول والانضباط والاحترام للوقت، و هي في الوقت نفسه عدم الاعتراف بشرعية هؤلاء الرؤساء باعتبارهم غير المالكين الحقيقيين للمؤسسات الوطنية. يقول **بوفلجة غياث** " هناك الكثير من المؤسسات الوطنية تعاني من فشل المسيرين في فهم دوافع العمال و إيجاد أساليب لمسايرة الواقع القيمي للمجتمع و هو ما أدى إلى ظهور مشاكل معقدة و متعددة بهذه المؤسسات.

و هناك مجموعة من العوامل التاريخية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية و الخبرات الخاصة تساهم في تحديد النسق القيمي للعمال، وبالتالي تؤثر على اتجاهاته و تحدد طرق معاملاته مع زملائه و رؤسائه، ومرؤوسيه و سلوكاته داخل التنظيمات".[2]

---

[1] عبد الحفيظ مقدم:دور الثقافة السياسية في التسيير. الجزائر: أعمال الملتقى الدولي حول الثقافة والتسيير1992. ص 150.

[2] غياث بوفلجة : القيم الثقافية و التسيير.وهران: دار الغرب للطباعة و النشر . 1998، ص 15.

إن ظهور عادات سلبية في العمل مثل التسيب، والتغيب، والتخلف عن العمل و عدم إعطائه المكانة التي يستحقها تعود أسبابها إلى طول فترة الاستعمار والتخلف التي عاشها المجتمع الجزائري، وسوء التسيير في المؤسسات و اعتماد سياسة أبوية اشتراكية و اجتماعية في التوظيف والتشغيل، وغيرها.[1]

إذا من كل ذلك يمكن القول أن كل ما يجري في مؤسساتنا مرتبط بنسبة كبيرة بثقافة الفاعلين الناشطين داخل تلك المؤسسات.

فنحن نسمع كثيرا عن شخص يشغل منصبا أو مركزا مرموقا داخل مؤسسة ما لتحقيق أغراض ذاتيةو بدرجة أكبر ثقافية، مثل تحقيق مصلحة جماعته أو قبيلته و غيرها فكل ذلك له مرجعيات مرتبطة بقيم موروثة تجعل هذا الفرد المحروم سيكولوجيا من عدة أمور تحقيق ذاته انطلاقا من هذه الاعتبارات. فإن تطوير و تحديث التنظيمات في مجتمعنا لا يمكن فصله عن التطور الفكري و السلوكي للمجتمع بكل فئاته، وأن فهم الأطر الثقافية و الاجتماعية و السياسية والجذور التاريخية لهذا المجتمع و التفاعل فيما بينها، وما أنتجه هذا التفاعل من نسق قيمي له طبيعته و مكوناته و تأثيراته المميزة التي تتجسد في أنماط سلوك و تفكير و تصورات الأفراد، كل ذلك يساعد على تحديد نموذج التنظيم و أهدافه و ذلك ما يسمح بالتفكير في إعادة البناء التنظيمي للمؤسسة و إعادة النظر في أساليب القيادة و الرقابة حتى تكون مناسبة لشخصية العامل الجزائري و مسيريه.[2]

في هذه الإشارة إلى بعض مكونات ثقافة العامل الجزائري التي تعتبر جزءا مهما في برمجته الذهنية و التي تؤثر على سلوكه و نشاطه داخل المؤسسة و على علاقات السلطة، تبين بقوة أن

---

[1] لحسن بوعبد الله : البعد الثقافي و الاجتماعي لسلوك العامل و علاقته بإدارة المؤسسة. الجزائر :أعمال الملتقى الدولي حول الثقافة و التسيير. 1992، ص 188.

[2] TAYEB Said, Amer:Le développement industriel de l'Algérie. Paris: Edition Entropos. 1981, p207.

المظهر الثقافي في ممارسة السلطة مظهر مهم في حياة التنظيمات، و خاصة التنظيمات الجزائرية التي تتواجد في مجتمع يتميز بانتشار الأمية، وإحداثه هجرة كبيرة من العمال من الوسط الريفي إلى المدن كل ذلك أدى إلى ظهور بعض القيم و العادات داخل المجتمع و مؤسساته، ومن ذلك الولاء للقبيلة، و الميل إلى الكسل و عدم إعطاء الوقت حقه، وعدم التعود على العمل تحت إشراف مسؤول و الانصياع لأوامره، وغيرها من الظواهر.

و هكذا نرى أن الثقافة تلعب دورا مهما في تحديد خصائص التنظيمات كانت محلية أو غربية أو شرقية[1] و يجب أن نفهم أن هذه الثقافة هي التي تحدد نماذج الأفراد الفاعلين داخل تلك التنظيمات، يقول **عامر الكبيسي** " تقول أدبيات التنظيم المعاصر، تعذر عزل المنظمات عن بيئتها الثقافية و الحضارية وفق النظرة العضوية و الايكولوجية التي تتعامل مع المنظمات باعتبارها كائنات اجتماعية تتنفس من نظامها الثقافي، وتستمد منه الكثير من المداخلات فالبيئة الثقافية تفرض على المنظمات على سبيل المثال منح إجازات خلال أيام الأعياد الدينية و القومية حتى ولو لم تكن القوانين تنص على ذلك".[2]

يمكن القول في الأخير أن ممارسة السلطة بشكل من الأشكال (مركزية، لا مركزية) ديمقراطية، دكتاتورية (قبلية أو جهوية) ليست النصوص القانونية التي تضعها بل الثقافة الموجودة في القواعد و الرموز و القيم الاجتماعية و المتجسدة في سلوكات الأفراد و تصوراتهم، وبواسطتهم يسعون إلى بناء الواقع الاجتماعي للتنظيمات و للمجتمع ككل.

---

[1]MORGAN, Gareth:IMAGES de l’organisation. Québèc: Editions E.S.K.A . 1989, p 128.

[2] عامر الكبيسي : التصميم التنظيمي. الدوحة :دار الشرق للطباعة و النشر و التوزيع. 1998، ص 68.

خلاصة الفصل:

ويمكن القول في الأخير أن ممارسة السلطة خاصة العرفية منها والتي تعتمد بالأساس على الأعراف والتقاليد، يكون لها تأثير كبير على سلوكيات أفراد المجتمع الجزائري المحافظ، فرغم القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية، ما يزال الفرد الجزائري يتحايل عليها ويخرقها وهو ما يؤدي به في نهاية المطاف إلى جملة من الاعتداءات ومختلف أوجه العنف، وهذا في سبيل تحقيق الربح المادي السريع دون مراعاة المصلحة العامة للمجتمع، وهذا ما لمسناه في جميع تنقلاتنا إلى الأسواق الشعبية.

الباب الثاني

الجانب الميداني

الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد:

يعتبر الفصل الميداني بمثابة مقياس لمدى مصداقية الفرضيات التي يضعها الباحث في بداية دراسته، ووضعها موضع الاختبار والتحقق من مدى تحققها أو عدمه.

وعليه فالجانب الميداني هو تدعيم للجانب النظري، فمنهجية البحث: "مجموعة المناهج والطرق التي توجه الباحث في بحثه وبالتالي فإن وظيفة المنهجية هي جمع المعلومات ثم العمل على تصنيفها وترتيبها وقياسها وتحليلها من أجل استخلاص نتائجها والوقوف على ثوابت الظاهرة الاجتماعية المدروسة".

5-1-المنهجية المتبعة في الدراسة

ما هو متفق عليه أن أي بحث علمي يستخدم منهجا يعتمد عليه للوصول إلى الحقائق يراعى في ذلك الموضوعية و الأمانة العلمية، و يتوقف هذا الهدف بطبيعة الحال على موضوع الدراسة و أهدافها اللذان يبرران اختبار المنهج ووسائل و أساليب جمع البيانات المتعلقة بالبحث.

فالمنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكل لاكتشاف الحقيقة[1] .

و لهذا يعرفه المختصون على أنه الوسيلة التي نتوصل بموجبها إلى الحقيقة و التي يتم بواسطتها الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالظاهرة المدروسة.

و من خلال المنهج يقوم الباحث بانتهاج طريقة معينة في دراسة الظاهرة بهدف الوصول إلى حقائق و البرهنة على صحتها[2]. و بالنسبة لموضوع دراستنا هذه فقد اعتمدنا على المناهج التالية و هي:

5-1-1-المنهج الوصفي التحليلي:

بإتباع هذا المنهج يمكن تحليل الظاهرة المدروسة الذي ينطلق من معطيات ناجمة عن الوصف الشامل و الدقيق الذي يعتمد على تقنيات ووسائل منهجية، و الدراسة الوصفية تقوم على الأسلوب الوصفي الذي يدرس الظاهرة كظاهرة واقعية أو كما توجد في الواقع، و يهتم بوصفها وصفا دقيقا و يعبر عنها تعبيرا كيفيا أو كميا[3]. فقد انتهجنا في موضوعنا "المنهج الوصفي التحليلي" من خلال المقابلات التي أجريناها بغية الاستفادة منه لجمع البيانات من مجتمع الدراسة

---

[1] صلاح مصطفى الفوال: منهجية العلوم الاجتماعية. القاهرة:عالم الكتب.2008، ص 191.

[2] عبد الرحمان بدوي:"مناهج البحث العلمي. الكويت. وكالة المطبوعات. 1997، ص 4.

[3] ذوقان عبيدات و آخرون:البحث العلمي مفهومه **أدواته وأساليبه**. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع . 1987،ص-ص 188-187.

و تحليلها و تفسيرها و هي البيانات التي من شأنها أن تقيس أو تختبر علاقة السلطة العرفية بالعنف في الأسواق الشعبية.كما يجدر التذكير هنا أن صفات المنهج الوصفي أنه يعتمد على دراسة الظاهرة و تفسيرها كيفيا و كميا، فالتعبير الكمي يعطيها وصفا رقميا يوضح فيه درجة أو قيمة هذه الظاهرة و حجمها و درجة ارتباطها، بينما التعبير الكيفي يوضح خصائص الظاهرة[1].

5-1-2-المنهج الكمي:

المنهج الكمي هو تعبير بالأرقام عن المعطيات الكيفية و معالجتها إحصائيا حيث يتم جدولتها و التعليق عليها حسب النسب المستخدمة[2].

يستخدم هذا المنهج كأداة علمية بواسطتها يتم السيطرة على مختلف جوانب موضوع البحث وذلك بتوظيفه من خلال تحويل المعطيات و البيانات الكيفية إلى بيانات كمية بناءا على جداول بسيطة ومركبة يتم من خلالها ربط المتغيرات ربطا تفسيريا واضحا من أجل قياس و بناء المقارنات السوسيولوجية للوصول إلى تحليل علمي و موضوعي و ذلك من خلال تحليل إحصائيات أرقام حول هذه الظاهرة و اعتماده أيضا بصفة خاصة في الجانب النظري على بنية تطور حجم ظاهرة العنف في الأسواق الشعبية.

5-1-3 منهج دراسة حالة:

هو المنهج الذي يتجه إلى الدراسة المعمقة لحالة فردية ووحدة مجموعة من الحالات التي ينتمي إليها في التأثير فيها[3].و عليه فمنهج دراسة الحالة يقوم على أساس التعمق في دراسة معينة

---

[1] عمار بوحوش و آخرون: مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث. الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية .1995، ص 129.

[2] عبد الغني مغربي: الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون.ترجمة :محمد الشريف و بن دالي حسن. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.1986، ص195 .

[3] محمد خليفة بركات:مناهج البحث العلمي في التربية و علم النفس.الكويت:دار العلم. 1984، ص 17.

من تاريخ الوحدة أو المؤسسة، و دراسة جميع المراحل التي مرت بها بهدف الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة و بغيرها من الوحدات المتشابهة.[1]

5-2 -التقنيات و الأدوات المستعملة في جمع البيانات

مما لاشك فيه أن هذه المرحلة تعتبر هامة في الجاني الميداني التطبيقي فهي الأداة والوسيلة التي يتم من خلالها جمع البيانات فالباحث يحتاجها في بحثه من أجل الكشف عن جوانب الموضوع المختلفة، و قد اعتمدنا على عدة تقنيات من بينها:

5-2-1 الدراسة الاستطلاعية:

بعد التقصي الوثائقي الذي قمنا به و الذي يشتمل على عدة جوانب من موضوع الدراسة حيث تم من الناحية النظرية مطالعة عدة مراجع متنوعة كعلم الاجتماع و علم النفس الاجتماعي و علم الاجتماع الجنائي، و مصادر الشريعة بالإضافة إلى كتب المنهجية والرسائل الجامعية والمجلات و الجرائد التي لها علاقة بموضوعنا.

أما من الناحية الإمبريقية فقد كانت لنا زيارة إلى الأسواق و هذا من أجل رصد الحالات التي نريد دراستها، و لذا وجب علينا البحث عن العينة في كل من الأسواق على مستوى ولاية الشلف وولاية البليدة و تيبازة.

5-2-2 الملاحظة:

تعتبر الملاحظة الحسية أداة من أدوات جمع الحقائق و مصدر المعرفة الصحيحة، فهي التي تمهد دخول الباحث إلى الميدان، وتجعله يتعرف أكثر على مجتمع البحث كونها تقنية من

---

[1] بوحوش وآخرون: المرجع المذكور سابقا ، ص 89.

تقنيات جمع المعطيات و توجيه الحواس و الانتباه اتجاه ظاهرة معينة محل الدراسة و ذلك للكشف عن حقائقها[1].

كما تعتبر الملاحظة من الطرق الهامة و القديمة التي تستخدم لجمع البيانات في العلوم الاجتماعية إذ تفيد في جمع البيانات، تتصل بسلوك الأفراد الفعلي في بعض المواقف الواقعةواتجاهاتهم و مشاريعهم كما تفيد أيضا في الأحوال التي يقاوم فيها المبحوثين أو يرفضون الإجابة على الأسئلة لذلك تيسر الحصول على كثير من المعلومات و البيانات المطلوبة، و التي لا يمكن الحصول عليها بوسائل أخرى[2].

كما هو الحال إلى موضوع دراستنا، فقد كانت الطريق الممهد للتعرف على مجتمع البحث ولهذا الغرض تمت ملاحظة ظاهرة العنف في الأسواق الشعبية كظاهرة اجتماعية برزت و بشكل كبير وملفت للانتباه في الآونة الأخيرة نتيجة التحولات الاجتماعية و القيمية التي يعرفها المجتمع الجزائري.

5-2-3 الملاحظة بالمشاركة:

وهي التي يكون الباحث فيها عضوا فعليا أو صوريا في الجماعة التي يجري عليها البحث وملاحظته بدون مشاركة وهي التي يكون الباحث فيها بمثابة المراقب الخارجي، يشاهد بسلوك الجماعة دون أن يلعب دور العضو فيها[3].

---

[1] إحسان محمد الحسن: فيصل عبد المنعم. البحث الاجتماعي. بغداد: وزارة التعليم العالي. 1981، ص 159.

[2] محمد شفيق: البحث العلمي و الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية.الإسكندرية: المكتب الجامعي 2002، ص 120.

[3] لحسن عبد الله باشيود و وآخرون: البحث العلمي مفاهيم –أساليب–تطبيقات– عمان:الوراقة للنشر والتوزيع.2010 ، ص 384.

وينتشر الاعتماد على هذا الأسلوب بين علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع الميدانين وعلماء الخدمة الاجتماعية حيث يتطلب هذا النوع من الملاحظات معايشة الباحث للمبحوثين معايشة كاملة والتفاعل معهم والاحتكاك بهم ولتطبيق هذا الأسلوب شروط خاصة أهمها:

1- عدم إفصاح الباحث عن شخصيته للمبحوثين.

2- أن ينتمي للجماعة التي يرغب في ملاحظتها تدريجيا وبشكل تلقائي حتى لا يؤثر على السلوكيات الطبيعية للمبحوثين

3- أن يمر بنفس الظروف التي مر بها المبحوثين .

4- أن يكون محايدا في حال حدوث صراعات داخلية للجماعة الملاحظة فلا يتحايز لطرف على حساب الطرف الآخر.

4-2-5 الاستمارة بالمقابلة:

تعرف الاستمارة بأنها نموذج يضم مجموعة من الأسئلة التي توجه للأفراد بغية الحصول على بيانات معينة، فهي نظام يتضمن مجموعة مدونة من الأسئلة والمؤشرات و الأبعاد حول القضايا أو جوانب من قضايا تهم المبحوث[1].

كما تعتبر هذه الوسيلة من الوسائل التي تسمح بالحصول على المعلومات المطلوبة عن طريق توجيه الأسئلة[2]. وتخضع لعدة قواعد و تتمثل في كسب ثقة المبحوث و الإنفراد به أثناء المقابلة و الالتزام بالتسلسل في طرح الأسئلة و تجنب التوقعات، و عدم الاستعجال في إتمام الاستمارة بالمقابلة و التركيز على قراءة الأسئلة على المبحوث و تدوين الأجوبة.

---

[1] ناصر ثابت: أضواء علم الدراسة الميدانية.الكويت: مكتبة الفلاح. 1984، ص 89.

[2] محمد العاوي و محمد مبارك: البحث العلمي أسسه و طريقة كتابته.الإسكندرية: المكتبة الأكاديمية . 1992 ، ص 32.

5-2-5 المقابلة المقننة أو المنظمة:

و هي التي تسمح للمبحوث أن يجيب كما يشاء وفي نفس الوقت هي التي تضع قائمة من الأسئلة التي يلتزم بها كل الباحثين، و توجه الأسئلة بنفس الكلمات و بنفس الترتيب لجميع الأفراد المبحوثين، و يهدف التقنين إلى أن الأفراد يستجيبون إلى نفس التأثير، وتختلف درجة تقنين الأسئلة المستخدمة في هذه الطريقة، إما أن تكون الأسئلة مغلقة أي احتمالات الإجابة محددة أمام كل سؤال، أو أسئلة مفتوحة النهاية[1]. و يتم استخدام هذه التقنية في عملية التحليل و التفسير من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة من خلال الأسئلة المقننة تماشيا مع تحديد مشكلة البحث، و قد قمنا بصياغة استمارة المقابلة على، قسمت أسئلتها تبعا لفرضيات البحث إلى ما يلي:

-أسئلة تخص البيانات الشخصية.

-أسئلة متعلقة.

-أسئلة متعلقة بالضبط الاجتماعي.

-أسئلة متعلقة.

5-3 مجتمع البحث:

يعتبر العنف في الأماكن العامة في الجزائر من أهم الظواهر التي تأرق الباحثين والمختصين الرسميين، من أجل إيجاد حلول ملائمة في سبيل التصدي لهاوباعتبار أنها تمس جميع شرائح المجتمع ذات أهمية بالغة في المجتمع نظرا لما لها من تأثير على جميع جوانب الحياة، لهذا أخذنا السوق من بين هذه الأماكن.

---

[1] محمد علي محمد: علم الاجتماع و المنهج العلمي. الإسكندرية: منشورات كلية الآداب.1992، ص 342.

5-4 عينة البحث و كيفية اختيارها:

يرتبط استخدام العينة في البحوث الاجتماعية بأطر و معطيات الظاهرة موضوع الدراسة وبالتالي فإن اختيار العينة وحجمها وتصميمها يتحدد أيضا بموضوع البحث نفسه، وعلى المعلومات الدقيقة التي يريد الباحث الوصول إليها في دراسته، مراعيا في ذلك عوامل التجانس ولإمكانيات المادية و البشرية و الميدانية و الزمنية المتاحة للباحث[1].

5-4-1-كيفية اختيار العينة:

فالعينة تتطلب التدقيق والانتباه في كيفية اختيارها بطريقة تمكنها من تمثيل المجتمع الأصلي حسب مواصفاته و مميزاته و خصائصه، كما يقول كابلوف:" إن المشكلة الأساسية التي يواجهها الباحث خارج إطار تحضير الأدوات و التقنيات للبحث هي وضع طريقة إجرائية ملائمة للمعاينة"[2].

ويحدث اختيار العينة كإحدى التقنيات التي يسعى من خلالها الباحث إلى تمثيل الجزء بالكل من المراحل الأساسية في البحث الميداني، و لقد اعتمدنا في دراستنا على العينة القصدية والتي هي النموذج المختار من مجتمع البحث بطريقة معتمدة، و في هذه الطريقة يعمل الباحث على تحديد مجموعة من الخصائص و القواعد التي يجب أن تتوفر في العينة، بحيث يتم لإقصاء كل الوحدات التي لا تتوفر على خاصية محددة تليق بأهداف البحث[3].

---

[1] إبراهيم العسل: الأسس و الأساليب التطبيقية في علم الاجتماع. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع. 1997، ص 81.

[2] تيودور كابلوف: البحث السوسيولوجي. ترجمة: نجاة عياش. ط2. بيروت: دار الفكر الجديد. 1979، ص 189.

[3] عماد عبد الغني : منهجية البحث في علم الاجتماع الإشكاليات التقنيات و المقاربات. عمان: دار الطباعة والنشر.2006، ص115.

و لذلك اعتمدنا في هذه الدراسة على اختيار العينة القصدية، بحيث يكفي الحصول على أعداد كافية من العناصر، التي تتطلب تحديدا دقيقا للخصائص التي يجب مراعاتها لضمان تمثيل العينة[1].حيث قمنا باختيار أفراد عينتنا من السوق بكل من ولاية الشلف، ولاية البليدة و ولاية تيبازة.

5-4-2-حجم أفراد العينة:

اعتمدنا على 14 حالة خاصة بالمبحوثين التجار، والذين يزاولون مهنة التجارة، على مستوى ولايات الشلف، البليدة وتيبازة حيث قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الخاصة بالفرضيات الثلاثة لموضوع الدراسة.

5-5 المجال البشري والمكاني والزمني للدراسة

5-5-1المجال البشري:

14 حالة من المبحوثين التجار

5-5-2 المجال الزمني:

18 ديسمبر 2014 إلى 05 اوت2015.

5-5-3المجال الجغرافي :

ويتمثل في النطاق الجغرافي الذي تمت فيه الدراسة الميدانية بحث أجريت هذه ا لدراسة بسوق بولاية الشلف، ولاية تيبازة، وولايةالبليدة بالنسبة للذين تعرضوا للعنف من طرف الباعة وكذلك للمشترين الذين مارسوا العنف ضدالباعة.

[1] Heleney, meynaud et duclos:les soudages d’option. Casbah :1998, P54.

الفصـــل الســـادس

عرض وتحليل الحالات وتقديم النتائج والفرضيات

3-6 عرض شبكة الملاحظة

تاريخ المقابلة	مكان الملاحظة	تسجيل محتوى الملاحظة	نوع الملاحظة
15/08/2014 شهر رمضان	سوق الجملة للخضر والفواكه ببوقرة ولاية البليدة	عند ذهابنا إلى سوق الجملة للخضر والفواكه برفقو Rofigouالبليدة، منذ الصباح الباكر بحيث شاهدنا المكاس عند بوابة السوق وذلك من أجل أخذ ضريبة المكس على التجارن ولكن بعد مرور الوقت لاحظنا أن بعض التجار لا يدفعون ضريبة المكس ويسمح لهم بالدخول إلى السوق عكس تجار آخرين لا يسمح بالدخول إلا إذا دفعوا ضريبة المكس وعند اقترابنا من التجار الذين يسمح لهم المكاس بالدخول سألناهم عن سبب عدم دفعهم ضريبة المكس وبالرغم من ذلك يسمح لهم بالدخول قالوا من التجار المعروفين ولهم صيت في ذلك السوق وأنهم هم الذين يتحكمون في هذا السوق من خلال كمية	الملاحظة بالمشاركة

		ونوع وسعر السلعة بفضل معارفهم وأقدميتهم في هذا السوق.	
26/10/2014	سوق الماشية والأنعام ولاية الشلف	عند ذهابنا إلى سوق المواشي والأغنام بالشلف، وكان ذلك الأسبوع الأول من شهر ذي الحجة، لاحظنا توافد الكثير من الناس ومن مختلف مناطقالوطن وتزامن من فتح السوق بسبب الحمى القلاعية حيث كانت الأسعار جد مرتفعة إلى حد وصول كبش العيد إلى حدود 8 ملايين، وأقل سر في حدود 5 ملايين، وعند تجولنا في السوق لاحظنا العديد من المناوشات بين البائعين والمشترين حيث لم يعجب سعر الماشية الزبون، وقال للبائع أن الثمن مبالغ فيه وأن البائع هو السبب وراء ذلك بسبب احتكار هو للماشية ذات الجودة العالية إلى غاية الأسابيع الأخيرة من العيد، لكن البائع رد عليه أن غلاء العلف وغلق السوق بسبب الحمى القلاعية.	الملاحظة بالمشاركة
20/11/2014	سوق الماشية	عند ذهابنا إلى سوق المواشي بالشلف	

	والأنعام بالشلف	والذي يبعد حوالي 10 كلم عن مدينة الشلف، وبالضبط في بلدية أو الذروع، ركبت الحافلة التي تؤدي إلى السوق وكان على متنها مجموعة من الأشخاص بالزي التقليدي وحاملين معهم عصي خاصة تميزهم عن غيرهم من الناس، وعند وصولنا إلى السوق لاحظت مجموعة من أفراد الأمن على بوابة السوق، مما يوحي بوجود شيء حدث قبل فترة، ثم عند الدخول وجدنا شباب حاملين عصي ومعهم شخص كبير يحمل دفتر يعطي ورقة مكتوب مبلغ 350 دج جزائري وهي قيمة المكس، ولا يسمح لأي بائع أن يدخل ليصرف سلعته بدون دفع هذه الضريبة، حيث وجدنا موال يتكلم بصوت مرتفع مع المكاس الذي لم يسمح له بالدخول إلى السوق، حيث كان الموال يخبره أنه عندما يبيع ماشيته فإنه سيعطيه المبلغ المطلوب وعند استفسارنا عن سبب وجود أعوان الأمن فقالوا لنا أنه حدق شجار	الملاحظة

		بين مجموعة من البائعين بسبب شغور أحد البائعين مكان غيره، والمكان موجود في بداية السوق(الدلالة).	بالمشاركة
24/11/2014 الساعة 8.16 صباحا	سوق المواشي والأغنام ببوروميالعفرون –البليدة–	في البداية فإن سوق المواشي والأغنام كان في بوفاريك، وحول إلى بورومي يوم الإثنين، في الصباح، ذهبت إلى السوق المحادي للطريق الوطني الرابط بين البليدة والقليعة، فإن ما يشد انتباهك وأنت داخل السوق هو كثرة الأوساخ والنفايات بجانب الطريق، بالإضافة إلى وجود مكاسين في بداية السوق يحملون العصي والوصل الخاص بالدخول إلى السوق وهو 350 دج، وأول ما شد انتباهي هو ارتفاع الأصوات في إحدى جوان السوق وعند ذهابنا إليها شاهدت شخص يحمل مقص ويضع علامات عل مجمعة من الغنم الت اشتراها ومجوعة من الغنم التي اشتراها وجماعته وعندما سألته عن سبب فعل ذلك	

		قال لي أنه عندما يشتري غنم وبعد مرور مدة زمنية ويأتي ليأخذها يبدلونها بغنم أخرى قد تكون مريضة .وهو ما يؤدي في غالب الأحيان إلى نشوب شجار حول هذا الأسلوب التجاري العنيف .	الملاحظة بالمشاركة
27/11/2014 الساعة 6 صباحا	سوق المواشي والأغنام بالشلف	كانت هذه ثاني مرة ندخل إلى سوق المواشي بالشلف وذهبت هذه المرة مع مجموعة من الموالين أعرفهم وكانوا يحملون مجموعة من الأبقار يريدون بيعها،وعند دخولهم لم يعطوا قيمة المكس، بل أعطوه رخصة السياقة، وعندما سألتهم عن ذلك قالوا أنها الضامن للمكاس حتى يعطوه ضريبة المكس، وعند مرور ساعة تقريبا بدأت أصوات تتعالى في الجهة المقابلة وعند ذهابنا إلى تلك الجهة شاهدت شخص يتوعد شخص آخر ويحلف بأن ذلك العجل الذي باعه لم يكن مريضا، لكن المشتري قال له عكس ذلك، وطلب منه إعادة نقوده،	

		وإلا فإنه سيضربه، وعندئذ أقدمت مجموعة من البائعين على إقامة الصلح بينهم بالتراضي.	
01/12/2014 الساعة 07 صباحا	سوق المواشي والأغنام ببورومي العفرون – البليدة–	أثناء ذهابنا إلى سوق المواشي والأغنام ببوروميالعفرون، لاحظنا في بداية السوق وجود تجمع مجموعة من الأشخاص، والأصوات تتعالى وسماعنا لكلامات بذيئة وعند اقترابنا سمعت شخص يقول أن مجموعة من البائعين اشتروا على موال مجموعة من الأغنام، لكن بعد مرور مدة من الزمن أعادوا له تلك الأغنام وعندما رفض إعطائهم النقود، قاموا بسبه وشتمه وأرادوا الاعتداء عليه، لأنهم ظنوا أنه وحده في السوق، إلا أنه نادى على زملائه وحصلت مشادات كلامية بين الطرفين وخلال هذه المدة جاءت مجموعة الأشخاص العقلاء وأقاموا الصلح بين المجموعتين التجاريتين المتصارعتين في السوق، كما اتضح أن هذين	الملاحظة بالمشاركة

		المجموعتينإحداها من الشرق والأخرى من الغرب.	
04/12/2014	سوق المواشي والأغنام بالشلف	ذهبت هذه المرة مع مجموعة من البائعين أعرفهم، وكان عددهم 4 أشخاص، فبدأت بالتجوال داخل السوق فإذا بي أشاهد شخص أعرفه من هذه المجموعة يريد شراء بقرة وبدأ يسأل عن ثمنها من أحد الموالين ولم يتفقا عن الثمن المحدد، وإذا بشخص ثاني أعرفه من نفس المجموعة يريد الشراء أيضا، لكن المشتري لا يعرف أنهما يعملان معا) شراكة (فرفع من السعر المعطى من البائع الأول، وفي نفس اللحظة جاء شخصين آخرين من نفس المجموعة وأرادا إرضاء كلا الطرفين، والبائع لا يعرف أنهم كلهم شركاء في الشراء فقبل ببيع البقرة بثمن أقل من ثمنها الأصلي، وعند ذهاب البائع قلت لهما كيف تقومون بدور المصلح وأنتما شركاء، قال لي أحدهم أنها إحدى الطرق التي يستخدمونها للظفر بالماشية	الملاحظة بالمشاركة

		بأقل سعر ممكن ثم نبيعها ونقتسم ثمنها وهذه تعتبر إحدى الأساليب التجارية العنيفة الموجودة في السوق.	
21/12/20104 5 صباحا	الداموس	يقع هذا السوق في منطقة بعيدة عن السكان، حيث أنه تم تخصيص مكان معبد ومنظم لهذا السوق، لكنه يقع في منطقة صعبة ووعرة، لذلك التجار لا يذهبون إليه، حيث وجدوا قطعة أرضية وأقاموا عليها هذا السوق، كما لاحظنا وجود مختلف الشاحنات ذات ترقيم لبعض ولايات الوطن حيث ذهبت مع أحد التجار الذي كان يتردد على هذا السوق لتصريف سلعته، وبعد مدة من الزمن، لاحظت نشوب شجار بين تاجرين، حيث سمعت أن التاجر يقول أن هذا المكان الذي يضع فيه سلعتك هو مكانه) فضاءه (الأصلي منذ مدة زمنية طويلة، وتطورت الأمور إلى حد حدوث استعمال العصي ووسائل أخرى.	
28/12/2014	الداموس	عند الذهاب إلى هذا السوق مرة أخرى،ومع	

		نفس التاجر الذي كان يعرف هذا السوق، وأهم التجار الذين يقتنون سلعتهم من هذا السوق خاصة تجار الشرق) سطيف وما جاورها (لاحظنا نشوب شجار بين تاجرين وعند اقترابنا من التاجرين سمعنا أن التاجر الذي باع للمشتري اتفق معه على سعر معين، لكن حينما أراد المشتري إعطاء البائع، قال أن السعر الذي اتفق عليه باهض الثمن وأن السلعة باهظة الثمن ضف إلى ذلك أن السلعة مغشوشة ولم يأخذ الفائدة منها إضافة أن التاجر هو الوحيد الذي يبيع تلك السلعة وبالثمن الذي يضعه وبدون رقابة من أي جهة رسمية.	الملاحظة بالمشاركة

تحليل شبكة الملاحظة:

1- من خلال الإجراءات الأولية التي قمنا بها من أجل الحصول على معلومات أولية حول أحوال سير الأسواق الشعبية وأهم السلوكات والأساليب التجارية العنيفة في كل من ولايتي الشلف والبليدة، تبين لنا أن الموضوع بالغ الأهمية، وظاهرة العنف في الحياة اليومية الجزائرية

ومنها الجانب الاقتصادي) السوق (هي من مواضيع الساعة وليس تقتصر على بعض الأفراد من دون الآخرين، بل الكل معرض للوقوع فيها.

2- بعض المبحوثين الذين يمارسون نشاطات تجارية مثل بيع الخضر والفواكه، وبيع المواشي والأبقار كانوا يستعملون لغة العنف والعصبية فيها نوع من التهديد والسب والشتم ومنهم حتى الذي كان يستعمل السكين والعصي ليهدد به التجار الآخرين.

كما تبين لنا من خلال مناقشتنا لهذا الأمر مع المكاسين أنهم عصبيين وحادين المزاج ويميلون غلى العنف حتى في علاقاتهم مع الزبائن الذين يقتنون منهم سلعتهم.

3- تبين لنا أن معظم التجار الذين يمارسون نشاطات تجارية خاصة الخضر والفواكه يتعمدون استعمال الأساليب الخداعية لترويج سلعتهم وكل الوسائل تصبح مباحة لتحصيل الثروة.

4- هناك نوع من التجار يمارسون مختلف النشاطات التجارية مثل بيع المواشي لا يأبهون بالقيم العامة للمجتمع والأخلاق، همهم الوحيد تحقيق الربح السريع وهذا ببيع الماشية المريضة والمجنونة.

5- كما تبين لنا من خلال تحدثنا إلى الحالات السابقة الذكر وبعضها لم يسمح لنا بإجراء مقابلة معه، التخوف الشديد من طبيعة الأسئلة الموجهة لهم منها العامة وكان الرد" لماذا"، كما يدل أن المبحوثين يخافون من العقوبة والأغلبية كان تخوفهم من الغرامة المالية.

6- من خلال مناقشتنا لأحد التجار الكبار والمعروفين ببيع المواشي والأبقار وتوضيح طبيعة الموضوع العلمي لم يقتنع تمام وأصر على أننا نعمل مع الدولة وأن الدراسة لا تتدخل في البيع، وكان يرفض الإجابة عن أسئلتنا.

7- فيما يخص سؤالنا عن احتكار السلع كان رد فعل التجار المبحوثين") باه نتحكموا في السوق وحدنا وبالسومة اللي تخرج علينا ("وهذا يؤكد الرغبة الشديدة في السيطرة على السوق وحتى باللجوء للأساليب العنيفة.

8- تبين لنا أن بعض المبحوثين على قناعة تامة بالأساليب التجارية العنيفة ويبررون ذلك الشطارة والربح السريع، دون التفكير في مصلحة الزبائن يقول أحدهم" : واه ندير كل شيء باه نربح، وهذي نسميها قفازة وتسلاك راس."

9- صرح أحد التجار المبحوثين أن أفراد المجتمع كلهم يمارسون السلوكات العنيفة، والكل له مجال معين يستعمل فيه العنف وأنه فرد من أفراد المجتمع ويمارسون مختلف الأساليب العنيفة أمام الناس ومن يرضى يشتري، ومن لا يرضى لا يشتري وهذا في إطار كل، كل حر في تصرفاته التي يقوم بها.

10- ومن خلال رصدنا لشبكة الملاحظة التي قمنا بتسجيل أغلب الحالات التي تخدم موضوع بحثنا تبين لنا أن كل البائعين يحاولون توطيد علاقات متينة مع المكاسين، وهذا بالسماح لهم بالدخول إلى السوق لتصريف سلعتهم بكل أريحية وتفضيلهم على التجار الذي لا ينتمون لأي أصل اجتماعي معروف ومرموق.

تبين أيضا أن التجار المبحوثين الذين ينتمون لأصل اجتماعي معروف يتمتعون بعدة امتيازات منها حصولهم على فضاء تجاري مميز يصرفون فيه سلعتهم داخل السوق

6-2 تحليل البيانات الخاصة بالمبحوثين:

قبل التطرق إلى عرض الحالات سوف نعرض أهم خصائص ومميزات الحالات.

6-2-1 جنس الحالات: لقد اخترنا الحالات أغلبها ذكور، وقد جاء اختيارنا لذلك بعد ملاحظتنا انعدام العنصر الأنثوي في هذا النشاط، وهذا نظرا لاستخدام أساليب القوة والخشونة، كما سلطنا الضوء على أصحاب هذه النشاطات التجارية) المواشي والأنعام، الخضر والفواكه (نتيجة التكتلات التجارية التي تحدث بين هؤلاء التجار فيما بينهم، وما ينشب فيما بينهم من مصارعات وسلوكات عدوانية وعنيفة على توزيع الفضاءات التجارية، أو على سعر ونوع السلعة المعروضة للبيع، أو ضد الزبائن والمشترين، مستغلين الظروف الزمانية والمكانية، وتحكمهم التام للسوق وكذا لجوئهم للأساليب التجارية العنيفة مثل الاحتكار المضاربة، السب والشتم، الانفراد بنوع معين من السلع ...كلها عوامل جعلتنا نركز اهتمامنا لجنس الذكور دون الإناث من المبحوثين التجار.

6-2-2 المرحلة العمرية:

الجدول رقم :(02) يوضح سن المبحوثين

الفئات(االسنوات)	التكرار	النسبة%
]25-30[	2	%14.28
]30-35]	3	%21.42
]35-40[	1	%07.14
]40-45[	/	/
]45-50]	4	%28.57
[50-55]	4	%28.57
المجموع	14	%100

إن البيانات الموضحة في الجدول رقم (01) توضح المرحلة العمرية التي حصرنا فيها الحالات، وهي مرحلة النضوج والتي تتراوح ما بين [25-55] سنة، باعتبارها مرحلة جدية ومسؤولة، حيث يصبح الأفراد يدركون مصالحهم الشخصية ويتصرفون سلوكات تعبر عن الأهداف التي يريدون تحقيقها من خلال انتمائهم لتكتلات تجارية مميزة، وهذا من أجل السيطرة على كل أحوال السوق، حيث أن الفئة العمرية التي تتراوح ما بين [45-50[سنة بنسبة 58.57% و [50-55] بنسبة 28.57% هي التي يتركز فيها معظم التجار المبحوثين، ثم تليها الفئة العمرية [30-35[بنسبة21.42% ، ثم الفئة العمرية [25-30[بنسبة 14.28% وأخيرا الفئة العمرية [35-40[بنسبة 7.14% حيث نلاحظ أن غالبية التجار المبحوثين من الفئتين العمريتين [45-50[و[50-55] ، وهذه لوصول التجار لمرحلة من الخبرة والحنكة جعلتهم يتحكمون في السوق، بالإضافة إلى بناء علاقات متميزة مع بعضهم البعض ضمن عصب تجارية محتكرة

لفضاءات السوق، وللسلع الموجود في السوق، وكذا علاقاتهم الجيدة مع المكاسين، مما يسمح لهم بالعمل في السوق بكل تحرر وأريحية من الضغوطات التي قد يجدونها في مراحلهم الأولى من مزاولتهم لمهنة البيع والشراء في السوق.

3-2-6 الحالة المدنية :ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(03) :يوضح الحالة المدنية للمبحوثين

الحالات / ح مدنية	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	مج	النسبة%
متزوج	x	x			x	X			X	x	x		x		8	%57.14
أعزب			x	X			X	x				x		x	6	%42.85
المجموع															14	%100

من خلال الجدول يتبين أن الحالة المدنية للمبحوثين ما بين متزوج وأعزب، معظم الحالات متزوجين بنسبة 75.14% بمعدل 8 حالات، بينما الحالات العزاب بنسبة42.85% أي بمعدل 6 حالات لم يأسسوا أسر بعد، وهذا يفسر أنه يوجد علاقة بين الحالة المدنية للمبحوثين ودرجة إقباله على السلوكاتالانحرافية والعنيفة، حيث أن المبحوث يبحث عن الربح المادي السريع، ويقوم بمختلف السلوكات العنيفة في سبيل جمع المال، ليوفر لأسرته العيش الكريم، كما يستغل المكانة الاجتماعية المرموقة ونفوذه الاجتماعي للسيطرة على السوق.

4-2-6 المستوى التعليمي :ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم :(04)يوضح المستوى التعليمي للحالات

الحالات م التعليمي	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	مج	النسبة %
أمي	x				X				X						3	%21.42
ابتدائي		x				X	X			x	x				5	%35.71
متوسط			x					X				x	x	x	5	%35.71
ثانوي																
جامعي				x											1	%7.14
المجموع															14	%100

يتراوح المستوى التعليمي للحالات بين المستوى الابتدائي والمتوسط فالثانوي، والجامعي ومن خلال الجدول نجد أن أغلب الحالات يتراوح مستواهم التعليمي بين الابتدائي و المتوسط 35.71%أي 5 حالات لكل منهما في العينة، ثم يلي بعد ذلك دون المستوى وهي الأمي بنسبة 21.42% أي بمعدل 3 حالات من العينة وأخيرا المستوى التعليمي العالي وهي الجامعي بنسة 7.14% فيما ينعدم ذو المستوى التعليمي الثانوي.

نستنتج مما سبق أن هناك ارتفاع في المستوى التعليمي بشكل واضح، وهذا يفسر العلاقة بين ارتفاع المستوى التعليمي وبين السلوكات العنيفة كون التجار يستخدمون المقارنة بين فائض الربح والخسارة، وما هي الأوقات التي يكثر فيها الطلب على سلعة معينة، واصطياد الضحية وهو المستهلك.

5-2-6 المستوى المعيشي والاقتصادي للمبحوث

الجدول رقم(05): يوضح المستوى المعيشي للمبحوث

الحالات / المستوى الاقتصادي	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	مج	النسبة %
فقير						X			x						2	%14.28
متوسط	x	x	x	X	x		X	x		x	x	x	x	x	12	%85.71
المجموع															14	%100

من خلال الجدول يتبين أن الوضع المعيشي أو الاقتصادي للمبحوثين ما بين فقير ومتوسط، لكن معظم الحالات يتمتعون بوضع معيشي متوسط بنسبة85.71% أي بمعدل 12 حالة من مجموع 14 حالة، بينما الذين يعانون من سوء المعيشة الاقتصادية والدخل غير كافي لتلبية الحاجيات المعيشية بنسبة 14.28% بمعدل 2 حالات، وهذا يفسر أنه ليس الفقر دائما وحده يؤدي إلى الانحراف والعنف، كما يرى" ديتيليو "أن الفقر لا يشكل دافعا للجريمة إلا بصورة عرضية وأن الفقير الصالح لا يقبل بصفة عامة على الجريمة مهما اشتد به فقره لما لم يكن لديه تكوين إجرامي، بل أن هناك إقبال من طرف التجار ذوي المستوى المعيشي أو الاقتصادي المتوسط على السلوكاتالإنحرافية والعنيفة من أجل الربح السريع غير مبالين بالزبائن والتجار الآخرين، وهمهم الوحيد هو الحصول على المال.

6-2-6 الخبرة المهنية للمبحوثين : ويتضح ذلك من خلال الجدول

الجدول رقم :(06) يوضح الخبرة المهنية للمبحوثين:

الفئات	التكرار	النسبة%
[5-10[	**1**	**%08.14**
[10-15[	**3**	**%21.42**
[15-20[	**6**	**%42.85**
[20-25[	/	/
[25-30[	**3**	**%21.42**
[30-35]	**1**	**%08.14**
المجموع	**14**	**%100**

توضح بيانات الجدور رقم (06) أن أعلى نسبة هي التي تتراوح خبرتها ما بين [20-25[و[25-30[بنسبة 21.42% ما يعادل 3 حالات من أفراد العينة، ثم تليها الفئتين ذو الخبرة [5-10[و[30-35] بنسبة 08.14% ما يعادل 1 حالة لكل منهما من أفراد العينة فيما تنعدم خبرة الفئة[20-25[.

ومنه نستنتج أن لأفراد العينة يتركزن من سن 15 سنة إلى غاية 30 سنة، وذلك أن التجار يصبح لديهم حضور دائم في السوق والإلمام الواسع بجميع أحوال السوق، الأمر الذي يؤدي بهم إلى القيام بمختلف السلوكاتالانحرافية والعنيفة حتى يحافظوا على امتيازاتهم المعنوية والمادية بحكم خبرتهم الطويلة في السوق، وهذا سواء على التجار الجدد أو المستهلكين.

6-2-7 طبيعة النشاط التجاري :ويوضح ذلك من خلال الجدول التالي

الجدول رقم :(07)يوضح طبيعة النشاط التجاري الذي يمارسه المبحوثين

طبيعة النشاط	التكرار	النسبة
بائع خضر وفواكه	6	%42.85
بائع الماشية والأنعام	8	%57.14
المجموع	14	%100

يبين الجدول أعلاه طبيعة النشاط التجاري للمبحوثين، فنجد أنه يختلف من نشاط إلى آخر، حيث ركزنا على التجار الذين يقومون بتكتلات فيما بينهم تحت أصل اجتماعي معين سواء بحسب نوع السلعة أو المنطقة الجغرافية الواحدة وكانت أعلى نسبة هي فئة التجار الذين يبيعون المواشي والأنعام بنسبة57.14 %ما يعادل 8 حالات من مجموع حالات العينة، في حين يليها فئة التجار الذين يزاولون النشاط التجاري الخاص ببيع الخضر والفواكه بنسبة 42.85% ما يعادل 6 حالات من أفراد العينة، ومنه نستنتج أن التجار الممارسين لمهنة بيع المواشي والأنعام هم الذين يصدر منهم سلوكاتإنحرافية وعنيفة نظرا لطبيعة مهنة تربية وبيع المواشي، حيث أن غالبية التجار يقطنون المناطق النائية، كما تنتشر فيما بينهم التكتلات العشارية والقبلية والتعصب لها، في حين أن مهنة بيع الخضر والفواكه يمكن أن يمارسها التجار من دون أن يقوموا بزراعتها.

6-2-8 الأصل الجغرافي للمبحوثين :ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي

الجدول رقم :(08)يبين توزيع المبحوثين حسب الأصل الجغرافي

الحالات / الأصل الجغرافي	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	مج	النسبة %
حضري			x												1	%07.14
شبه حضري				X		X						x	x		4	%28.57
ريفي	x	x			x		X	x	X	x	x			x	9	%64.28
المجموع															14	%100

يتبين من خلال الجدول أن المبحوثين يتوزعون على أنماط جغرافية مختلفة وأغلبهم يتمركزون في المحيط الريفي وذلك بنسبة 64.28 %ما يعادل 9 حالات من أفراد العينة، ثم يليهم المحيط الشبه حضري بنسبة 28.57% ما يعادل 4 حالات من أفراد العينة، وأخيرا المحيط الحضري بنسبة 07.14 %ما يعادل 1 حالة من أفراد العينة.

وهذا يدل أن التجار المبحوثين الذين يقومون بالسلوكاتالانحرافية والعنيفة من ذوي المناطق الريفية، وهذا لتعصبهم لانتمائهم القبلي والجغرافي، ومحاولتهم لفرض منطقتهم في السوق، وهذا ما يقابله تجار آخرين، مما سيؤدي إلى وجود صراع فيما بينهم سواء على الفضاء التجاري أو على السلعة وسعرها، وكذا إقبال مختلف الأشخاص للمناطق النائية على الأسواق الشعبية، عكس الأشخاص الذين يقطنون المناطق الحضرية، واكتفائهم بالأسواق المنظمة والمغطاة.

6-2-9 نوع البيت الذي يسكنه المبحوثين :ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي

الجدول رقم(09): يبين توزيع المبحوثين حسب طبيعة البيت الذي يعيش فيه

الحالات / نوع البيت	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	مج	النسبة %
فيلا			x									x		x	3	%21.42
شقة في عمارة				x		x						x			2	%14.28
بيت أرضي	x	x			X		X	X	X	x	x		x		9	%64.28
المجموع															14	%100

نلاحظ أن أغلب المبحوثين يعيشون في بيت أرضي كبير بنسبة 64.28% ما يعادل 9 حالات من أفراد العينة، كما يعيش بعضهم بفيلا بنسبة 21.42 %ما يعادل 3 حالات من أفراد العينة، وأخيرا التجار الذين يعيشون في شقة في عمارة بنسبة 14.28% ما يعادل 2 حالة من أفراد العينة، وهذا ما يفسر أن التجار مازالوا يحافظون على عاداتهم وانتمائهم الاجتماعي، وتفضيل العيش لوحدهم بحكم المنطقة التي يسكنونها، وكذا لسهولة تربية وبيع المواشي في هذا البيت الأرضي الكبير، ضف إلى أن التجار يحبذون السكن في شقة في عمارة وهذا من أجل القرب من وسائل النقل والمواصلات، وسهولة تنقلهم لصرف سلعتهم في شتى أنواع الأسواق داخل الوطن.

الحالة رقم 01 تاريخ المقابلة: 18 ديسمبر 2014

مكان المقابلة: سوق المواشي أم الذروع (الشلف)

مدة المقابلة: 50 دقيقة

المحور الأول :خاص بالبيانات العامة

الجنس :ذكر

السن:52

الحالة العائلية :متزوج

المستوى التعليمي :أمي

المستوى المعيشي :متوسط

نوع النشاط :بيع الأغنام والمواشي

الأصل الجغرافي :ريفي

طبيعة السكن :بيت أرضي كبير

الخبرة المهنية 27 :سنة

المحور الثاني :خاص بالفرضية الأولى

يؤثر توزيع الفضاء التجاري في إنتاج السلوكات العنيفة والإجرامية داخل السوق.

صرح المبحوث قائلا" :عندي 27 سنة خدمة في هذه الصنعة، ونبيع ونشري غنم برك المشتري كي جي يشري عليا يكون يعرفني ونعطيهle délai باه يدفع بالشوية، ونقعد في السوق على حساب البيع والفايدة إذا ربحت بكري نروح من السوق، وكي نصيب واحد بايع la place ما نهدر شمعاه لقبلاش ما كانش قانون يمنعوا في ذيكLaplaceباه ما يحطش فيها."

المحور الثالث :الخاص بالفرضية الثانية

توجد علاقة بين الأصول الاجتماعية للتجار وامتلاك فضاء تجاري، كما يضيف المبحوث":أنا جيت من الغرب نتاع براء، واه la place عندها سبة باه وليت مسبب تعلمتها من واحد قديم في الحرفة الله يرحمو، والماشية نتاعي يديها واحد صاحبي ونعطيلوا la garantie والضمانة، كاين جماعة كبيرة تخدمc est kif kif ، وفيها الفايدة بلا ما تتعب بزاف وحتى أنا نحبها كي كنت صغير.

المحور الرابع :الخاص بالفرضية الثالثة

تساعد السلطة العرفية غلى احتكار بعض التجار للسلع و فرض سلوكات عنيفة في تصريف سلعتهم في السوق : ثم يضيف المبحوث قائلا :تقعد عندي الماشية حتى 3 أشهر ومع السوق ونوع السلعة، مع البيع وكي نكمل بكري نجي من السوق، هذي حاجة باينة تصرى بزاف المشاكل في السوق، خطرات ندخل فيها كي كون واحد نعرفوا ولى من جهتنا وصبت براني متحاميين عليه، ندير خير بيناتهم ونعس كاش واحد يضربوا غفلة، العلاقة اللي بيناتنا هي الدراهم ما عندي حتى صالحة معاه وحتى هو يتبدل خطرات، ما يخلنيش ندخل باه نبيع صالحتي وتنوض بيناتنا مدابزةونقولو كي نبيع نخلص، ما عدناش عليها وين هذا هو السوق.

ثم أردف قائلا " :نتفاهموا حنايا المسبين على سومة واحدة وما نزيدوش على بعضينا البعض ونخرجوا الغنم غير بالشوية، نحاول باه نقص من الماشية نتاعو ونقول ماهيش نتاع البلاد ولي فيها،un défaut يزعف ويتقلق ويتشاحن معانا وخطرات يروح من قدامنا، ما يعجبوش الحال ويبدى يخطي ...بلمثال المشتري كي يبغي يشري بقرة نتاع الحليب ويصيبها غالية، ولى فيها un défautيتفاتن معايا، ويقولي نتوما مسبين لي راكم ديرو لسوام من ريسانكم وتغلو علينا، نفهمو

غير بالعقل ويلي ما فهاش داي فايدة كبيرة معاه وصرف عليها بزاف، من علف و ....Transport وإذا ما حبش يفهم نقولوا ما تشريش عليا، كل واحد يشوف فايدتوا ومخروجو، يبان لي سبة نتاع قاع المشاكل والدواس راجعة للحالة اللي، ما هيش منظمة وكل طير يلغى بلغاه والدولة ماهيش قايمة بدورها وكل واحد يحب مصلحتو."

تقديم ملاحظات حول الحالة 01

عاش الحالة في أسرة ميسورة الحال، امتهن مهنة التجارة منذ مدة زمنية معتبرة حوالي 27 سنة، هذا ما أكسبه نوعا من الخبرة والمعرفة التامة بأسرار ومعطيات التحول في السوق، وضف على ذلك أن الحالة كان شديد الثقة بالنفس والصراحة عند سؤالنا له، وكان يجيب بكل أريحية وهدوء، وحرص الحالة على الربح السريع حتى مع وجود مظاهر العنف التي تطبع السوق، وعدم تقبله للخسارة الذي يؤدي به إلى استعمال مختلف أشكال العنف، مستغلا في ذلك المكانة الاجتماعية والأصول الاجتماعية التي ينتمي إليها، الأمر الذي جعله يتحكم في خفايا السوق وامتلاك فضاء تجاري مميز.

كما أن الحالة يبرر شرعية الأفعال والسلوكات التي يقوم بها مثل الاحتكار والمضاربة والغش، وهذا من أجل السيطرة على السوق، وهذا فإن المبحوث لا يعترف بأساليب الضبط الرسمي "المكاس "بل يعتبر ضريبة المكس مجحفة في حقه، وتبين أيضا أن الحالة يتمتع على ثقافة واسعة حول أسلوب التعامل مع المستهلكين، وجلبهم لاقتناء سلعته، واختيار المكان المناسب لتصريف سلعته، وعليه فإن المبحوث يستعمل مختلف الوسائل والطرق من كذب وتضليل وتظاهر بالتربية والأخلاق من أجل تصريف سلعته في السوق.

تبين أن المبحوث عاش في أسرة ميسورة الحال يملك شاحنة، بيت كبير، مما ساعدته خبرته المهنية المعتبرة واحتكاكه بمجموعة من البائعين القدامى والمعروفين، بالدراية التامة بأحوال السوق وخباياه، كما يبدو أن المبحوث لديه شخصية قوية وهادئة، وهذا نتيجة معرفته الكبيرة بجل الأسباب التي تجعل المشتري يقبل على سلعته، وسفره إلى مختلف المناطق الجغرافية ومعرفته لمختلف عقليات الأشخاص" المشتري كي جي يشري يكون يعرفني ...ونعطيه le délai...LA GARANTIE".

كما أن المبحوث يقر بأن المنطقة الجغرافية والأصول الاجتماعية لها دخل في ميوله لمهنة التجارة، حيث يقول" :واه la place عندها سبة وليت مسبب ...تعلمتها من واحد قديم ."...وهذا أكده Park فيطرحه عن المجال وعلاقته بالجريمة ،من خلال السمات الطبيعية والاجتماعية التي عاش فيها التاجر.

كما يضيف المبحوث بوجود مختلف أوجه العنف داخل السوق وهذا ما جاء على لسانه : ..."تصرى بزاف المشاكل في السوق يضربو غفلة ...تنوض بيناتنا مدابزة"...

كما يعبر المبحوث عن حالة الفوضى وعدم رضاه عن سوء التنظيم داخل السوق، وكلها مؤشرات يدل بعدم اعترافه بأساليب الضبط الرسمي في السوق المكاس، وانصياعه لأساليب الضبط غير الرسمي في السوق المستوحاة من العرف

الحالة رقم02 تاريخ المقابلة: 25 ديسمبر 2014

مكان المقابلة: سوق المواشي أم الذروع (الشلف)

مدة المقابلة: 1 ساعة

المحور الأول :خاص بالبيانات العامة

الجنس : ذكر

السن : 48

الحالة العائلية :متزوج

المستوى التعليمي :الخامسة ابتدائي

نوع النشاط : بيع الأغنام والمواشي

الأصل الجغرافي: ريفي

طبيعة السكن : بيت أرضي كبير

الخبرة المهنية :14

المحور الثاني : الخاص بالفرضية الأولى

يؤثر توزيع الفضاء التجاري في انتاج السلوكات العنيفة والعدوانية داخل السوق.

حيث صرح قائلا" :عندي 14 سنة وأنا في هذاle milieu نتاع البيع والشرى، نبيع ونشري ماشية وغنم، يشري الحاجة اللي بيه واللي تكون رخيصة، ونخير طرق نتاع السوق، باه تبان سلعةما عندي ما ندير اللي يسبق، ويبكر يحط في la place مليحة، وندير camion ونربط فيه الوكريف باه يبان نتاع اللحم والبقرة نتاع الحليب نذبحها فيla place باينة ،وما نخلوش وليدها يرضعها باه تبان بلي فيها الحليب."

المحور الثالث: الخاص بالفرضية الثانية

توجد علاقة بين الأصول الاجتماعية للتجار وامتلاك فضاء تجاري مميز

يضيف المبحوث قائلا " :نسكن على برى وجيت من الغرب، تعلمتها من واحد يعرف الحرفة من جهتنا، وأنا نخدم مع ربعة نتاع الناس كنت نخدم chauffeur وحبيت هذا المهنة، ومع الطول دخلت معاهم شريك في الربح والخسارة"

المحور الرابع: الخاص بالفرضية الثالثة

تساعد السلطة العرفية على احتكار بعض التجار للسلع وفرض سلوكات عنيفة في تصريف سلعتهم داخل السوق

ثم يضيف المبحوث قائلا ":تقعد في السوق مع الرخص والسلعة إذا بعت بكري تروح من السوق، يصرى مشاكل ودواس في السوق هذاc'est normal ، ونسلك إذا قدرت وندير خير ونحامي مع ولاد بلاد، كاين وين نعرف قمارقي ما بعد ونخلصو ولى نعطيه سخافة وخليني نجوز خطرات، نخلص حاضر ولى نخلي عندوكارطة، والقمرق كي نكون رايح ما نحش بيه وكي ما نبيعش."

ثم أردف قائلا" :اللي يشري يدي la garantie وما خلس نيش قاع ونبقى نسال، والكي نصبوا واحد براني نطيحو من السوق ،ومن السلعة نتاعو باه يبيع وبرخيص ونقل ولو بلي فيها حاجة ومريضة، ونغلبوه بالراي خطرات يتقلق ويبدى يدابز معانا، وخطرات يتحول من la placeحنايا الكساب نعرفوه ونحاولو نرضوه، باه يبيعنا ونبداونحلفولو بلي ما نربحوش بزاف وبصح خطرات ما يعجبوش الحال ويتشاحن معانا، وحتى حنايا ندابزو معاه وما نتفاهموش معاه، والسبة

في رايي نتاع المشاكل اللي يصراو في السوق، سبتها واحد من اللي يشري ولي يبيع يخطي طريق خطرات يزيد عليه، ولى نقصلوا من الدراهم ويقولوا بلي ما ربحتش."

تقديم ملاحظات حول الحالة 02:

عاش الحالة في أسرة متوسطة الحال، حيث امتهن مهنة التجارة عن طريق معايشته الدائمة مع التجار، حيث كان سائق في الشاحنة، ومع مرور الزمن دخل كشريك مع أربعة أشخاص تجار بحيث يبدو عليه القلق وذلك بتلعثم لسانه، واحمرار وجهه، وكل مرة يسألني عن سبب طرحي عليه هذه الأسئلة، وأظهر وثائق العمل والتأمين الخاصة به، بدون أن أطلب منه ذلك، ظنا منه أنني من مفتشي التجارة وقمع الغش، كما أن الحالة يتمتع بمعرفته التامة بخبايا السوق، وكيفية جلب المشترين والزبائن، رغم المستوى التعليمي المتدني وكذا امتلاكه أساليب الإقناع والتأثير في الآخرين، لكن هذا لم يمنعه من استعمال سلوكيات عنيفة وعدوانية مثل الاحتكار الكذب الاحتيال...وهذا من أجل الربح السريع.

كما أن المبحوث يعترف بدور المكاس وضريبة المكس في تنظيم وضبط السوق، وأخيرا فإن المبحوث يمتلك لمجموعة من الأمكنة من أجل تخزين سلعته واحتلال فضاء تجاري جيد وهام لتصريف سلعته في السوق.

الحالة رقم03 تاريخ المقابلة:31 ديسمبر 2014

مكان المقابلة: سوق الجملة ببوقرة الرافيقو (البليدة)

مدة المقابلة: 35 دقيقة

المحور الأول خاص بالبيانات العامة

الجنس :ذكر

السن : 50

الحالة العائلية : متزوج

المستوى التعليمي : التاسعة أساسي

المستوى المعيشي : متوسط

نوع النشاط : تاجر الفواكه (التمور)

طبيعة المسكن: فيلا

الخبرة المهنية: 8 سنوات

المحور الثاني: خاص بالفرضية الأولى

يؤثر توزيع الفضاء التجاري في انتاج السلوكات العنيفة والاجرامية داخل السوق

حيث يقول; عندي أكثر من 18 سنوات وأنا نبيع la place هذي، وقبل ما نبيع فيها كان الأب نتاعي الله يرحمو يبيع فيها، كيما راك تشوف راني نبيع فالتمر وكل نوع المقلبة، البغلوش القرباعي، وحتى دقلة نور، la qualité السلعة تبيع روحا والشاري عينو حمرا، وزيد المساعدة يحبو صحاب برا (الريف) هم المشترية يدي عليك 05 كيلو، وفالخلاص يتفصلك خمسة آلاف

يعرفوا العقلية، باش نخدم على روحي نايض على 04 تاع الصباح، إذا صبت واحد في بلاصتي نقولو بعد إذا كان ما يعرفنيش وما كاش لما يعرفنيش وإذا كان يعرفني عظم الله أجره، أنا أصلي من المفاتحة (الريف)، ما عندهاش علاقة بصح الناس كامل تحب التمر نشريه من بسكرة، نفرض روحي بالنوعية و (prix) في أي سوق تصيبهم يتفاهمويبيعو بنفس السومة، أنا نبيع التمر على خاطر ما يخسرش وفيه الفايدة ندي النص بالنص، نبيع السلعة تاعي في 3 سواق حتى 5 سواق إذا كانت حاكمة على خاطر راه الدبازي كل يوم كاينالحقارين خاصة السكان المنطقة لنبيعو فيها كاين لي يحي يسرق وكاين ليشوفك جبري، واحنا ما نسمحوش في حقنا، خطرا على بالك ضربت واحد بعبار تاع رطل مزية جاتو في الظهر قريب قتلتوا والسيد يبيع الشعير على جال الصرف أنا نضرب نسب نولي ما نضويش، نهار لتنعرض العرش كامل يجي يتلك السوق.

مشي مليحة العلاقة بيني والقمارقي حاط في الطريق ويزيد نخلص عليا، لازم تخلص يا محمد على بالك شحال نخلص على، la camion وأن شاد300laplace ، كاين ليخرج عليه الخلاص وكاين لي احنا رانا نبيعو فالطريق وكاين لراه يبيع داخل السوق، أنا ما نخرتش.

كي نحبو نطلعو السومة نخرجو غير شوية صنادق تمر، كيجي أي واحد يبيع ربي يعاونو الرزق بيد ربي ،بصح بشرط مش يبيع كيما يحب لازم يبيع كيما حنا باشما يطيحش السوق علينا، وكي يجي واحد جديد يحب يربحلك الملاحة ويضحك، وغير يطول أيامك يبدا يبيع بالشر يضرب أمثلة يبين فيها سلعتو ويطيح سلعتي، الزبون ديما مقلق يقولك السلعة غالية حتى وتبعتلو الكيلو تاع تمر بـ 1000 يقولك غالي الله يحسن عونهم وعونا، يقولنا راكم تسرقو واحد رانا نشرو فيها بالسومة والنقل بعد نجيبوها من بسكرة، أنا ثاني نتقلق نقولو أديها ولا خليها أنت تشوف غير لسومتها ما تشوفش كي نوض على 3 تاع الصباح، ونغامر في الطريق بالمركبة ودراهمي باش أنت تنوض على التاسعة تصيبها واجدة تديها برك، أنا في رايي أغلب الناس لتخدم فالسوق مش

برنيين السوق، ليما تمشيش فيها أعرف مش ملاح غير السب والدبازي، وأنا نشوف السب الأول والرئيسي هو التربية وما كاش النظام والتنظيم.

تقديم ملاحظات حول الحالة03

عاش الحالة في أسرة متوسطة الحال، حيث أخذ مهنة التجارة عن أبيه، وكذا مكان مميز لصرف سلعته داخل السوق،

كما أن الحالة واثق من نفسه وهذا يتضح من خلال طريقة كلامه وسلاسة لسانه، رغم هذا فإن المبحوث يظهر عليه بأنه شخص عنيف من خلال استعماله كلامات نابية وعنيفة، داخل السوق واستعمال المبحوث لمختلف حركات يده بطريقة عشوائية، وكثرة تدخينه، كما أن المبحوث يعتز ويفتخر بكونه ترتى في الوسط السوقي، وبالسلوكات العنيفة التي يقوم بها بل ويعطي شرعية هذه السلوكات ،ولا يعترف بأساليب الضبط الرسمي، بل ويراها مجحفة في حقه.

رغم هذا فالمبحوث يستعمل العديد من الأساليب التجارية من أجل إرضاء الزبون مثل حسن المعاملة، والتنمق في الحديث، وهذا من أجل صرف سلعته في السوق.

الحالة رقم04 تاريخ المقابلة: 5 جانفي 2015

مكان المقابلة: سوق الجملة للخضر والفواكه الداموس (تيبازة)

مدة المقابلة: 40 دقيقة

المحور الأول خاص بالبيانات العامة

الجنس :ذكر

السن: 39

الحالة العائلية : متزوج

المستوى التعليمي: جامعي

المستوى المعيشي: متوسط

نوع النشاط : تاجر خضر

الأصل الجغرافي : شبه حضري

الخبرة المهنية : 10 سنوات

المحور الثاني : خاص بالفرضية الأولى

يؤثر توزيع الفضاء التجاري في إنتاج السلوكات العنيفة والإجرامية داخل السوق.

صرح المبحوث" :بديت في عمري 19 سنة نبيع أنا وبابا الخضر وخاصة الطماطم والخيار، وفي رايي السومة اللي تخلي المشتري يشري عليا، هي السومة وعلى حساب السلعة المليحة والنقية، نخير وسط السوق باش نعرف سومة نتاع السوق، ما عندي ما ندلو لقبلاش القمارقي هو اللي يتحكم في تنظيم نتاع السوق."

المحور الثالث :خاص بالفرضية الثانية

توجد علاقة بين الأصول الاجتماعية للتجار وامتلاك فضاء تجاري مميز

ثم أردف قائل" :جيت من وسط منطقة نتاع فلاحة، والمنطقة اللي نسكن فيها عندها دور في اختياري لنوع السلعة اللي نبيعها و مانيدش في السومةونقصلوونخليلو لفتوح، نبيع وحدي في السوق أنا نفلح الخضرة وأنا اللي نبيعها على حساب المخروج نتاعي."

المحور الرابع :خاص بالفرضية الثالثة

تساعد السلطة العرفية على احتكار بعض التجار للسلع و فرض سلوكات عنيفة داخل السوق.

وأضاف قائلا" :نقعد في البيع على حساب السوق ولى على حساب شاري اللي يعطيني السومة المليحة، يصراوبزاف مشاكل في السوق على خاطر يقواوالمقابريا، bien surندخل في هذا الدواس باعتباري بايع فيه، ونبدى نتقلق ونسب العرب ما يخلوش الواحد على حالو ونقول لي نتشاحن معاه ما تقرب من سلعة ديالي، وكي يدخل واحد منLa *famille*في الدواس نحامي معاه علاقتي مع القمارقي عادية نخلصو عند الدخلة إذا كان ما يعرفنيش ولى نخلي عندوك كواعط نتاعي، وإذا كان ما يعرفني حتى نبيع باه نخلصو، وأنا لقمارقي تبان لي حاجة مليحة في السوق لقبلاش كي ما يجيش صرى فوضى في السوق ولي طاق على ما طاق."

ويختم قوله" :في البداية ندي سلعة شابة ومليحة للسوق، حنا نبيعو سلعة Kif Kif والسلعة المليحة هي يكون سمتها طالعة، هو يقولو سومة نتاع السلعة كيما تسوى في السوق وهي ما لحقتش تلك السومة، باه هو يبيع قبلي السلعة ديالو، ما عندوش حل لقبلاش السومة راهي Partoutفي الأسواق ،ويشري حاجة قليلة، وما يعجبوش الحال ويقول سومة غالية وبزاف

والزوالي ومايقدرش يأكل الخضرة، نفهموعلاش السلعة راهي قليلة، والسبة نتاع المشاكل هي سوء التفاهم بين البائعين والمشترين خاصة عند نقص السلعة وكل واحد يديها ويطلع سومة باش يربح."

تقديم ملاحظات حول الحالة:04

عاش المبحوث في عائلة متوسطة المعيشة، حيث أخذ نشاطه التجاري عن أبيه والأصل الاجتماعي الذي ينتمي إليه

كما يظهر على شخصية المبحوث الرزانة والتحكم في كلامه والإلمام العام لخبايا مهنته التجارية، وامتلاك المبحوث كل وسائل التجارة من شاحنة و قربه من الطريق العام الموصل للسوق الكبير، مما يسهل له عملية التنقل لجميع الأسواق المحلية والكبرى، ويبدو على المبحوث من خلال طريق كلامه وإشارات يديه بأنه يستعمل لغة تخاطب عنيفة ولا يتنازل عن حقه حتى ولو كلفه ذلك استعمال الضرب وغيرها من الأساليب العنيفة الموجودة داخل السوق.

وباستعمال المبحوث لمختلف السلوكات العدوانية والعنيفة، يفرض سيطرته على السوق من خلال نوع وسعر السلعة المعروضة للبيع، وهذا بإبراز شخصيته ودوره في السوق، نظرا لأنه ينتج هذه السلعة ويعرف المنتجين الآخرين، كما يعترف بدور المكاس في تنظيم السوق، إضافة إلى استعماله لأساليب المعاملة الحسنة لكسب ثقة المشترين، غير أنه يرى أن الاحتكار من حقه حتى لا تنخفض سعر السلعة في السوق.

الحالة رقم05 تاريخ المقابلة: 08 جانفي 2015

مكان المقابلة: سوق المواشي أم الذروع (الشلف)

مدة المقابلة: 1 ساعة و15 دقيقة

المحور الأول : خاص بالبيانات العامة

الجنس:ذكر

السن: 66

الحالة العائلية: متزوج

المستوى التعليمي: أمي

المستوى المعيشي: توسط

نوع النشاط : بيع الغنم و الأبقار

الأصل الجغرافي: ريفي

الخبرة المهنية : 29

المحور الثاني : خاص بالفرضية الأولى

يؤثر توزيع الفضاء التجاري في إنتاج السلوكات العنيفة و الإجرامية داخل السوق.

صرح المبحوث قائلا":عندي 29 سنة و أنا نبيع و نشري بديت نبيع لحديد وما بعد بعت المال الغنم ، و الشاري يشري عليا على حساب السلعة والسومة المليحة، نخير la place لي باينة و خاصة البدية نتاع السوق باه يشوفها مليح ، كي نصيب واحد في la place ما يعجبنيش الحال و نشريهالو و نلقط الشوم منو و نتفاهموا أن و صحابي عليه باه ما يبيعش سلعة في راحتو".

المحور الثالث الخاص بالفرضية الثانية.

توجد علاقة بين الأصول الاجتماعية للتجار و امتلاك فضاء تجاري مميز

و أردف قائلا":أنا جيت من الغرب نسكن في العروبية، كيما تعرف حنا نتاع برى نربو المال و الغنم و نسبو فيهم ما عاد ناش وين عليهم، و كيما يقولوا السلعة المليحة تبيع روحها وحنايا نتهلاو في الماشية، و تأكل غير من بارة تبان مليحة و صحيحة عني جماعتي نخدم معاهم و نقسمو الربح و الخسارة ، كيما قتلك أنا نبيع الزوابل و المال المريحة من عند سيدنا رسول الله صلى الله عليه و سلم و داعي عليه بالرياح".

المحور الرابع:الخاص بالفرضية الثالثة

تساعد السلطة العرفية على احتكار بعض التجار للسلع وفرض سلوكات عنيفة في تصريف سلعتهم داخل السوق.

ثم تابع المبحوث قوله " : تبقى في السوق على حساب ما نبيع السلعة و الفايدة نتاعي ديما كاينين مدا بزة وهراوة و الخطة في السوق، و ما كانش وين ما تشحانش مع واحد خطرات يكون مسبب كيما أنا و خطرات موالbien sur كي واحد يديلي حقي و لندابزمعاه، يبدى يسب حتى أنا نسبو و إذا حوس يضربني حتى أنا نضرب على روحي، القمارقي كي يسهلي و يكون معايا مليح حتى أنا نكون مليح معاه بصح خطرات ندابزمعاه خاصة كي يقولي خلص القمرق،نتاع ماشية يكون كي شريت عليه مخلص القمرق، و هنا تنوض بيناتنا مشاحنة كبيرة و يجو الناس يصنعو بيناتنا، خطرات لقمرق غالية خاصة كي ما تبيعش سلعتك و يجيبها شحال من مرة لسوق".

و اختتم قوله":كاينبزاف صوالح نديروهم باهتبيعو في السلعة من البعيد اللي راهي ضعيفة ونبيعواللعرف ويخلصنا غيربالشوية و نحلفو عليها يلي هذه سلعة ماشية وماناشداايين معاهالفايدة

بزاف....، كيما قتلك في اللول نتغامزو أنا و الصحابي عليه و نطيحو من لسلعة ديالو،هو ما يعجبوش الحال و يبدى يتشاحن معانا و خطرات يبدلla place ، الموال كي جي يشري سلعة ويصيبها غالية و قليلة ما يشريهاش و يبدى يقول أنتوما، المسبين و السماسرية، اللي راكم تطالعوا وتهبطو في السوق ربي و كيلكم، كي تكون مانيش في نهاري نوضهامعاه و تصرى كبيرة بيناتنا في رايي السبة نتاع قاع هذه المشاكل هو السلعة و السومة، و المثال واحد يبيع لواحد و في لتالي يصيب الماشية مريضة و لي ماتسواش حقها و يخسر فيها، المشتري يقول للبائع ردلي دراهمي بصح البائع ماردلوش و هنايا يصرى دواس بيناتهم".

تقديم ملاحظات حول الحالة: 05

عاش المبحوث في أسرة ميسورة الحال، وذلك نتيجة قدمه في مهنة التجارة، وحصول والده على تقاعد من الدولة الفرنسية، مما مكنه من كسب رأس مال معتبر سمح بالتنويع في نشاطه التجاري، ويظهر على المبحوث من خلال كلامه بأنه شخص عصبي و عنيف، كما فرض مكانته الاجتماعية بالمال و انضمامه إلى عصبة اجتماعية تتحكم في السوق.

ويبدو عليه ثقته بنفسه و امتلاكه لوسائل و لغة تخاطب مقنعة نتيجة حنكته وخبرته المهنية الطويلة في الأسواق مما جعله يتمتع بعلاقات طيبة ومتينة مع المكاسين، وهذا يظهر عند عدم مطالبة المكاسين لضريبة المكس، إلا بعد بيع التاجر لسلعته،رغم هذا لا تخلو هذه العلاقة من بعض التوتراتمن حين لآخر.

كما يلجأ المبحوث لمختلف صور العنف مثل الكذب،التضليل، الابتزاز وحتى الضرب والتهديد وهذا كله من أجل صرف سلعته و الانفراد بها و بسعرها مع جماعته الاجتماعية التجارية التي يعمل معها.

كما أن المبحوث يتمسك بمهنته نظرللمنطقة الجغرافية التي يسكن فيها والأصول الاجتماعية التي ينتمي إليها.

وأخيرا فإن الحالة له علاقات كثيرة ومتعددة وتقديمه للمال لعدد كبير من الأفراد، وهذا عند مرافقتنا له في السوق، وكذا امتلاكه لعدة أماكن يخزن فيها سلعته في حالة انخفاض أسعار السلع داخل السوق .

الحالة رقم06 تاريخ المقابلة: 15 مارس 2015

مكان المقابلة: سوق المواشي أم الذروع (الشلف)

مدة المقابلة: 45 دقيقة

المحور الأول :خاص بالبيانات العامة

الجنس: ذكر

السن: 48

الحالة العائلية: متزوج

المستوى التعليمي: ابتدائي

المستوى المعيشي : غني

نوع النشاط : بيع الخضر والفواكه

الأصل الجغرافي : شبه حضري

الخبرة المهنية :15 سنة

المحور الثاني : خاص بالفرضية الأولى

يؤثر توزيع الفضاء التجاري في إنتاج السلوكات العنيفة و الإجرامية داخل السوق.

يقول المبحوث" :عندي مدة وأنا نبيع في هذه la place مع بابا ومع بزاف uneوأنا نبيع clique لخضرة والفاكية، نبيع سلعة مليحة وبسومة معقولة ما نربح فايدة كبيرة المهم نربح الشراي وإذا كان واحد شرى منيquantité كبيرة، يخلصني بالسومة ونطيب لساني مع جميع المشترية كما قتلك laplaceوحدة وهي في بدية نتاع السوق باه نبان، وحتى كاين مشترية تاوعي ومعروف، وإذا

صبت واحد فيla place نقلعو منها ونقولو هذه la place وإذا ماراكش مصدقني سقسي القمامرقي."

المحور الثالث :الخاص بالفرضية الثانية

توجد علاقة بين الأصول الاجتماعية للتجار وامتلاك فضاء تجاري مميز داخل السوق.

يضيف المبحوث قائلا" :جيت من الوسط ونسك في حوش كبير أنا ووالدي نفلحوا الخضرة نتاعles serres ، ندي الخضرة للسوق بكري وعندي شاري يشري عليا من الشرق، ونخدم مع une clique في هذا السوق وحنا نطلعواونهبطوا السومة على حساب اللي يشري وعلى حساب الجو، كيما قتلك لخضرة اللي نبيعها نفلحها أنا والجماعة اللي نخدم معاهم.

المحور الرابع : الخاص بالفرضية الثالثة

تساعد السلطة العرفية على احتكار بعض التجار للسلع وفرض سلوكات عنيفة في تصريف سلعتهم داخل السوق.

ثم يضيف المبحوث قائلا" :نقعد في السوق على حساب ما نبيع السلعة نتاعيوالفايدة اللي نحوس عليها، ديما تصرى مشاكل ومدابزة في السوق، خطرات ندخل معاهم، نسب ونفرغ قلبي وحتى نضرب بالمطرق خاصة كي ما يحبش الشاري يكملي دراهمي ،ولى يجي بايع جديد يحوس على الدراهم وما لعبلوش يبيع ولا يخسر، خطرات قبل ما ندخل السوق يعطوني فايدة ونبيع بالجملة وكي يشوفني القمارقي يقولي خلصني ونقولو ما دخلتش للسوق، والقمرق غالية وحتى القمارقي ما يديروا والو في خدمتو والسوق راهو فوضى في فوضى."

واختتم قوله" :حناle métier نعرفوهاونعرفواكيفاش نسيروها كي تكون الحالة باخسة وماهيش ماشية نفلحو حاجة قليلة ،ونخرجو السلعة غير بعقل، ونتفاهمو مع بعضينا بعض، ونزيد

نقولك البياعة نتاع الطوابل والسماسرية هما اللي يزيدو في لسوام وخبوا السلعة، ويخرجوها بالعقل حنا نخدمواgroupes 4وكي يجي براني يبان ونتفاهمو عليه باه يسمح ويبيعنا سلعتو بسومة قليلة ولى مازيدش يجي للسوق نتاعنا، ما يعجبوش الحال خطراتliquiderاسلعتو ويبيعها ويتشاحن معاياويقولي راني حرف في روحي ونبيع وين نحب وكيما نحب، المشتري كي تكون سلعة قليلة ولى غالية يشري حاجة قليلة ويبدى يقول راكم باغيين تكوونابالغلا نتاعكم،. ما علبليش بيه كي نخسر حتى واحد ما دلي في جيبي يشري ولى دبر راسو حتى احنا نتبعوابزاف اللي ماراهوش يخدم في الخدمة نتاعو، واللي يبيعوا ف الطوابل يزيدو في لسوام من زي ريسانهم واللي تخرج عليهم."

تقديم ملاحظات حول الحالة06 :

يسكن المبحوث في منطقة جغرافية تمتاز بقربها من وسائل النقل ووقوعه قرب سوق يأتي إليه من جميع أنحاء الوطن، حيث يظهر عليه من خلال امتلاكه لوسيلة النقل وغرف التبريد بأن له رأس مال معتبر، وانتماءه لأصل اجتماعي معرو، وكذا للغته المقنعة ومؤثرة يجلب من خلالها زبائنه لاقتناء سلعته وبالسعر المناسب له، مما ساعده على التحكم وفهم لجل خفايا السوق وأهم المؤثرات والعوامل التي تسير السوق .رغم هذا فالمبحوث يلجأ للأساليب التجارية العنيفة من كلام قبيح و احتكار السلع والمضاربة بها كلها سلوكيات ظهرت على المبحوث من أجل انفراد المبحوث التاجر بنوع معين من السلعة وفي سعرها .كما يحاول المبحوث تبرئة نفسه من مختلف السلوكات العنيفة السابقة الذكر بل يرجعه إلى تجار التجزئة، ضف لذلك أن الحالة لا يعطي أي أهمية لدور المكاس، بل يعتبره السبب في الفوضى والمشاكل التي تحدث في السوق، ويعطي أهمية للسلطة العرفية في تنظيم السوق، ويعتز بأصله الاجتماعي ويظهر من خلال طريقة كلامه، وحتى أنه يعطي شرعية للأفعال التي يقوم بها مع جماعته داخل السوق.

الحالة رقم07 تاريخ المقابلة : 22 افريل 2015

مكان المقابلة :سوق الجملة للخضر والفواكه (أم الذروع) الشلف

مدة المقابلة : 1 ساعة

المحور الأول : خاص بالبيانات العامة

الجنس: ذكر

السن: 30

المستوى التعليمي : السادسة ابتدائي

المستوى المعيشي : متوسط

نوع النشاط : بيع الخضر والفواكه

الأصل الجغرافي: ريفي

الخبرة المهنية: 15 سنة

الحالة العائلية: أعزب

المحور الثاني: خاص بالفرضية الأولى

يؤثر توزيع الفضاء التجاري في إنتاج السلوكات العنيفة و الإجرامية داخل السوق.

يقول المبحوث" :عندي مدة كبيرة وأنا نبيع ونشري في خضرة خاصة البطاطا، الطماطم البصل ...صافي نجذب الغاشي والأسلوب نتاعي ويدير فيا الثقة، ونوزن كيما نوزن لروحيالقمارقي

هو اللي خير ،la placeوحتى واحد ما يحطش فيها، وخيرتها لقبلاش قاع الناس يتلقاو فيها، c'est biensurنحوز إذا لقيت واحد في،la place بالعقل والفهامة، وإذا ما حبش ندابزمعاه."

المحور الثالث: خاص بالفرضية الثانية

توجد علاقة بين الأصول الاجتماعية للتجار وامتلاك فضاء تجاري مميزداخل السوق.

ويضيف المبحوث" :جيت من نتاع برى، كان بابا يبيع الخضرة منذ مدة كبيرة وأنا تبعتو، صافي نربح المشتري بالمعاملة ونخليه على عينو ونهبط السومة حتى نبيع السلعة القديمة، كاين جماعة نخدم معاهم وحتى حنايا نشروا من عند واحد يبيع بالجملة، ونتفهمو مع بعضينا بعض على السومة وquantité، صافي أنا تبعت نبيع الخضرةparce que بابا يبيعها قبلي وما نفهمش في حاجة واحد أخرى وربحت عليا.

المحور الرابع: خاص بالفرضية الثالثة

تساعد السلطة العرفية على احتكار بعض التجار للسلع وفرض سلوكات عنيفة في سلعتهم داخل السوق.

يقول المبحوث" :نقعد يومين ولى ثلاثة حتى تكمل سلعة نتاعي،biesur تصرى بزافالمدابزة في السوق، يكذب عليك لي يقولك ما ندخلش في المشاكل لقبلاش لعرب ما يخلوكش على حالك نسب وتخطي وحتى نضرب اللي يوصلني، وبصح إذا لقيت واحد معاه صحابونقولو ربي يهديك ويقفوا معايا صحابي وهم اللي يفروها ويديروا الخير بناتنا، واه نعرف القمارقي ومنتخشنش معاه ونربح ملاحة معاه باه يخليني ندخل ونبيع وفي البلاصة لي نخيرها ،أنا وحتى هو يهبط سومة نتاع القمرق عليك، صافي إذا كنت معاه مليح ما تخلصوش حتى السمانة اللجاية وإذا كنت معاه

ماهوش مليح يبلعلك الطابلة وما يخليكش تبيع، تبان غالية وحقرة بصح هي حقو لقبلاش هو شاري السوق ."يختتم قوله" :عندي جماعة كبيرة في لسواق نعرفهم وفلاحين يخليولي السلعة نتاعي وهذا ما يخليني أنا نبيع ذيك السلعة وحدي برك ونقولهم نتقاسموا فايدة مع بعض، كيما قتلك إذا صبت واحد في la place نحاوزو ومنتفهمش معاه بصح هو حر في السومة، اللي يبيع بها وكل واحد عندومشترية نتاعو، الشاري يشري على حساب جيبو وخطرات يزعف، ويقول لنابصح أنا نفهمو بلي السوق راهودايرهاك ولى السلعة راهي قليلة، على حساب الجو بلمثال ولى سلعة ماهيش في وقتها، والسبة نتاع قاع المشاكل والمدابزة في رايي هي كي تكون السلعة قليلة واللي نشروا عليه حنايا المشترية نتاع تجزئة كل واحد يبغي يدي بزافوندابزواعلى السلعة ،ولى حتى الشاري كي يصيب السلعة قليلة وغالية، ما عجبوش الحال ويدابز معانا وما يقدرش يشريها"

تقديم ملاحظات حول الحالة : 07

عاش المبحوث في أسرة متوسطة الحال، حيث ورث عن أبيه نشاطه التجاري، كما انضم إلى جماعة من التجار يعمل معهم، مما مكنه من الإحاطة بجميع أحوال وخفايا السوق، كما يملك أسلوب إقناع وإرضاء الزبون لجذبه نحو اقتناء سلعته، رغم هذا فالمبحوث يلجأ إلى الكلام العنيف في حالة وقوعه تحت الاستفزاز وعنف التجار الآخرين، وكذا اشتراكه مع العديد من التجار وهذا ما ساعدهم على السيطرة على السوق وتحكمهم في سعر السلعة وكميتهم، وحتى أنهم يلجؤون لشتى أنواع العنف على التجار الآخرين والزبائن .والمبحوث أجاب على كل أسئلتنا بكل موضوعية وعدم تخوفه منها، حيث أنه يملك سجل تجاري ولا يوجد أي شيء منه، كما يتمتع المبحوث بخبرة طويلة في السوق سمحت له بإقامة علاقات جيدة مع جميع المكاسين، والذين بدوره يحفظون له مكان صرف سلعته.

الحالة رقم08 تاريخ المقابلة: 26 افريل 2015

مكان المقابلة : سوق المواشي العفرون

مدة المقابلة : 30 دقيقة

المحور الأول: خاص بالبيانات العامة

الجنس: ذكر

السن: 33

المستوى التعليمي : السابعةأساسي

المستوى المعيشي : متوسط

نوع النشاط : بيع الأغنام

الأصل الجغرافي: ريفي

الخبرة المهنية : 10 سنوات

الحالة العائلية : أعزب

المحور الثاني :خاص بالفرضية الأولى

يؤثر توزيع الفضاء التجاري في إنتاج السلوكات العنيفة و الإجرامية داخل السوق.

يقول المبحوث" :عندي حوالي وحد 10 سنين وأنا نبيع ونشري وأنا يا نبيع نعاج، والسبة اللي تخلي المشترية يشروا عليا هيconfiancela ونبيعla garantie وإذا صاب لي يشري عليا عيب فيها نردلودراهمو، واللي يخليني نخيرla garantie ثابتة ديما ديما فيها ولهذا إذا لقيت واحد laplace اما عندي ما نقولو المهم ما يخربش فيا وما قربش ليا."

المحور الثالث : خاص بالفرضية الثانية

توجد علاقة بين الأصول التجارية للتجار وامتلاك فضاء تجاري مميز داخل السوق.

ويضيف المبحوث قائلا" :جيت من الغرب ونسكن وحدي في الغابة، biensurla place عندها دور في الحرفة اللي راني فيها وحنايا نربو الغنم ونتسبو فيها، سلعتي هي تبيع روحها لقبلاش نتاع الغابة ونتهلى فيها وحتى اللي نخدم معاه

ميجيبوليمشترية يشروا عليا، والسبة الليخلتني نبيع الغنمي هيla place اللي نسكن فيها ولفايدة باينة وإذا خسرت ما نخسرش بزاف ونطيق نتنقل براحتي في كل لسواق."

المحور الرابع : الخاص بالفرضية الثالثة

تساعد السلطة العرفية على احتكار بعض التجار للسلع وفرض سلوكات عنيفة في تصريف سلعتهم داخل السوق.

ثم أردف قائلا" :كل خطرة وكي فاه على حساب السلعة والسوق خطرات نقعد ساعتين حتى لثلاثة سوايع، تصرى بزاف المشاكل والمداقة في السوق، واه خطرات تصيب روحك داخل المدابزة خاصة كي يحسبوك براني ويتفاهموعليكويبداوينقصولك في السومة، على حساب اللي ندابزمعاه إذا خطب عليا نخطب عليه وإذا بغى يضربني نضرب على روحي، اللي يكون معاك يدخلوا في المدابزة وخاصة إذا حاولويتحامو عليك، باعدني حتى علاقة معاه بيناتنا السوق برك كي نجيب سلعة نخلصو حاضر، إذا ما خلصوش ما خلينيش ندخل قاع ماهيش عادلة بلخصوص خطرات ما تبيعش النعجة شحال من مرة." ثم يقول المبحوث " :الحاجة اللي نديرها باه نبيع سلعة نتاعي ونربح فيها نخير السلعة مليحة ونبيع لسواق ولسوام وحتى ندخل مع مسببين آخرين، ما عندي ما ندلو وكل واحد يبيع على حساب مخروجو بصح نحاول أنا وجماعتي نشرو عليه بسومة

رخيصة خاصة إذا كان ما يعرفش السومة وبراني، ما يعجبوش الحال وإذا كان مع جماعتو يعطلهم وإذا كان وحدو يقول ما نبيع وخطرات يروح من السوق وما يرجعش، كي تكون اللغلمي قليل حتى سومة نتاع اللحم يغلى وهذا ما يهجبش الناس ويبداو يشكو وحتى يدابزو مع البياعة، نحاولوانفاهموهم بلي العلف والماكلة راهي غالية وهذا السبة نتاع الغلة، بصح إذا حاول واحد يوصلك ترد عليه على حساب واش يدير معاك، والسبة نتاع الدواس في رأيي هي كثيرة منها المشتريةيحوسويقشحة ويخسروك، وحتى المسببين مع بعضهم بعض يدابزو على العربون اللي يمدوه كي يشرو نعجة بمثل، وكي ما خليكش القمارقي تدخل تبيع في السوق وواحد آر يخليه ويلعب ."pistant

تقديم ملاحظات حول الحالة08

عاش المبحوث في أسرة ميسورة الحال تربي الأغنام وتسترزق منها، حيث ظهر على المبحوث خلال محاورتنا له النرفزة والتعصب لأصله الاجتماعي ومنطقته التي ينتمي إليها، وذلك بافتخاره بعرشه.هذا ما ساعده على التحكم في الطريقة التي يجذب بها زبائنه.

كما يبدو على المبحوث التاجر عدم تركيزه المبحوث على الفضاء التجاري المميز من أجل صرف سلعته، بحكمه معرفة جميع الزبائن والمشترين لهذا التاجر والخبرة الكبيرة التي يتمتع بها . لجوء المبحوث التاجر أثناء بيعه لسلعته لبعض الأساليب التجارية العنيفة مثل الكذب الابتزاز، الضرب والاعتداء الجسدي...أو في حالة دخول جماعته لأي شجار يحدث داخل السوق رغم هذا فالمبحوث تجمعه بينه وبين المكاس علاقة متوترة، حيث كان في كل مرة يطلب منه ضريبة المكس .وتضمر المبحوث من الوضعية التي آلت إليها حالة السوق بسبب غلق الأسواق من فترة لأخرى بسبب مرض المواشي والأبقار.

الحالة رقم09 تاريخ المقابلة: 2 ماي 2015

مكان المقابلة: سوق المواشي

العفرون البليدة

مدة المقابلة : 40 دقيقة

المحور الأول : خاص بالبيانات العامة

الجنس: ذكر

السن: 46

المستوى التعليمي : أمي

المستوى المعيشي : فقير

نوع النشاط : بيع وتربية المواشي

الأصل الجغرافي: ريفي

الخبرة المهنية:19 سنة

الحالة العائلية : أعزب

المحور الثاني: خاص بالفرضية الأولى

يؤثر توزيع الفضاء التجاري في إنتاج السلوكات العنيفة و الإجرامية داخل السوق.

يقول المبحوث" :عندي 19 سنة وأنا نبيع ونشري ، أنايا نبيع ونشري كيما راك تشوف فيا، أنايا نبيع جميع الحيوانات وبالخصوص النعاج، كاين صوالح بزاف تخلي يشري عليا منها السلعة مليحة والسومة معقولة وما نربح بزاف حتى نربح المشترية، نخيرla place لي فيها الناس

بزاف وتبان السلعة فيها وباه نعرف لسوام وقاع السوق راهو على عيني، إذا لقيت la place نبدل la placeاوما نقعدش حذاه ."

المحور الثالث :خاص بالفرضية الثانية

توجد علاقة بين الأصول الاجتماعية للتجار وامتلاك فضاء تجاري مميز داخل السوق.

ثم أضاف المبحوث" :أنا جيت من الغرب نسكن على برى، نعم la place اللي نسكن فيها عندها سبة باه وليت مسبب ونبيع الغنمي وشتركت مع une clique كبيرة نخدم معاها، في الحق أنا وجماعتي نحاولو نتفاهمو على سومة واحدة ونقسموا فايدة ونجيب غير السلعة الشابة ونتاع العرف لي ما فيهاش défaut واللي يشري عليا نعطيه ديلي ويخلصني غير بالعقل، كيما قوتلك نخدم مع جماعة وحنايا نحكموا في السوق، الحاجة اللي خلاتني نبيع الغنم هي عندي فلاحة ومنها نوكلهم بها وحتى كي ما نبيعش نرجعها مع خوتها تصرح وزيد الجماعة اللي نبيع معاها تبيع غير الغنم وحتى كي تخسر ما تخسرش عيطة."

المحور الرابع :الخاص بالفرضية الثالثة

تساعد السلطة العرفية على احتكار بعض التجار للسلع وفرض سلوكات عنيفة في تصريف سلعتهم داخل السوق.

وأردف قائلا" :نقعد كل خطرة وكيفاه على حساب ما نبيع ولى نشري السلعة، يصراو المشاكل في لسواق خطرات ندخل في الدواس كي واحد يديلي حقي ولى يبغي يحقرني

وبالخصوص كي يعرفوك بلب براني نخطي نضرب بالحاجة اللي تكون عندي ونحامي مع أي واحد نعرفو ويبغو يضربوه وعلاقة بيني وبين القمارقي كي القط والفار والقمارقي حقار ويأكل لحرام ويحب يدي غير الدراهم وما يحوس عليك، كي ما ندفعش للقمرق ما خلينيش ندخل نبيع ويزقي عليا ولازم مدلو حاجة باه يخليني نبيع، قاع ماهيش عادلة واخد يخلص شوية ولخر يخلص بزاف وكاين لي يعرفو ما يخلصش."

وأخيرا يقول" :كاين حوايج نديرها باه سلعة نتاعي تمشي منها نجيب غير السلعة المليحة والسمينة نبيع garantielaوكي تخرج فيها عيب نرد لي يشري عليا دراهم ونبيع بالكريدي، السوق معمر بالمسبين كيما أنايا وكل واحد يضرب على قرادو، المسبب اللي يعرفك ما دورش بيك بصح لي ما يعرفكش يجبد منك الشوم باه تبعدو وهو يبيه ما يصدقش على السومة اللي راك تبيع بها ويقول بلي جابتها من رأسك، على حساب الشيء الذي يجي من المشتري إذا سب نسبو ويتهدد عليا نتهدد عليه، والسبة نتاع المشاكل في رأيي هي القمارقي اللي يتليعب مع التجار ملى كي تكون سلعة مليحة وقاع الناس يحبو يشروها وهذا يزيد على هذا وهكذا يتشاحنو فيما بيناتهم

تقديم ملاحظات حول الحالة09

عاش المبحوث في أسرة فقيرة، وفي منطقة معزولة ونائية، مما أدى إلى سخط ونرفزة المبحوث من الأوضاع الاجتماعية المزرية، وتدني أسعار الأغنام بحكم وجودها بكثرة في السوق، نتيجة الفترة المغلقة التي مر بها السوق وغلاء الكلأ والعلف، كما يعترف المبحوث بقيامه بجميع الأساليب العنيفة والعدوانية وهذا من أجل الربح السريع وبأي وسيلة غير شرعية، والمبحوث يركز على الفضاء التجاري الذي يصرف فيه سلعته، وهذا حسب نقطة التقاء جميع الناس ومعرفته لسعر

السلعة . لكن رغم تركيز المبحوث على الجانب المادي إلا أنه يتمتعبطريقة كلام مقنعة ومميزة حتى يجذب إليه الزبائن. كما أن المبحوث التاجر لا يعترف بدور المكاس في تنظيم السوق، وأنه سبب كل المشاكل التي تحدث في السوق، وأخيرا فإن المبحوث بحكم خبرته الطويلة في السوق فإن يظهر عليه معرفته التامة لجميع أحوال السوق وما هي العوامل المؤثرة في ندرة السلعة وبالتالي ارتفاع سعرها في السوق.

الحالة رقم10

تاريخ المقابلة: 09 ماي 2015

مكان المقابلة : سوق المواشي العفرون (البليدة)

مدة المقابلة : 40 دقيقة

المحور الأول: خاص بالبيانات العامة

الجنس: ذكر

السن: 50

المستوى التعليمي: 5 ابتدائي

المستوى المعيشي: متوسط

نوع النشاط : تربية وبيع الأغنام والأبقار

الأصل الجغرافي: ريفي

الخبرة المهنية: 30 سنة

الحالة العائلية : متزوج

المحور الثاني: خاص بالفرضية الأولى

يؤثر توزيع الفضاء التجاري في إنتاج السلوكات العنيفة والإجرامية داخل السوق.

يقول المبحوث " :عندي قريب 30 سنة وأنا نبيع ونشري، كنت نبيع السيارات ثم تعلمت نبيع الزوايل مع واحد كبير ويعرف فيهم، والمشترية يتبعوا السلعة المليحة ونتاع العرف واللي يعرف يكسب المشترية بالكلام الحلو، نخيرplacela لي باينة والسلعة قاع الناس يشوفوها مليح ومع

الجماعة صحابي لي نبيع معاهم، نحاول نقنعو بالعقل بلي هذه la place toujours نحط فيها ولى ما بغاش يفهم نشكي به لقمارقي ويحاوزني."

المحور الثالث : خاص بالفرضية الثانية

توجد علاقة بين الأصول الاجتماعية للتجار وامتلاك فضاء تجاري مميز داخل السوق.

ويضيف المبحوث قائلا" :أنا جيت من نتاع برى، واه لجهة اللي نسكن فيها نربو الزوايل ونبيعوهم أنا وجماعة كبيرة، السلعة اللي نجيبها تكون سمينة وتكون تعرف بزاف المشترية وكي يكون خصهم ماشية نبيعلهم بالكريدي وgarantiela، نقلك قاع اللي يتسبب في الزوايل يخدموا groupeلقبلاش يسافروا للبعيد ويخافو من السراق ويتحامو على البراني، أنا بغيت نبيع الزوايل على خاطرش تربيت في دار تربي الغنم والرسول صلى الله عليه وسلم داعي عليه وفيها فايدة وإذا خسرت ما تخسرش بزاف."

المحور الرابع : خاص بالفرضية الثالثة

تساعد السلطة العرفية على احتكار بعض التجار للسلع وفرض سلوكات عنيفة في تصريف سلعتهم داخل السوق.

كما يقول المبحوث" :نقعد في السوق نبيع وكي نكمل نروح من السوق حوالي زوج سوايع، ديما تصرى المدابزة والخطى في لسواق وماكانش سوق مافيهش مشاكل واه ندخل في المدابزة والمشاحنة على حساب لي يجي ليك ولى على الجماعة نتعنا، نعرف القمارقي وما يزيرش عليا

ونخلصوكي نبيع، إذا خلصتش القمرق ما يخليكش تدخل ويدابز معاك بصح كيما قتلك أنا نعرف القمارقي وقليل وين ما يخلنيش ندخل نبيع، شوية normal هي من حقو لقبلاش هو يكري السوق.

ويختتم المبحوث قوله" :كاين بزاف صوالح نديروهم أنا وصحابي باه نهبطوا ونطلعوا في السوق منها نجيبو الزوايل غير بالعقل وبالخصوص في لعياد وما نزيدوش على السومة حتى وما نبيعوش الماشية وما نزيدوش على بعضنا بعض في السوق، نطيحو عليه ونرغموه باه يكره ويبيع لنا، ما يعجبوش الحال ويبدى يدافع على روحو وحتى يعيط لصحابو،المشتري الموال ماشي كيما المسبب كي يصيب قليلة السلعة ولى غالية يبدى يخطي وما يشريش إذا كان مزير ولى حالة نتاع العيد، نفهمو غير بالعقل ونقلو بلب مانيش الفايدة بزاف معاه وخطرات ندابز معاه كي ما يبغيش يفهم، والسبة نتاع المشاكل في رأيي هي السلعة خطرات نبيع ونشري السلعة فيها défaut وما يبغيش البايع يرد دراهم للشاري والبيع نتاع مغاشة، ولى كي تكون السلعة قليلة وغالية وهو اللي صرى كي بلعو لسواق في طوع المرض نتاع البقر.

تقديم ملاحظات حول الحالة10

عاش المبحوث في أسرة فوق المتوسط ، وكان أبوه يقوم بتربية المواشي والأبقار، وذلك بحسب المنطقة التي يسكن فيها، مما سمح له بانتمائه إلى أصل اجتماعي معروف، حيث جعل له مكانة اجتماعية مرموقة وخبرة تجارية في الأسواق، كما يظهر على المبحوث الهدوء ويتمتع بشخصية قوية، وله القدرة على التأثير في المشترين من خلال لباقة كلامه ومعرفته التامة بخبايا السوق، بالإضافة إلى علاقاته المختلفة مع العديد من التجار والمكاسين، فرغم المستوى التعليمي المتدني، إلا أنه يظهر على المبحوث ثقافة واسعة حيث كان يستشهد في كل مرة على أسئلتنا

بآيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة . رغم هذا فالمبحوث يلجأ لمختلف الأساليب التجارية العنيفة على التجار الآخرين والزبائن من أجل التحكم في نوع وسعر سلعته مثل الاحتكار، الكذب الألفاظ البذيئة... كما يمتلك المبحوث التاجر لوسائل النقل الخاصة بالحيوانات وعدة أمكنة يخزن فيها سلعته، بالإضافة إلى معرفته لمجموعة من المكاسين يحفظون له الفضاء التجاري الخاص به ومحاولة المبحوث تبرئة نفسه وجماعته من السلوكات العنيفة وربطها بالزبائن فقط.

الحالة رقم11 تاريخ المقابلة : 12 جوان 2015

مكان المقابلة : سوق المواشي أم الذروع (الشلف)

مدة المقابلة : 45 دقيقة

المحور الأول: خاص بالبيانات العامة

الجنس : ذكر

السن : 48 سنة

المستوى التعليمي : ابتدائي

المستوى المعيشي : متوسط

نوع النشاط : بيع الماعز

الأصل الجغرافي : ريفي

الخبرة المهنية: 15 سنة

الحالة العائلية : أعزب

المحور الثاني: خاص بالفرضية الأولى

يؤثر توزيع الفضاء التجاري في إنتاج السلوكات العنيفة والإجرامية داخل السوق.

يقول المبحوث ":عندي مدة وأنا نبيع في هذه la place وأنا نبيع المعيز برك،كاين عدة أمور منها المعزة السمينة ونتاع الغابة نخلي kridie لي يشري عليا نخير la place على حساب السوق وحنايا نبيعوا المعيز في جهة واحنا ونخيرla place باينة واللي يلحقوها قاع المشترية بلخصوص وسط السوق لخطرش الشاري يدور في الوسط، نحاوزو ونقلو هذه la place ونحاول نلصق فيه باه ما يبيعalaise

المحور الثالث : خاص بالفرضية الثانية

توجد علاقة بين الأصول الاجتماعية للتجار وامتلاك فضاء تجاري مميز داخل السوق.

ثم يضيف المبحوث قائلا" :نسكن على برى في الغابة، ونبيع المعيز، وكيما تعرف المعيز يرعاو في الغابة وما يطلبوش الماكلة بزاف، نحاول نربح المشترية ونجيب غير السلعة المليحة والجزارة كي يعرفو بلي المعيز نتاع الغابة يشريو منك بكثرة، كاين جماعة قاوية نخدم معاهم والحنايا اللي نتحكموا في السوق، كيما قتلك أنا نسكن في لغابة والمعز ما تطلب الماكلة كيما الغنمي يمثل وأزيد العنزي ما يطلبش راس المال الكثير وطيق تتنقل بيه في السوق.alaise

المحور الرابع : خاص بالفرضية الثالثة

تساعد السلطة العرفية على احتكار بعض التجار للسلع وفرض سلوكات عنيفة داخل السوق.

ويقول المبحوث" :ما نبيع وكي يكون سوق قابض، يصرى كثير الدواس في السوق، وأنا ندخل في هذه الدواس وحد المرة روحت نبيع في سوق تيارت وتفاهمو علي المسبين كي عرفوني بلي براني وحب يدخل معايا شريك ولى ما خلينيش نبيع وقتلو ما تدخلش معايا وعولت نضربو إذا باغي يحرقني ومع توالي هو سمح وبعدني biensur كي واحد من une cliqueيدخل في نش قاع نحامومعاه لقبلاش في السوق كل جماعة تخدم مع بعضيها البعض، ما يعرفني ما نعرفونخلصو كي نجيب عنزي وما يخلينيش ندخل حتى نخلصو ولى واحد يكونيعرفو وهو اللي يضمنك ويخليك تدخل تبيع ومن تكمل تخلصو، وكيما ما تخلصوش القمارقي ما يخليكش تبيع

وحتى يزقي عليك ولى حتى يبغي يشكي بيك إذا كاين la policeولى يشيطن السراق عليك وهما ممكن يكسرولك اللوطو، قاع ماهيش عادلة لقبيلاش القمارقي يأكلوا الحرام ولسواق كيما راك تشوف فيها معمرة بغرسة، وحتى يخدموا مع السراق ويعرفوهم ويعطوهم الدراهم باه يضموهم ليهم."

وأخيرا يقول المبحوث" :ندير عدة أمور باه السلعة نتاعي تمشي وبالسومة اللي نحبها أنا منها نربح المشترية ونخليلهم الدراهم ويخلصوني بالعقل، زد نتفاهم مع صحابي باه ما نطيحوش السومة ونخليش البراني يبيع في راحتو ونجيب العنزي نتاع الغابة اللي فيها الدواء والعنزي نتاع الفرنسيس اللي فيها حليب ونكون نعرف لسوام نتاع قاع لسواق، كيما قتلك إذا جاء البراني نسمطلو البيع ونشرو عليه في صباح بكري وما يكونوش يعرف السومة، ما يعجبوش لحال وإذا كان وحدو liquiderلسلعتو ويروح من السوق وخطرات يدابز معانا بصح يجي واحدين نعرفوهم ويديروا لخير ولى يشرو عليه وحنا نكونو متفاهمين معاهم وهو ماكونش يعرف، Kif kif حتى الشعبي اللي normalما يعجبوش الحال ولكان ما يكونش مزير ما يشريش، نقولو بلي حنا هذا العنزي تعبنا عليه وما نبيعوهش باطل لبغيت شري ولى ما تشريش ونحاولو نرضوه باه يشري علينا، والسبة نتاع المشاكل في رأيي هي الشركة بين المسبين اللي واحد منهم يخطي الطريق وما يقسمش الفايدة."

تقديم ملاحظات حول الحالة11

عاش المبحوث في أسرة متوسطة الحال، حيث يقوم المبحوث بتربية الماعز وتسويقها بحكم المنطقة الغابية التي يقطن فيها،

كما يظهر على المبحوث القلق والنرفزة الشديدة، وتغير تقاسيم وجهه، وكثير التدخين بالإضافة إلى هذا فالمبحوث تصدر منه عدة سلوكات عنيفة وعدوانية من كلام فاحش ورموز عنيفة، والمضاربة، الضرب العمدي باستعمال العصا والتي يحملها أثناء ذهابه إلى السوق، وهذا

بدعم ومساندة لجماعته التجارية الذين يقصدونه في كل مرة من أجل مشاورته في حالة شرائهم وبيعهم لأي سلعة معينة داخل السوق.

كما يسود حالة التوتر وعدم التفاهم مع المكاسين وهذا ما لاحظناه خلال محاولة المبحوث إدخال سلعته للبيع، مما أدى إلى ظهور نزاعات بينه وبين المكاس.

ويتمتع المبحوث بمعرفته الكبيرة لكل خبايا السوق والصراعات التي تحدث في السوق بسبب التنقل في كل أرجاء الوطن وخبرته الطويلة في السوق.

الحالة رقم12

تاريخ المقابلة: 17 فيفري 2015

مكان المقابلة: سوق الخضر والفواكه للجملة أم الذروع (الشلف)

مدة المقابلة: 45 دقيقة

المحور الأول: خاص بالبيانات العامة

الجنس : ذكر

السن: 37 سنة

الحالة العائلية : أعزب

المستوى التعليمي : متوسط

المستوى المعيشي : متوسط

نوع النشاط :الفلاحة وبيع الخضر

الأصل الجغرافي : شبه حضري

طبيعة السكن : سكن كبير (فيلا)

الخبرة المهنية : 10 سنوات

المحور الثاني : خاص بالفرضية الأولى

يؤثر توزيع الفضاء التجاري في إنتاج السلوكات العنيفة والإجرامية داخل السوق.

صرح المبحوث قائلا" :عندي عشر سنين وأنا نفلح ونبيع الخضرة خاصة الطماطيش والبطاطا، وأنا ندي غير السلعة اللي تكون شابة وكيما ندخل سلعتي يجو ليا الشراي، ونخلي

مشتري يخير في راحتو ونزيدلو، وأنا في السوق ندخل في أيla place وما عنديشlaplaceباينة خاصة بيا، وإذا لقيت واحد في la place ما عنديش الحق باه نهدر معاه."

المحور الثالث : خاص بالفرضية الثانية

توجد علاقة بين الأصول الاجتماعية للتجار وامتلاك فضاء تجاري مميز داخل السوق.

يضيف المبحوث يقول" :أنا جيت من الوسط، و la placeالتي نسكن فيها عندها سبة باه وليت نبيع الخضرة وأنا نفلح الطماطم والبطاطا بكم وجود الماء والأرض شابة وندير le serreونفلحها شتاء وصيف، وكاين جماعة حنايا نخدمو مع بعض وحتى بابا يخدم معانا، ونجيب السلعة مليحة وذات جودة عالية وكاين جماعة من الشرق يدو علينا وهكذا نبيع وأنا راسي مرفوع وبالسومة اللي تخرج عليا،bien sur كاين جماعة كبيرة نخدمو مع بعضينا بعض، و la plupart حنايا لي حاكمين السوق نتاع الجملة داموس كيما قتلكla place وتربيت في دار يفلحو الخضرة ويبيعوها وفيها الفايدة."

المحور الرابع: خاص بالفرضية الثالثة

تساعد السلطة العرفية على احتكار بعض التجار للسلع وفرض سلوكات عنيفة داخل السوق.

ثم يضيف المبحوث قائلا " :أنا نقعد على حساب ما نبيع سلعتي وما كنش نهار يفوت وما نتشاحنش مع الشراية، على حساب اللي ندابز معيا إذا حاول يضربني نضرب على روحي يسبني نسبو وما نبيعلوش سلعتي حتى يرضى بالشروط اللي حبها أنا، تاع الصح مكاش كفاه يسمح فيا نعرف القمارقي وعلاقتي معاه مليحة وحتى هو يعرفني، يخليني دخل وحتى ما ندفعش القمرق تبانلي عادية وحتى هو راه كاره السوق."

وأخيرا يختم قوله" :ما نتقلقش ونصبر على المزايدة ونكون déjà متفاهمين مع صحابي على السومة نتاع البيع، ما يعجبنيش الحال ونبغي نبيع سلعتي ونبدى نشر عليه بلي سلعتو نتاع الخرارب وماهيش مليحة، حتى هو يتقلق خطرات يبعد عليا وخطرات يتشاحن معايا ولى نقص من السومة نتاع السلعة، ما عندو ما يدير يشري على حساب جيبو ويتشاحن معانا وحتى يروح يشكي بينا، نقولو إذا تشري شري وإذا ما عجبكش بعد من هنا وراك في السوق والسلعة ولسومة راهي على عينك ونقولونتايا ما تعبش عليها كيما أنا ومانيش خارج فيها، والسبة نتاع problèmes في رايي هو وجود غشاشين بالسوق، التاجر لي أزيد السومة على صاحبو كي يدخل بايع جديد ميكوش رافد الدراهم وقول القمارقي خلصني دوك وما يكونش يعرفو"

تقديم ملاحظات حول الحالة12

عاش المبحوث في أسرة متوسطة الحال، حيث يقوم المبحوث بزراعة الخضر ثم يبيعها في سوق الجملة بالداموس.

حيث أن المبحوث يستعمل مختلف إشارات يده وتغير تقاسيم وجهه أثناء توجيهنا لأسئلتنا له، كماأن المبحوث يلجأ إلى مختلف الأساليب التجارية العنيفة والانحرافية كالاحتكار، الاحتيال الكذب، المضاربة، الكلام البذيء...مستغلا علاقاته الجيدة مع المكاس، لفرض سيطرته في السوق بالتعاون مع جماعته التجارية التي يعمل معها، وذلك باختيار فضاء تجاري مميز يصرف فيه سلعته، حتى وبدون دفع ضريبة المكس، أو تأخير دفعها أو الانقاص منها، عكس التجار الآخرين الذين يدفعون ضريبة المكس أثناء دخول السوق، كما يتمتع المبحوث التاجر بخبرة كبيرة في السوق جعلته يتحكم في أحوال السوق.

الحالة رقم : 13 تاريخ المقابلة: 24 جوان 2015

مكان المقابلة: سوق الخضر والفواكه للجملة أم الذروع (الشلف)

مدة المقابلة: 40 دقيقة

المحور الأول: خاص بالبيانات العامة

الجنس : ذكر

السن : 36 سنة

الحالة العائلية : أعزب

المستوى التعليمي : الثامنة أساسي

المستوى المعيشي : متوسط

نوع النشاط : فلاح وبيع الخضر

الأصل الجغرافي: شبه حضري

طبيعة السكن: بيت أرض

الخبرة المهنية: 19 سنة

المحور الثاني: خاص بالفرضية الأولى

يؤثر توزيع الفضاء التجاري في إنتاج السلوكات العنيفة والإجرامية داخل السوق.

يقول المبحوث" :عندي مدة كبيرة وأنا نفلح ونبيع الخضرة حوالي 19 سنة وفي هذه la placeاللي راك تشوف فيها، وأنا نبيع الخضرة الطماطم، الخيار، لوبيا...إلخ، والمشتري كي يشري يتبع سلعة شابة ومليحة ومشي نتاع خرارب، نخير وسط السوق لخطرش المشتاري يكون

بزاف يدور ثمة ونعرف لسام، ما نصيبش واحد فيle place لقبلاش القمارقي هو يقول كل واحد وين تروح وإذا لقيت واحد في le place نحاوزو."

المحور الثالث: خاص بالفرضية الثانية

توجد علاقة بين الأصول الاجتماعية للتجار وامتلاك فضاء تجاري مميز داخل السوق.

ثم يضيف يقول" :أنا جيت من الوسط السلعة اللي راني نبيع فيها على حساب la place اللي نسكن فيها حنا نفلحوها ونبيعوها، نجيب السلعة المليح ونفلح الزريعة الأصلية ونشربوها بماء نقي والمليح وكهذا تخرج سلعة ذات جودة عالية ونتفاهم مع صحابي كل واحد يجيب نوع معين من نتاع السلعة، وخيرت لخضرة لقبلاش زدت في منطقة يبيحرو وفيها لفايدة وعندنا الماء بكثرة."

المحور الرابع : خاص بالفرضية الثالثة

تساعد السلطة العرفية على احتكار بعض التجار للسلع وفرض سلوكات عنيفة داخل السوق.

ويقول" :نقعد في السوق على حساب السلعة اللي نديها ومنعرفش الوقت وأنا ندخل ونستنى الشاري لفم من نذاك يصراو دبازي والسب، ما ندخلش فيها إلا إذا وصلوني ولى وصلو صحابي نضرب نسب وحتى نكسر، oui إذا لقاوني متحاميين عليا يحامومعايا والعكس، ما عندي حتى علاقة معاه علاقة دخلة وخرجة، يتقلق ويبدى يشاحن فيا وخطرات ماخلينيش ندخل نبيع، pour moi, ouiلأنه ينظم السوق."

يقول المبحوث" :نجيب غير السلعة المليحة والنقية نتفاهم مع صحابي كل واحد يجيب سلعة معينة ،ونتفاهمو على سومة وحدة، إذا لقاني نساوم فالسلعة أو زاد السومة عليه أنا ثاني نزيد السومة، نعاملو على حساب العقلية نتاعو، وكي يدير ندير ومرات نصمطلو البيعة وما نخليهش

يبيع في راحتو، ونقص في سومة ولى نبدى نضبح باه يشوفوني ويشرو عليا، حتى هو ما يعجبوش الحال وخطرات يتحول ولى luquider سلعة نتاعو بالسومة رخيصة وخطرات حتى يبغى يضربني ويتشاحن معايا، المشترية نتاعي كي يصيب سومة طالعة وسلعة قليلة يبدى يشكي ويحوس على السبة ولى حتى يشري على حساب جيبو ولى ماكنش مزير ما يشريش قاع ما عندي ما نديرلو حتى أنا صرف عليها دراهم وندي فايدة قليلة، والسبة الحقيقية نتاع الدواس هي كي ما تبقاش السلعة بزاف، ولى التجار ولى الشراي يجراو على السلعة كي يشوفوها دخلت يبدوا ازيدوا فالسومة زيد وزيد، ولى على الميزان ثاني بين الشاري والبايع كي تكون السلعة مخلطة."

تقديم ملاحظات حول الحالة13

عاش المبحوث في أسرة متوسطة، حيث كان يمتهن الزراعة وبيع الخضر بكل أنواعها وهذا بحكم المنطقة التي يسكن فيها، بالإضافة إلى الأصول الاجتماعية الهامة التي ينتمي إليها كما أن المبحوث تصدر منه مختلف السلوكات العدوانية والعنيفة مثل المضاربة، الاحتكار الحلف الكاذب، الضرب العمدي وهذا على التجار الآخرين وحتى الزبائن الذين يشترون منه سلعته مستغلا خبرته المهنية الكبيرة في السوق، بل ويتحكم في كمية السعر وسعرها بالتعاون مع جماعته التجارية التي ينتمي إليها، كما يعتز بهذه الأفعال العنيفة ويبررها.

غير أن المبحوث لا يعترف بدور المكاس وبضريبة المكس التي يراها مجحفة في حقه.

وأخيرا فإن المبحوث التاجر رغم السلوكات العنيفة التي يقوم بها، يستعمل أسلوب معاملة حسنة وإرضاء المبحوث ولو بخفض سعر السلعة، وهذا من أجل جذب الزبائن في المرة الأولى ومن خلالها يسيطر على السوق.

الحالة رقم: 14 تاريخ المقابلة: 5 جويلية 2015

مكان المقابلة: سوق المواشي أم الذروع (الشلف)

مدة المقابلة: 35 دقيقة

المحور الأول: خاص بالبيانات العامة

الجنس : ذكر

السن:52 سنة

الحالة العائلية : متزوج

المستوى التعليمي : السنة التاسعة أساسي

المستوى المعيشي : متوسط

نوع النشاط : بيع الأغنام والمواشي

الأصل الجغرافي : ريفي

طبيعة السكن : سكن خاص (فيلا)

الخبرة المهنية: 25 سنة

المحور الثاني:خاص بالفرضية الأولى

يؤثر توزيع الفضاء التجاري في إنتاج السلوكات العنيفة والإجرامية داخل السوق.

يقول المبحوث" :عندي حوالي 25 سنة وأنا نبيع ونشري الزوايل بقر ولى غنمي وفي هذه le placeاللي راك تشوف فيا فيها، نديرها حتى نكسب المشترية منها kridie ونبيع la confianceوزيد يعرفوني بلي نجيب غير سلعة مليحة، أنا نخير la place الباينة واللي يدور

فيها المشتري بزاف خاصة في بدية نتاع السوق ، في الزوايل اللي يبكر هو اللي يخير la place مليحة ما كانش la place معينة وهكذا ما عنديش الحق باه نهدر معاه، ونحولو منlaplace اللي يبيع فيها."

المحور الثالث :الخاص بالفرضية الثانية

توجد علاقة بين الأصول الاجتماعية للتجار وامتلاك فضاء تجاري مميز داخل السوق.

ويضيف المبحوث" :جيت من الريف، نعم المنطقة اللي نسكن فيها عندها سبة باه وليت مسبب نتاع الزوايل، وحنايا نربوا المواشي ونبيعها، أفرض سلعتي بالعقلية وهذا نجيب سلعة مليحة ومحروزة، واللي ماهيش مريضة والمفاهمة مع الصحابي التجار، واه عندي جماعة نخدم معاهمونقسموالفايدة مع بعضينا البعض، كيما قتلك la place هي السبة باه وليت نبيع المواشي وزيد وتربيت في la place قاع يبيعوا ويشروا الزوايل وفيها فايدة."

المحور الرابع :الخاص بالفرضية الثالثة

تساعد السلطة العرفية على احتكار بعض التجار للسلع وفرض سلوكات عنيفة داخل السوق.

ويقول المبحوث" :الوقت اللي نقعد في السوق على حساب ما نبيع سلعتي وغالبا ما نقعد ساعتين إلى ثلاث سوايع bien sur يصرى المدابزة والسب في السوق، خطرات ندخل في هذه الدواس كي واحد يوصلك ويبغى يحقرك على حساب الحالة اللي تكون فيها، وتوصل للهراوة والسب حاجة باينة كل واحد تحامي معاه، الجماعة اللي خدم معاها ولى على حساب العرف اللي

يعرفوني، علاقتي مع القمارقي قاع ما تعجبش كالقط والفار، يكثر الحس والفوضى ويزقي علياغالية باه يكون في بالك يمشي قاع السلعة اللي تجيبها تبيعها في السوق الأول."

وأخيرا يختم قوله" :كيما قتلك في الأول نجيب السلعة المليحة والمفاهمة مع التجار الصحابي ،نجيب السلعة من بعيد ولى عند الموالة بسومة رخيصة ونبيعها في لسواق صغيرة نحاول نخسر عليه البيعة ولى نشري عليه صباح بكري، ما يكونش عرف السومة الصحيحة، كل واحد وكيفاه كاين ليluquiderسلعتو وكاين يحسبها حقرة ويدابز معاك وما يبعلكش، إذا كان مزير يشري بأي سومة إذا كان في وسعوا ما يشريش وخطرات حتى يتشاحن معانا، نساعفوا ونحاول باه نربحو بصح إذا خشن راسو نوضهامعاه ونقلو ما تشريش عليا وبعدني والسبة، نتاع المشاكل هي القمارقي اللي يتعامل بوجهين مع البائعين، اللي يكون يعرفهم ويكونوا بزاف ويعطولوا الدراهم ما يقلقهمش في البيع، وحاجة واحد أخرى الجماعة اللي يتفتهموا ويبيعوا مع بعض ويحقروا اللي يبيع واحدو ما يعرفش السومة الحقيقية نتاع الماشية

تقديم ملاحظات حول الحالة14

يعيش المبحوث في أسرة متوسطة، حيث يمتهن تربية المواشي وورثها أب عن جد، وهذا ما أعطى له خبرة كبيرة في السوق، كما يظهر على المبحوث الهدوء وعدم القلق أثناء استجوابنا إياه رغم أنه كان يعمل يبيع الغنم، وتمتعه بأسلوب إقناع مميز، ولباقة كلامه، وهذا من أجل كسب المشترين والزبائن.

ضف إلى ذلك فالمبحوث يفتخر بالمنطقة والأصول الاجتماعية التي ينتمي إليها، وكيف أن لها الدور الكبير في امتهانه لمهنة تربية وبيع المواشي.

و المبحوث همه الوحيد هو الربح السريع بغض النظر عن الأساليب التجارية العنيفة التي يستعملها ضد التجار الآخرين والزبائن، كما تسود علاقة متوترة وغير متزنة مع المكاس ، والذي منعه من دخول السوق إلا بدفع ضريبة المكس في الحال، وهو ما يؤدي لحدوث مناوشات ونزاعات بين التجار والمكاس في السوق .

3-6 التحليل والتعليق على الحالات السابقة العرض حسب الفرضيات.

1-3-6 التحليل والتعليق على الحالات السابقة العرض حسب الفرضية الأولى

"يؤثر توزيع الفضاء التجاري في إنتاج السلوكات العنيفة والإجرامية داخل السوق."

بينت الدراسة التحليلية للحالات الرابعة عشرة السابقة العرض أنه على مستوى الفرضية الأولى وهي(3) : ،(5) ،(6) ،(7) ،(9) ،(10) ،(11) ،(13) ،(14) ، فأغلب الحالات بينت مدى تأثير توزيع الفضاء التجاري المميز بإنتاج السلوكات العنيفة والإجرامية داخل السوق حيث يرتكبون مختلف الأفعال غير السوية من أجل الحصول على فضاء أو حيز تجاري يصرفون فيه سلعتهم بطرق غير مشروعة ولو على حساب الآخرين غير مبالين بالأضرار الوخيمة التي يلحقونها بالتجار الآخرين أو الزبائن، وهذا ما يعد سلوك عنيف وإجرامي يخرق القواعد والمعايير التي تحكم المجتمع.

حيث ينطوي الفضاء التجاري للسوق على وجود أطر متفاوتة في بنية العلاقات التي تربط بين مختلف الأطراف حيث تلعب المصالح دورا كبيرا فيإدارة دفة الصراع داخله وكلما كان فضاء السوق منطويا على مجموعة من الخبرات في ممارسة وإدارة رؤوس الأموال ، كلما ساهم ذلك في تعدد مداخل الاستثمار في هذه المصالح ، وعندما لا يحصل التوافق في إدارة هذه المصالح فإن الذي يصير مؤثرا في حجم وضعية العلاقات هو مستوى العنف المستشري بين الأطراف الرئيسية والفرعية داخل فضاءالسوق حيث تلعب عوامل الاستئثار والانفراد والهيمنة برؤوس الأموال والتحكم بمواقع البيع دورا مؤثرا في بروز السلوكات العنيفة التي يغذيها الصراع ومن طبيعة السوق ألا نجد مخارج لهذه السلوكات العنيفة لكون أن جميع أطراف السوق تبحث عن الرفع من مستوى الفائدة في إدارة رؤوس الأموال ، حيث يصير السلوك العنيف نتيجة وليس سببا وكأنه ديناميكية السوق هي التي تجر كل من فيه إلى الدخول في علاقات متقاطعة وكلما استمرت في

تقاطعاتها تتضارب مصالح الأطراف المنتفعة من السوق حيث من المعلوم أن الضمير الجمعي يكون ضعيفا ، باعتبار أن النشاط التجاري يرّجح قوة الفرد المالك لرؤوس الأموال أكثر ممّا يرّجح دور الجماعة ، حتى أنّه من الصعب أن نجد للفضاءات التجارية بالسوق جماعات نمطية ، وهو ما يجعل الصراع السِمَةُ الغالبة في إدارة العلاقة بين جميع أطرافها

تحليل الحالة (03) :

تبين أن المبحوث عاش في أسرة ميسورة الحال يملك شاحنة وبيت كبير، وتوارث هذا النشاط أبا عن جد جعله يتأقلم ومهنته طيلة هذه الفترة الزمنية الطويلة وحقق اكتفاء في مستوى معيشته، كما جعله يحقق مكانة اجتماعية مرموقة، كما ساعدته خبرته المهنية المعتبرة واحتكاكه بمجموعة من البائعين القدامى والمعروفين، بالدراية التامة بأحوال السوق وخباياه بقوله" :عندي 18 سنة نبيع "...كما يؤكد المبحوث على اهمية فضائه التجاري الذي يصرف فيه سلعته وأنه يقوم بمجموعة من السلوكات العنيفة للمحافظة عليه كقوله" :إذا صبت واحد في la place نقولو بعد وإذا كان ما يعرفنيش نوضها معاه "...وهذا يعني أنه يسلك سلوكات غير سوية وعدوانية من أجل الحصول على الثروة ويحقق المكانة المرموقة، فالغاية تبرر الوسيلة.

كما يبدو أن المبحوث يولي أهمية بالغة للحيز الجغرافي الذي يصرف فيه سلعته بحيث يختار المكان المميز والذي يلتقي فيه كافة التجار والزبائن مستغلا علاقاته المختلفة مع التجار الآخرين والمكاسين ، بالمقابل نجد تجار آخرين يحاولون السيطرة على هذا الفضاء والحيز التجاري ، نتيجة إحساسهم بالظلم في توزيع أماكن البيع والشراء مما يدفع بهم إلى محاولة تغيير هذا الوضع ، وإبراز أنفسهم في هذا السوق ، وهذا ما قد يؤدي إلى ظهور صراع حول هذا الفضاء التجاري ، سواء كان مباشرا داخل السوق بمختلف التصرفات والسلوكات العنيفة بالكلام الفاحش ، الاعتداء

الجسدي ، الجرح .....وغيرها ، أو غير مباشر كمحاولة تحريض التجار الآخرين حول هذا التاجر ، أو حتى الإنقاص من قيمة ونوعية سلعة هذا التاجر حتى لا يقتنيها المستهلكين ،لكن هذا التاجر الذي يحظى بمجموعة من الامتيازات داخل السوق، منها الفضاء التجاري المميز ، وعلاقته المختلفة مع التجار الآخرين والزبائن يحاول إبقاء الوضع لصالحه ، وذلك بدفع بعض المال للمكاسين حتى يحفظوا مكان تواجده داخل السوق ، وإبرام مجموعة من التكتلات التجارية مع التجار الآخرين ذوي السلطة العرفية داخل النسق الاجتماعي ، أو المعاملة بالمثل أي اللجوء إلى السلوكات العدوانية و العنيفة.

تحليل الحالة(05)

تبين لنا أن المبحوث يعيش في أسرة متوسطة الحال، وذلك نتيجة قدمه في مهنة التجارة، وامتهن بيع الأغنام والأبقار بسبب المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها، بقوله" :عندي 29 سنة نبيع ونشري غنم وبقري...،كما يتبع المبحوث أساليب إرضاء وكسب الزبون كقوله" :الشاري على حساب السلعة والسومة."...

كما يركز على الفضاء التجاري المميز وهو بداية السوق، وهذا حتى يظهر سلعته بشكل جيد، كما يسمح له بمعرفة سعر السوق وتحولاته، بقوله":نخير la placeاباينة وخاصة البدية...يشوفها مليح "...غير أنه في حالة وجودشخص آخر في مكانه فإنه يتضمر ويصدر منه سلوك عدواني وعنيف بقوله":كي نصيب واحد في la place ما يعجبنيش الحال ونشريهالو "... وهذا ما يدل مدى تأثير توزيع الفضاء التجاري المميز وإقبال التجار على السلوكات العنيفة والإجرامية حيث بحكم الخبرة الطويلة في الأسواق المختلفة ومعرفته التّامة بأحوال السوق ، والأوقات التي تزيد وتنقص فيها أسعار السلع ، أصبح لديه زبونية كبيرة في منطقته أو المناطق

الجغرافية الأخرى المجاورة ، بحيث أي سوق يذهب إليه إلا ويحصل على فضاء يتماشى ونظرته الواسعة داخل السوق ، فمثلا حينما يريد بيع الخروف والعجل يختار مكان معين يتماشى مع طبيعة السوق والمناسبة الزمنية التي يصادفها ففي الأعياد والمناسبات يختار بداية السوق من أجل أن القاصد للسوق من الزبائن يظهر له من الوهلة الأولى ، عكس عندما يكون بصدد بيع البقرة الحلوب يختار وسط السوق ، وذلك لعدم معرفته بالثمن النهائي لها ،بالإضافة في غالب الأحيان يشترك مع تجار آخرين في امتلاك هذه البقرة ، وهذا من اجل التأثير وجذب المشتري ، وبالتالي بيع هذه السلعة بفائدة معتبرة .

لكن يحدث في بعض الأوقات أن يجد التاجر أحد مكانه ، لعدم علمه بصاحب هذا الحيرز التجاري ، أو محاولة السيطرة عليه بإيعاز من مجموعته التجارية التي يعمل معها ، مما قد يؤدي إلى ظهور العديد من السلوكات العنيفة والعدوانية ، كالسب والشتم ، الضرب أو الدخول في عداءات غير منتهية بين هذه التكتلات التجارية المختلفة الأمر الذي يؤدي إلى وجود حالات غير منتهية من الاعتداءات داخل السوق

تحليل الحالة(06)

اتضح من خلال مقابلتنا للحالة أن المبحوث يسكن في منطقة جغرافية تمتاز بقربها من وسائل النقل ووقوعه بالقرب من السوق، وخبرته المهنية المعتبرة هي 15 سنة، كلها عوامل ساعدت المبحوث على التحكم في كمية ونوع وسعر السلعة التي يبيعها، ضف إلى ذلك اشتراكه مع أصول اجتماعية لها تأثير في التعاملات التجارية بقوله ":عندي 19 وأنا نبيع في هذه ...Laplace ونخدم مع"..une clique.

كما يستعمل المبحوث أساليب اللين وكسب ثقة الزبائن، والثقة الكبيرة التي يتميز بها وهذا نظر لمعرفته لجل خبايا السوق ويسافر لأغلب الأسواق الكبيرة والتي يأتي إليها من جميع المناطق غير أن هذا لم يمنعه من استعمال لبعض الطرق غير الشرعية من أجل الحصول على المكانة الاجتماعية المرموقة والتي أصبحت بمثابة هاجس يهدد البناء الاجتماعي ككل، هذا بالإضافة إلى الحيز أو الفضاء التجاري الذي يصرف فيه سلعته والتي غالبا ما يحدث فيها مناوشات وكلام عنيف وحتى يمكن أن تصل إلى الضرب، وهذا ما يدل على أهمية الفضاء التجاري عند التجار كقوله" :إذا صبت واحد في la place نقلعو منها"...كما ظهر من اتصالنا بالمبحوث والاطلاع على المنطقة الجغرافية التي يسكن فيها وأحواله، أنه كثير التنقل حول جل الأسواق التي تبيع الخضر بالجملة والتجزئة

كما ساعده على امتلاك فضاء تجاري مميز يصرف فيه سلعته باعتباره من أكبر الفلاحين ولممولين للخضر ، وهذا بالاشتراك مع عدد كبير من التجار من مختلف مناطق الوطن ، كلها عوامل سمحت لهذا التاجر وجماعته التجارية باحتلال مواقع داخل السوق ، لكن هذا رغم هذه الظروف المساعدة على تحقيق الربح السريع والمكانة المرموقة داخل الوسط التجاري ، إلا أنه لم يمنع من محاولة تجار آخرين السيطرة على هذا الفضاء التجاري والانفراد به ، ووجود صراع حول هذا الفضاء التجاري فهذا يدل على أنه أحد عناصر القوة التي بفضلها يصبح هذا التاجر ذو مكانة اجتماعية متميزة ، وسلطة نافذة داخل هذا السوق .الأمر الذي يؤدي وجود مختلف أوجه السلوكات العنيفة والعدوانية حول هذا المكان ، من سب وجرح وحتى اعتداءات بالأسلحة البيضاء ، وما أخبرنا التاجر وما عايشناه من خلال تنقلاتنا المختلفة للأسواق ، حيث ذهب تاجر ضحية ، حينما وجه له تاجر آخر طعن بخنجر ، وهذا بسبب صراع حول مكان يبيع فيه ، وهذا خلال شهر رمضان.

تحليل الحالة رقم(07)

تبين أن المبحوث يعيش في أسرة ميسورة الحال، حيث ورث نشاطه التجاري عن أبيه ويتمتع بخبرة واسعة في الأسواق لمدة 15 سنة وهذا ما جعله يتحكم في نوع السلعة التي يبيعها وسعرها، كقوله" :عندي مدة كبيرة وأنا نبيع ونشري خضرة"...، كما أنه شخص يعرف كيف يكسب المشترين والزبائن وهذا من خلال طرق المعاملة، غير أنه نتيجة للحاجات ومتطلبات الحياة المختلفة يلجأ إلى طرق غير شرعية لبيع سلعته وهذا بالتعاون مع جماعته التجارية، الغش، التفاهم مع المكاس من أجل حجر حيز تجاري مميز، بقوله" :القمارقي هو اللي يخير لي ...la place نحوزوا إذا لقيت واحد في "...la place كلها مؤشرات تبشر بظهور أوجه مختلفة للسلوكات العنيفة*والعدوانية داخل السوق* ، حول مكان عرض السلع وبيعها بين التجار . ضف إلى ذلك فإن الفضاء التجاري المميز يعطي للتاجر إمكانية فرض السعر الذي يتناسب مع الجو العام للسوق فبعض الزبائن يرتاد أمكنة معينة ليقتني السلع ، دون التوغل في أعماق السوق نظرا لضيق وقته أو لديه انطباع عام أن داخل السوق لا توجد سلع ذات جودة عالية ، أو لتفادي الزحام ووجود النشالين يستغلون الفرص للسرقة ، كلها عوامل ترجح فضاء تجاري على آخر، مما يزيد الصراع حول هذا الأخير ، حيث كل طرف يحاول السيطرة عليه، وبالتالي ضمان أكبر عدد ممكن من المستهلكين الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث نزاع أو شجار حول هذا المكان ، مستغلا الحماية التي يتلقاها من التجار أو انحياز المكاس له ، أو توارثه عن أبيه ، ولهذا تكثر السلوكات العنيفة والإجرامية حول امتلاك الفضاءات التجارية المناسبة في كل سوق وحسب الفترة الزمنية .

تحليل الحالة رقم(09)

تبين أن المبحوث عاش في أسرة فقيرة ومنطقة جغرافية نائية دفعه إلى البحث عن أي مهنة يوفر بها حاجاته الأساسية، وهذا ما دفعه إلى امتهان تربية المواشي وبيعها.

كما أن المبحوث نتيجة للأوضاع المعيشية المزرية التي يمر بها يبحث على تحقيق الربح السريع وتحصيل الثروة حتى ولو بالطرق غير الشرعية مثل الكذب، التضليل.

تركيز المبحوث على الفضاء التجاري الذي يصرف فيه سلعته وذلك باختيار مكان مناسب واستراتيجي، وهذا بحكم خبرته الطويلة في السوق، ومستعد لفعل أي فعل من أجل المحافظة على هذا الحيز المكاني، وهذا بارتكاب شتى صور الاعتداءات على التجار الآخرين ، ففي نظر هذا التاجر أن تواجده في هذا المكان حقه وأي مساس بهذا الحيز سيفقده السيطرة على السوق ، من خلال إبعاده بطريقة غير مباشرة .... التجاري المعمول به في منطقته الجغرافية التي يعيش فيها وبالتالي الإنقاص من الأصل الاجتماعي والتجاري الذي ينتمي إليه ، فهو لا يتردد في استعمال الطرق غير الشرعية لإثبات تواجده في السوق ، وحصوله على أكبر عدد ممكن من فائض الربح وتعويض أي خسارة يتعرض لها في أي سوق ، كما ساعدته خبرته الطويلة في الأسواق على فرض سلطته المعنوية داخل هذا السوق ، فالتاجر له نظرة واسعة حول أهم الفترات التي تزيد وتنقص فيها الأسعار وكمية السلع المتواجدة في الأسواق .

وعليه فأن التاجر يحاول اختيار الفضاء التجاري المناسب وطبيعة السوق والظروف المحيطة به، في المقابل نجد بعض التجار يحاولون غزو هذا السوق ، بما فيها مكان تواجده للبيع، الأمر الذي قد يؤدي إلى حالة من الصراع والتصادم اتجاه أي طرف يحاول الانفراد بهذا الفضاء التجاري المميز.

تحليل الحالة رقم(10)

المبحوث يعيش في أسرة متوسطة من حيث المستوى المعيشي، حيث ورث مهنة تربية وتسويق المواشي أبا عن جد، والصول الاجتماعية التي يقطن فيها، وهذا بحكم المنطقة الجغرافية النائية، بحيث تتوفر كل وسائل تربية المواشي من كلأ، ماء...

ضف إلى ذلك المكانة الاجتماعية التي يتمتع بها جعله يتحكم في تسويق الأغنام والأبقار وسعرها، بقوله ":عندي 30 سنة وأنا نبيع ...تعلمت مع واحد كبير وعروف"...

كما أن المبحوث يمتلك فصاحة وقوة إقناع بسبب تنقله المستمر في الأسواق، ويعطي أهمية كبيرة للفضاء التجاري الخاص به، ولا يقبل أحد من التجار يضع سلعته فيه، وتحدث سلوكات عدوانية حول هذا المكان بقوله" :نحاول نقنعو بالعقل بلي هذه la place toujours نحط فيها."

حيث أن امتلاك فضاء تجاري مناسب يسهل على التاجر معرفة السعر الحقيقي للسلعومختلف تقلبات السوق فمن خلال تواجده يرى السلعة الجديدة الوافدة للسوق ، ويحاول شراءها وبالتالي ضمان معرفة حجم السلع ونوعيتها ،ساعدته خبرته الطويلة في مختلف الأسواق الكبيرة فالمشتري أو الزبون له أماكن معينة يرتادها باستمرار لاقتناء أي نوع من السلع، حيث يوجد مكان يحوي سلعة ذات جودة ، وهذا من خلال العصبة التجارية التي تستحوذ عليه ، فمثلا خروف أولاد جلال لهم فضاء تجاري خاص بهم ، فأي زبون يريد شراء خروف في العيد يتجه مباشرة لهذا الحيز المكاني المعين . وهو ما يحز في نفوس التجار الآخرين الذين لا يملكون هذا الفضاء التجاري الواسع والمهم ، فيحاولون من خلال تكتلاتهم التجارية الاستحواذ على هذا الفضاء التجاري مما يقابله رد فعل التجار الآخرين ، وبالتالي ظهور أوجه مختلفة للعنف والعدوان من كلا الطرفين

حول من ينفرد بهذا الفضاء التجاري المميز والمستقطب لأكبر عدد ممكن من الزبائن ، وهذا ما أشارت إليه نظرية ردة الفعل الاجتماعي حول وجود فعل أو استفزاز وردة فعل مقابل له.

تحليل الحالة رقم(11)

عاش المبحوث في أسرة متوسطة الحال، حيث يقوم المبحوث بتربية الماعز وتسويقها وهذا نظرا لسكنه في منطقة جبلية وغابية تساعد على تربية الماعز، كما أن لديه خبرة مهنية تتجاوز 15 سنة بقوله ":نبيع المعز من مدة كبيرة "...وهذا ما أكسبه حنكة في كيفية التأثير في السوق وهذا من خلال الجماعة يبيع معها وكان المبحوث كثير الكلام وهذا من أجل جلب وكسب المشترين بقوله : "نتاع الغابة، وحنايا نبيعو في جهة وحدنا "...لإضافة إلى اختيار فضاء تجاري وهو وسط السوق وهذا لمعرفة تحولات السوق وأسعاره، وبفعل أي سلوك من أجل المحافظة على هذا الفضاء التجاري، وهذا بقوله" :نخير وسط السوق ...نحاوزو ونقلعو منها"...

حيث يركز التاجر على المكان المناسب الذي يضع فيه سلعته ، وهذا من أجل أن تظهر بشكل جيد ، فالتاجر يحكم خبرته الطويلة في ميدان التجارة ، وخاصة تربية الماعز وبيعها ، وهذا بالاشتراك مع مجموعة مختلفة من بعض المناطق ، يسيطر على نوعية سلعته وجودتها فالزبائن يقبلون على اقتناء سلعته خاصة في فصل الشتاء ، لما تحتويه من دواء لبعض الأمراض ، كل هذه العوامل مجتمعة جعلت من هذا التاجر يحتل مكانة اجتماعية مرموقة وسط البناء الاجتماعي الذي يعيش فيه ، مما اكسبه عدة امتيازات في مختلف الأسواق التي يقصدها للبيع وهذا بمساعدة جماعته التجارية التي يعمل معها ، فأصبح يحتل فضاءا تجاريا مميزا وهو وسط السوق ، ونظرا لهذا الموقع المتميز فكل تاجر يحاول الحصول عليه، مما ينشب شجار ومنازعات حوله سواء بالألفاظ أو بالضرب و الجرح،أو محاولة التأثير على الزبائن والمشترين أثناء بيع هذا التاجر

لسلعته ، وغيرها من أوجه العنف المختلفة ، هذا ما يدل على مدى ارتباط ما يقع من سلوكات عدوانية وعنيفة والحصول على فضاء تجاري داخل هذا السوق.(la place)

تحليل الحالة رقم(13)

يعيش المبحوث في أسرة متوسطة، حيث يمتهن مهنة فلاحة وبيع الخضر، وهذا بحكم المنطقة الجغرافية التي يسكن فيها، كما يتمتع المبحوث بخبرة مهنية معتبرة حوالي 19 سنة، وهذا ما جعله يتحكم في السوق، وحتى باستعمال أساليب عنيفة ويعرف ما هي الطرق التي يتبعها لكي يفرض سلعته في السوق والسعر الذي يريده وارتباط المبحوث بفضاء تجاري واحد ومميز بحكم أقدميته في السوق ...ما نصيبش واحد في ...la place نحاوزو "...فالمبحوث التاجر يحكم نوعية السلعة التي يبيعها وهي بيع الخضر ، وكذا خبرته الطويلة في مختلف أسواق الجملة ، يحتل فضاء تجاري ثابت ومستقر حتى يجلب أكبر عدد ممكن من الزبائن والمستهلكين وهذا طبعا بمساعدة مجموعة واسعة من تجار آخرين يشتركون في بيع هذا النوع من السلعة، لكنه أحيانا يصادف بعض التجار الآخرين يضعون سلعتهم في مكانه الخاص مما يؤدي إلى حالة من التصادم والصراع حول هذا الفضاء فغالبا ما يتجهون للمكاس للفصل بينهم، ونظرا للعلاقة الجيدة لهذا التاجر والمكاس ، فإن هذا الأخير يعطي الحق للتاجر القديم في هذا المكان ، أو أن التاجر يعطي للمكاس بعض الخضر لشراء ذمته، هذا الأمر لا يعجب التجار الآخرين ويحاولون تغيير هذا الوضع سواء بتعبيرهم بعدم رضاهم وهذا بالألفاظ العنيفة أو حتى محاولة الاعتداء على المكاس والتاجر على حد سواء ، أو يرفع شكوى ضد التجار المسيطرين على دواليب السوق، هذا ما يدل أن الفضاء التجاري يعد من أسباب انتشار السلوكات العنيفة والإجرامية داخل السوق.

تحليل الحالة رقم(14)

المبحوث يعيش في أسرة متوسطة الحال، حيث يمتهن بيع الأغنام والمواشي، وهذا بحكم المنطقة الجغرافية التي يسكن فيها، كما أنه بخبرة كبيرة في مجال السوق وهي 25 سنة بقوله : "عندي 25 سنة نبيع ونشري الزوايل."

والأمر الذي جعله يعرف كيف يتحكم في تصريف سلعته وبثمن مناسب وبأسلوب إقناع وحتى ولو بالكذب، التضليل، ، ومختلف المشاكل والسلوكات الإنحرافية التي تحدث بسبب هذا الفضاء التجاري بقوله" :أنا نخير la place مليحة ...واللي يدور فيها المشتري_." فكمية السلعة التي يبيعها التاجر والربح الذي يجنيه مرتبط بمدى اختيار المكان المناسب الذي يعرض فيه سلعته للبيع ، فبحكم المدة الكبيرة التي قضاها في الأسواق والعصبة الاجتماعية التجارية التي ينتمي إليها ، مكنه من الحصول على فضاء تجاري مناسب يتلاءم وطبيعة مهنته وهي تسويق الغنم وبيعها ، الأمر الذي جعله يختار حيز كبير في السوق بمعية جماعته ولكن بحكم أن الأسواق الكبيرة يأتي إليها من جميع المناطق ولكل منطقة جغرافية ثقافة فرعية خاصة بها تريد الاستئثار لوحدها بهذا الحيز ، وهذا ما أشارت إليه نظرية الثقافة الفرعية لكوهن و ميلر حول حدوث سلوكات عنيفة وإجرامية بسبب أن لكل جماعة تريد فرض سيطرتها على الجماعة الأخرى ، وهذا ما وجدناه في الأسواق الكبرى فكل عصبة من التجار تريد الهيمنة وغزو السوق لوحدها بما فيها كمية السلعة وسعرها ، وتوزيع الفضاءات التجارية داخلها .هذا ما أدى إلى وجود جميع أنواع العنف والعدوان في السوق ، والتي كان توزيع الفضاء التجاري أحد مسبباتها الأساسية.

2-3-6 التحليل والتعليق على الحالات السابقة العرض حسب الفرضية الثانية" توجد علاقة بين الأصول الاجتماعية للتجار وامتلاك فضاء تجاري مميز."

بينت الدراسة التحليلية للحالات الرابعة عشرة السابقة العرض أنه على مستوى الفرضية الثانية وهي(1) :،(2)، (5)، (6)، (7)، (8)، (9)، (10)، (11)، (12)، (13)، (14) ، فجل الحالات بينت وجود علاقة بين الأصول الاجتماعية للتجار وامتلاك فضاء تجاري مميز حيث أنهم بفضل انتماءهم إلى مكانة اجتماعية مرموقة وتكتلات جماعية فيما بينهم أصبحوا يسيطرون على السوق وهذا من خلال الفضاء التجاري المميز الذي يصرفون فيه سلعتهم مقابل التجار الآخرين الذين لا ينتمون إلى أي أصل اجتماعي معروف، كما أنهم يتحكمون في كمية السلعة وتحديد سعرها في السوق غير مبالين بالتجار الآخرين.

وهذا ما ذهب إليه العالمين بارك وبرجس Park et Burgess في نظريتهما الأيكولوجية حيث صاغا مفاهيم السيطرة والغزو والإحلال على منطقة جغرافية معينة، إضافة إلى المكانة الاجتماعية المتدنية وعلاقتهم بالسلوكات الانحرافية والعنيفة والاجرامية.

إن السوق بطبيعته يجمع بين أمرين متلازمين لاينفكين عن بعضهما ، الفضاء التجاري والفضاء الجغرافي ، فالسوق حينما ينشأ يأخذ لنفسه بعدا جغرافيا ، وكثيرا ما يأخذ اسمه من جغرافية المكان وفي أكثر الحالات يؤثر الفضاء الجغرافي للسوق على النشاط التجاري . فنجد التجار الذين ينشطون وفي هذه الاسواق يعكسون ما يرخص لهم البعد الجغرافي للسوق من مواد وسلع ومبادلات وعليه وخاصة من هذه الدراسة فقد تبين لنا أن الاصل الجغرافي للتجار الذين التقيناهم له دلالة سوسيولوجية قوية من حيث أنه ساعدهم على أن يمارسوا تجارتهم بالوراثة وليس بالاحتكار وأن رؤوس الاموال التي يديرونها هي أموال عائلية وعوائد الارباح التي يديرونها يعاد استثمارها في الوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه كما يسمح لهم من تدعيم الاقتصاد العائلي الذي

يتسم بحالة من التضامن والمؤازرة وتوريد الاموال بين أبناء المنطقة الواحدة وهكذا يتحول النشاط التجاري المتنوع من ترسيم الهوية الاجتماعية للفضاء الجغرافي وكلما أدير هذا النشاط بنجاعة كلما ترك نتائج مدعمة للتضامن الاجتماعي في هذا الوسط الجغرافي .

تحليل الحالة رقم(01)

بينت أقوال المبحوث أن الأصل الاجتماعي الذي ينتمي إليه علاقة بالفضاء التجاري المميز الذي يصرف فيه سلعته كقوله" :واه la placeعندها سبة باه وليت مسبب وتعلمتها من واحد قديم "...وهذا ما أدى به إلى الاعتزاز بمكانته الاجتماعية المرموقة، وحتى أن جماعته التي يعمل معهم يستغلون هذه المكانة الاجتماعية وإحلالهم على مساحة كبيرة من السوق بقوله" :كاين جماعة نخدم معاهم_"...

حيث ساعدهم انتماؤهم القبلي والاجتماعي الذي ينتمون إليه في حصولهم على عدة امتيازات مهمة داخل النطاق الجغرافي الذي ينحدرون منه، سمح هذا الأصل الاجتماعي على امتلاكهم سلطة معنوية عرفية ، يديرون من خلالها قانون العرض والطلب ، وساعدهم حضورهم الدائم في السوق واطلاعهم على كل أحواله ومعرفتهم لأهم المتغيرات التي تؤثر في زيادة سعر السلع وكميتها ، عكس التجار الآخرين الذين لا ينتمون لأي أصل اجتماعي أو عصبة تجارية والذي يكون حضورهم عشوائيا وبالتالي لا يملكون فضاء تجاري مستقر وهام ، بل ينتهي بهم المطاف في أي مكان من السوق وهو ما ينعكس على تعاملاتهم التجارية.

وعليه يلعب الأصل الاجتماعي والعصبة التجارية التي ينتمي إليها التاجر في امتلاك الفضاء التجاري المميز ، وبالتالي ضمان الاستحواذ على زبونية كبيرة داخل السوق.

تحليل الحالة رقم(02)

الحالة ينتمي إلى أصل اجتماعي يتميز بمعرفته التامة بكل أحوال السوق، وما الدوافع التي تؤثر في سعر السلعة، وما مدى علاقة هذا الأصل الاجتماعي المعروف وامتلاك فضاء تجاري يصرف فيه سلعته، حيث يملك في كل منطقة جغرافية مع جماعته مكان يضع فيه سلعته بقوله":تعلمتها من واحد يعرف الحرفة ...نخدم مع أربعة نتاع الناس."...

كما ان الفضاء التجاري المميز الذي يملكه التاجر داخل السوق ، يعطي دلالة واضحة بأن هذا التاجر ينتمي إلى أصل تجاري معروف ومهم داخل النسق الاجتماعي العام للمنطقة الجغرافية التي يسكن فيها ، أو ما يجاورها ذلك أن هذا الحيز المكاني يبقى شاغر في حالة عدم ذهاب هذا التاجر للسوق ، ساعده على ذلك علاقاته الواسعة بما في ذلك المكاسين ، وهو ما لم نلمسه عند بعض التجار الآخرين والذين يجدون صعوبة في إيجاد مكان ملائم يعرضون سلعتهم للبيع ، وهذا نظرا لعدم حضورهم الدائم للسوق ، وانتمائهم لأصول اجتماعية متدنية ، وقلة الزبائن لديهم ، لعدم معرفتهم لهؤلاء التجار الجدد ، واحتمال وجود عيب في سلعتهم ، عكس التجار ذوي الأصول الاجتماعية المعروفة الذين يضمنون لزبائنهم وجود أي عيب في سلعتهم ويعطوا لهم متسعا من الوقت في إتمام ما تبقى من المال للسلعة التي باعوهم إياها ، وعليه فإن التاجر الذي ينتمي إلى أصل اجتماعي معروف تكون لديه الأفضلية في المكان المستقر أو الفضاء التجاري المميز داخل السوق ، وبالتالي يكون له دور في التحكم في السوق.

تحليل الحالة رقم(05)

يؤكد المبحوث مدى علاقة الأصل الاجتماعي الذي ينتمي إليه وحصوله على فضاء تجاري مميز على حساب التجار الآخرين الذين ينتمون إلى أصل اجتماعي معروف، إضافة إلى دور المنطقة الجغرافية في تحديد نشاطه التجاري، حيث يقول":نربو المال والغنم ونسبو فيهم "... واستعماله أساليب الإقناع والحوار من أجل كسب المشترين وبيع سلعته بالسعر الذي يفرضه بقوله : "السلعة المليحة تبيع روحها، ونتاع بارة "كما يفتخر بانتمائه إلى جماعة من التجار يتحكمون في السوق وهذا من خلال الفضاء التجاري الذي يحتلونه بمفردهم .لقوله" :عندي جماعتي نخدم معاهم"...

تحليل الحالة رقم(06)

المبحوث يعطي أهمية كبيرة للمنطقة الجغرافية التي يقطن فيها، والأصل الاجتماعي الذي ينتمي إليه، ودورهما في نشاطه التجاري بفضل مساهمتهما في جعله تاجر معروف وامتلاكه لفضاء تجاري مميز بقوله":وعندي شاري بزاف ونخدم معune clique ، وحنايا نهبطو ونزيدو في السومة "...فالتاجر المبحوث من خلال طريقة كلامه وتحدثه باستمرار على المنطقة التي ينحدر منها يتبين الدور الذي لعباه في امتهان هذا التاجر لمهنة التجارة الخاصة في الأسواق الكبرى والتي يتعامل مرتدوها بعدة اعتبارات، منها أن يكون التعامل على أساس المعرفة والعصب التجارية ، والديمومة لا على أساس مدة زمنية قصيرة ، فالتاجر الذي ينتمي إلى أصل اجتماعي مميز يُتعامل معه تعامل خاص ، فمثلا إذا اشترى هذا التاجر أي سلعة فإنه لا يعطي ثمن ما يشتريه إلا بعد مدة زمنية معينة ، ويكون على دراية بالثمن الحقيقي للسلعة ، عكس التاجر غير معروف الذي يعطي ثمن ما يشتريه آنيا ، كما أن التاجر ذو الأصل الاجتماعي المعروف يكون له مكان خاص

به يصرف فيه سلعته، وأي شيء يريد هذا التاجر فعله مع عصبته التجارية ينطلق من هذا الحيز المكاني الخاص بهم ، سواء الزيادة في الأسعار أو الإنقاص منها . كلها معطيات تدل على أهمية امتلاك الفضاء التجاري لدى أصحاب التجار ذوي الأصول الاجتماعية المتميزة داخل البناء الاجتماعي العام ، والسوق بصفة خاصة ، مما يدل على تأثير الجماعة الاجتماعية التجارية في حصول أفرادها على امتيازات متعددة منها الفضاء التجاري المميز والتحكم في السوق.

تحليل الحالة رقم(07)

تبين أن المبحوث ورث مهنته التجارية عن أبيه، وأن هذا الأب ينتمي إلى أصل اجتماعي له تأثير في تجارة الخضر والفواكه بالسوق، حيث يحتل فضاء تجاري مهم وله زبائن ومشترين من مختلف المناطق، حيث جاء بعده ابنه استغل هذا الفضاء التجاري بحكم انتماءه لهذا الأصل الاجتماعي المعروف، بقوله":كان بابا يبيع الخضرة في هذهla place وأنا تبعتو ...كاين جماعة نخدم معاهم ."فالمبحوث التاجر بفضل الأصل الاجتماعي الذي ينتمي إليه أصبح يتمتع بمكانة اجتماعية مرموقة وسط المحيط التجاري الذي يبيع فيه سلعته ، كما ساعده على الانضمام إلى عصبة تجارية تتحكم في زمام السوق، بفضل تواجدها المستمر والطويل في جميع الأسواق الكبيرة وبالتالي حصوله على عدد كبير من الزبائن والمشترين، لأن هذا الأخير لا يقتني سلعته من أي تاجر غير معروف بل يبحثون عن التجار المعروفين ، والذين بإمكانهم توفير السلع ذات الجودة العالية وبالسعر المناسب، ويقترضوا منهم السلع لعدة أيام، وهذا مالا يجدونه عند التجار الآخرين . وكل هذا بفضل تواجدهم الدائم في السوق وفي مكان تجاري معين .

وعليه فالأصل الاجتماعي يتيح للتاجر عدة امتيازات في السوق ، لعل أهمها هو الفضاء التجاري المميز الذي يصرف فيه التاجر سلعته.

تحليل الحالة رقم(08)

تعصب المبحوث لأصله الاجتماعي والمنطقة الجغرافية التي يسكن فيها، سمحت بامتهان هذا المبحوث لتجارة الأغنام، كما أصبح يتمتع بشهرة كبيرة والكثير من الزبائن، وهذا من خلال امتلاكه فضاء تجاري مميز مع جماعته التجارية حيث يقول la place" :عندها دور في الحرفة نتاعي ...وحتى نخدم معاهم يجيبولي مشترية ...وعندنا la place مليحة نبيعوا فيها "فالتاجر الذي لا ينتمي لأي عصبة اجتماعية أو أصل اجتماعي معروف، لا يمكنه الاستمرار طويلا في مهنة التجارة ، ويصبح نشاطه التجاري متذبذبا بفعل قلة الزبونية لديه ، وحضور غير الدائم في السوق ، وعليه فهذا التاجر لا يستقر في حيز مكاني في السوق ، بل يعرض سلعته في أي مكان يجد فيه متسعا من المكان ، هذا ما يعرضه لعدة تصرفات وسلوكات عنيفة داخل السوق ، عكس التاجر الذي ينتمي لأصل اجتماعي معروف، فجميع التجار يعرفونه، فلا يتجرأ أي تاجر على فضائه التجاري الذي يصرف فيه سلعته ، بل لديه عصبة تجارية تحميه وتدافع عنه في حالة تعرضه لأي سلوك معاد وعنيف ، ومنه نستخلص أن امتلاك الفضاء التجاري المميز الذي يحتله أي تاجر يرتبط بمدى انتماء هذا التاجر لأصل اجتماعي مؤثر في المجتمع وفي السوق بصورة خاصة.

تحليل الحالة رقم(09)

يركز المبحوث على الفضاء التجاري المميز الذي يصرف فيه سلعته، حيث يختار نقطة التقاء جميع الزبائن والمشترين وحتى يتعرف على تحولات الأسعار في السوق حيث يقول : la place"عندها سبة باه وليت مسبب، ونخدم معune clique كبيرة ...أنا وجماعتي ."وهذا

بفضل انتماءه لأصل اجتماعي كبير، كما أنهم يتحكمون في السوق من حيث الكمية والنوعية والسعر.

ويتضح أن المبحوث ينتمي إلى أصول اجتماعية بارزة، وهذا من خلال حصوله على فضاء تجاري مميز يصرف فيه سلعته، وتحكمه مع جماعته في أحوال السوق، وكيفية جذبه للمشترين والزبائن من خلال امتلاكه قوة إقناع والتفاهم الكبير مع جماعته، حيث يقول " :نعم la placeاللي نسكن فيها عندها سبة ...وشتركت مع une clique كبيرة... نتفاهمو نتحكمو في السوق ...الجماعة اللي نبيع معها "...كلها أمور تدل أن هذا المبحوث يستغل انتماءه لأصل اجتماعي في امتلاك فضاء تجاري، عكس التجار الآخرين الذين لا ينتمون لأي أصل اجتماعي معين ، حيث تقل لديهم إمكانية الحصول على فضاء تجاري مميز يصرفون فيه سلعتهم ، الأمر الذي يعود بالسلب عليهم، من خلال قلة الزبائن والمشترين المقننين لسلعتهم، في حين أن التجار الذين ينحدرون من أصل اجتماعي مهم تزداد فرص التحكم في السوق وفضاءاته مما يدل على مدى أهمية الأصل الاجتماعي في تحديد المركز والدور الاجتماعي في السوق وباعتبار الفضاء التجاري المميز أهم عنصر في النسق العام للسوق ، فإنه كلما استحوذ التاجر على حيز مكاني مميز داخل السوق ، كلما ازداد عدد الزبائن وبالتالي التحكم في السوق ، وهذا بالطبع مع مساندة جماعته الاجتماعية التجارية التي يعمل معها .

تحليل الحالة رقم(10)

يعترف المبحوث لدور المنطقة الجغرافية، والجماعة التجارية التي ينتمي إليها في اختيار بيع الأغنام والأبقار، وكذا امتلاكه لفضاء تجاري مميز يصرف فيه سلعته، حيث يبيع بكل أريحية وبالثمن الذي يناسبه، حيث يقول" :والجهة اللي نسكن فيها نربو ونبيعو ...وجماعة كبيرة."

كما يملك أسلوب التأثير في الزبائن والمشترين، حيث يقول " :نبيع بالكريدي la ... garantie"، سلعته السوق، وكذا الحيز الذي يبيع فيه نحو قوله" :قاع اللي يتسبب في الزوايل يخدمو"groupe/groupe ، حيث تبرز مدى أهمية الأصل الاجتماعي والانتماء العشائري في حصول التاجر على عدة امتيازات مهمة داخل النسق العام للسوق ، وهو ما ينعكس إيجابا على التاجر من خلال ارتفاع عدد الزبائن المقتنين لسلعته .

كما تساعد الجماعة التجارية التي يعمل معها على بسط نفوذهم على السوق ، سواء من حيث الكمية المعروضة للبيع أو نوعيتها وسعرها ، وهذا مالا يملكه التجار الآخرين الذين لا ينتمون لأي أصل أو عصبة اجتماعية معينة ، والذي يقتصر حضورهم في السوق على أيام معينة في الشهر ، وهو ما يعيقهم على الحصول على فضاء تجاري مميز يصرفون سلعتهم فيه . وعليه يلعب الانتماء القبلي والعشائري، وتكوين عصب تجارية نافذة داخل السوق على الحصول على عدة امتيازات مهمة داخل السوق لعل أهمها الفضاء التجاري.

تحليل الحالة رقم(11)

تبين أن المبحوث ينتمي إلى أصل اجتماعي معروف، وهذا بحكم المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها، حيث يقول" :المعيز ترعى في الغابة ...كاين جماعة قوية تخدم معاهم "...هذا ما يسمح للمبحوث بأخذ أسبقية على تجار آخرين بحصوله على فضاء تجاري مميز يصرف فيه سلعته، وبالسعر الذي يفرضه المبحوث، كما يتمتع المبحوث بقوة شخصية وسهولة إقناع المشترين والزبائن، وهذا لخبرته الطويلة في السوق وتنقلاته لجميع الأسواق، وهذا بقوله" : حنايا نتحكمو في السوق...نحاول نربح المشترية...يشرو بكثرة."، فإن أي تاجر يمتهن مهنة التجارة لابد له من مصادر قوة تدعمه ، سواء معنويا أو هذا معرفة وتشهير بسلعته أو ماديا، ويخص الجانب الكمي

للسلعة أو المال في حالة وقوعه في الخسارة ، وهذا ما ذهبت إليه نظرية المصادر، والتي فحواها أن لكل فرد من المجتمع الذي يعيش فيه مجموعة من المقومات والمصادر تسهل له الاندماج في المجتمع والحصول على مركز اجتماعي معين .

وعليه فإن الانتماء إلى أي أصل اجتماعي يساعد الفرد على تقوية مكتسباته المعنوية والمادية ، وباعتبار التاجر فرد في المجتمع ، فلا بد له من الانضواء تحت تكتل أو عصبة تجارية يعمل معها، وتحمي امتيازاته في السوق حيث يعتبر الحصول على فضاء تجاري مميز أهم مكتسب في السوق ، وهذا من أجل الحفاظ على تواجده المستمر في العملية التجارية.

تحليل الحالة رقم(12)

يتضح أن المنطقة الجغرافية التي يقطن فيها والأصول الاجتماعية التي ينتمي إليها تأثير بالنشاط التجاري الذي يمارسه، وهذا بقوله la place" :التي نسكن فيها سبة باه وليت نبيع ... وكاين جماعة حنايا نخدمو مع بعض"، كما سمحت له المكانة المرموقة التي يتمتع بها باحتلال فضاء تجاري مميز يصرف فيه سلعته بقوله" :السلعة المليحة جودة عالية ...كاين جماعة من الشرق يدو علينا ...وبالسومة التي تخرج عليا ...حاكمين السوق نتاع الداموس ."كلها مؤشرات تدل على مدى علاقة المنطقة الجغرافية والأصل الاجتماعي الذي ينتمي إليهم بحصوله على فضاء تجاري مميز يصرف فيه سلعته في السوق.

كما ساعدته الثقافة الفرعية التي ينحدر منها على تكوين عصبة تجارية قوية تبسط سيطرتها على الأسواق ، فهي التي تتحكم في موازين القوى داخل هذا الفضاء التجاري للأسواق حيث تواجه أي سلوك أو توجه يعارض ويخل بسلطتها العرفية ، الأمر الذي قد يؤدي إلى حالة من الصراع والتوتر تنشأ في السوق،حيث أن كل طرف في السوق يريد فرض هيمنته على السوق

وباعتبار توزيع الفضاء التجاري أمر مهم داخل السوق ، فإن الانتماء لأصل اجتماعي معروف وثقافة فرعية مهيمنة تساعد التجار على احتلال لهذه الفضاءات التجارية المهمة والمتميزة وبالتالي ضمان صرف السلع بكميات كبيرة وبسعر يناسب التاجر.

وهذا ما ذهبت إليه نظرية الثقافة الفرعية للعالمين كوهن و سيلين kohen et sellen حينما أشارا إلى الصراع الذي يحدث بين الثقافات الفرعية ضمن الثقافة الكلية ، وهنا تبرز علاقة المنطقة الجغرافية والأصل الاجتماعي بالحصول على فضاء تجاري مميز داخل السوق، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث صراع ونزاع حول الامتيازات المتاحة لجماعة تجارية أخرى، وبالتالي بروز مختلف السلوكات الإنحرافية والعنيفة داخل السوق.

تحليل الحالة رقم(13)

المبحوث يحوز على فضاء تجاري مميز واستراتيجي، وهذا نظرا لانتمائه إلى أصل اجتماعي معروف، حيث يقطن منطقة جغرافية ساعدته على فلاحة وبيع الخضر والفواكه بكل أنواعها، بقوله" :السلعة اللي راني نبيع فيها على حساب ...la place ونتفاهمو مع صحابي " إضافة إلى سهولة التنقل في الأسواق، وهذا ما أكسبه مركز اجتماعي معروف في السوق، كما أن المبحوث يعتز بالجماعة الاجتماعية التجارية الواسعة الانتشار عبر جميع أسواق الجملة، بحيث أن هذه الأخيرة تهيمن على موازين العرض والطلب ، وبالتالي ضمان الفائدة المطلوبة من بيع السلعة فالتاجر يختار أنجع السبل من أجل الوصول إلى تحقيق أعلى المكاسب حيث يعد اختيار الفضاء التجاري المناسب مع حماية العصبة التجارية التي يعمل معها لصرف سلعته من بين الوسائل التي يستخدمها التاجر لتحقيق الهدف ، وهذا ما أشارت إليه نظرية الاختيار العقلاني فالفرد يفاضل

بين ما يجنيه ويحققه وبين ما يخسره فهو يحاول الحصول على أكبر عدد ممكن من الفائدة وتجنب أقل عدد ممكن من الخسارة.

وعليه فالتاجر يستغل كل طاقاته وإمكانياته ليصبح عنصر قوة فاعل في العملية التجارية التي تحدث في السوق ، حيث يعد الأصل الاجتماعي والانتماء الجغرافي والثقافي إحدى أهم العوامل التي تعطي القوة والسلطة داخل النسق العام للمجتمع ، والسوق بصفة خاصة ، فبفضلها يستحوذ على فضاء تجاري هام ومميز يصرف سلعته فيه .

تحليل الحالة رقم(14)

يعترف المبحوث بأثر أصوله الاجتماعية والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها في حصوله على الفضاء التجاري المميز، وكذا الأساليب التجارية التي يتبعها المبحوث من أجل إقبال المشترين والزبائن على سلعته بالتعاون مع الجماعة التي يبيع معها كقوله " :أفرض سلعتي بالعقلية ...سلعة مليحة ومحروزة ...والمفاهمة مع بعضينا البعض "...حيث تعتبر الثقافة الفرعية التي ينتمي إليها المبحوث كأحد أبرز العوامل التي مكنته من أن يصبح أبرز التجار في المنطقة التي يسكن فيها والمناطق المجاورة لها ، فالتاجر حينما يعرض سلعته للبيع(الماشية)، فإن المشترين والزبائن يأخذون بعين الإعتبار الشخص الذي يتعاملون معه، فإن وجدوا في السلعة أي عيب أو عاهة فإنهم يقومون بإعادة هذه السلعة ويأخذون أموالهم ، وباعتبار هذا التاجر يشغل فضاء تجاري معين ومعروف ودائم الحضور، فإنه بالطبع يعيد لهم نقودهم عكس التاجر الذي يكون حضوره متذبذبا، حيث يبيع في مكان وجد فيه فراغ، كما يشغل هذا التاجر الذي ينتمي إلى أصل اجتماعي معروف هذا الفضاء التجاري مع مساعدة العصبة التجارية التي يعمل معها على

محاولة السيطرة على فضاءات أخرى ، وهذا من أجل تحديد كمية السلعة وسعرها مع ما يتناسب وهدفه في السوق .

وعليه فإن الاستحواذ على الفضاء التجاري راجع بالدرجة إلى المكانة والأصل الاجتماعيين الذين يشغلهما هذا التاجر في النسق العام للمجتمع.

6-3-3 التحليل والتعليق على الحالات السابقة العرض حسب الفرضية الثالثة

تساعد السلطة العرفية احتكار بعض التجار للسلع وفرض سلوكات عنيفة في تصريف سلعتهم داخل السوق

بينت الدراسة التحليلية للحالات الرابعة عشرة السابقة العرض أنه على مستوى الفرضية الثالثة وهي(1) :،(2) ،(3) ،(4) ،(5) ،(6) ،(7) ،(8) ،(9) ،(10) ،(11) ،(12) ، (13) (14)،فكل الحالات بينت إلى لجوء السلطة العرفية إلى الممارسات التجارية العنيفة على التجار الآخرين وهذا من أجل السيطرة على السوق .

من الناحية السوسيولوجية نفهم بأن إحتكار السلع من قبل تجار الأسواق هي آلية من آليات تكديس رؤوس الأموال فالإحتكار نفسه كآلية للتحكم في السيولة النقدية يسمح للتجار من تكديس السلع المختلفة والرفع من أسعارها لاحقا الأمر الذي يؤدي الحصول تدوير رأسي لرؤوس الأموال لدى من يرغب في شراء السلعة المحتكرة ، وهكذا تستمر عملية الاحتكار المترافقة برفع الأسعار من الدرجة التي تخلق حالة نزيف المال المدخر لدى العائلات الراغبة في اقتناء هذه السلع عوض أن يقوم هؤلاء التجار بتكسير طوق الاحتكار ،والتخفيض من الاسعار المرتفعة مع اتاحة امكانية اقتناء العائلات لهذه السلع فانهم يستمرون في تدوير رأسمال بطريقة رسمية وهو ما يعني

في نهاية المطاف نشوء طبقة احتكارية من التجار تتحكم في رؤوس الاموال وطبقة فقيرة تفتقد رؤوس أموالها بسقوطها في شبكة هؤلاء المحتكرين فيتحول الفارق الاجتماعي إلى حالة من الصراع والصراع فيتسبب ذلك نشوء سلوكات عنيفة وعدوانية بين الطرفين العائلات المشرفة الباحثة عن الاموال والتجار الباحثين عن الربح لاحتكار السلع ، وذلك يصير الاحتكار عامل نسبي في ظهور السلوكات العنيفة على مدى أوسع بالنظر لتضرر الكثيرين منها .

تحليل الحالة(1)

تبين من خلال مكوث المبحوث في السوق إلى نشوب مختلف السلوكات العنيفة والعدوانية كالسب والشتم، الضرب حيث يقول" :تصرى بزاف المشاكل في السوق...ندخل فيها ...متحاميين عليه يضربو غفلة ."كما أن العلاقة المتوترة بين المبحوث والمكاس الذي يحاول ضبط السوق والعدل بين جميع التجار إلى ظهور الشجار والمشاكل بين التاجر والمكاس، حيث يقول" :العلاقة اللي بيناتنا هي الدراهم ...ما يخلينيش ندخل ...وتنوض بينتنا مدابزة "وهذا نظرا إلى ردة الفعل من قبل التجار الآخرين الذين يحاولون إلى اللجوء إلى هذا المكاس من أجل المساواة بينهم وبين أصحاب النفوذ والتكتلات التجارية التي تحدث داخل السوق، ولم يسلم من هذه السلوكات العنيفة حتى الزبائن، والذي لا يعجبه الأمر، ويصدر منه سلوكات انحرافية وعنيفة خاصة عند ندرة وغلاء السلعة، حيث يقول" :يتفاتن معايا ...يسبب ...وقاع ما يعجبوش الحال."...

ويتضح من خلال استجوابنا للمبحوث أنه يرجع أسباب هذه الأفعال والسلوكات الانحرافية والعنيفة إلى عدم التنظيم الموجود في الأسواق، أو خلل في تقسيم العمل، وهذا ما أشار إليه ميروتون Robert Merton في نظريته اللا معيارية، أو تقسيم العمل، حينما ربط بين تقسيم العمل والسلوكات الانحرافية والإجرامية.

بحيث يلجأ الفرد إلى مختلف الوسائل والطرق ، وإن كانت غير مشروعة للوصول إلى غاية أو هدف معين وهو تحقيق الربح السريع، وبالتالي الاستحواذ على السوق، فالتاجر يلجأ إلى إحدى هذه الأساليب التجارية العنيفة منها الاحتكار ، وهذا من أجل الانفراد لوحده بنوع السلعة وتحديد سعرها ، وهذا بمساعدة مجموعة من الافراد الذين يعملون داخل السوق ، منهم المكاس الذي يضمن له فضاء تجاري مميز يصرف فيه سلعته ، وكذا العصبة التجارية التي يعمل معها فيتقاسمون الادوار بينهم مقابل تقسيم الفائدة على بعضهم البعض .

وعليه فالسلطة العرفية دور كبير في انتشار مختلف السلوكات العنيفة والعدوانية داخل السوق ، لما تحدثه من صراعات ونزاعات بين مختلف التجار ، وكذا ظهور أساليب تجارية عنيفة مثل الاحتكار والمضاربة والغش وغيرها.

تحليل الحالة رقم(02)

يتضح أن المبحوث يلجأ إلى ممارسة السلوكات العنيفة والعدوانية على التجار الآخرينمستغلا تواجده مع الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها، حيث يقول " :يصرى مشاكل ودواس في السوق نحامي معا ولاد بلاد...الكي نصبوا واحد براني نطيحو من السوق ...يتقلق ويبدى يدابز معانا"، وهذه الأساليب التجارية العنيفة لم يسلم منها الزبائن وهذا ما أدى إلى عدم رضا الزبائن محاولين الدفاع عن أنفسهم، حيث يقول" :ما يعجبوش الحال ...ويتشاحن عليا ... نداب زمعاه "...كما أن العلاقة الجيدة مع المكاس وهذا ما ساعده على العمل في السوق بكل أريحية، ويفرض سلطته في السوق وحده، حيث يقول" :نعرف قمارقي...نعطيه سخافة."...

كما تبين أن المبحوث يرجع أسباب انتشار هذه السوكات العنيفة والاجرامية إلى سوء التفاهم بين التجار حول سعر السلعة ونقص أحد التجار لبيعه، وهذا بزيادة السعر من طرف تاجر آخر، وهذا بقوله" :السبة ...من اللي يشري ولى يبيع يخطي طريق ...خطرات يزيد ولى ينقص."

كما أن التاجر يستعمل عدة أساليب تجارية منحرفة وعنيفة كالاحتكار والمضاربة والاحتيال من أجل صرف سلعته ، وهذا دون النظر إلى الاضرار التي يلحقها بالتجار الآخرين أو المستهلكين، فهمه الوحيد هو الربح السريع.بالمقابل تكون هناك ردة فع من قبل التجار الآخرين فيحاولون استعمال مختلف الطرق لكسر هذا الاحتكار واعادة هيكلة السوق من جديد، لكن في غالب الاحيان يبقى الوضع على ما هو عليه نظرا لامتلاك هذا التاجر لعوامل القوة منها العلاقة المتينة مع المكاس ، وكذا الجماعة التجارية التي ينتمي إليها ، والتي تملك سلطة نافذة تتحكم من خلالها في موازين العرض والطلب وفي فضاءات السوق ، والسيولة المتداولة فيه .

لهذا تعتبر السلطة العرفية كأبرز عامل يساهم في انتشار السلوكات الاجرامية والعنيفة في السوق.

تحليل الحالة رقم(3)

المبحوث يقر بممارسته لصور السلوكات العنيفة والعدوانية على تجار آخرين وهذا من أجل السيطرة على السوق، وكما يفتخر بكونه تربى في السوق، حيث يقول" :الدبازي كل يوم ...كاين الحقارين ...ضربت واحد بعبار نسب نولي ما نضويش ."وهذا بمساعدة الجماعة التي يبيع معها وهذا ما يدفع التجار الآخرين برفع شكواهم إلى المكاس والذي يدخل في نزاع مع المبحوث، حيث يقول" :مشي مليحة العلاقة بيني وبين القمارقي "...كلها مؤشرات تدل على عدم اعتراف المبحوث بأساليب الضبط الرسمي في السوق كالمكاس والذي يحاول المساواة بين جميع التجار في

السوق، الأمر الذي لا يعجب المبحوث وجماعته، بل يحاولون فرض أساليب أخرى للضبط غير الرسمي والمستوحاة من العرف، الأقدمية والشراكة في السوق حيث يقول :كي نحبو نطلعو السومة نخرجو غير بالشوية "كما أن التجار الآخرين يريدون صرف سلعتهم وبالثمن المناسب لهم ، مما يؤدي إلى نشوب سلوكات عنيفة بينهم حيث يقول" :يبين فيها سلعتو ويطيح سلعتي "...وكذا مع الزبائن الذين لا يعجبهم سعر السلعة بقوله" :الزبون ديما مقلق يقولك السلعة غالية ...يقولنا راكم تسرقو "..مما يقابله المبحوث بردة فعل عنيفة بقوله" :أنا ثاني نتقلق نقولو ديها ولا خليها "...وفي الأخير يركز المبحوث أن السبب وراء تفشي السوكات العنيفة هو عدم وجود نظام تجاري يكفل لكل ذي حق حقه، وهذا وقفنا عليه من سوء التنظيم والفوضى داخل السوق رغم وجود المكاسين وأعوان الأمن الذين يبقون عاجزين عن الحد من ارتكاب شتى أنواع التصرفات والسلوكات الانحرافية والعنيفة حيث لا يتدخلون إلا في النزاعات التي تستخدم فيها الاسلحة البيضاء ، كما أن السوق بطبيعته التقليدية تسيره الاعراف والتقاليد أكثر ما يخضع للقوانين الرسمية ، كما أن السلوكات المنتشرة والمتكررة داخل فضاءات السوق تحدث بصورة دورية أو ما يطلق عليها دورة العنف، حيث تبدأ تدريجيا وهذا في الصباح ثم تزيد حدتها عندما تكثر زيادة الداخلين للسوق، ثم تبدأ بالانخفاض عند نهاية السوق، الامر نفسه في المناسبات والاعياد فعند اقتراب شهر رمضان أو عيد الاضحى يزيد نشاط هذه الاسواق، وبالتالي زيادة الاحتكاكبين التجار فيما بينهم أو بينالمستهلكين، مما يؤدي انتشار السلوكات العنيفة والعدوانية داخل السوق.

تحليل الحالة(4)

يتضح أن من خلال استجوابنا للمبحوث عن وجود صور العنف والعدوان الموجهة على التجار الآخرين بقوله ":يصراو بزاف مشاكل في السوق...نبدى نتقلق ...نتشاحن معاه ."وهذا

بمساندة جماعته وأقربائه، كما أن علاقته بالمكاس عادية أي أنه لا يتدخل في عمله بقوله : "علاقتي مع القمارقي عادية، نخلصو عند الدخلة ...تبان حاجة مليحة لقبلاش كي ما يجيش تصرى فوضى "لكن في المقابل لا يرضى تجار آخرين على هذا الوضع مما يدفعهم إلى عرض سلعتهم وبالسعر الذي يساعدهم، وهذا مما يؤدي إلى وجود صراع بينهم وبين التجار ذوي النفوذ القوي في السوق والذي يؤدي بدوره إلى العنف بينهم، حيث يقول " :وهي ما لحقتش تلك السومة باه هو يبيع قبلي السلعة ديالو "...كما يؤدي احتكار المبحوث وجماعته للسلعة وارتفاع ثمنها إلى تذمر الزبون وصدور سلوكات عنيفة كالسب، الضرب بقوله" :ما يعجبوش الحال ويقول السومة غالية...وسيب "...كما أن المبحوث يرجع السبب الرئيسي للسلوكات العنيفة والعدوانية هي عدم التفاهم بين البائعين والمشترين وندرة السلع ولجوء بعض التجار إلى الاحتكار بقوله" :السبة نتاع المشاكل هي سوء التفاهم ...نقص السلعة...ويطلع السومة "وهذا ما أشار إليه عالم الاقتصاد بونجر Bongerالذي أكد وجود علاقة عضوية بين الجريمة والنظام الرأسمالي، كونها تعطي فرصة لأصحاب رؤوس الأموال للاحتكار والمضاربة، كما انها تعمل على تحطيم المنتجين(التجار) الآخرين، وهو ماينعكس سلبا على المجتمع ، باعتبار أن التجار النافذين داخل السوق شغلهم الوحيد هو كسب المزيد من رؤوس الاموال بغض النظر عن الاثار الوخيمة التي تلحق المستهلكين فيستغلون الفرص من أجل تحقيق الربح السريع ، فيلجأون إلى استخدام مختلف الوسائل والطرق لفرض هيمنتهم على السوق، مثل الاحتكار المضاربة الغش التدليس ، كما لم يسلم منهم حتى التجار الاخرين ، وذلك للسيطرة المطلقة على كل التعاملات التجارية التي تحدث في السوق، حيث يحدث هذا في ظل الفوضى وحالة من التسيب التي تسود السوق ، وغياب الجهات الرسمية المنظمة لهذا القطاع الحيوي في المجتمع.

تحليل الحالة(05)

المبحوث يمارس مختلف السلوكات العنيفة والعدوانية أثناء تواجده في السوق وهذا بمعية جماعته الاجتماعية والتجارية الذين يعمل معهم، وهذا بقوله" :ديما كاينين مدابزة والهراوة واالخطة...نسلق فيه...ندبز معاه...نسبو نتغامزو عليه...نطيحو من سلعتو "...هذا ما يقابله ردة فعل من قبل التجار الآخرين، وذلك برفع شكوى ضدهم أمام المكاس أعوان التجارة، الأمن ...أو الرد بالمثل ومحاولة فرض سلعتهم بالقوة، حيث يقول" :القمارقي خطرات نداب زمعاه كي جي ضدي وحتى واحد آخر يدابز معايا وما يعجبوش الحال"...وحتى الزبائن الآخرين قد تصدر منهم سلوكات عنيفة وهذا بسبب التصرف بعنف وعدوان بقوله" :الموال كي جي يشري....ويصيبها غالية وقليلة ما يشريهاش ويبدى يزعف...نوضهى معاه."

كما يرجع المبحوث سبب وجود السلوكات العنيفة والعدوانية إلى السلعة المعروضة للبيع وسعرها ويعطي مثالا على ذلك بوجود مرض أو عيب في الماشية، وأن البائع لا يريد إرجاع ثمنها للمشتري والذي وجد عيبا فيها، أو عملية الاحتكار خاصة في المناسبات والأعياد وسيطرة فئة من التجار دون أخرى على السوق وسيطرتها على السوق بمفردها، حيث أن كل عصبة تجارية تريد بسط سيطرتها على السوق، وهذا باستعمال الاساليب الانحرافية والعنيفة كالاحتكار والذي يستخدمه التاجر لرفع قيمة السلعة وزيادة الطلب عليها .وكذا الغش والتدليس في نوعية السلعة ذات الجودة في واجهة السوق ويخفي السلعة الرديئة في أسفل الصندوق ، أو ارتفاع ثمن السلع في المناسبات والاعياد ، وهو ما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطن ، والذي بدوره يصبح عاجزا على تحمل الغلاء الفاحش، حيث يدخل في دائرة العنف ، ويصدر منه سلوكات عنيفة تعبر عن تذمره وامتعاضه من

المعيشة الصعبة التي يعيشها، لهذا أصبحت الاسواق فضاءات بارزة لتوليد شتى أنواع العنف والعدوان بين مختلف الاطراف المتواجدة في السوق.

تحليل الحالة(06)

المبحوث يلجأ إلى مختلف الأساليب التجارية العنيفة على التجار الآخرين وذلك للتحكم على السوق، وهذا من احتكار ومضاربة، بل يعتبرها أساليب مشروحة لتحقيق الربح السريع وحتى ينفرد بنوع سلعة معين وبسعرها، حيث يقول" :ديما تصرى مشاكل ومدابزة في السوق ...ندخل في الدواس ...ومع صحابي ...نسب وحتى نضرب بالمطرق...نخرجو السلعة غير بالعقل ...ونتفاهمو مع بعضينا بعض...ويخبوا السلعة."، بالمقابل يكون رد فعل من قبل تجار آخرين إما بالشكوى إلى المكاس أو الانسحاب من السوق، أو يصدر منه سلوكات عنيفة وذلك بقوله..." :ما زيدش يجي للسوق نتاعنا، ما يعجبوش الحال، خطرات لكيدي سلعتو ويبيعها ...ويتشاحن معانا."

كما أن المبحوث في صراع دائم مع المكاس والذي بدوره يصدر منه سلوكات عنيفة بالسب أو المنع من الدخول للسوق أو الشكوى به لمصالح الرقابة والأمن، حيث يقول" :القمارقي ما نتفهم شمعاه ...والقمرق غالية....وما يديروا والو...فوضى."، وحتى أنه تحدث مناوشات بين المبحوث والزبائن وهذا بسبب الاحتكار للسلع وغلاء سعرها بقوله" :المشتري كي تكون سلعة قليلة ولى غالية...يبدى يزعف ويشكي،فالمنافسة التي تحدث بين التجار حول من يتحكم في كمية السلعة وسعرها وتحقيق المصلحة الشخصية الضيقة ، والصعود في السلم الاجتماعي أصبح الهم الوحيد والاساسي عند غالبية التجار ، فالغاية هي النجاح المادي، وسحق المنافسين، واكتساب أكبر قدر ممكن من الثروة، ولو على حساب المبادئ ، فالكسب والترقية الاجتماعية هي مبتغى كل تاجر وكل السبل والطرق لتحقيقها مباحة، الامر الذي أدى إلى انتشار مختلف الظواهر الاجرامية

والعنيفة داخل السوق، فالتاجر يقتل ويضرب من أجل أن تاجر آخر احتل مكانه أو خفض من ثمن السلعة في السوق، كلها اشياء أصبحت من واقعنا المعاش، والسمة البارزة في كل تعاملاتها اليومية والاقتصادية على وجه الخصوص.

تحليل الحالة(07)

تبين أن المبحوث يشترك مع العديد من التجار، وأنهم يقومون بشتى أنواع العنف على التجار الآخرين والزبائن وهذا بمساعدة المكاس والذي يحفظ له مكانه ويسمح له بصرف سلعته بكل أريحية وبالسعر الذي يفرضه المبحوث وجماعته، حيث يقول" :تصرى بزاف المادبزة في السوق ... ندخل في المشاكل ...نسب ونخطي، نضرب، نحاوزو وعندي جماعة كبيرة في لسواق نعرفهم...نبيع السلعة وحدي" واه نعرف القمرق...يخليني ندخل ونبيع في la place لي نخيرها ... يهبط السومة نتاع القمرق."، وهذه السلوكات العنيفة ليست مقتصرة على التجار فيما بينهم فقط بل تتعدى إلى الزبائن البسطاء، حيث يقول" :الشاري يشري على حساب جيبو، ...وخطرات يزعف ويقول لنا بلي حنايا البياعة هم السبة."

كما يرجع المبحوث المشاكل والمناوشات التي تحدث في السوق هي الاحتكار، وهذا ما أشارنا في أسئلتنا الموجه للتجار، وذلك أن الاحتكار ينفرد به مجموعة من الجار دون الآخرين كما يؤثر على القدرة الشرائية للزبائن ويحدث خلل في موازين العرض والطلب وهذا ما أشار إليه رائد المدرسة الأمريكية لشيكاغو وهو العالم بونجر Bonger عندما تحدث على هيمنة بعض التجار على سوق العمل وإقصاء التجار الآخرين، فالتاجر لايهدف إلى تحقيق مصلحته المادية فحسب بل يلجأ أيضا إلى الوسائل التي من شأنها الحط من مكانة التجار الاخرين حتى يتمكن من ترويج بضاعته وهذا ما يكون دافعا له على ارتكاب الافعال الاجرامية والعنيفة مثل النصب والغش

الاحتكار والسب والقذف والبلاغ الكاذب و خلافه، حيث يتسم التاجر وجماعته بالانانية القوية وهي شكل من أشكال النظام الاقتصادي الرأسمالي والتي تؤدي إلى ضعف الغريزة الاجتماعية ، كما تضعف الاتجاهات الخلقية لدى الانسان ، والقوة الاجتماعية هي القوة التي تضعف الميل نحو الافعال الانانية وبالتالي نحو الجريمة التي تشكل احدى صور هذه الافعال.

تحليل الحالة(08)

المبحوث يستعمل بعض الأساليب التجارية العنيفة كالسب، الاحتكار، المضاربة الاستغلال ...على التجار الآخرين، وهذا من أجل بسط سيطرته على السوق بمساندة الجماعة التجارية التي يشترك معها، حيث يقول ":تصرى بزاف المشاكل والمداقة في السوق ...نداب زمعاه...يضربني ...اللي معاك يدخلوا في المدابزة "...بالمقابل تكون هناك ردة فعل من قبل التجار الآخرين الموجه لهم هذا العنف، وهذا برفع شكوى ضدهم أمام المكاس، والذي تربط علاقة متوترة مع المبحوث، وذلك بقوله": ماعندي حتى علاقة معاه ...نخلص حاضر ...ماخلينيش ندخل ... ماهيش عادلة "...بالإضافة إلى هذا فإن المبحوث يقوم بكل الوسائل حتى يضرف سلعته بقوله : "السلعة المليحة نحلف ...ندخل مع مسبين آخرين ...نشري بسومة رخيصة"

كما أن التجار يصدر منهم بعض السلوكات العنيفة والعدوانية حيث يقول" :ما يعجبوش الحال...ويعيط لجماعتو"، وهذه الأساليب العنيفة لم يسلم منها حتى الزبائن البسطاء" كي يكون الغلمي قليل حتى السومة نتاع اللحم تغلى ...ما يعجبش الناس ...ويشكو...ويدابزو "كما تبين أن هناك أسباب أخرى تؤدي إلى انتشار العنف بين التجار ذوي الأصول الاجتماعية والتجار الآخرين وحتى الزبائن وهي الانقاص من سعر السلعة والمال المقدم من طرف المشتري للبائع مقابل إثباته بأنه اشترى منه سلعته والذي يسمى" العربون "إضافة إلى الازدواجية التي يعامل بها المكاس

التجار، فالتاجر يلجا لمختلف الوسائل والطرق لتحقيق أهدافه(الربح المادي) ، فإنه عندما يعجز الفرد عن هذا الهدف بالسبل المشروعة يظهر ما أطلق عليه ميرتو " *MERTON* الانحراف الابتكاري" الذي يعبر عن ابتكار وتطوير سبل غير مشروعة من قبل الافراد لتحقيق أهدافهم ذات الاجبار الثقافي . أي الثقافة الفرعية التي ينتمي إليها .

ومع انتشار حالة من الاضطراب والفوضى في تسيير أسواقنا ، وغياب شبه كلي للجهات الرسمية من أعوان رقابة ومكاسين في تنظيم مختلف التعاملات التي تحدث في السوق ، استغلته فئة من التجار على بسط نفوذها والتحكم في كمية السلعة وسعرها ، واللجوء إلى الاساليب التجارية العنيفة والاجرامية لابقاء الوضع على حاله لخدمة مصالحهم الشخصية ، ودون النظر للاثار الوخيمة المترتبة عن ما يصدر منها.

تحليل الحالة(09)

يتضح أن المبحوث يستخدم مختلف الأساليب العنيفة والعدوانية حتى يتحصل على الربح السريع، وذلك على حساب التجار الآخرين الذين لا يحتلون مكانة اجتماعية معروفة حيث يقول : "يصراو المشاكل في لسواق ...الدواس ...نخطي نضرب...الشوم ...نتهدد عليه "...كما أنه يدخل في مناوشات بين المكاس والذي يحاول تنظيم السوق وهذا ما لا يعجب المبحوث وجماعته الاجتماعية المسيطرة على السوق، فتحدث سلوكات عنيفة وعدوانية فيما بينهم، حيث يقول" :علاقة بيني وبين القمارقي كي القط والفار ...حقار ...يأكل الحرام ...يزقي عليك ...ماهيش عادلة."

ضف إلى ذلك فإن التجار الآخرين الذين لا ينتمون لنفس العصبة الاجتماعية التي ينتمي إليها المبحوث يحاولون التحكم في السوق، وهو ما يؤدي إلى نشوء صراع بينهم، وذلك بقوله : "السوق معمر بالمسبين كيما أنايا ...اللي ما يعرفكش يجبد منك الشوم...يسبو ...يتهدد"...

كما يظهر أن المبحوث يركز على المكاس والذي يعتبره السبب الرئيسي في انتشار السلوكات العنيفة والعدوانية في السوق، وكذا السلعة وسعرها، والتي يحاول كل طرف من التجار الاستحواذ عليها لوحده، وهذا ما يؤدي إلى وجود ممارسات تجارية عنيفة بين أصحاب السلطة العرفية والتجار الذين يفتقدون لها، والذين بدورهم تكون لهم ردة فعل على هذه الممارسات التجارية العنيفة .

وهذا ما أشار إليه كوهن KOHEN في نظريته تشكيل رد الفعل RECTION FORMATION THEORYعندما أشار أن كل الناس يبحثون عن مكانة اجتماعية ، ولكن لايستطيع الصغار على المنافسة بشكل متساو من أجل المكانة وهكذا تتشكل الثقافة الفرعية المنحرفة من أجل حل مشكلة المكانة المتدنية ، واعطاءهم نفس الفرص كغيرهم من الافراد الاخرين ، وهو ما ينطبق على التجار الذين ينتمون إلى اصل اجتماعي مميز ، فيحاولون تغيير هذه الصورة الكلاسيكية في السوق ، الامر الذي لا يعجب التجار ذوي الاصول الاجتماعية البارزة مما ينجم عنه صراعات وسلوكات عنيفة وانحرافية بين هاتين الفئتين المتصارعتين كما أن نقص السلعة واحتكارها يزيد من معاناة المستهلكين ، والزيادة في سعرها ن مما ينشب عنه حالة من التذمر وحالة من عدم الرضا ، والمزيد من التوتر من العلاقة بين التجار والزبائن ، وعليه ظهور شتى انواع السلوكات الانحرافية والعنيفة في السوق.

تحليل الحالة(10)

رغم أن المبحوث يحاول في كل مرة تبرئة نفسه وجماعته الاجتماعية من السلوكات العنيفة والعدوانية، أو يبرر مشروعيتها اتجاه التجار الآخرين والزبائن، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود ممارسات تجارية عنيفة داخل السوق حيث يقول " :ديما تصرى المدابزة والخطى في لسواق على حساب لي يجي ليك ولى على الجماعة نتعنا ...نطيحو عليه ونرغموه "....بالمقابل فإن التجار الآخرين تكون منهم ردة فعل وذلك لمواجهة هذه الممارسات نحو قوله" :ما يعجبوش الحال .... يدافع على روحو ...يعيط لصحابو "...ولم يسلم من هذه الممارسات حتى الزبائن، والذين يصدر منهم سلوكات عنيفة معادية تدل على تضمرهم من هذه الوضعية الصعبة وذلك بقوله" :المشتري الموال ماشي كيما المسبب ...يبدى يخطي ...يشكي"...

كما يستغل المبحوث علاقته الجيدة مع المكاس للاستغلال التام للسوق، حيث يقول : "نعرف القمارقي وما يزيرش عليا ....هي من حقو "...كما يرجع سبب ظهور السلوكات العنيفة داخل السوق هي أصل السلعة ووجود عيب فيها لم يصرح به البائع، وكذا ندرتها وارتفاع أو انخفاض سعرها، وهذا من خلال الأزمة التي مرت بها الأسواق، وغلقها بالكلية بسبب المرض والذي بدوره أثر على التجار والمشترين على حد سواء، فالممارسات والسلوكات التجارية العنيفة أصبحت من الأمور الواقعية واليومية ، حيث لا يكاد يمر سوق إلا وتحدث فيه مناوشات ونزاعات بين مختلف الاطراف الفاعلة في السوق ، وهذا ما أشارت إليه نظرية النشاط الرتيب *the routine activity approach* والتي ركزت عوامل البيئة أو المكان والتفاعل الاجتماعي ، فالانحراف والعنف مرتبط بالأنشطة اليومية الانسانية من خلال التفاعل الاجتماعي ، كما ركزت على البعد الزماني سواء على مستوى الساعة أو اليوم ، أو الشهر أو السنة ، وهذا ما نلاحظه في عطلة

نهاية الاسبوع ، والعطل والمناسبات ، حيث يكون هناك تفاعل قوي بين مختلف شرائح المجتمع وإذا أخذنا الجانب الاقتصادي أي السوق ، فنجد هذا التفاعل بصورة كبيرة ، مما ينشأ عنه صراعات حول نوعية السلعة وكميتها وسعرها ، والاطراف المتحكمة فيها والفضاءات التي تصرف فيها ، حيث نجد ثلاثة عناصر فاعلة في عملية البيع والشراء وهي : المنحرف أو المجرم ، الهدف المناسب ، مثل الربح السريع واخيرا غياب الرقابة القادرة من أعوان الرقابة وغيرهم والتي تعتبر عناصر مهمة في توليد مختلف السلوكات العنيفة والجرامية داخل السوق.

تحليل الحالة(11)

تبين أن المبحوث يستعمل عدة أساليب تجارية عنيفة مثل الكلام العنيف، المضاربة والابتزاز ...على التجار الآخرين حيث يقول" : يصرى كثير الدواس في السوق ...ندخل في الدواس نضربو ...ما نطيحوش السومة ...ما نخليش البراني يبيع في راحتو "...ودخوله في نزاعات مع المكاس وهذا نتيجة العلاقة المتوترة بينه وبين المكاس خاصة إذا لم يعرفه وأن من منطقة بعيدة، شأن التجار الآخرين، حيث يؤكد ذلك بقوله" :وحد المرة روحت نبيع في السوق تيارت وتفاهمو عليا المسبين كي عرفوني بلي براني ...القمارقي ما يعرفني ما نعرفو نخلو كي نجيب عنزي...يزقي عليك ...يشكي بيك يشطن السراق عليك"...، ولم يسلم من هذه الأساليب التجارية العنيفة حتى الزبائن ولكن بشكل أقل، وهذا بمحاولة المبحوث وجماعته إرضاء الزبون حتى يكسبو رضاه، رغم ذلك فإن الزبون يصدر منه عدة سلوكات عدوانية وعنيفة مثل السب، الشكوى حيث يقول" :حتى الشعبي ما يعجبوش الحال، يبدى يسب ويشكي ...نحاولو نرضوه باه يشري علينا"...

كما تبين أن المبحوث يرجع مختلف السلوكات العنيفة العدوانية إلى الشراكة بين التجار والتي يصيبها خلل أو سوء تفاهم حول الربح، يقول" : السبة نتاع المشاكل في رأيي هي الشركة

بين المسببين ...ما يقسمش الفايدة"، ذلك أن سوء التفاهم الذي يحدث أحيانا بين التجار المشتركين في البيع ، بسبب أن أحد الطرفين لا يعطي الفائدة المتحصل عليها للطرف الثاني، أو يتخلى عنه ويعمل مع تجار آخرين.

كما أن انتشار السلوكات العنيفة والاجرامية أصبحت واقعا ملموسا بين مختلف الاطراف الفاعلة في العملية التجارية ، ذلك أن بعض التجار يلجأون إلى مختلف الوسائل غير الشرعية بغية الربح المادي ، غير مبالين بالضرر الذي يلحق الزبائن والمستهلكين الامر الذي مس القدرة الشرائية للمواطن ، مما أدى بهذا الاخير في الدخول إلى دائرة العنف ،واصبح يمارس العنف بشتى اوجهه ، بسبب الضغوط الاجتماعية العامة التي يعاني منها في حياته اليومية ، وهذا ما أشارت إليه نضرية الضغط العام في الجريمة والانحراف للعالم أقنو . *AGNEW 1992*

وعليه فالسلطة العرفية الموجودة في السوق تساهم بقسط كبير في انتشار السلوكات العنيفة وخلق أزمات تمس القدرة الشرائية للمستهلك.

تحليل الحالة(12)

المبحوث يلجأ إلى مختلف صور الأساليب والوسائل غير المشروعة على التجار الآخرين، ويحاول الاعتداء عليهم الذين يشتركون معه في نفس نوع السلعة، الاحتكار، المضاربة، الكلام البذيء، مستغلا في ذلك قربه المكاني من السوق، والعلاقة الجيدة التي تربطه مع المكاس، حيث يقول" :تصرى ديما دبزة في السوق ونتشاحن مع الشراية ...نضرب ...سلعتو نتاع الخرارب oui ... نعرف القمارقي وعلاقتي معاه مليحة ما ندفعش القمرق ...تبان عادية."...

كما نجد في الجهة المقابلة التجار الضحايا يحاولون الدفاع على أنفسهم وهذا من خلال صدور منهم سلوكات عنيفة أو اللجوء إلى الجهات المختصة لانصافهم وذلك بقول المبحوث :

"حتى هو يتقلق ...يبعد عليا ...يتشاحن ...يشكي "وكذا شريحة الزبائن الذين يتعرضون لمثل هذه التصرفات العنيفة.

كما اتضح وجود أسباب أخرى للعنف في نظر المبحوث وتتمثل في وجود سماسرة التجزئة يستغلون المناسبات كرمضان، الأعياد...، مما يحدث خلل يصيب الحياة الاقتصادية، وهذا ما أشار إليه ميرتون MIRTON في تقسيم العمل وتحقيق الأهداف بطرق غير مشروعة، فالغاية تبرر الوسيلة، حيث يقول ميرتون" أن الوسائل المشروعة ليست بالضرورة هي الوحيدة لتحقيق أهداف المجتمع، فهناك دائما وسائل غير مشروعة وقد تكون متوفرة وأكثر فاعلية . "....ولهذا فالصراع بين الوسائل المؤسسية والاهداف المحددة الثقافية هي التي تسبب اللامعيارية، أو حالة من الخلل وعدم التوازن ، فالتاجر يلجأ لمختلف السلوكات الانحرافية والعنيفة والتكتلات التجارية من أجل تحقيق الربح المادي ، واحتلال مكانة اجتماعية مرموقة ، بحيث على اساسها يصبح معروف في السوق ، وتكثر الزبونية لديه، كما أن المجتمع في حالة من عدم الانتظام في جميع مجالات منها الجانب الاقتصادي، حيث أصبحت الفوضى وحالة من التسيب تغزو أسواقنا، نتيجة لغياب الجهات الرسمية على تسيير هذا القطاع المهم، مما استغله بعض الانتهازيين للسيطرة على كل تعاملاته واستعمال أساليب متنوعة للتحكم في كمية السلعة وسعرها، مثل الاحتكار والمضاربة والتدليس وغيرها، الامر الذي أدى إلى انتشار مختلف السلوكات الانحرافية والعنيفة داخل فضاءات الاسواق بين جميع الاطراف المتفاعلة فيه.

تحليل الحالة(13)

المبحوث يعتز ويفتخر بسيطرته على السوق وهذا بمساعدة العصبة التجارية التي يعمل معها، وذلك باستعماله لمختلف الوسائل غير المشروعة والأساليب التجارية العنيفة من مضاربة،

ضرب، شتم، ابتزاز، خداع ومكر على التجار الآخرين...، وذلك بقوله" :نعم منذاك يصراو دبازي والسب، نكسر مع صحابي ويحامو معايا ....نصمطلوا البيع ...نقص سومة "وهو ما يثير البائعين الآخرين ويقابلون بالمثل وذلك بقوله" :ما يعجبوش الحال ...يضربني ويتشاحن معايا وهو نفس الأمر الذي يصدر من الزبائن بسبب الاحتكار حيث يقول" :المشترية نتاعي كي يصيب سومة طالعة وسلعة قليلة يبدى يشكي ...ويسب"...

كما يتضح إلى أن العلاقة بين المكاس والتجر) المبحوث (متوترة ويسودها عدم التفاهم وهذا نظرا لعدم سماح المكاس لدخول المبحوث للسوق إلا بالدفع المسبق عكس التجار الآخرين رغم هذا يعتبر المكاس له دور في تنظيم السوق بقوله": ما عندي حتى علاقة معاه ...علاقة دخلة وخرجة ...يتقلق يشاحن فيا ما خلينيش ندخل Pourmoi, oui...لأنه ينظم السوق"، وأن السبب المؤثر في انتشار السلوكات العنيفة والعدوانية داخل السوق لشريحة من التجار دون أخرى، ويؤثر في القدرة الشرائية للمواطن، حيث لا يكاد سوق إلا وتحدث فيه النزاعات والشجار والعنف بشتى أنواعه، فالسوق أصبح فضاء لتوليد مثيرات العنف ومسبباته، فكل طرف يحاول بسط هيمنته المطلقة على نوعية وكمية السلعة المعروضة للبيع . ويتم هذا بتكوين تكتلات تجارية بين مجموعة كبيرة من التجار ومن مختلف المناطق ، حيث تجمعهم المصلحة وروح الانتماء لثقافة فرعية معينة فإذا اتجهنا نحو السوق نرى أنه يحتوي تكتلات وعصب تجارية تنفرد بنوع معين من السلع ، هذا لا يمنع من وجود تاجر يبيع السلعة التي يبيعها تاجر آخر ، مما يؤدي إلى صراع بينهما ، وينتهي بهما المطاف إلى شجار بينهما سواء بالكلام أو بالضرب، كما أن الطرق غير الشرعية التي يلجأ إليهاالتجار للمحافظة على ارتفاع سعر السلع ، تؤدي إلى صراع آخر بينهم وبين الزبائن ، حيث يكون لهذا الاخيررردة فعل وعدم رضا لهذا التحول سواء من ندرة السلعة ، أو ارتفاع سعرها ، وهو

ما يصدر عنهم سلوكات عدوانية وعنيفة سواءا لفظيا أو ماديا اتجاه التجار ، وعليه السلطة العرفية تساهم بشكل أو بآخر في انتشار السلوكات العنيفة والانحرافية بشتى أنواعها.

تحليل الحالة(14)

تبين مدى انتشار الممارسات التجارية العنيفة والتي يمارسها المبحوث وجماعته التجارية على التجار الذين ينتمون لأي أصل اجتماعي معين، وبالتالي لا يملكون أي سلطة أو تأثير في السوق، حيث يقول المبحوث bien sur" : يصرى المدابزة والسب في لسواق ...يحقرك ... الهراوة...يدابز ."ومن جهة أخرى فإن المكاس الذي يعتبر أحد منظمي السوق نجده يساهم في إنتاج السلوكات العنيفة، وهذا بسبب سوء التفاهم بينه وبين التجار، وذلك بقول المبحوث" :علاقتي مع القمارقي قاع ما تعجبش...يكثر الحس والفوضى ...غالية."، هذا إضافة إلى عدم الرضا وظهور بعض السلوكات العنيفة والانحرافية بين المبحوث (التاجر) والزبائن وهذا بسبب احتكار بعض التجار للسلع والرفع من سعرها في مناسبات وأماكن معينة.

كما اتضح أن المبحوث يرجع أسباب السلوكات الانحرافية والعنيفة إلى المكاس والذي يتعامل بانحياز لبعض التجار دون غيرهم، إضافة إلى التكتلات التجارية التي تحدث بين التجار داخل السوق، حيث يقول" :السبة نتاع المشاكل هي القمارقي اللي يتعامل بوجهين مع البائعين ... الجماعة اللي يتفاهمو ويبيعو مع بعض ويحقروا"، حيث يبرأ التاجر نفسه وجماعته من السلوكات العنيفة والانحرافية ، ويعتبر نفسه ضحية لبعض الأطراف الفاعلة في السوق ، كالمكاس الذي يمثل السلطة الرسمية في السوق ، في المقابل نجد سلطة خفية غير رسمية وتبرز في التجار المسيطرين على السوق، سواء من حيث الكمية أو النوعية والسعر ، وغيرها من العناصر المكونة و المهمة للسوق ، حيث يمثلها هذا التاجر المبحوث وعصبته التجارية ، وحتى يحافظوا على مكانتهم المهمة

في السوق، وهذا باللجوء لعدة أساليب تجارية عنيفة كالاحتكار، المضاربة الاحتيال، الابتزاز وغيرها، ومنه يتبين أن للسلطة العرفية دور بارز في تمكين التجار من استخدام الاحتكار والمضاربة في التحكم في الاسواق ، وحمايتهم من أي رد فعل يقابلهم ، سواء من الجهات الرسمية أو من التجار الآخرين والمستهلكين داخل الفضاء التجاري الذي يصرفون فيه سلعتهم.

6-4 تفسير نتائج الدراسة:

6-4-1 الاستنتاج الجزئي

من خلال التحليل والتعليق حسب الفرضيات لحالات التجار المبحوثين السابقين والمكاسين وشبكة الملاحظة نستنتج جزئيا ما يلي:

الفرضية الأولى : القائلة :يؤثر توزيع الفضاء التجاري في انتاج السلوكات العنيفة والإجرامية داخل السوق، تحققت بنسبة 64 %اي ما يعادل9 حالات.

وهذا ما يؤكد لنا وجود علاقة قوية بين المؤشرين :الفضاء التجاري وإنتاج السلوكات العنيفة والإجرامية داخل السوق، وقد تقترب هذه الحقائق التي أفرزها ميدان الدراسة مع واقع الحقائق التي بنيت عليها كل من النظرية الايكولوجية الاجتماعية والتفكك الاجتماعي لمدرسة شيكاغو على يد العالم" روبرت بارك "Park والذي أكد دور المكان أو الحيز في انتشار السلوكات العنيفة والإجرامية لأنه بحكم المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها التجار وأصولهم الاجتماعية يصبح لديهم امتيازات أو مناطق نفوذ داخل السوق، وبالتالي يحتلون أو غزون أي فضاء تجاري مميز يتيح لهم صرف سلعتهم فيه، مما يخلق فرص غير متكافئة مع بقية التجار الآخرين، الأمر الذي قد يؤدي إلى ظهور صراع حول هذه الفضاءات التجارية المهمة، وبالتالي صدور السلوكات العدوانية والعنيفة داخل السوق، وأيضا كما هو الحال مع نظرية الاختيار العقلاني، والذي مرده إلى حسن اختيار هؤلاء التجار للفضاءات التجارية المناسبة من أجل كسب الثروة والربح السريع، وهو ما لا تقبله فئة التجار المهمشة، وتحاول تغيير هذا الواقع، وهو ما قد يؤدي إلى نشوب الصراعات والأفعال العدوانية داخل السوق.

الفرضية الثانية :القائلة **:بأنه توجد علاقة بين الأصول الاجتماعية للتجار وامتلاك فضاء تجاري مميز داخل السوق،** تحققت في ميدان بحثنا بنسبة 86% أي ما يعادل12 حالة.

وهذه النتائج تتطابق مع ما جاء في الجانب النظري لهذه الدراسة، والذي يبين لنا كيف يلعب الأصل الاجتماعي والمكانة الاجتماعية المرموقة التي ينتمي إليها التاجر في حصوله على عدة امتيازات منها هذا الفضاء التجاري المميز، وهذا ما أشارت إليه نظرية صراع الثقافات لكل من "سيلين "و" كوهن"، هذا أن كل ثقافة أو طبقة اجتماعية تريد بسط سيطرتها على المجتمع الكلي وبحكم وجود صراع قوي بين مختلف ثقافات المجتمع، بحسب المنطقة الجغرافية التي ينتمي هؤلاء التجار، فإنهم يحاولون السيطرة على كل أحوال السوق، من خلال نوع السلعة الموجودة في السوق وسعرها، وعليه تبين مدى الارتباط بين المؤشرين الأصول الاجتماعية والفضاء التجاري.

الفرضية الثالثة :القائلة تساعد السلطة العرفية في احتكار بعض التجار للسلع وفرض سلوكات عنيفة في تصريف سلعتهم.

تحققت في ميدان بحثنا وذلك بنسبة 100 %أي بمعدل 14 حالة من مجتمع الدراسة وهذه النتائج تتطابق مع ما جاء في الجانب النظري لهذه الدراسة الذي يبين لنا الدور الفعال الذي تقوم به السلطة العرفية في مساعدة التجار الذين ينتمون إلى أصل اجتماعي معين في فرض سيطرتهم التامة على السوق، بحيث يحتكرون شتى أنواع السلع ويتحكمون في كميتها وسعرها، على حساب التجار الآخرين والزبائن، بل يفرضون منطقتهم في السوق، وهذا من خلال التكتلات والعصب التي ينشؤونها فيما بينهم، وفي المقابل يقصون التجار الآخرين، ويتسببون في حدوث شجار مع الزبائن خاصة من الدخل المحدود، وهذا ما تطرقت إليه النظرية الاقتصادية الاشتراكية "لأدريان بونجر "حيث توصل إلى نفس النتائج التي توصل إليها ماركس فيما يخص الأسباب التي

تؤدي إلى السلوك الاجرامي والعنيف منها، المنافسة، الأجر أو الدخل، السعر، تقلبات السوق والمضاربة والاحتكار.

كما أكد بونجر أن هؤلاء المضاربين والمحتكرين كثيرا ما يلجئون إلى طرق غير شرعية لتحقيق الفوائد والمصلحة المالية الذاتية، كما يعملون على تحطيم المنتجين الآخرين، وذلك حتى يبقوا الوحيدين في الميدان، والمهتمين على المنتوج وتوزيعه وعلى تحديد أسعاره، واحتكار السلع كلها عوامل في نظر العالم" بونجر "والمدرسة الاقتصادية تؤدي إلى انتشار السلوكات العنيفة والعدوانية داخل هذا الفضاء الاقتصادي أو بالأحرى السوق.

6-6-2- الاستنتاج العام:

من خلال ما سبق توصلنا إلى النتائج التالية :

1. أغلب المبحوثين يفوق سنهم 30 سنة ، وعلى درجة من الوعي والمسؤولية للأفعال والسلوكات التي تصدر منهم .

2. كشفت الدراسة أنه رغم المستوى المعيشي المتوسط لأغلب المبحوثين إلا أن ذلك لم يمنعهم من اللجوء إلى الأساليب التجارية العنيفة والإِنحرافية لتحقيق المزيد من الريوع التجارية .

3. لم تقتصر السلوكات التجارية العنيفة على منطقة جغرافية معينة أو زمان معين ، بل تشمل كل مناطق الوطن التي تنتشر فيها الأسواق الشعبية ، وجميع الأطياف الداخلةالى السوق منتجار وزبائن .

4. أغلب المبحوثين ذوو مستوى تعليمي لابأس به ، وهذا مانتج عنه ابتكار وتطوير مختلف الأساليب التجارية كالاحتكار ، المضاربة ، وهذا من أجل الإيقاع بالضحايا أثناء تعاملاتهم التجارية ، وتضليل المستهلك والنصب عليه .

5. غياب أو ضعف الضبط الرسمي ، وتراجع القيم الأخلاقية في المجتمع ، لعبت دورا مهما في انتشار مختلف السلوكات العنيفة والتي بلغت حد تهديد حياة الأفراد ، وذلك باستعمال العصي والأسلحة البيضاء .

6. معظم المبحوثين أبدو تحفظا كبيرا حول الإجابة عن الأسئلة المقدمة، خوفا من المراقبة الرسمية لهؤلاء التجار ومحاولة الابتعاد عن الأسئلة الشخصية والمهمة في دليل المقابلة.

7. معظم المبحوثين يلجؤون لشتى الطرق المشروعة وغير مشروعة من أجل الحصول على رأس مال كبير والمكانة الاجتماعية المرموقة ، وهو سبب في السلوكات الانحرافية والعنيفة التي تصدر منهم .

8معظم المبحوثين التجار ورثوا الرأسمال التجاري والرمزي من عائلاتهم ، بحيث يتكتلون على شكل عُصَبْ تتحكم في السوق ، وهذا من خلال ضبط سعر السلع وكميّتها المعروضة للبيع .

9. كما اتضح لنا عن وجود علاقة متينة وقوية بين التجار والمكاسين مبنية على أساس تبادل المصلحة ، ممّا ساعد التجار على السيطرة على فضاءات السوق والسلع المعروضة .

10. غياب البعد الأخلاقي الواجب توفره في التجارة ، لأنّ بعض التجار يظنون أنّ الأخلاق ليس لها مكان في النشاطات التجارية ، وأنّهم غير معنيين بالقيّم الأخلاقيّة في تعاملاتهم مع المستهلكين وأنّ أساس هذه العلاقة هو تحقيق الربح المادي ، وبكل الطرق ، حيث يصبح في نظر التاجر كل الطرق مشروعة فصيغها بالمكر والخديعة والتزييف والاحتكار حتى يتفوق في خداعه للآخرين لذلك فهم لا يهتمون بأي شيء سوى آخر سوى الربح .

11. يُقِرُّ أغلب المبحوثين التجار أنّ أعوان الرّقابة والمكاسين يقومون بدورهم المنوط بهم وهذا من أجل تنظيم أحوال السوق ، والمساواة بين جميع التجار ، وحماية المستهلكين و الزبائن من مختلف الأساليب التجارية العنيفة التي قد يتعرضون إليها أثناء اِقتناء أي سلع من السلع في السوق الشعبية .

12. معظم المبحوثين التجار ينتمون إلى أصول جغرافية ريفية ، حيث يمتهنون مهنة تربية المواشي، أو زراعة الخضر والفواكه ، ويقومون فيما بينهم بتكتلات اجتماعية تجارية قوية ، بفضلها يتحكمون في الأسواق

6-6-3-نتائج الدراسة :

انطلاقا من أهداف الدراسة التي تبحث عن مختلف السلوكات الانحرافية والعنيفة لدى التجار في المجتمع الجزائري . دراسة ميدانية بأسواق الشلف ، البليدة . كعينة بحث ، ثم التوصل إلى :

1. التجارة قطاع حيوي وحساس ، بحيث لا يمكن الاستغناء عنه ، وخاصة الأسواق الشعبية في المناطق التي يعتمد أصحابها كمورد لحصول الرزقواقتناء السلع وهو محور اقتصاد المجتمع والدولة بصفة عامة .

2. إنّ مختلف الأساليب التجارية العنيفة التي تعتبر في ذهن الفرد الجزائري مرادفة " الشطارة والقفازة " بغض النظر عن تأثيرها السلبي على كل أطياف المجتمع.

3. ازدواجية النظر لأفراد المجتمع (التجار) للجوانب الأخلاقية والقيمة ، فالتاجر يمارس التجارة غير أنه يلجأ لقيم مناقضة لما يؤمن به كالكذب ، التدليس ، الاحتكار ، الضرب والاعتداء على التجار الآخرين ، وكلها سلوكات عنيفة خارجة عن المعايير والقيم الأخلاقية ، بحيث هدفه الأول والأخير هو الربح المادي السريع .

4. تباين نمطية السلوكات الإنحرافيّة والعنيفة على حسب الأصل الاجتماعي الذي ينتمي إليه التاجر ، ومن زمان لآخر .

5. تعدد وتغير مختلف الأساليب التجارية التي يستعملها بعض التجار من أجل التحايل على المستهلك وخداعه تختلف حسب نوعية السلعة و زمانها، وكذا الضحيّة نفسها .

6. يوجد عدد قليل من التجار الذين تربطهم علاقة هشة مع المُكّاس ويعتبرونه المسئول الأوّل عن مختلف السلوكات العدوانية التي تحدث في السوق .

7. رغم السلوكات العنيفة والعدوانية التي يتعرض لها المستهلكين والتجار الذين لا ينتمون لأي أصل اجتماعي ، فإنّ غالبيتهم لم يبلغوا عن هذه السلوكات لدى المصالح المعنية بمراقبة وتنظيم الأسواق الشعبية .

خلاصة الفصل:

لقد تمّ في هذا الفصل عرض بيانات البحث الميداني ، ثمّ تحليلها وتفسيرها واستخلاص نتائج الدراسة ، الاستنتاج الجزئي فالعّام ثمّ نتائج الدراسة ، حيث توصلنا أنّ إقبال بعض التجار على السلوكات العدوانية والعنيفة كان راجع لعدّة عوامل منها الحصول على الفضاء التجاري المميز ، إنفراد بعض التجار لسلع معينة وتحديد سعرها عن طريق الاحتكار و المضاربة والتدليس وغيرها من الأساليب التجارية العنيفة ، ومحاولة الحصول على الربح السريع بكل الطرق الشرعية وغير الشرعية ، وكذا ضعف آليات الضبط الاجتماعي ، وتراجع القيم الأخلاقية في المجتمع وهذا لايعني أنّ هذه الأسباب الوحيدة في انتشار السلوكات الانحرافية والعنيفة داخل السوق .

الخاتمـــــة

يمكن القول أن مختلف السلوكات الانحرافية والعنيفة التي يتعرض لها المستهلك نتيجة لسوء التنظيم الذي تعاني منه مختلف مجالات الحياة ، خاصة المجال الاقتصادي أي الأسواق والتي مازالت محتكرة من طرف بعض التجاربحيث يستغلون خبرتهم الطويلة في الممارسات التجارية وكذا انتمائهم الجغرافي والاجتماعي في التحكم في نوعية السلعة المعروضة للبيع وسعرها مستعملين عدّة أساليب تجارية عنيفة كالتحايل على الزبائن والاحتكار، التدليس وقد يصل الأمر بالتلفظ بكلمات بذيئة، والتهديد والضرب بالعصي والأسلحة البيضاء خاصة على التجار الذين ينتمون لأي أصل اجتماعي مميز يحميهم ويكفل لهم امتيازات داخل السوق، كالفضاء التجاري وعدم دفع ضريبة المكس أو الإنقاص من ثمنها .

وعليه لاتوجد في نظرنا علاقة زبونيه قوية بين من يبيع ومن يشتري ، وإنما هناك ممارسة واحدة على خط واحد تعتمد على الاحتكار والنفوذ الذي تصاحبه العديد من الممارسات العنيفة سواء منها الرمزي أو المادي ، الهدف منها تكريس الهيمنة وفرض قانون هذه الجماعات التي تستند في غزو السوق والسيطرة عليه بما يسمى السلطة العرفية والتي تستمّد شرعيتها من ثقافة وأعراف المجتمع الجزائري بحيث أدجى استمرار هذه العلاقة إلى بروز ثنائية هيمنة أصحاب المال الممارسين له بقواعد الاحتكار والإنفراد باستغلال رأسمال السوق ، والفئة المقابلة هي فئة الزبائن الذين يجدون أنفسهم يخضعون لقانون الهيمنة ، وهم مضطرون للبقاء في هذه الوضعية تلبية لحوائجهم ، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى حصول علاقة تبعية تستنفذ من خلالها مزيد من القيم

العنيفة التي تضع هؤلاء الزبائن في وضعية القبول بمعادلة السوق القائمة على أساس حالة من تقرير التوزيع الاجتماعي للإرث العائلي من خلال علاقة السوق المختلفة .

ومن أجل تغيير هذه الوضعية، يجب على الجهات الرسمية وضع آليات لتنظيم هذا القطاع المهم يكفل المساواة والمنافسة بين جميع التجار بدون النظر لانتمائهم الجغرافي والاجتماعي وحقوق المستهلك والحرص على سلامته ، بالإضافة إلى وضع أماكن خاصة للبيع والشراء ، مع توفر مختلف وسائل الخدمة والأمن لجميع الأفراد الذين يتوجهون لهذه الأسواق الشعبية .

قائمة المراجع

-القرآن الكريم

-الحديث الشريف

1-باللغة العربية:

1- ابن أبي، زيد ،"النوادر و الزيادات"، بدون دار، نشر و سنة.

2- ابن خلدون ،عبد الرحمان،" – المقدمة- كتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر"، ط3 بيروت: المكتبة المدرسية و دار الكتاب اللبناني للطباعة و النشر، المجلد الأول،(1967) .

3- ابن منظور،" لسان العرب"، بيروت،دار الجيل،دار لسان العرب، المجلد الثالث (1998) .

4- ابن منظور،" لسان العرب"، بيروت، دار صادر، المجلد 2،(1968).

5- أبو زيد، أحمد ،" البناء الاجتماعي"،القاهرة، دار الكتاب العربي،(1967).

6- أبي زكريا ،يحيى بن عمر بن يوسف الكناني الأندلسي،" أحكام السوق"، لخصه وعلق عليه :عبد ربه و جلال علي الجهاني،تونس، دار الطباعة التونسية،(2012).

7- إحسان، محمد الحسن و فيصل، عبد المنعم،" البحث الاجتماعي" ،بغداد، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي،(1981).

8- أحمد أبو سليمان، عبد الحميد ،" العنف و إدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي". دمشق: دار الفكر. 2002.

9- أحمد ،حسن و أحمد، فاروق،"اتجاهات الشباب نحو الإرهاب"، دراسة ميدانية مقارنة،القاهرة،مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، كلية جامعة القاهرة، (2005).

10- أرندت، حنة ،"في العنف"، ترجمة: إبراهيم العريس، بيروت ،دار الساقي، دون سنة.

11- إسحاق، إبراهيم منصور،" ممارسة السلطة و أثرها في قانون العقوبات"، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعة،(1983).

12- الأفغاني ،سعيد،" أسواق العرب في الجاهلية و الإسلام،ط3، بيروت،دار الفكر (1974) .

13- بدوي، أحمد زكي ، "قاموس العلوم الاجتماعية"، بيروت، مكتبة لبنان، (1986) .

14- بدوي، السيد محمد،"علم الاجتماع الاقتصادي"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية (1935).

15- بدوي ،عبد الرحمان، "مناهج البحث العلمي"، الكويت،وكالة المطبوعات،(1997).

16- براح، أحمد،"الوظيفة الاجتماعية للأسواق التقليدية في المجتمع الجزائري"، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، معهد علم الاجتماع ،(1990-1991).

17- بنهام رمسيس، "علم الإجرام"، الإسكندرية، مكتبة المعارف(1975).

18- بهجت، جاد الله كشك محمد،المنظمات و أسس إدارتها،الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ، (2003) .

19- بوبوفيتش، راتكوفيتش – بتشوليتش، باسيتش،"الإشتراكية و الدولة- أو دور العنف في التاريخ- "تعريب و تقديم: جورج طرابيشي، بيروت ، منشورات دار الطليعة، (1965) .

20- بوحوش، عمار و آخرون،"مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث"، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية،(1995).

21- بودون،ز و ف، بوريكو،"المعجم النقدي لعلم الاجتماع"،ترجمة: سليم حداد(1986).

22- تهامي، إبراهيم و آخرون،" التهميش و العنف الحضري"، الجزائر، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة ،(2004).

23- تيودور، كابلوف ،" البحث السوسيولوجي" ترجمة: نجاة عياش، بيروت، دار الفكر الجديد، (1979) .

24- ثابت ، ناصر ،" أضواء علم الدراسة الميدانية" ،الكويت، مكتبة الفلاح،(1984).

25- جابرين، سامية،"القانون و الضوابط الاجتماعية"،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية (1983) .

26- جادو(أميمة،"العنف المدرسي بين الأسرة و المدرسة و الإعلام"،القاهرة،دار السحاب للنشر و التوزيع ،(2005).

27- جاسم، عزيز السيد ،"الحرية و الثورة الناقصة"،بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،(1971).

28- جاسم ،مجيد،"الإدارة الحديثة في التسويق الوقت"،الاسكندرية،الجودة،شباب الجامعة (2004) .

29- جرجي، زيدان، "تاريخ التمدن الإسلامي"، الجزء الأول، بدون معلومات.

30- الجريدة الرسمية،" قانون يتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك"، المادة 02 الصادرة بتاريخ 07 فبراير (1989).

31- الجريدة الرسمية، الباب الأول، المادة02 ،30 يناير (1990).

32- الجزيري، مجدي،"العنف و التاريخ عند جورج سوريل"، دار الوفاء الدنيا الطباعة والنشر ،(2002).

33- جغلول، عبد القادر،" الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون"، الإسكندرية، دار الحداثة ،(1984).

34- لعويسات ،جمال الدين، "مبادئ الإدارة "، بيروت ،دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، (2003).

35- جميل، صليبا، "المعجم الفلسفي"، بيروت،(1984).

36- جواد، علي،" الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام"، بيروت، دار العلم للملايين بدون سنة.

37- جودت زيادة ،رضوان ، "صدى الحداثة- ما بعد الحداثة في زمنها القادم- " ،الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي (2003).

38- جودت، محمد ،" مفهوم القمع عند فرويد و ماركوز"، ترجمة: فتحي الرقيق بيروت،دار الفارابي ، (1999).

39- جوردون ،ميشال،" رواد علم الاجتماع"، ترجمة :محمد الجوهري و آخرون ،القاهرة المجلس الأعلى للثقافة، (2000).

40- الجوهري، محمد و آخرون،" الانحراف و الضبط الاجتماعي"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،(2000).

41- جيل، دولوز ،" فوكو و السلطة"، ترجمة: سالم يفوث، لبنان ،مجلة الفكر العربي المعاصر،(1996).

42- الحاجي ،محمد عمر ، "دراسات في فقه الاقتصاد الإسلامي"، سوريا،دار المكتبي للطباعة والنشر،(2006).

43- حامد، السيد أحمد ،" الأسواق التقليدية كوسيلة للاتصال"، في مجلة الفكر ، مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر، يوني(1987).

44- حسن الساعاتي، سامية ،" الجريمة و المجتمع"، ط2، بيروت ،دار النهضة العربية (1983).

45- حسنين، توفيق،" ظاهرة العنف السياسي في مصر"، الكويت، المستقبل العربي (1988).

46- حسون تماضر، زهري ، "جرائم الأحداث الذكور في الوطن العربي"، الرياض،دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، (1994).

47- الحسيني، سليمان جاد، "العقوبة البدنية في الفقه الإسلامي"، القاهرة، دار الشروق (1991).

48- حفصاوي ،بن يوسف،" السلوكات العدوانية و أعمال العنف عند المتفرجين في ملاعب كرة القدم "، رسالة ماجستير تخصص علم النشاط البدني الرياضي المكيف،جامعة الجزائر،(2001/2000).

49- حقيقي، نور الدين،" الخلدونية وأساس السلطة السياسية"، ترجمة: لإلياس خليل بيروت، منشورات عويدات ،(1983).

50- حمداوي، محمد،"القرابة والسلطة عند ابن خلدون"، وقائع الملتقى، أي مستقبل الأنثروبولوجيا في الجزائر، وهران، منشورات مركز الكراسك ،(2002).

51- الخشاب، مصطفى،"علم الاجتماع و مدارسه"، القاهرة، لجنة البيان العربية، الكتاب الثاني، (1962).

52- خليفة، بركات محمد ،" مناهج البحث العلمي في التربية و علم النفس"، الكويت، دار العلم، (1984).

53- الخولي، محمود سعيد ،" العنف في مواقف الحياة اليومية"، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ،(2008) .

54- بلقزيز، عبد الإله،" العنف و الديمقراطية"، ط2، بيروت، (2000) .

55- دادي، ناصر عدوان، "اقتصاد المؤسسة"، ط2،الجزائر، دارالمحمدية العامة (1998) .

56- درويش زين العابدين ، علم النفس الاجتماعي أسسه و تطبيقاته، القاهرة، دار الفكر العربي، 1999.

57- الدسوقي،" حاشية الدسوقي"، بدون دار نشر، وسنة.

58- دودو، أبوالعيد،"الحياة الاجتماعية في الجزائريات الاحتلال" مقال في مجلة الأصالة، في الجزائر تصدر في الجزائر، العدد8، السنة الثانية، (1972).

59- الدوري، عدنان ،" أسباب الجريمة و طبيعة السلوك الإجرامي"، الكويت،جامعة الكويت ،(1973).

60- دياب، فوزية ، "القيم و العادات الاجتماعية"، القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،(1966).

61- دييونوف- ف ، "نظريات العنف في الصراع الإيديولوجي"، ترجمة: سحر سعيد دمشق، دار دمشق للطباعة و النشر ، (1982).

62- رمزي،نبيل،"علم الاجتماع المعرفة المواجهات الإيديولوجية لظاهرة العنف" ، ط2 الإسكندرية، دار الفكر العربي(1992).

63- ريتزر، جورج ،" رواد علم الاجتماع"، ترجمة: محمد الجوهري و آخرون الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية ، (1999).

64- ريش فون مالتان، هايت ، "ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا"، ترجمة: د. دودو أبو العيد ، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، (1979).

65- الزرقاوي،" شرح الموطأ"، السعودية، بدون دار نشر،وسنة.

66- زرواتي، رشيد ،" تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية" الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع ، (2001).

67- زيدان، أحمد ،" مقدمة في علم الاجتماع السياسي"، مصر، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، (2006).

68- الزيود ،إسماعيل محمد،" العنف المجتمعي إطلالة نظرية"، عمان، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع ، (2012).

69- الساعاتي، حسن ، "علم الاجتماع الجنائي"، القاهرة، دار النهضة المصرية (1951).

70- سراج ،عبود ، "علم الإجرام و علم العقاب"، ط2، الكويت، جامعة الكويت (1983).

71- سليمان عبد اله ، قانون العقوبات، القسم الخاص، الجزائر، بدون دار نشر وسنة.

72- سليماني، عزة محمد و تهاني ،محمد عثمان منيب، "العنف لدى الشباب الجامعي الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، (2007).

73- السمالوطي، نبيل و محمد، توفيق ،" الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي"، المملكة العربية السعودية،دار الشروق ، (1983).

74- السمري، عدلي،" الثابت و المتغير في آليات الضبط الاجتماعي"، القاهرة مطبوعات مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية،كلية الآداب ،(2003).

75- السويدي، محمد ،" علم الاجتماع السياسي"، الجزائر، ميدانه، قضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية،(1990).

76- سيغموند، فرويد، "معالم التحليل النفسي"، ترجمة :محمد عثمان نجاتي، ط5 القاهرة، دار الشروق،(1983).

77- الشايع ،خالد بن عبد الرحمان ،" حتى تخرج من السوق رابحا"، السعودية، دار بلنسية ، (2001).

78- الشرقاوي، علي،" التنظيم"، بيروت، الدار الجامعية للطباعة و النشر، دون سنة.

79- شفيق، محمد ، "البحث العلمي و الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية" الإسكندرية، المكتب الجامعي، (2002).

80- شوية، سيف الإسلام ، "سلوك المستهلك و المؤسسة الخدماتية"، عنابة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية و الاجتماعية، (2006).

81- الصالح، مصلح ، "الضبط الاجتماعي"، عمان ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع (2004).

82- الطاهر، الأسود شعبان ،" علم الاجتماع السياسي- قضايا العنف السياسي **والثورة**- "مصر،الدار المصرية اللبنانية، (2001).

83- طبيب، مولود،" أحكام السلطة السياسية"، الجزائر، دار الخلدونية، (2006).

84- الطيار، فهد بن علي عبد العزيز ، "العوامل الاجتماعية المؤدية للعنف لدى طلاب المرحلة الثانوية"، رسالة ماجستير تخصص العلوم الاجتماعية، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، (2005).

85- العادلي، فاروق محمد ،" دراسات في الضبط الاجتماعي"، القاهرة، دار الكتاب الجامعي ، (1985).

86- عاطف ،غيث محمد ،" قاموس علم الاجتماع"، مصر،دار المعرفة الجامعية (1991).

87- العاوي، محمد و محمد ،مبارك، "البحث العلمي أسسه و طريقة كتابته"، الإسكندرية المكتبة الأكاديمية، (1992).

88- عباس أبو شامة ،عبد المحمود،" جرائم العنف و أساليب مواجهتها في الدول العربية"، الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،(2003).

89- عبد الله باشيود، لحسن وآخرون،" البحث العلمي مفاهيم –أساليب–تطبيقات– "عمان الوراقة للنشر والتوزيع،(2010).

90- عبد الله، معتز سيد ، "العنف في الحياة الجامعة"، القاهرة،منشورات مركز البحوث والدراسات النفسية،كلية الآداب ، القاهرة، (2005).

91- عبد المعطي مصطفى، طلال ،" أبحاث في علم الاجتماع"، دمشق، دار هادي (2002).

92- جاد، عبد الوهاب أحمد، "السلوك التنظيمي –دراسة سلوك الأفراد و الجماعات داخل منظمات الأعمال"، مصر، دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع،(2000).

93- عبيدات، دوفان و آخرون،" البحث العلمي مفهومه، أدواته، و أساليبه"، عمان، دار الفكر للنشر و التوزيع،(1987).

94- عبيدات، محمد إبراهيم ، "سلوك المستهلك مدخل استراتيجي "، ط2، الأردن ، دار وائل للطباعة والنشر، (1998).

95- عثمان الصديق، سلوى و جلال الدين، عبد الخالق، "انحراف الصغار و إجرام الكبار"، الإسكندرية،المكتب العربي الحديث ،(2002).

96- العسل، إبراهيم ،" الأسس و الأساليب التطبيقية في علم الاجتماع"، بيروت،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، (1997).

97- علي سليم،سلوى،" الإسلام و الضبط الإسلامي"، القاهرة، مكتبة وهبة (1985).

98- علي محمد، محمد ،" علم الاجتماع و المنهج العلمي"، الإسكندرية ، منشورات كلية الآداب،(2006).

99- عماد، عبد الغني،"منهجية البحث في علم الاجتماع"،الإشكاليات،التقنيات والمقاربات عمان، دار الطباعة و النشر،(1998).

100- عمراني، عبد المجيد،" مستقبل حوار الحضارات في ظل العولمة"، تقديم: حسن حنفي، دبي،المؤسسة الجامعية للنشر و الطباعة، (2004).

101- عواد، الوريكات عايد ، "نظريات علم الجريمة"،الأردن ،دار الشروق للنشر والتوزيع (2004).

102- العوجي، مصطفى،" التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف"، الرياض،المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، دون سنة.

103- العيادي ،عبد العزيز،" المعرفة و السلطة عند فوكو من خلال إرادة المعرفة " بيروت، مجلة العرب و الفكر العالمي، مركز الانماء القومي،(1992).

104- العيسوي عبد الرحمن ، "سيكولوجية المجرم"، بيروت، دار الراتب الجامعية (1997).

105- غانم ،عبد الله عبد الغني ، "جرائم العنف وسبل المواجهة"، الرياض،جامعة نايف للعلوم الأمنية، (2004).

106- غربي، علي و آخرون، تنمية الموارد البشرية، عين مليلة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002.

107- غريب، سيد أحمد،"علم الاجتماع و دراسة المجتمع"،الإسكندرية،دارالمعرفة الجامعية (2000).

108- غنيم، السيد رشاد ،" دراسات في علم الاجتماع الريفي"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،(2006).

109- غياث بوفلجة،"القيم الثقافية و التسيير"، وهران، دار الغرب للطباعة و النشر (1998).

110- فتوح ،عبد الله الشاذلي،" علم الإجرام العام"، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية (2002).

111- فريدمان، جورج، بيير، نافيل، "رسالة في سوسيولوجيا العمل"، ترجمة: حسين حيدر الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،(1985).

112- فريق من المؤلفين،" العنف و الإنسان أربع دراسات حول العنف و العدوان" بيروت ترجمة: عبد الرحمن عبد الهادي ، دار الطليعة للطباعة و النشر، (1990).

113- فوكو ميشال ،" إرادة المعرفة"، ترجمة: مطاع صفدي و جورج أبي صالح، بيروت مركز الإنماء القومي ، (1990).

114- القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"،بيروت، بدون دار نشر،وسنة.

115- قلعي، محمد ،" معجم لغة الفقهاء"، بيروت، دار الفقانس،(1988).

116- القمودي، سالم ،"سيكولوجيا السلطة"، ط2 ،بيروت، مؤسسة الانتشار العربي (2000).

117- القهوجي، عبد القادر،"علم الإجرام و علم العقاب"، بيروت، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، (1985).

118- كارلتون، كون ،" القافلة قصة الشرق الأوسط"، ترجمة: برهان دجاني، بيروت، دار الثقافة ، (2000).

119- الكبيسي، عامر،"التصميم التنظيمي"، الدوحة، دار الشرق للطباعة و التوزيع (1998).

120- كلاستر، بيار و مارسيل، غوشيه،" أصل العنف و الدولة"، تعريب و تقديم علي: حرب، بيروت ، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع،(1985).

121- كورناتون، ميشيل،"جذور العنف الحيوية والنفسية الاجتماعية "بيروت ،المؤسسة الجامعية للدراسات و التوزيع ، (1993).

122- الكيالي، عبد الوهاب ، موسوعة السياسية، ط2،عمان،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (1990).

123- لحسن بوعبد الله ،" البعد الثقافي و الاجتماعي لسلوك العامل و علاقته بإدارة المؤسسة"، الجزائر، أعمال الملتقى الدولي حول الثقافة و التسيير،(1992).

124- لوران آسون، بول،" مدرسة فرانكفورت"، بيروت،ترجمة: سعاد حرب، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، (1990).

125- ليبون، فوستاف ،" حضارة العرب"، ترجمة :عادل زعيتر، بيروت، دار إحياء الكتب العربي، (1948).

126- ماركس،كـــــارل، "رأس المـــــال نقـــــد الاقتصـــــاد السياســـــي ترجمة:محمدعنابي،بيروت،مؤسسة المعارف،(1982).

127- ماركوز، هربرت ، "الإنسان ذو البعد الواحد"، ترجمة: جورج طرابيشي، ط3 بيروت، دار الآداب، (1988).

128- ماركوز، هربرت ، "الثورة و الثورة المضادة –نحو حساسية ثورية جديدة-" ترجمة جورج طرابيشي، بيروت، دارالآداب للنشر و التوزيع،دون سنة.

129- ماركوز، هربرت ،" العقل و الثورة- هيكل و نشأة النظرية الاجتماعية- "ترجمة: فؤاد زكرياء، ط2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت،(1997).

130- ماركوز، هربرت ،" نحو ثورة جديدة"، ترجمة: عبد اللطيف شرارة، بيروت، دار العودة، (1971).

131- مجموعة من الاختصاصيين،"المجتمع و العنف"، ترجمة: الأب زحلاوي إلياس مراجعةمقديسي أنطوان، مصر ،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، (1985).

132- محمد حسن، عبد الباسط ،" علم الاجتماع"، القاهرة، مكتبة الغريب ،(1982).

133- محمد، سليمان، سناء ،"مشكلة العنف و العدوان لدى الأطفال و الشباب" القاهرة،عالم الكتب للنشر و التوزيع و الطباعة ،(2008).

134- محمد، كبير،" مشروع السلطة في المجتمع العربي المعاصر"، تلمسان، الجزائر نموذجا: سوسيو- أنتروبولوجية، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان،(2000-2001) .

135- محمود حريم، حسين، "مبادئ الإدارة الحديثة (النظريات-العمليات الإدارية-وظائف المنظمة)"، الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع،(2006).

136- محمود خليل، حسن ، "موقف الإسلام من العنف"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للمكتبات،(1993).

137- مصطفى الفوال، صلاح ،" منهجية العلوم الاجتماعية"، القاهرة،عالم الكتب (1988) .

138- معتوق، جمال ،" مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، أهم النظريات المفسرة للجريمة و الانحراف"، الجزائر، دار بن مرابط للنشر و الطباعة(2008) .

139- مغربي، عبد الغني ، "الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون"، ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسن، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، (1998).

140- مقدم ،عبد الحفيظ ،" دور الثقافة السياسية في التسيير"، الجزائر، أعمال الملتقى الدولي حول الثقافة و التسيير،(1992).

141- ملحم، حسن ،" التحليل الاجتماعي للسلطة"، الجزائر، منشورات حلب، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، (1993).

142- المنجد في اللغة و الإعلام، بيروت.

143- المهوس، "مبادئ الإدارة العامة و التنظيم الإداري"، الرياض، مطابع الفرزدق (1987).

144- المواق، "التاج و الإكليل في شرح مختصر خليل"، بيروت، بدون دار نشر،وسنة.

145- مواهب الجليل، شرح مختصر خليل،مصر، 228/4.

146- موسى، وهبة،مقال،"الموسوعة الفلسفية العربية"، بيروت، (1999).

147- نصر مهنا، محمد ،" في تاريخ الأفكار السياسية و تنظير السلطة"، الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، (1999).

148- نعيم، أحمد سمير ، "الدراسة العليمة للسلوك الإجرامي و مقالات في المشكلات الاجتماعية و الانحراف الاجتماعي"، عين شمس، مكتبة سعيد رأفت ، جامعة عين شمس (1985).

149- نيتشيه ،فريدريك ،" هكذا تكلم زراديتش"، ترجمة: فيلكس فارس، بيروت ،منشورات دار أسامة ، (1995).

150- هابرماس، يورغن ،"القول الفسفي للحداثة"، ترجمة: فاطمة الجيوشي، دمشق منشورات وزارة الثقافة ،(1995).

151- وليد أغا، كاظم ، "علم النفس الفسيولوجي"، بيروت، منشورات الآفاق، (1981).

152- يزيد، مليحة ،" أصول وفصول التسويق"، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر (2014).

2- باللغة الأجنبية :

153- ADDI, Lahouari,"Sociologie et Antropologie chez pierre BOURDIEU ?", Paris، Edition de couverte, (2002).

154- amyi, Karl et Arensberg, ©,"les systèmes économiques dans l'histoire et dans la théorie,"Paris, traduit par Anne et Claude Rivierre" larousse، (1975).

155- André, Ademe," étude conomique et sociologique d'un souq du haut Atlas Occident", Paris, librairie plom (.1971).

156- André, Raymond,"Grandes villes arabes à l'époque ottomane" Paris، Sind Bad, (1985) .

157- Balandie, G,"Anthropologie politique" ,Paris، P.U.F , (1969) .

158- BALANDIER,G,Paris,"lepouvoirduscènes",Edition BALAND,(1992) .

159- BAZAGANAR,Ramone,"Elémentde psychologie social" ,Alger O.P.U, (1980) .

160- BOILY,Chantale,"Guidepratiqud'analysesystème",Paris, Edition Gevetan Morin Montréal, (2000) .

161- Bordage,F,"violence et pédagogie actes du congrès", Paris International Ed2,(1992).

162- Bourdieu, P," Les sens pratique", Paris, Editions de Minuit ,(1980).

163- Bourdieu ,P ,"Esquisse d'une théorie de la pratique ", Paris Droz,(1972).

164- Bourdieu, Pierre,Passeron,JeanClaud ,"Lareproduction élément pour une théorie du système d'enregistrement, Les éditions de Minuit Paris,(1970).

165- Braudel,Fernand,Tome2,"civilisationmatrielleconomieet capitalisme,les jeux de lchange", Paris,Armond colin,(1979).

166- CHANTIER,Christian,Olivier,Fontaine,Levocabukarede Bourdieu, Paris, Edition Ellips, (2003) .

167- Chaulet,Claudine, "« une violence a part » insaniyat",centre anthropologique socialeet culturelle, Alger, n° 10 Janvier- Avril vol (2000).

168- Collerette,Pierre",Pouvoir Leadership et autorité dans les organisation" , Québec, Presses de l'université de Québec, (1995).

169- CROZIER, M, FRIENDBERGE, H, "L'acteuretlesystèm," Paris Editions du seuil, 2ème,(1977) .

170- CROZIER, M, "la société bloqué",Paris, Edition du seuil, (1970).

171- CROZIER,M, "Le phénomène bureautique", Paris, Editions du seuil, (1963).

172- CROZIER, M, FRIENDBERGE , "L'acteuretlesystème", tome 10 Paris ,Editiond du seuil, (1981).

173- Dictionnaireency,clopédique, ,tome10"Larousse",Paris, librairie Larousse,(1985).

174- Flacelie, Robert, "la vie quotidienne en Grce",Paris ,Hachette (1959).

175- FLACHER,Bruno,"Travailetintégrationssociale",France, Edition Beal,(2002).

176- GURVITCH,Geores, "LavocationActuelledelasociologie",Paris P.U.F, (1969/1950).

177- Hamman ,A.G, "lavie quotidienne en Afrique du Nord du temps de Saint Augustin", Paris, HACHELTE,(1974) .

178- Hébert, Jacques, "La violence à l'école",Canada,Les éditions Logiques, (1991).

179- Heleney, meynaud et duclos, "les soudages d’option",Casbah (1998).

180- Herbert ,Marcuse,"Critique de la tolérance pure" ,Paris, ed, John Didier,(1969).

181- HINNI, Ahmed , "le chikhe et le patron",O.P.U, Alger,(1993).

182- IMBERT, Jean, "Histoire conomique,des origines a 1789" Paris, puf, (1965).

183- LARBI, "ICHBOUDENE,Dela Houma à l’éspace cité, in lumière sur la ville", Alger, Edition dalimen,(2004).

184- Malinowski,Bronislaw,"lesargonautesdupacifiooccidental" Paris، traduit par André et Simone Denyver, Gallimard,(1963).

185- Marcuse ,Herbert,La fin de l’utopie ,Paris,ed de seuil ,(1968).

186- Marcuse, Herbet,"Culture et société",Paris ,ed,deMinuit, (1970).

187- Maurice, Angers,Initiation pratique a la méthodologie des sciences humaines,Casbah, Alger, (1997).

188- Maxine, Rodinson, "Islam et capitalisme",Paris ,Ed ,Seuil (1966).

189- Mechel, Mourin ,Jean , "Précis de sociologie",Paris, ed , Nathan (1996).

190- Medhar, Selimane, "typologie de la violence a travers la socité algrienne,dalger, dition LRSO, universit, (2004).

191- Mellon ,Christian et Semelin, "Jacques,La non violence, Que sais je?", Paris, PUF, (1994).

192- MINZBERG ,Henry, "Le pouvoir dans les organisations", Paris (1983/1986).

193- MOESSINGEN,Pierre,"Lesfondementsde",Québèc,Editions E.S.K.A,(1989).

194- MORGAN,Gareth",IMAGESdel’organisation",Québèc, Editions E.S.K.A ,(1989).

195- MORGAN,"gareth,IMAGESdel’organisation",Québèc , Editions E.S.K.A, (1989).

196- MORIN,Jean-Michel,"Précisdesociologie",Paris,Editions Nathan,(1996).

197- Moser, Gabriel,"L’agression, coll, Que-sais-je? ", Paris,(1987).

198- Ons, "Population urbaine et rurale par commune", RGPH,Série statistiques régionales,(mai 1989).

199- Parias,Luis,Henrt,"histoireGénéraledutravail",Paris,Nouvelle Cathrine Librerie,(1989).

200- Polanyi,Karl,"LaGrandetransformation",Paris,traduitpar Alamondet et Maurice Ancerro, Gallimard,(1983).

201- Roger , "Le tourneau,la regence d’Alger et le monde turo" Alger, école Républicaine n°4-,(1953-1954).

202- SAISAULIEU, Renaud, "sociologie de l’entrprise des sciences politiques", Paris, (1997).

203- Schmalleger,Frank,"eriminologytoday",America,Second Edition united States of,(1999).

204- TAYEB,SaidAmer,"Ledéveloppementindustrieldel’Algérie" Paris ,Edition Entropos, (1981).

205- Weber, Freund, Masc,"économie et société", traduit par Julien librerie plom,(1971).

3-المواقع الالكترونية :

206- www.Droit- dz.com/forum/show.thread.phpst=15143/05/2013 ;17h.

207- www.moiegypt.gov.eg/arabic/social+stuties.htm; 20/04/2013 ; 15H.

208- www.wikipedia. Org 21/04/2013 ; 15H.

209- www.wikipedia. Org 21/04/2013 ; 17H.

الملاحق

أسئلة المقابلة:

1- البيانات العامة الخاصة بالمبحوثين:

- الجنس:
- السن:
- المستوى التعليمي:
- المستوى المعيشي:
- الأصل الجغرافي:
- الحالة المدنية:
- النشاط التجاري:

2- البيانات الخاصة بفرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: يؤثر توزيع الفضاء التجاري في إنتاج السلوكات العنيفة والإجرامية داخل السوق.

1- ما هو تاريخ استغلالك لهذا الفضاء التجاري؟

2- ما نوع السلعة التي تبيعها؟

3- في رأيك ما هي أسباب إقبال المشتري على اقتناء سلعتك؟

4- ما الذي يجعلك تختار مكانا بعينه لتجلب نحوك أكبر عدد من الزبائن؟

5- ماذا تفعل في حالة وجود تاجر في مكانك؟

- الفرضية الثانية: توجد علاقة بين الأصول الاجتماعية للتجار وامتلاك فضاء تجاري مميز داخل السوق.

6- من أي منطقة أتيت؟

7- هل للمنطقة التي تسكنها علاقة بنوع السلعة التي تبيعها ؟

8- كيف تفرض سلعتك في السوق؟

9- هل تشترك مع تجار آخرين في السيطرة على السوق؟

10 - ما الدافع الذي شجعك على بيع سلعة دون غيرها من السلع؟

11-كم تمكث من الوقت في تصريف سلعتك؟

12- من خلال هذه المدة هل تحدث مناوشات عنيفة داخل السوق؟

13- وهل تجد نفسك كطرف فيها؟

14- ماذا يصدر منك أثناء هذا الشجار؟

15- هل يشترك أحد من عشيرتك في هذا النزاع؟

16- كيف هي العلاقة بينك وبين المكاس؟

17- في حالة عدم دفعك ضريبة المكس ما هو رد فعل المكاس؟

18- هل ترى أن ضريبة المكس عادلة؟

-الفرضية الثالثة: تساعد السلطة العرفية على احتكار بعض التجار للسلع وفرض سلوكات عنيفة لتصريف سلعتهم داخل السوق.

19- ما هي الطرق التي تتبعها للتحكم في نوع وسعر السلعة بمفردك؟

20- في حالة دخول بائع جديد مشترك معك في نفس السلعة ماذا تفعل حيال ذلك؟

21- ما رد فعل التاجر الجديد اتجاهك؟

22- كيف يتصرف الزبون حيال ثمن السلعة المحتكرة؟

23- ما هو السلوك الذي يصدر منه أثناء غلاء وندرة سلعة معينة؟

24- وكيف تكون ردة فعلك اتجاه الزبون؟

25- في رأيك ما هو السبب الرئيسي في انتشار السلوكات العنيفة والعدوانية داخل السوق؟

Abstrat

l'étude des marchés informels non trouve des activités commerciales différentes engendrent toujours des problèmes au niveau d'organisation comme au niveau des niveaux déchants journaliers ou hebdomadaires

le grand problème des marches populaires traditionnels informels reste un enjeu très difficile , la plupart des temps on voit des effets inétendus sur le plan humain .

on trouve souvent dans les pratiques journaliers des commerçants dans ces marché une relation très étroite entre l'abus du pouvoir qui repesent l'impact de loutorite traditionnelle dans ces novelles et l'opposition des comportements bizarre qui reflète le non- sens des agissement de ceux qui croient qu' ils représentent l'autorité légale dans des espaces trés ou renta et non - contrôlé dune face ou le sécuritaire prime le sociale dans cette étude j'ai constaté que la violence dans les marchés populaires passe graduellement d'un point a un autre et va constitue un danger permanent pour ceux qui arrivent et circulent dans ces espaces de commerce.

pour ce qui est de relation entre les variables d'étude et d'analyse dans cette étude , on voit l'importance de corelatin entre la nature et la qualité de lautorité traditionnelle qui Fère les affaires entre commerçants et clients la non -conformité dans ces relations pousse toujours les gens de choisir la violence comme la meilleure solution qui règle la répartition des espaces et les rentes .